



(42)

ملخص رسالة الحاج مكيه :

المعنوان : **فقه الديمر بين أهل الرأي وأهل الحديث**

تكتنف هذه الرسالة لأبحاث فيها عن مدى صحة اختصاص أهل العراق لاسمها أبو حنيفة وأصحابه بالعمل بالرأي ، واختصاص أهل الحجاز ولأسماء مالك والشافعي وأحمد بالعمل بالحديث ، وجعلت مادة بحثي مسائل عقد البيوع ، لكثرة وقوعها بين الناس واختلاف العلماء في أحكامها ، فكان ماتناولته أربعاً وثلاثين مسألة بعد تمهيد تكلمت فيه عن معنى السراي وما يشتمل عليه من أصول الأحكام ، ومعنى الحديث وأقسامه ، وسبلغ تمسك الفقهاء بها .

أما المسائل ؛ فقد ذكرتها في أربعة فصول بعد تعريف البيوع الفصل الأول في مسائل العاقدين ، وتحته مسألتان ، والثاني في محل البيوع ، وتحته ست عشرة مسألة ، والثالث في صفة البيوع وشروطه ، وتحته ثمان مسائل ، والرابع في حكم البيوع ، وتحته ثمان مسائل .

وكنتم في كل مسألة أنكر آراء الفقهاء وألغيتهم وأوازن بينهما ، ثم أرجح
الرأي الذي تظهر قوته ، ثم أورد المسألة إلى الحديث أو الرأي أو كليهما .

وقد توصلت من هذه المسائل بطريق ^{١٠} دليل الاستقراء إلى خمس وثلاثين نتيجة.

- ١ - ان كل مجتهد استدل بحديث القبي على الله عليه وسلم إذا ثبتت صحته أو حسنه عنده ،
إلا ان بينهم خلافا في الاحتجاج بالحديث المرسل وقول الصحابي .
٢ - أوجب الشارع على المجتهدين أن يجتهدوا في المسائل التي لم يرد فيها نص ، وكان
سبيلهم فيها تعليل النصوص وتعنية حكمها إلى ما لم يرد فيه نص ، بطريق القياس
أو الاستحسان أو المصلحة المرسله . وذلك هو المعروف بالرأى .
٣ - اتفقت الامة على ان الرأى بهذا المعنى أو الاستنباط وصف شرف وعبء الله
تعالى لمن اراد به خيرا من الفقهاء . وليس المراد بالرأى ما يصدر عن العقل
المحض واليهوى من غير ان يكون له اصل من الكتاب والسنة .
٤ - إذا ثبت هذا كان كل مجتهد من أهل الحديث ومن أهل الرأى . إلا أن من أكثر من الاجتهاد
بالرأى وصف بأنه من أهل الرأى . ومن أكثر من الاستنباط وصف بأنه من أهل الحديث .
وكليم من رسول الله ملتصق . والله اعلم .

المادۃ ۴ :

المشرق :

عميد
كلية الشريعة والحاسبات الإسلامية

اسماء عیلى ابراهيم بوكسك

أ. د. أحمد فهمي أبو سنة

د / سلیمان بن وائل التوحیدی



المقدمة

بسم الله الرحمن الرحيم

لله الحمد رب السماوات ورب الأرض رب العالمين .

والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وصحبه الذين

أمر الله بهم الإسلام ، ما أشرقت شمس نهار ، وما نادى مناد للصلاة " حتى على الفلاح " .

السلام أرفقنى النهاية إلى الصواب فيما أقمنا إنك نعم السميع المجيب .

أما بعد :

فقد شاع بين العلماء أن أهل الرأي هم فقهاء العراق وعلى رأسهم الإمام أبو حنيفة

وأصحابه رحمهم الله بل ربما فهم البعض أن المراد بالرأي : العمل^٢ بالعقل المجرد الذى لا يتسلم

من النبوى وأن أهل الحديث هم أهل الحجاز وعلى رأسهم الإمام مالك والإمام أحمد بن حنبل رحمهم الله

وبالغ الناس في هذين الوصفين .

أحمد بن حنبل رحمهم الله وبالغ الناس في هذين الوصفين .

ولذلك أردت أن أجري بحثاً عملياً في بعض مسائل الفقه الخلافة التى وقعت فيما كثر

التعامل به بين الناس ، وهو عقد البيع . لأتبين مدى صدق كل من هذين الوصفين على من أسند

إليه ، وإلى أى حد كان العراقيون أهل الرأي ، والحجازيون أهل الحديث .

وذلك من طريق ذكر أقوى أدلة الفريقين في كل مسألة من المسائل الخلافية التى

سأذكرها ومناقشتها ، ورد كل دليل إلى يده بأن يبين هل هو رأى أو حديث ، ثم من أى أنواع

الرأى هو إن كان رأياً ، ومن أى أنواع الحديث هو إن كان حديثاً ، وأحكم على كل دليل

بالمصلحة أو الفساد على ضوء قواعد علم الأصول ، ثم أرجع بينهما بالمنهج العلمى

الصحيح ما وسعنى ذلك ، وأقدم لذلك تصديقا^٣ يبين فيه الرأى يستقيم الصحيح والغاصد ،

والحديث بقسميه الصحيح والضعيف ، لأجمل هذا البحث رسالتى التى أتقدم بها إلى

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى للحصول على درجة الماجستير فى الفقه

والرسالة مشتملة على مقدمة وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة .

المقدمة : فيها خطة الرسالة ومنهج البحث .

خطة الرسالة : تتألف الرسالة من تمهيد وأربعة فصول وخاتمة^٤

التمهيد : فى المراد بكل من الرأى والحديث وتقسيمها ومن هم أهل الرأى وأهل

الحديث ، وتحتة ثلاثة مباحث : -

- الأول : في المراد بالرأى وبين الأئمة التي تندرج تحتة •
- الثاني : في المراد بالحديث وبين أقسامه وهل يحتج بالحديث الضعيف ؟
- الثالث : من هم أهل الرأي وأهل الحديث ؟
- وأربعة فصول تدور حول عقد البيع :

الفصل الأول : في العاقدین في عقد البيع ، وتحتة مبحثان :

- الأول : الخلاف في حكم بيع المميز والمعتوه •
- الثاني : الخلاف في حكم بيع الغشولي •

الفصل الثاني : في محل عقد البيع ، وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في المسائل المتعلقة بالمالصة ، وتحتة ثلاثة مطالب :

- الأول : الخلاف في حكم بيع الكلب وسباع البهائم والنحس •
- الثاني : الخلاف في حكم بيع النحل ونحوه •
- الثالث : الخلاف في حكم بيع حق التعلق •

المبحث الثاني : في المسائل المتعلقة بالغرر • وتحتة خمسة مطالب :

- الأول : الخلاف في حكم بيع الغائب وشيوت خيار الرأية للمشتري •
- الثاني : الخلاف في حكم بيع الثمر والجويع قبل بدو صلاحهما •
- الثالث : الخلاف في حكم بيع الحبة في سنبله واللوز في قشره ونحوهما •
- الرابع : الخلاف في حكم بيع العقار قبل قبضه •
- الخامس : الخلاف في حكم بيع العربون •

المبحث الثالث : في المسائل المتعلقة بالربا • وتحتة ستة مطالب :

- الأول : الخلاف في علة الربا •
- الثاني : الخلاف في جريان الربا في الغلوس •

الثالث : الخلاف في اشتراط النقاش في الأموال الربوية •

الرابع : الخلاف في حكم بيع الميتة •

الخامس : الخلاف في حكم بيع العرايا استثناءً من المزاينة •

السادس : الخلاف في جر بان الرضا بين المسلم والحري في دار الحرب •

الفصل الثالث : في المسائل المتعلقة بالميتة ، والشرط في البيع ، والبيع لغرض محرم •

وتحتة ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : الخلاف في ثبوت خيار المجلس •

المبحث الثاني : في المسائل المتعلقة بالشرط في البيع ، وتحتة ستة مطالب :

الأول : الخلاف في حكم البيع مع الشرط الذي لا يقتضيه العقد ونحوه

نسخ لأحد العاقدين •

الثاني : الخلاف في حكم اشتراط ترك الزرع في الأرض والشجر على الشجر •

الثالث : الخلاف في مدة خيار الشرط •

الرابع : الخلاف في ميراث خيار الشرط الثابت للبائع أو للمشتري •

الخامس : الخلاف في حكم البيع بشرط براءة البائع من كل عيب في المبيع •

السادس : الخلاف في حكم زوائد المبيع بعد البيع وقبض المبيع قبيل

الرد بالمعيب لمن تكون : للمشتري أو للبائع ؟

المبحث الثالث : الخلاف في حكم البيع لغرض محرم كبيع السلاح في أيام الفتنة ،

وبيع العنب ممن يتخذ عصيره خمرًا •

الفصل الرابع : في حكم البيع ، وتحتة ستة مباحث :

الأول : الخلاف في منع خيار البائع خروج المبيع عن ملكه •

الثاني : الخلاف فيما إذا ظهر في المبيع عيب وقبله المشتري : هل يقبله بكامل

الشم أو يستثنى أرض العيب ؟

الثالث : الخلاف في حكم ما إذا ظهرت الخيانة في بيع المراهقة والخولبة •

الرابع : الخلاف في حكم بيع المصرة إذا أراد المشتري ردها .

الخامس : الخلاف في حكم البيع العتيق نفسه بسبب من الأسباب إذا كان معاوضة

مال بمال ، هل يفيد قبض المشتري فيه ملك المبيع ؟

السادس : في البيع المنهي عنه لوصف مجاور ، وتحتة ثلاثة مطالب :

الأول : الخلاف في حكم البيع عند أدان الجمعة .

الثاني : الخلاف في حكم بيع الحاضر لليد .

الثالث : الخلاف في حكم البيع الذي وقع فيه النجس .

الخاتمة : فيما توصلت إليه من النتائج .

وأما منهجي في البحث : فهو تعيين المسألة الفقهية ، ثم تحرير الخلاف

فيها ، ثم ذكر أدلة المختلفين ومناقشة هذه الأدلة ، ثم بيان الراجح بناءً على هذه

المناقشة ، ثم الحكم على المسألة بأنها من مسائل الرأي أو الحديث أو أنها تجمع بينهما

بناءً على نوع كل دليل .

هذا ، وإن كان الدليل حديثاً أو أشراً خرجته وحكمت عليه مستمداً لذلك من أقوال

المشاهير من أئمة الحديث ، وإن كان من الرأي بيّنت نوعه ، والإعتراف عليه إن كان ،

ورجعت في أقوال الفقهاء وأدلّتهم إلى كتب المذهب الموثوق بها ، وإذا لم يذكر للرأي

دليل استدلت له بما استدل له في الكتب الأخرى ، وذلك في الغالب يكون على

آراء المالكية . وفي آخر الرسالة وضعت فهرساً للموضوعات ، وفهارس أخرى للتيسر

والأحاديث والأحكام والمراجع .

وللهوتنس أن أنقدم بجزيل الشكر لكل من له عليّ حقّ منّ قدّم لي مساعدة أو نصيحة أو فائدة .

وأخص منهم فضيلة الشيخ الأستاذ الدكتور أحمد فهمي أبو سنة حفظه الله ، المشرف على هذه الرسالة ، الذي انتفعت بتوجيهاته القيمة في كتابة هذه الرسالة ، أسأل الله أن يتولاه وأهله وذريته وأن يجزيه عن كل خير .

وأذكر هنا بجزيل الفكر والثناء القاصدين على جامعة أم القـري ، وأخص منهم الدكتور الشريف معالي مدير الجامعة ، والدكتور عميد كلية الشريعة ، والدكتور رئيس قسم الدراسات العليا ، على تيسير هذه الدراسة التي فتحت لي آفاق العلم ورغبتني في المزيد منه ،

كما أشكر كل من أعانني على تحصيل العلم والاستفادة به ،
والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات ،

وصلّى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

إسماعيل بن إبراهيم مكي

مكة المكرمة ١٤٠٩ هـ .

التمهيد

في المراد بكل منه الرأي والحديث وتفسيرهما ، ومن هم
أهل رأي وأهل الحديث ؟ وتمهيد لمؤنة مباحث ،

الأول ، في المراد بالرأي ، وبيان الأدلة التي تندرج تحته .

الثاني ، في المراد بالحديث ، وبيان أقسامه ، وأهل يجمع
بالحديث الضعيف ؟

الثالث ، من هم أهل رأي وأهل الحديث ؟

المبحث الأول :

١ - المراد بالرأي وبينان الآلية التي تندرج تحتها :

الرأي في اللغة (١) ظن الشيء أو علمه بعد التأمل والطلب لوجه الصواب . مصدر رأي يرى ، فهو شامل للاعتقاد والعلم والظن .

ومنه قوله تعالى ﴿ إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ۖ ﴾ (٢)

ورأي بهذا المعنى يعتمد على مفعولين ، مثل رأي أبو حنيفة الشقة للجار مشروعة . وبين الرأي بهذا المعنى الاعتبار بالشيء أي قياسه عليه ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَفَا عَثِرُوا بِأُولَى الْعَصَا ۖ ﴾ (٣) أي انظروا في السبب الذي عوقبوا به ، واحطروا أن تفعلوا مثل فعلهم ، وسفاه قيسوا حالكم بحالهم إن فعلتم ففعلهم (٤)

ويمكن تعريف الرأي في الاصطلاح بأنه استنباط الحكم من علة النص بعد تحليله ، وذلك مأخوذ مما ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم والخباثة والتابعين رضي الله عنهم ، وبينان ذلك فيما يأتي :

روى الحارث بن عمرو بن أخي المغيرة بن شعبة ، عن أناس من أهل جَمْع من أصحاب معاذ ، **﴿ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن قال :**

كيف تقضى إذا عرض لك الفضا ؟ قال : أقتضى بكتاب الله . قال : فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال : فينبذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال : فإن لم تجد في سنة

(١) انظر مادة ﴿ رأى ﴾ في كتاب أساس البلاغة واختار المحاج ولسان العرب وتاج المصنوع ، وفيها للرأي في اللغة معان أخرى فكان لا بد ذكرها لعدم تعلقها بموضوعنا هذا .

(٢) سورة النساء آية : (١٠٥) وقال الإمام أبو يوسف وأبو منصور : معنى " بما أراك الله " أي ما أمركه بالنظر في أموره المنزلة . كما في تفسير النسخي ٤٠٠/١ ، وشرح عبد الله بن علي مطهر المنتهى لابن الحاجب ٢٩١/٢ . ومن المفسرين من يقول إن معناه : بما أمرتك بالوحي . وقال الإمام الجماص في أحكام القرآن ٢٧٩/٢ " وآية عامة في الوحي والاجتهاد " . (٣) سورة العنكبوت آية : (٢) .

(٤) شرح الكوكب المنير ٦١٦/٤ - ٢١٧ ، وكشف الأشرار لحافظ الدين النسخي ١٩٨/٢ - ٢٠٣ ، والتقريب والتحرير ٢٤٤/٣ .

رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا في كتاب الله ؟ قال : أجتهد برأىي ولا ألو . ففسر
رسول الله صلى الله عليه وسلم صدره وقال : الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله لما يرضى
رسول الله صلى الله عليه وسلم [أخرجه أبو داود وغيره (١)]

(١) أخرجه أبو داود واللفظه وهو بمختصره للمنذرى ٢١٢/٥ - ٢١٣ برقم ٢٤٤٧ ، في كتاب

الأئمة باب اجتهد الرأي في القضا ، وسكت عليه أبو داود .

- والترمذي يشرح تحفة الأحمدي ٥٥٦/٤ - ٥٥٧ برقم ١٢٤٢ ، في الأحكام باب ما جاء

في القاضي كيف يقضى . وقال : هذا حديث لا تعرفه من هذا الوجه وليس إسناده عسفي
بمتمل .

- وأحمد في المسند ٢٣٠/٥ ، ٢٢٦ .

- والدارمي في سننه في المقدمة ٦٠/١ باب الفتيا وما فيه من الشدة .

- وابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٥٥/٢ - ٥٦ .

- والخطيب في التقييد والمتفقه ١٨٨/١ - ١٨٩ وقال: فإن اعترض المخالف بأن قال : لا يصح
هذا الخبر ، لأنه لا يروى إلا عن أناس من أهل حمص من أصحاب معاذ لم يسموا أنفسهم
مجاهيل .

فالجواب : إن قول الحارث بن عمرو (عن أناس من أصحاب معاذ) يدل على شهرة الحديث
وكثرة رواته ، وقد عرف فضل معاذ وزهده والقاهر من حال أصحابه الدين والتفقه والزهدة
والصلاح . وقد قيل : إن عصابة بن نقي روى عن عبد الرحمن بن عوف عن معاذ ، وهذا إسناده
متصل ، ورواؤه معروفون بالثقة ، على أن أهل العلم قد قبلوه واحتجوا به ، فوقفنا
بذلك على صحته عندهم * * * *

ولابن القيم في إعلام الموقعين (٢٠٢/١) كلام نحو قول الخطيب ، وللكوشى مقالة
قيمة في مقالاته ص ٢٤ - ٨٠ في حديث معاذ رضي الله عنه في اجتهد الرأي يجيب فيها
عن الاعتراضات التي وقعت عليه بأسلوب علمي ويقول في آخر مقالته : " فتخلص
من ذلك كله أن الحديث ثابت عند جمهرة الجامعين بين الفقه والحديث ، بل
مع ما احتج به من الفرائض والروايات ببلغ معلوله حد التواتر المعنوي * * * "



وقوله (لاَقُوْ) معناه : لا أقصر في الاجتهاد ولا أترك بلوغ الوسع فيه . (١)

وحدث معاذ رضى الله عنه المشهور ^ص ما يقضى به فسى كتاب الله وستة رسوله

والاجتهاد . ولم يذكر الإجماع لأنه لا يملك في عهد النبوة . (٢)

ولم يذكر البراءة الأصلية ، لأنها راجعة إلى الاجتهاد في الكتاب والسنة لقوله

تعالى : ^٤ قُلْ لَا أَجِدُ قِيَماً أُوصِي إِلَيْهِ مَحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَبْعَثُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثَّةً أَوْ مِمَّا مَسَّوُحًا أَوْ لَحْمِ خَنزِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْبِهِ ، فَمَنِ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ رَبَّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ . (٣) ٤ (٤)

فلم يبق إلا الاجتهاد بالرأى ، فالرأى إذن هو الاجتهاد في استنباط الحكم بطريق غير دلالة

اللفظ . وهي راجعة إلى النص أى الكتاب والسنة والإجماع وما أحق بهما . (٥) كشـرع

من قبلنا وقول المحابى والاستصحاب .

فإن شرع من قبلنا محكى إما في الكتاب أو السنة . وقول المحابى الذى لا يدرك بالرأى

راجع إلى السنة ، والاستصحاب عند من يقول به راجع إلى الدليل الذى ثبت به الحكم من كتاب

أو سنة ، لأن الاستصحاب هو الحكم لاستمرار ذلك الحكم . (٥)

وفى معنى حديث معاذ : ما أخرجه النسائى عن عبد الرحمن بن يزيد قال : أكثروا

على عبدالله ذات يوم . (٦) فقال عبدالله * انه قد أتى علينا زمان ولنا نفى ولنا سـا

(١) قاله الخطيبى فى معالم السنن بمختصر سنن أبى داود للمفترى ٢١٢/٥ .

(٢) وهو قول السيـكى والأكثر . كما فى التقرير والتحرير ٨١/٣ ، وتيسير التحرير ٢٢٤/٣ .

(٣) سورة الأنعام ، آية (١٤٥)

(٤) وثريب من تعرفنا هنا تعريف محمد بن أحمد بن رشد فى كتابه المقدمات الممـهـيات

٤٢/١ ، حيث قال : ؟ الرأى هو اعتقاد إدراك صواب الحكم الذى لم يرد فيه نس فلا يكون

إلا بعد كمال الاجتهاد * .

(٥) شرح النـوـبـوح على التوضيح ٥٥/٢ ، والتقرير والتحرير ٢٩٠/٣ .

(٦) ومعنى قوله أكثروا على عبدالله أى ابن مسعود فى السؤال وعرض الوقائع المحتاجة إلى

الحكم ليحكم فيها ، كما قال فى حاشية الإمام المنذى على النسائى ٢٢٠/٨

هناك ، ثم إن الله عز وجل قدر علينا أن بلغنا ما ترون ، فمن عرف أنه منكم قفاً ، فليقتض بهما في كتاب الله ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا يقضي به نبيه صلى الله عليه وسلم ، فإن جاء أمر ليس في كتاب الله ولا يقضي به نبيه صلى الله عليه وسلم ، فإن الحلال بين والحرام بين ، وبين ذلك أمور مشتبهات ، فمدح ما يربك إلى ما لا يربك " قال أبو عبد الرحمن : هذا الحديث جيد جيد " أخرجه النساى . (١)

وقد كتب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى قاضي البصرة أبي موسى الأشعري رضي الله عنهما قال فيه : " الفهم الفهم فيما يختلج في صدرك مما لم يبل لك في القرآن والسنة ، اعرف الاشتغال والأغواء ، ثم قس الأمور عند ذلك ، فاعمد إلى أحبها إلى الله ، وأحبها بالحق فيما ترى ... " أخرجه الحارثي (٢)

معنى يختلج يشرب . (٣)

وهذا الحديث يزيد مما تقدم ببيان طريق استنباط الحكم من الكتاب والسنة باليسر ، وذلك بطريق تحليل الحكم وإبطائه للتقير الفعل المنصوص عليه مما وجدت فيه هذه العلة .

(١) أخرجه النساى ٢٢٠/٨ برقم ٥٢٩٧ ، في كتاب آداب القضاء ، باب الحكم بالحق أهل العلم ، وأبو عبد الرحمن هو كنية الإمام النساى .

وقال السدي في تعليقه عليه : نعم أنه موقوف لكنه في حكم الرفع على مقتضى القواعد والجماي في شرح آداب القضاى للخصاف ص ٧ .

(٢) أخرجه الحارثي بهذا اللفظ في سننه ٢٠٧/٤ برقم ١٦ في كتاب الأقضية والأحكام ، كتاب عمر رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري ، بطريقتين . وهذا طريق سفيان بن عيينه ، ورواه ثلاث .

وأخرجه أيضاً الخطيب في الفقيه والمتفقه ٢٠٠/١ .

(٣) المصباح المنير مادة : خلج .

وأخرج أبو داود والترمذي والنسائي وأحمد والخطيب بأسانيدهم - واللغة للنسائي -

إلى عبد الله بن مسعود رضي الله عنه :

[أنه أتاه قوم فقالوا: إن رجلاً منا تزوج امرأة ولم يفرش لها صداقاً ولم يجمعها إليه حتى مات ، فقال عبد الله : ما سئلت منذ فارقت رسول الله صلى الله عليه وسلم أشد عليّ من هذه ، فأتوا غمري . فاختلفوا إليه فيها شهراً ، ثم قالوا له في آخر ذلك : مسن يسأل إن لم نسألك وأنت من جلة أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم بهذا البذل ، ولا نجدة فيرك ؟ قال : سأقول فيها بجهنم رأيي ، فإن كان صواباً فمن الله وحده ولا شريك له ، وإن كان خطأ فمنى ومن الشيطان ، والله ورسوله منه برأ^(١) ، أرى أن أجعل لها صداقاً نسائها لا وكس ولا شطط ولها الميراث وعليها العدة أربعة أشهر وعشراً . قال ذلك بسمع أناس من أصحاب قيساوا فقالوا : نشهد أنك قضيت بما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم في امرأة منا يقال لها برزوخ بنت واشية . قال : فما رؤى عبد الله فرح فرحة يومئذ إلا بإسلام^(٢) انتهى الحديث .

وسكت عليه أبو داود والمنذرى ، وحسنه وصححه الترمذي . (١)

وزاد النسائي في رواية " فقال عبد الله يسلوا هل تجدون فيها أثراً فقالوا يا أبا

عبد الرحمن ما نجد فيها يعني أثراً . قال : أقول برأى . . . " (٢)

(١) أخرجه أبو داود بإسنادين بمختصره للسنن ٥١/٣ - ٥٢ برقم ٢٠٢٨ - ٢٠٢٩ فسي

كتاب النكاح باب فيمن تزوج ولم يسم صداقاً حتى مات .

- والترمذي بإسنادين بشرح التحفة ٢٩٩/٤ - ٣٠١ برقم ١١٥٤ - ١١٥٥ - في النكاح ، باب ما جاء

في الرجل يتزوج المرأة فيموت عنها قبل أن يفرش لها ، قال الترمذي حديث حسن صحيح .

- والنسائي بخمسة أسانيد ، واللغة له ، ١٢٢/٦ - ١٢٣ برقم ٢٢٥٨ في النكاح باب إباحة

التزوج بغير صداق .

- وأحمد في المسند ٤٤٧/١ .

- والخطيب في الفقيه والمتفقه ٢٠٢/١ .

(٢) سنن النسائي ١٢١/٦ برقم ٢٢٥٤ ، في كتاب النكاح باب إباحة الزوج بغير صداق .

ومعنى (لَا وَكَيْسَ وَلَا تَطْلُقَ) لا نقصان منه ولا زيادة عليه .

وجلة بكسر الجيم وتشديد اللام جمع جليل . (١)

ومعنى الرأى فى الحديث أن ابن مسعود قاس الموت على الطلاق قبل الدخول فى وجوب

مسهر المثل بهما مع أن كلا منهما ينهى الزواج . (٢)

[والتعلق بالصحابة (رتى الله عليهم) على العول (٣) فى زمن عمر حين ماتت امرأة

فى ميسده من زوج وأختين ، فكانت أول كريمة عائشة فى الإسلام ، فجمع الصحابة وقال : عرض

الله للزوج النصف وللأختين الثلثين ، فإن بدأت بالزوج لم يحمل للأختين حقهما وإن بسعأت

بالأختين لم يبق للزوج حقه ، فأشبهوا على فأشار عليه العباس بالمعول قال : أرايت لو

مات رجل وترك ستة مراهم ورجل عليه ثلاثة وللآخر أربعة أليس يحمل المال سبعة أجزاء ،

فأخذت الصحابة بقوله ، ثم أقهر ابن عباس الخلاف بعد ذلك ، ولم يأخذ بقوله

إلا قليل (٤) .

فقد أخذت الصحابة فى الفرائض بالمعول وإدخال النقص على جميع ذوى الفروض قياسا

على إدخال النقص على الثرما ، وإذا شاق مال المفلس من توليهم (٥) .

وقد قال صلى الله عليه وسلم للثرما :

[خذوا ما وجدتم ، وليس لكم إلا ذلك] أخرجه مسلم . (٦)

(١) حاشية السندى على سنن الشافعى ١٢١/٦ - ١٢٢ ، وصننار الصحاح ، مادة (وكس) و (جلل) .

(٢) التقرير والتحجير ٢٤٦/٣ .

(٣) المعول هو أن ترتفع السهام وتزيد ، فيدخل النقصان على أهلها ، كأنها ماتت عليهم

فنقصتهم ، انظر المقرب مادة : (عول) .

(٤) تلخيص الحديث ٨٩/٣ ، والذي فى كتب الحديث خلاف هذا السياق كما قاله المسقلانى بعدد ما روى القصة .

(٥) إعلام الموقعين ٢١١/١ .

(٦) أخرجه مسلم ١١٩١/٣ برقم ١٨ ، فى المساقاة ، باب استحباب التوسع من الدين مستفدا

عن أبى سعيد الخدرى رضى الله عنه .

ويذكر من المرويات جمع القرآن والأذان الأول من الجمعة :

أخرج البخاري في صحيحه بسنده إلى زيد بن ثابت رضي الله عنه قال :

[أرسل إليَّ أبو بكر الصديق مقلَّ أهل البعثة ، فإذا عمر بن الخطاب عنده ، قال أبو بكر رضي الله عنه : إن عمر أتاني فقال : إن القتل قد استَحَرَّ يوم الجمعة بقراء القرآن ، وأني أخشى أن استَحَرَّ القتلُ بالقراءة بالمواظن فيذهب كثير من القرآن ، وأني أرى أن تأمر بجمع القرآن قلت لعمر : كيف نفعل شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال عمر : هذا والله خيرٌ ، فلم يزل عمر يراجمني حتى فرح الله بي فدخل بيته في ذلك الذي رأى عمر ، قال زيد : قال أبو بكر : إنه رجل شاب عاقل لا نتهمك ، وقد كنت تكتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فتتبع القرآن فأجمعه ، فوالله لو كلفوني نقل جبل من الجبال ما كان أثقل عليَّ مما أمرني به من جمع القرآن قلت : كيف تفعلون شيئا لم يفعله رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : هو والنسب خير ، فلم يزل أبو بكر يراجمني حتى فرح الله بي فدخل بيته فشرح له عمر أبي بكر وعمر رضي الله عنهما ، ففتبع القرآن أجمعه من العُصْبِ والخُصَافِ وصدور الرجال ، حتى وجدت آخر سورة التوبة مع أبي خزيمة الأنصاري لم أجد هاء أحد غيره ، لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ مَزِيدٌ عَلَى مَا مَزَيْتُمْ ، حتى خاتمة براءة ، فكانت الصحف عند أبي بكر حتى توفاه الله ، ثم عند عمر حياته ، ثم عند حفصة بنت عمر رضي الله عنه] (١)

ومعنى استَحَرَّ: اشتد وكثر ، والعُصْب جمع العَصَب وهو السعفة أي جريد النخل وقلمه ، واللُخَاف جمع لُخْلُف وهي الحجارة ، الرقاق البيض . (٢)

(١) أخرجه البخاري بشرح فتح الباري ١٠/٩ - ١١ برقم ٤٩٨٦ ، في كتاب فضائل القرآن بساب

جمع القرآن . ورقم آية التوبة (١٢٨) .

(٢) فتح الباري ١٤/٩ . والنهاية مادة (لخف) (الوفا) مادة (عص) وأساس الملاحة مادة :

(حسور) .

وأخرج البخاري بسنده إلى المائث بن يزيد رضى الله عنه قال : [كان النداء يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام على المنبر على عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأبى بكر وعمر رضى الله عنهما ، فلما كان عثمان رضى الله عنه وكثر الناس زاد النداء الثالث على الزوراء] قال أبو عمير اللغة الزوراء موضع بالسوق بالمدينة . (١)

والذى زاده عثمان رضى الله عنه سمي ثالثاً باعتبار كونه مزيداً على الأذان الذى يؤدى بين يدي الإمام وهو يخطب ، وعلى الإقامة التى سميت أذاناً تغليبا بجاسع الإعلام فيها ، وسمى أولاً باعتبار وجوده عند دخول الوقت . (٢)

ويقال إن هذا استنباط بالرأى من غير أصل قيس عليه ، تحقيقاً لمقصود حفظ الدين بحفظ القرآن ، ولمقصود إعلام الناس لصلوة الجمعة فى وقت يمكنهم من إدراك الجمعة .

وهذا استنباط من الصحابة ، بإجماعهم . (٣) بالمعللة المرسلة ، وهى مصلحة ضرورة . (٤)

وهذه المرويات تدل على أن السلف من الفقهاء كما استنبطوا من الكتاب والسنة والإجماع استنبطوا رأياً من معقولها .

(١) أخرجه البخاري بشرح إرشاد الساري ١٧٧/٢ - ١٧٨ ، كتاب الجمعة باب الأذان يوم الجمعة .

(٢) إرشاد الساري للقسطلاني ١٧٧/٢ - ١٧٨ .

(٣) قال ابن قدامة " أجمع الصحابة على الحكم بالرأى فى الوقائع الخالصة من النص فغيره من ذلك حكمهم بإمامة أبى بكر بالإجماع مع عدم النص ... وعة منها كتابسة المصحف وجمعه ... " انظر : روضة الناظر مع شرحه نزعة الخاطر العاطر ٢٢٦/٢ - ٢٢٨ .

(٤) التقرير والتحرير ٢٨٦/٣ ، ونهاية السؤل بهامش التقرير والتحرير ١٣٦/٣ .

وذكر الحافظ ابن عبد البر (١) ما جاء من الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم من الإحتياط بالرأي والقول بالقياس عند عدم النصوص الدالة على الحكم ، ثم عد من التابعين وتابعيهم من أئني برأيه وقاس على الأصول فيما لم يجدوا فيه نصاً من أهل المدينة ومكة واليمن والكوفة والبصرة والشام وسفداه ، وهذه مشيئة الأئمة الأربعة (٢) وهذا هو الرأي الممدوح الذي أطبق الفقهاء على العمل به إلا من شذ منهم وأنكره لا فرق في ذلك بين فقهاء العراق وفقهاء الحجاز .

وتعريف الرأي بالمعنى السابق شامل للقياس وهو ظاهر والمصلحة المرسوسة ، لأثبات الحكم يتلقة من غير قياس على أصل إذا تضافرت النصوص على إثبات جنس العلة أي المصلحة اللاستحسان لأنه ترجيح لقياس على قياس أو على مصلحة ، أي إذا كان عدولاً عن القياس الظاهر إلى قياس خفي أو إلى مصلحة ، وهي التي عثر عليها الحنفية بالضرورة .

وليس من الرأي الاستصحاب عند القائلين به لأنه الحكم بيقا ، شوقاً ثبت حكمه بالنسب والإجماع ولم يلقئ عنه ، لأئسم يرون أن دليل الوجود دليل على اليقا . (٣) وأما سد الذرائع فيس قاعدة ثابتة بالنسب والقياس لأن قوله تعالى ﴿ وَلا تَسْبُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَعَسَىٰ أَلَّهُ أَن يَكُونَ مَلَكًا مِّن دُونِ اللَّهِ ﴾ (٤)

(١) هو أبو عمر يوسف بن عبدالله بن محمد/عبد البر التميمي القرطبي أحد الأعلام وصاحب التمامين الحافظ شيخ علماء الأندلس ، ولد سنة ٣٦٨ ، وتوفي سنة ٤٦٣ هـ وقيل سنة ٤٥٨ هـ وكان إمام عصره في الحديث والآثر وعائنه ، مع تبحره في الفقه والدين والعربية والآساب ، وكان موثقاً في التأليف ومن كتبه الشهيد والإستبصار والإستيعاب وجامع بيان العلم وفضله وغيرها من الكتب القيمة .

(٢) شجرة الثور الزكية ص ١١٩ ، وشذرات الذهب ٣/٢١٤ - ٣١٦ () .

(٣) جامع بيان العلم وفضله ٦١/٢ - ٦٢ ، والفقيه والمتفقه ١/ ٧٨ - ٢٠٩ .

وإعلام المؤلفين ١/ ٥٢ وما بعدها .

(٤) التقرير والتحبير ٢/ ٢٩٠ ، وتيسير التحرير ٤/ ١٧٦ - ١٧٨ .

(٤) سورة الأنعام ، آية (١٠٨) .

وقوله **هَوَ لَا يُفْرِشَنَّ بِأَرْجُلَيْهِ سَنًا يُعَلِّمَ مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ** ^(١)

وأما **لها** مما جاء في الكتاب والسنة ، يدل مع القياس عليه أن كل صاع أفضى إلى خمس

طعمته أثم من مصلحته فهو حرام يجب الامتناع عنه وهو معنى سد الثرائع ^(٢)

وأما **لها** في الآثار وما يروى عن بعض العلماء من ثم الرأي فهو الرأي الذي اتبع

فيه صاحباه ، ولم يرجع فيه إلى معقول النصوص من الكتاب والسنة ومعقول الإجماع ^(٣)

(١) سورة النور ، آية (٣١)

(٢) إعلام الموقعين ١٤٨/٣ - ١٤٩ .

(٣) التقرير والتحبير ١٢٤٦/٣ والفكر السامي ٣١٣/١ .

وأمثلة المرويات في هذا مخرجة في الفقيه والمتفقه ١٧٩/١ - ٢١٥ ، وفي جامع بهستان

العلم وقضاه ١٣٤/٢ - ١٤١ .

المبحث الثاني

٢ = المراد بالحديث وبيان أقسامه وهل يحتاج بالحديث الضعيف ٢

الحديث: هو ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقه أو نعمته أو خلقه وما أُضيف إلى الصحابة أو التابعين (١)

فيشمل الحديث المرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم والموقوف على الصحابة والمقطوع وهو أقوال التابعين *

وقال ابن حجر (٢): الخبر مرادف للحديث عند المحققين، وقيل هو أعم، يطلق على الحديث وغيره (٣).

وأما الأثر فأطلقه البعض مرادفاً للحديث أيضاً، وأغل الخراساني حصوه بأقوال الصحابة (٤).

وعلماء أصول الفقه يطلقون الحديث على ما هو أعم من السنة، ويقصرون السنة على أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقاريراته مما ليس من الأمور الطبيعية، ويطلقون على ما روى عن الصحابة والتابعين أقوال الصحابة وأقوال التابعين (٥) لكن السنة عند الحنفية تشمل الصفات الطبيعية المعروفة بالسنة الزوائد، وتشمل آراء الصحابة، وفي لفهمهم أن النقل يطلق على ما عدا الفرائض والواجبات مما ليس بمكروه (٦).

وعلماء الحديث وجمهور الأصوليين يقتضون الحديث باعتباره إسناداً إلى متواتر وآحاد، والحنفية يسمونه إلى متواتر ومشهور وآحاد (٧).

(١) انظر شرح شرح نخبه الفكر في مصطلحات أهل الأثر للفقاري ص ١٦، وتدريب الراوي ٤٢/١، وقواعد في علوم الحديث ص ١٩.

(٢) ابن حجر: هو الحافظ أحمد بن علي بن محمد بن محمد بن علي بن محمود بن أحمد الكنانسي المصقلاني ثم المعري الشافعي، ولازم الحافظ العراقي وبرع في الحديث، وعنه مصنف المصنفات التي نفع بها الكفاح الجباري وتغليق التعليق والتشويق إلى وصل التعاليف والتوقيف وتهذيب التهذيب وتقريب التهذيب ولسان الميزان والإصابة وغيرها. وله

سنة ٧٧٣ ووفى ٨٥٢ هـ (طبقات الحفاظ ص ٥٥١ - ٥٥٢، برقم ١١٩٠، وشرحات المصنف ٢٧٠/٧، ٢٧٢).

(٣) نزهة النظر بشرح نخبه الفكر للمصقلاني ص ٢.

(٤) تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي ٤٢/١، ١٨٤، ١٨٥.

(٥) التقرير والتحرير ٢٢٢/٢، وشرح الإنشائي على منهاج الأصول بهامش التقرير ٥٢/٢.

(٦) كشف الاسترار للبخاري ٣٥٩/٢، ورد المختار ٦٥٣/١.

(٧) شرح شرح نخبه الفكر للفقاري ص ٥١، وميزان الأصول ص ٤٢٢، والتقرير والتحميم ٢٢٠/٢.

وكل العلماء يقتسمون الأحكام إلى مقبول ومردود ، ثم يقتسمون المقبول إلى أربعة

أنصام (١) :

١ - المصحح لذاته : وهو ما اتصل سنده بنقل العدل تام الخطب عن مثله إلى منتهى

السند من غير شذوذ ولا علة (٢).

والمراد باتصال السند : ما سلم إسناده من سقوط راو في أثناءه بحيث يكون كل من

رجال إسناده سمع ذلك المروي مباشرة بلا واسطة من شيخه (٣).

وطرح بهذا القيد المنقطع والمعلق والمعلق والمدلس والمرسل باصطلاح المحدثين

على رأي من لا يقبله (٤).

وكل هذه الأنصام ما عدا المدلس تسمى مرسلات عند علماء أصول الفقه إذا رواها الثقة (٥)

ويأنسى أن جمهور الفقهاء قبلوه وأثبتوا به الأحكام وألقوه بالحديث الصحيح أو الحسن (٦).

(١) نزعة النظر ص ١٨ ، وتدريب الراوى ٦٢/١ .

(٢) نخبة الفكر ص ١٨ ، وتدريب الراوى ٦٣/١ = ١٥٩٤٦٤ ، وقواعد في علوم الحديث

ص ٢٤ والموقفة ص ٢٤ ، وشرح شرح النخبة للفقارى ص ٥١ .

(٣) شرح شرح النخبة للفقارى ص ٥٤ .

(٤) تدريب الراوى ٦٣/١ = ٦٤ ، شرح شرح النخبة للفقارى ص ٥١ .

(٥) كشف الأستار ٢/٣ ، وتدريب الراوى ١٩٥/١ = ١٩٦ ، وأما المرسل عند المحدثين

فيطلق على ما رواه التابعين عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٦) كشف الأستار للمبخارى ٢/٣ ، والنقوير والتعبير ٢٨٨/٢ = ٢٨٩ ، والمسبوبة ص ٢٥٦ ، وفتح القدير

٣٥٨/٥ ، والتمهيد ٣-٧ ، وفتح باب العناية بشرح النخبة للفقارى ٦/١ = ٧ .

والمراد بالمعدل هو من اتصف بالمعدالة .

والمعدالة كما عرفها في شرح التحرير ملكة في النفس تحمل على ملازمة التقوى والمروءة ، والتقوى اجتنباب الكبائر والإصرار على الصغائر وما يخل بالمروءة ^(١) وزاد عليه القاري ^(٢) في شرح شرح النخبة ترك الشبه والمكروهات وترك الإسراف في المباحات ^(٣) والمروءة عرفها في المصباح بأنها آداب لفسانية تعمل مراعاتها الإنسان على الوقوف عند محاسن الأخلاق وجميل العادات . (٤)

وخرج بقيد العدل مانقله مجهول العين أو الحال ^(٥) وناقض العدالة والفاسق . (٦)
والمراد بتام الضبط كامله ، والضبط قسمان : ضبط المصدر وهو أن يثبت الراوي في صدره ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء ، من غير حصول قصور في ضبطه وعسوف عارض في حفظه .

والثاني ضبط الكتاب وهو ميانته الكتاب الذي عنده من التقدير أو التحريف أو النقل إن حدث من كتاب من حين سمعه ، وصححه إلى أن يؤدي الحديث منه ، وقيد العلماء ^(٧) بالتام إشارة إلى الرتبة العليا من الضبط ، وخرج بقيد تام الضبط مانقله قليل الضبط والمنفل وكثير الخطأ ^(٨) .

(١) تيسير التحرير ٤٤/٣ .

(٢) هو عيسى بن سلطان محمد البهري نزيل مكة المعروف بالقاري الحنفى تولى بمكة سنة ١٠١٤ هـ كان أحد مدور العلم وفريد عصره في التحقيق ، ألف تأليفات نافعة منها شرح المشكلات والشفا والشامل والنخبة والشاطبية والجزرية وموطأ محمد والفقه الأكبر والفتاوى وغيرها من الرسائل المفيدة ، أنظر : الفهرست والشمس السامية ص ٨ - ٩٩ ، والمضامعة المزجاة لمن يطالع المرقاة في شرح المشكلات ١ - ٩١ .

(٣) شرح شرح النخبة ص ٥٢ .

(٤) المصباح المعتبر مادة : (مرو) .

(٥) وروى عن أبي حنيفة قبول رواية المستور ما لم يردّه السلف ، كما في تيسير التحرير ٤٨/٣ .

(٦) شرح شرح النخبة للقاري ص ٥١ ، وتدريب الراوى ١/٦٣ - ٦٤ .

(٧) شرح النخبة للقاري ص ٥١ ، ٥٢ .

والمراد بالحديث الشاذ هو الذي يخالف فيه الراوى الثقة^٢ من هو أرجح منه في الضبط أو في عدد الرواة ولم يمكن الجمع بينهما .

وأما الحديث المنكر وهو الذي خالف فيه الراوى غير الثقة رايًا ثقةً ، فلا يدخل في تعريف الصحيح ، لأن رواته لم تتوفر فيهم العدالة أو الضبط أو كلاهما .
فخرج بهذا القيد الحديث الشاذ فإنه ليس بصحيح . (١)

والمراد بالحديث المعلل هو ما فيه علة خلفية قاذحة لكن ظاهر الحديث المعلقة منها كإرسال الموصول ووقف المرفوع ودخول حديث في حديث .

• وخرج بقيد " ولا علة " في التعريف الحديث المعلل بالملة القاذحة كما مثلنا . (٢)

٢ - الحسن لذاته : هو الصحيح لذاته إلا أن الضبط فيه أفضل من الضبط في الحسن . (٣)

وبهذا يتبين أن القيد الموجودة في الصحيح لذاته يخرج بها الحديث الضعيف إلا في قهدين :

الأول : تمام الضبط فإنه يخرج بالتام الحديث الحسن فإن الضبط فيه أقل .

والثاني : من غير شذوذ - فإنه يخرج به الشاذ وهو كما مر - مخالف للثقة لمن هو أرجح منه . وفي كتب أصول الفقه تفصيل في قبوله ورده . (٤) .

(١) شرح النخبة للفقاري ص ٥١ ، ٥٥ .

(٢) شرح النخبة للفقاري ص ٥٤ ، ٥١ .

(٣) نزعة النظر ص ٢٤ ، شرح شرح النخبة للفقاري ص ٥٢ ، ٢٢ .

(٤) تيسر التحرير ١١٠/٢

٣ - الحديث الغدير : هو الحسن لذاته إذا تمتعت طرقه . (١)

٤ - الحسن للغير : هو الحديث الضعيف بقدر القس إذا اعتشد بقريضة تقويه كتمسدد طرقه ووجود منابع له . (٢)

والحديث الضعيف هو الذي لم تتوفر فيه قيود الحديث الصحيح والحسن (٣) فيمر أن الحديث المرسل في اصطلاح الأصوليين إن كان مرسل صاحب فقد جكي الاتفاق على قبوله ، وإن كان المرسل غير صاحب فهو مقبول عند الأئمة الثلاثة وأئقوه بالحديث الصحيح أو الحسن . ولشافعي لقبيل في قبوله . (٤)

(١) انظر لزمة النظر ص ١٨ ، وشرح نخبه الفكر للفقاري ص ٥٢ وتدريب الراوي ١٧٥/١ .

(٢) شرح النخبة للفقاري ص ٥٢ ، ٧١ كوقواعد في علوم الحديث ص ٢٤ كقروط الأئمة الخمسة ص ٦٦ ، وتدريب الراوي ١٧٦/١ - ١٧٧ ، والاعتبار هو أن يأتي إلى حديث لبعض الرواة فيعتبره بروايات غيره من الرواة يسير طرق الحديث ليعرف هل شاركه في ناسكه الحديث راي غيره فرواه عن شيخه أو لا ؟ فإن لم يكن فينظر هل تابع أحد شيخ شيوخه فرواه عن روي عنه ؟ وهكذا إلى آخر الإسناد ، وفلكه المتابعة ؟ فإن لم يكن فينظر هل أتى بممناء حديث آخر ؟ وهو الشاهد ، فإن لم يكن فالحديث أرد قاله السيوطي : فسي تدريب الراوي ٢٤٢/١ .

(٣) شرح النخبة للفقاري ص ٧٢ ، والباعث الحديث ص ٢٧ ، وقواعد في علوم الحديث ص ٢٦ ، والموقفة ص ٣٣ ، وتدريب الراوي ١٧٧/١ ، ١٧٩ ، وهذه القيود هي اتصال السند والمعدلة والضمط وفقد الشؤذ وفقد العلة القادة والمعاذ عند الاحتجاج به كالمشاهد المعنى والمتابع كما في ' حاشية عطية الأجهوري على شرح الزرقاني على المنقوس مسسة المسفة بالميقونية ص ٣٠ ، وتدريب الراوي ١٧٩/١ .

(٤) كشف الأسرار ٢/٣ ، وتدريب الراوي ١٩٨/١ - ١٩٩ ، ٢٠٧ ، وتيسير التحرير ١٠٢/٣ .

والرسالة لشافعي ص ٤٦٢ - ٤٦٤ ، والتقرير والتحبير ٢٨٩/٢ .

الحديث الصحيح لذاته ولغيره ، والحسن لذاته ولغيره حجة مثبتة للأحكام الشرعية (١) غير أنها تتفاوت في القوة ، فأقواها الصحيح لذاته ثم الصحيح لغيره ثم الحسن لذاته ثم الحسن لغيره - (٢)

وأما الحديث الضعيف إذا لم يقترن بقوية تُقويه فانه ليس بحجة مثبتة للأحكام الشرعية - (٣)

واستثنى بعضهم فئات الأعمال ، بمعنى أنه إذا ثبت أن العمل مندوب بحديث صحيح أو حسن ، ثم جاء الحديث بشواهد على فعله ، لا بأس من قبوله بحيث إنا لا نجزم بمدقه ولا بكنهه - (٤)

وذكر السخاوي (٥) في العمل به في فئات الأعمال ثلاثة شروط : الأول : متفق عليه وهو أن يكون الضعف غير شديد ، فيخرج من انفسه من الكتابيين والمتهمين

(١) نزعة النظر ص ٢٤ - ٢٥ ، وشرح شرح النخبة للفقاري ص ٧٢ ، وتدريب الراوى ١٥٤/١ ، ١٦٠ ، وشرح تنقيح الفصول ص ٣٥٦ - ٣٥٧ ، والتقريب والتحبير ٢٤٩/٢ ، وتيسير التحرير ٥٠/٣ .

(٢) نزعة النظر ص ١٨ ، وشرح شرح النخبة للفقاري ص ٥٢ ، وتدريب الراوى ١٦٠/١ ، وقواعد في علوم الحديث ص ٤٩ .

(٣) المقالات للكوثر ص ٥٤ - ٥٥ ، والتقريب والتحبير ٢٤٩/٢ ، وتيسير التحرير ٥٠/٣ ، والأحكام للنبوي ص ٧ ، ومجموع الفتاوى ١/٢٥٠ والأجوبة الفاشلة ص ٣٩ - ٤٠ .

(٤) الأتكار للنبوي ص ٧ ، والتقريب والتحبير ٢٢٥/٢ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ١/٢٥٠ - ٢٥١ ، والموسدة ٢٧٣ ، والأجوبة الفاشلة ص ٣٦ - ٥٩ .

(٥) هو الحافظ طمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي الأصل ، الفاهرة المولدة الشافعي المذهب كنز دل الحرمين الشريفين - ولد في ٨٢١ وتوفي ٩٠٢ هـ - وبرع في الفقه والحديث والتاريخ ولازم المسلكين وألف فتح المغيب والضوء اللامع والمقامد الحسنة والقول المديح وانتهى إليه علم الجرح والتعديل في عهده (شذرات الذهب ١٥/٨ - ١٦ ومقدمة الضوء اللامع ١/٢ - ٣) .

بالكذب ومن فحش غلطه ، والثاني : أن يكون متدرجا تحت أصل عام ، فيخرج ما يخرع بحيث لا يكون له أصل أصلا ، والثالث : أن لا يعتقد عند العمل به ثبوته لئلا ينسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم ما لم يقله . (١)

وقد يروى في بعض كتب القدماء قبول بعض الأئمة للحديث الضعيف ، كقولهم من أبى حنيفة وأحمد أنهما يميلان بالضعيف على الإطلاق إذا لم يوجد في الباب غيره ، ويقدمانه على القياس . (٢)

وأجاب ابن تيمية (٣) وابن القيم (٤) عن الإمام أحمد بأن مراده بالضعيف

(١) القول المندرج في الصلاة على الحبيب الشيعي ص ٢٤٥ ، والمقالات للكوثري ص ٥٣ ، والأجوبة المأثلة ص ٤٠ - ٤١ .

(٢) الإحكام في أصول الأحكام لابن حزم ٥٤/٧ ، وإعلام الموقعين ٣١/١ ، ٧٧ ، وقواعد في علوم الحديث ص ٥٩ - ٦٢ ، والمقدمة ص ٢٧٢ .

(٣) هو: شيخ الإسلام تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن عبد الله ابن تيمية الحراني ، ولد في ٦٦١ وتوفي في ٧٢٨ هـ ، هو إمام حنبلي حافظ ناقد فقيه مجتهد مفسر بارع ذكي زاهد مجاهد بحر في علم الحديث وأصوله وفقهه وفي علوم الإسلام وعلم الكلام والفلسفة والحساب ، واعتز وأؤثر في الله مرارا ، تبلغ مصنفاته ثلاثمائة أو خمسمائة مجلدة وأثنى عليه العلماء .

(٤) شرات الذهب ٨٠/٦ - ٨٦ ، وطبقات الحفاظ ص ٥٢٠ - ٥٢١ ، برقم ١١٤٢ ، وفيسل طبقات الحفاظ ٣٨٧/٤ - ٤٠٨ .

(٤) هو شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد بن حريز الرززي شمس الدمشقي الحنبلي ، الشهير بابن قيم الجوزية ، ولد في ٦٩١ هـ وتوفي في ٧٥١ هـ .

هو أديب مفسر نحوي متكلم فقيه مجتهد عابد تقي مجاهد متقن في علوم الإسلام أخذ عن الشيخ تقي الدين وسلك مسلكه وصنف تصانيف كثيرة منها : تهذيب سنن أبي

الحسن في عرف المتأخرين *

قال الشيخ تقي الدين : لا يجوز أن يعتد في الشريعة على الأحاديث الضعيفة التي ليست صحيحة ولا حسنة ولم يقل أحد من الأئمة أنه يجوز أن يجعل الشيء واجباً أو مستحباً بحديث ضعيف ، ومن قال هذا فقد خالف الإجماع ومن نقل عن أحمد أنه كان يحتج بالحديث الضعيف الذي ليس بصحيح ولا حسن ، فقد غلط عليه ، ولكن كان في عرف أحمد بن حنبل ومن قبله من العلماء أن الحديث ينقسم إلى نوعين : صحيح وضعيف ، والضعيف عندهم ينقسم إلى ضعيف متركب لا يحتج به ، وإلى ضعيف حسن ، وأول من عرف أنه قسم الحديث إلى ثلاثين أقسام صحيح وحسن وضعيف أبو عيسى الترمذي في جامعه ، والحسن عنده ما تعددت طرقه ولم يكن في رواته شبهة ، وليس يشك في حسن الحديث وأمثاله يسميه أحمد ضعيفاً ويحتج به " (١)

ولكن ابن القيم أن فتاوى الإمام أحمد كانت مبنية على خمسة أصول ذكر منها الأصل الرابع فقال : " الأخذ بالمرسل والحديث الضعيف إذا لم يكن في الباب شيء يدفعه ، وهو الذي رجحه على القياس ، وليس المراد بالضعيف عنده الباطل ولا المنكر ولا ما عصى رواته شعبة بحيث لا يسوغ الذهاب إليه في العمل به ، بل الحديث الضعيف عنده قسم الصحيح وقسم من أقسام الحسن (يعني الحسن لغيره) ولم يكن يقسم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف بل إلى صحيح وضعيف ، وللضعيف عنده مراتب ، فإذا لم يجد في الباب أثراً يدفعه ، لا قول صاحب ولا إجماع على خلافه كان العمل به عنده أولى من القياس ، وليس

داه ، وزاد المعاد وإعلام الموقعين والقصيدة لتونية ومفتاح دار السعادة ، والطرق الحكيمة وتشكيل مكة على المدينة ، ووعدة المايرين وإقامة المهتكمين والبروج ونهرها (ذخرات الذهب ١٦٩/٦ - ١٧٠ وكتاب ابن قيم الجوزية ص ١٠٠ ومنهجه وآراءه في الفلسفة والعقائد والتصوف ، الدكتور عبد العظيم عبد السلام شرف الدين ، طبع مكتبات الكليات الأزهرية سنة ١٣٨٧ هـ) *

أحد من الاتصاف إلا وهو موافقه على هذا الأصل من حيث الجملة * (١)
وعلى الرغم من أنه أكد ذلك في موضع آخر في كتابه (٢) تنصب إلى أبيه
حنيفة والشامعي العمل بالأحاديث الضعيفة (٣) لكن الحفاظ ورجال هذا الشأن لم يسموا
ذلك وعلى سبيل المثال سأذكر أجوبتهم عن بعض هذه الأحاديث :

١ - حديث [أقبل الحيش للجارية الكسرة والشيب ثلاثة أيام وأكثره عشرة أيام] *

الحديث أخرجه الدارقطني في سننه ، والطبراني في معجمه وابن حبان في مسنده
الشفعة وابن عدي في الكامل ، والمقبلي في الشفعا ، وابن الجوزي في المثل المتناهيصة
وفي التحقيق ، ومحمد بن الحسن في الأصل *

روى مروان عن أبي أمامة ومعاذ وأنس وأبي سعيد وعائشة وأائلة بن إسحق ومروان
على أنس وعثمان بن أبي العاص وسعيد بن جبير رضي الله عنهم *

لكن للموقوف حكم الرفع لأنه من المقدرات التي لا تعرف إلا سماعا ، وكل أسانيد
ضعيفة لكن تعددت طرق المرفوع وطرق الموقوف مما يؤهله لارتفاعه إلى درجة الحسن (٤)
٢ - حديث [من شحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والمسلوة] (٥)

الحديث روى مسندا وسريلا ، أما المسند : فرواه أبو موسى الأشعري وأبو هريرة
وعبد الله بن عمر وأنس وجابر وعمران بن الحصين وأبو سلمة رضي الله عنهم ، وأئشنا

(١) إعلام الموقعين ٣١/١ *

(٢) إعلام الموقعين ٢٢/١ *

(٣) إعلام الموقعين ٢٢/١ *

(٤) انظر فتح القدير ١٦١/١ - ١٦٢ ، ونصب الراية ١٩١/١ - ١٩٢ ، والأصل ٢٢٣/١ *

(٥) أخرجه بهذا اللفظ ابن عدي في الكامل ١٠٢٢/٢ *

حديثٌ أخرجه ابن عدى في الكامل بطريق عطوفة بن بقة عن أبيه عن عمرو بن قيس السكوني عن عطاء عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكر الحديث المذكور فيما سبق .

وظن فيه بأن بقة مدلس ، فكأنه سمع من بعض الخلفاء ، فحذف اسمه وأجابه : بأن بقة صرح بالتحديث عن عمرو بن قيس ، والمدلس إذا صرح بالتحديث وكان صدوقاً زالت تهمة التدليس ، وبقة من هذا القبيل .

وما أخرجه الطبراني بسنده إلى أبي موسى الأشعري رضي الله عنه برفعه ، قال في منلة الأعمى : إن سنده صحيح ولا وجه لدفعه .

ورواه أبو حنيفة بسنده إلى معبد بن أبي معبد الخزاعي عنه صلى الله عليه وسلم وتكلم في معبد ، لكن المراد به كما هو مخرج في مسند أبي حنيفة أنه معبد الخزاعي وهو صحابي ذكره ابن مندة وأبو نعيم في الصحابة .

فإذا صح كلامهم فيه إن هذا الحديث مرسل والمرسل حجة عند أكثر أهل العلم .

واعترف أهل الحديث بصحته مرسلًا ، ومدار المرسل على أبي العالقة وهو من ثقات التابعين واسمه ربيع بن مهران الجعفي ، وإن رواه غيره كالحسن البصري وأبراهيم النخعي وغيرهما ، قاله عبد الرحمن بن مهدي (١) .

٣ - حديث التوشى بتبذ التمر (٢) روى من حديث ابن مسعود وابن عباس رضي الله عنهما .

(١) فتح القدير ٥١/١ - ٥٢ ، وتمب الراية ١/٧٧ ، ٥٤ ، ومنلة الأعمى مع الجزء الرابع من

(٢) قال في النهاية : تبذ التمر والعنب أنا تركت عليه الماء ليعبر نبيذًا وسوا كان مسكرًا أو قهر مسكر ، فإنه يقال له النبيذ (انظر مادة (تبذ) والمصادر به هنا ماء صالح تلقى فيه تمرات ليجلو مسكرًا لجسوى العبادة بقلبه بين العسب فلا التمر يفتت في الماء ، ولا الماء يخرج عن طبعه ، قلنا قال عليه السلام [تميرة طوبى وما طهور] يعني لا التمر خرج عن تمره ولا الماء عن طهوريته ، وإنما شئى هذا الماء نبيذًا حيث توفت وألقيت فيه تمرات ، وليس المراد النبيذ المعروف اليوم ، وروى عن أبي حنيفة صحة التوشى به ، وصح رجوع أبي حنيفة إلى قول أبي يوسف عملاً بأية التيمم أو أنه مضموع بها (انظر الدر المنثور ١/٣٦ - ٣٢ ، وتعليق مرتب الإجماع ص ٢ ، والنكت الطريفة ، ص ٦) .

أخرج أبو داود والترمذي وابن ماجه من حديث فزارة عن أبي زيد مولى عمرو بن حريث عن عبد الله بن مسعود ، أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن : [يا في إياوتك؟] فقال : نبئت ، قال [بكرة طيبة وما ؟ طهور] وزاد الترمذي [فتوشا منه] وزاد أحمد في مسنده [فتوشا منه وصلى]

وضمن فيه ثلاث علل : الأولى : جهالة أبي زيد مولى عمرو بن حريث ، لأنه لا يعرف له غير هذا الحديث ، والثانية جهالة أبي فزارة من هو ؟ وأجيب بأنه قد روى هذا الحديث عن أبي فزارة جماعة ، فرواه عنه شريك في سنن أبي داود ، وفي سنن الترمذي ، وسفيان والجراح بن مليح في سنن ابن ماجه ، وإسرائيل في السنن الكبرى للبيهقي^١ وفي المصنف لعبد الرزاق^٢ وقس بن الربيع في مصنف عبد الرزاق أيضا .

والجهالة عند المحدثين تزول برواية اثنين فصاعدا ، وصرح ابن عدي والدارقطني وابن عبد البر أن اسم أبي فزارة العيسى راشد بن كيسان وهو مشهور ثقة ، والثالثة : أن ابن مسعود لم يشهد مع النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الجن . وأجيب بأن البيهقي أثبت شهود ابن مسعود رضي الله عنه في السنن الكبرى وفي دلائل النبوة ، والإمام أحمد في المسند ، وابن أبي شيبة في المصنف ، والطحاوي في الرد على الكرابسي والترمذي في صحيحه وقال : حسن صحيح غريب من هذا الوجه .

وأخرج في نصب الرأية سبعة طرق غير هذه الطرق وأضاف إليها المرسلات

والحاصل أن الحديث تعددت طرقه ، وأقل مراتبه أن يكون حسنا ، وليدة الجسسن

مشهورة بين المحدثين . (١)

(١) انظر فتح القدير ١١٧/١ - ١٢٠ ، ونصب الرأية ١٢٧/١ - ١٢٧

٤ - حديث [لاجمعة ولا تشريق ولا نظير ولا تحصى الا في مصير جامع] .

فالمصحيح أنه موقوف على علي رضي الله عنه .

أخرج عبد الرزاق بإسنادين وابن أبي شيبة والبيهقي وغيرهم بإسناده إلى علي رضي

الله عنه، وإسناده صحيح كما ذكره ابن حزم (١) وابن حجر .

وقال الحافظ/قطونا (٢) : روى محمد بن الحسن بإسناده من حديث حذيفة رضي

الله عنه مرفوعاً [ليس على أهل القرية جمعة ، إنما الجمعة على أهل الأعمار] (٣)

(١) هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد ابن حزم الفارسي الأصل الأموي البزدي القرطبي القاهري وكان أبوه وزيراً جليلاً محتشماً ، عاش أبو محمد بين سنة ٢٨٤ ، ٤٥٧ أو ٤٥٦ هـ ، وكان حافظاً لقيها مجتهداً أميناً جليلاً وكان شافعياً ثم انتقل إلى القول بالظاهر ونفى القياس ، وقد امتحن وشره عن وطنه ، وجرت له أمور لطول لسانه واستخفافه بالكبار . قال ابن العمري كان لسان ابن حزم وسيف الحجاج شقيقتين له كتب قيمة منها : الإحكام في أصول الأحكام والمحلى ومراتب الإجماع وغيرها . (انظر تذكرة الحفاظ / ١ : ١١٤٦ - ١١٥٥ ، وفترات الذهب / ٣ : ٢٩٩ - ٣٠٠) .

(٢) هو أبو العدل زين الدين القاسم بن ططوس بن عبد الله الجمال الحنفي ، ولد بالقاهرة سنة ٨٠٢ هـ وتوفي ٨٧٩ هـ ، هو العلامة الإمام في الحديث والفقه والأدب والعلوم الإسلامية أخذ عن المزمع بن جماعة والتاج أحمد الفرغاني والبدر العيني وابن حجر العسقلاني والسراج قاري الهداية والمزمع بن عبد السلام وعبد اللطيف الكرمانلي ولزم الإمام ابن هبم له تصانيف كثيرة منها : شرح المجموع والمصابيح ودرر البحار ومختصر المنار ، وتخرير أحاديث الاختيار وأصول البزدي وشرح القديري للقطع وكتاب ثقات الرجال وغيرها .

(الشذرات / ٢ : ٣٢٦ ، والفوائد البهية ص ٩٩) .

(٣) نصب الراية / ٢ : ١٩٥ ، والحراية / ١ : ٢١٤ ، وفتح القدير ، ٥١/٢ ومنية الألعى ص ٣٠ ، والسنن

الكبرى للبيهقي ١٧٩/٣ ، والكامل لابن عدي ٢٨٢/١ .

٥ - حديث [.. ولا يهر أقل من عشرة فراعصم] *

أخرجه العازقنقى والبيهقى مرفوعاً من طريق جابر ، وموقوفاً على علي وابن عمر رضي الله عنهما ومن كلام عامر بن شعرايل وإبراهيم النخعي ، وحوله كلام كثير نسي نفسه لكن له شاهد يؤيده ، قال ابن الهمام (١) ؛

(١) هو كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن سعد الدين مسعود السواسي

السكندري القاهري الشير باب الهمام ، ولد في سنة ٢٩٠ هـ وتوفي سنة ٨٦١ هـ بمصر ، وفرض على كبار الشيوخ نحو أربعين هـ منهم العز بن عبد السلام والكمال الشمنسي والمنيقي وابن العراقي والعز بن جماعة وقارى التهامة سراج الدين والمحجب بن الشحنة والجمال عبدالله الحنبلي وابن حجر العسقلاني والزوين الزركشي وغيرهم *

ومن تلامذته ؛ المناوي والسخاوي والسيوطي والزوين السخاوي ومن المالكية عبادة وطاهر والقراقسي ، ومن الحنابلة الجمال بن هشام ومن الحنفية النقي الشمنسي وإمام بن قطلوبغا ومحمد قطلوبغا ومحمد بن محمد ابن شحنة وابن أمير حاج الحلبي وغيرهم *

ومن مؤلفاته: شرح يديع النظام الجامع بين كتابي اليزدي وابن الساعاتي ، والتحرير في أصول الفقه، جمع فيه طريقة الحنفية والمتكلمين وفتح القدير وزاد التلخيص والمصارفة في العقائد المنجية في الآخرة ورسالة في النفس والاثبات ورسالة في إعراب قوله صلى الله عليه وسلم [فلتان خفيقتان على اللسان] ، وهو إمام مجتهد فقيه أصولي حافظ محقق مفسر متصوف جامع بين العلمين العقلية والنقلية متكلم بالذكية والفارسية *

(الشذرات ٢٩٨/٧ - ٢٩٩ ، والفوائد ص ١٨٠ - ١٨١ ، والكمال بن الهمام للحطبان

عبد الرحمن الدوري ص ٢٥ - ٨٣) *

قال برهان الدين الحلبي (١) في شرح المخاري : إن الميثوق (٢) قال : إنه حسن ، وكذلك نقل ابن الهيثم ما يدل على حسنه . قال : ثم أوجدنا بعض أصحابنا صورة المند من الحافظ قاضي الفضاة العسقلاني المشهور بابن حجر قال ابن أبي حاتم (٣) : حدثنا عمرو بن عبد الله الأودي حدثنا وكيع عن عباد بن منصور قال : حدثنا القاسم بن محمد قال : سمعت جابر بن رضى الله عنه يقول قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول :

(١) هو الحافظ أبو الوفاء إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن التميمي يعرف بابن القوف ولد ٢٥٢ ومات ٨٤١ هـ. طرح في الفن بالحافظ أبي الفضل العراقي وله شرح البخاري وشرح الشفا .

(٢) طبقات الحفاظ ص ٥٥١ برقم ١١٨٧ ، وذكر تذكرة الحفاظ للسيوطي ص ٣٧٩ .

(٣) هو يحيى السنة أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء الشافعي المحدث المفسر ويلقب أيضا ركن الدين وكان من العلماء الربانيين وكان يلقى الغرس على طهارة ، نسب إلى قريته بـ بـ بـ له معالم التنزيل وشرح السنة والمعانيص والتبويب في الفقه ، توفي بـ سنة ٥١٦ هـ .

(٤) طبقات الحفاظ ص ٤٥٧ برقم ١٠٢٧ ، وشذرات ٤٨/٤ - ٤٩ ، وتذكرة الحفاظ ٤ / ١٢٥٧ .

(٥) ١٢٥٩ .

(٦) هو الإمام الحافظ شيخ الإسلام أبو محمد عبد الرحمن بن الحافظ الكبير أبي حاتم محمد بن إمام بن إمام بن المعتز التميمي الحنظلي الرازي ولد ٢٤٠ وتوفي ٣٢٧ هـ ، له كتاب الجرح والتعديل وكتاب في التفسير ومنه في الفقه واختلاف الصحابة والتابعين وعلماء الأئمة .

(٧) تذكرة الحفاظ ٢/ ٨٢٩ - ٨٣٢ ، وشذرات ٢/ ٣٠٨ - ٣٠٩ .

[لا يمسر أقل من عشرة] الحديث الطويل ، قال الحافظ : إنه بهذا الإسناد حسن

ولا أقل منه ، ثم إن له حكم الرفع ، لأن المقادير لا تعرف إلا سماعاً (١) .

٦ - حديث [لا تقطع يد السارق في أقل من عشرة دراهم] الحديث روى مسندنا

ومرسلاً :

لقه روى الحاكم في المستدرک من مجاهد عن أيمن قال : [لم تقطع اليد على عهد

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا في ثمن المجن وثمنه يوشد ديناراً] (٢) .

واختلف في أيمن راوى قيمة المجن ؛ هل هو صحابي كما قال الشحاوي والحاكم وأبو

عبد البر ، أو تابعي ثقة كما قال أبو زرعة ؟ فإن كان صحابياً والحديث مرفوع وإن كان

تابعياً فالحديث مرسل .

وروى أبو حنيفة مرفوعاً عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن

سعود قال : [كان قطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرة دراهم] .

وأخرج ابن حزم من حديث محمد بن الحسن عن أبي حنيفة يرفعه : [لا تقطع اليد

في أقل من عشرة دراهم] وهذا موصول مرفوع .

وروى النسائي وأحمد والدارقطني وإسحق بإسناده عن عمرو بن شعيب عن أبيه

عن جده قال : [كان ثمن المجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم] .

وهذا الحديث يؤيد حديث الحاكم .

الراؤ . .

وأخرجه الجماص في أحكام القرآن عن شيخنا عبد الباقي بن قانع بسنده عن عمرو بن شعيب

أن أبيه عن جده قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [لا تقطع فيما دون عشرة دراهم] (٣)

(١) فتح القدير ٣/٣١٩ ، ٢٩٢ ، ونصب الراسدة ٣/١٩٩ .

(٢) المستدرک ٤/٣٧٩ من كتاب الحدود .

(٣) أحكام القرآن للإمام الجماص ٢/٤١٧ .

وروى أبو داود والنسائي في صحيحهما وعبد الرزاق في المعنف وابن عبد البر في مسند التمهيد والحاكم في المستدرک مستنداً عن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : [كُنْ] ثمن النجس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم عشرة دراهم [وقال الحاکم : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه] ووافقه الذهبي . (١)

وروى عبد الرزاق في المعنف والطبرانی في المعجم والجماع في أحكام القرآن والترمذي في جامعه ومحمد بن الحسن في الآثار مرسلاً عن ابن مسعود قال [لا تطلع إلا في دينار أو عشرة دراهم] .

وجه إسناده : أن القاسم بن عبد الرحمن لم يسمعه من ابن مسعود كما قال الترمذي . لكنه موصول في إسناده أبي حنيفة كما سبق .

وهو قول عمر وعثمان وعلي وابن مسعود وغيرهم رضي الله عنهم إما أنه المعنوي إلى زمن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوع ، ثم إن للموقوف حكم الرفع لأن المتكسرات الشرعية لا تدخل للمقل فيها ، والمرسل حجة عند جماهير أهل العلم لوجوب اعتباره . وقد ثبت بطرق كثيرة أن مقدار ما تطلق اليد دينار أو عشرة دراهم كما ثبت بطرق أنه ربع دينار أو ثلاثة دراهم .

والأحوط في الحدود الأخذ بما اتفق عليه جميع الفقهاء ، وهو عشرة دراهم ، ودراً الحدود بقدر الاستطاعة واجب في مذهب الحنفية وجمهور الفقهاء . (٢)

٧ - حديث [من أمابه قن أو رصاف أو قلس أو مقي فليمنسرف فليتوضأ ثم نبيس على ملته وهو في ذلك لا يتكلم] .

الحديث أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه في منته وأخرجه أيضا الدارقطني وأحمد

(١) المستدرک ٤/٣٧٨ - ٣٧٩ من كتاب الحدود .

(٢) فتح القدير ٥/٣٥٨ ، ونصب الرأية ٢/٣٥٥ - ٣٦٠ ، والنكت الطريفة ص ١١٤ .

١١٦ ، والجواهر النقي ٨/٢٥٧ - ٢٥٩ . ونيل الأوطار ٢/١١٩ .

(٣) والقلس : وهو ما خرج من بطنه من طعام أو شراب إلى الفم وسواء ألقاه أو أعاده إلى بطنه إذا كان مل الفم أو دونه ، فإذا قلع فهو قن . والقن دمه خرج من الأنف . انظر : المصباح المنير مادة : [قلس] و[رصف] .

والمحقق وابن عدي نحوه، وتكلم في إسماعيل بن عيساش راوي الحديث ، وثقة أبيه من معين^(١) والزبادة من الثقة مقبولة . وأخرجه البيهقي من جهة الدارقطني مرسلاً وصححه ، والمرسل حجة عند جمهور العلماء ثم إن له مقابلات وشواهد تقويه .^(٢)

وأما نسبتته إلى الإمام الشافعي فلم أجده بل الثابت المعمول عليه في المذهب عدم انتقاض الوشوء في الخارج من غير السيلتين إلا أنهم قالوا: بين الوشوء لأن المسألة خلافية .^(٣)

وشرح بعضهم كالنوري^(٤) بأنه ضعيف لأنه مرسلاً لا يملح حجةً خلافاً للجمهور .

(١) هو يحيى بن مدين بن هون اللطفاقي مولاهم ، أبو بكر زكريا البغدادي ، ثقة حافظ مشهور بإمام الجرح والتعديل من العاشرة مات سنة ٢٢٢ هـ بالمدينة المنورة وأبوه يضع وسبعون سنة أخرج عنه الأئمة الستة .

(٢) تقريب التهذيب للمسلك ص ٥٩٧ برقم ٢٦٥١) .

(٣) المراهقة ٣١/١ - ٣٢ ، وفتح القدير ٤٠/١ - ٤١ .

(٤) مفاتيح المحتاج ٦٢/١ .

(٤) المجموع ٥٥/٢ ، والنوري هو محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مري الخزازي الشوزاني الشافعي ولد سنة ٦٣١ وتوفي سنة ٦٧٦ هـ ، لقب بشيخ الإسلام وإمام ، هو إمام حافظ قدوة فقيه لغوي ورع مبارك في علمه وتمايزه ، قد عرف كل أوقاته للعلم والعمل به في الحديث ومن تمايزه في الفقه الروضة والمنهاج وشرح المذهب النسي باب الربا سماء المجموع والمنهاج في شرح مسلم ، والأنكار ورياض الصالحين والإبشاح في المناسك ، وفي علوم الحديث: القريب والإرشاد وفي الأعلام واللغة تهذيب الأسماء .

٨ - حديث [إِنْ كَانَ مَيْدٌ وَجَّ وَعُضَاهُ (١) (يعني شجره) حرام محرّم] .

الحديث أخرجه البيهقي بإسناده إلى الزبير بن العوام رضي الله عنه يرفعه إلى النسي ملى الله عليه وسلم وسكت عنه . وأخرجه أبو داود أيضا من حديث الزبير رضي الله عنه وزاد لفظ (لله) بعد كلمة (محرّم) (٢)

وفي إسناده محمد بن عبد الله بن إسمان الطائفي روى عن أبيه وتكلم في محمد وأبيه : وصحح الشافعي حديثه واحتج به وحرم ميدٌ وجٌّ وهو وكي بالطائف وتبعه بعض الشافعية . (٣)

وضعه البخاري وأحمد والمنذرى (٤) والقوي لأن في إسناده محمداً : قال أبو حاتم : ليس بالقوي وفي حديثه نظر . وقال البخاري لا يتابع عليه وأبوه لا يمسرف

والثلث ومختصر أسد الغابة في الصحابة وله كتاب المبهعات والتبيان في آداب حملة القرآن ، والأربعين .

(طبقات الحفاظ م ٥١٣ برقم ١١٢٨ ، وتذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٧٠ - ١٢٧٤ ، وشذرات الذهب ٥/ ٣٥٤ - ٣٥٦) .

(١) وجٌّ : بواو مفتوحة ثم جيم مشددة وهو وكي بالطائف قاله (الشيرازي كما في المجموع ٧/ ٤٨٠ ، وقال في النهاية : هو موضع بناحية الطائف ، والتعبئة من الشجر ما كان له شوله قاله الخطابي في معالم السنن مع مختصر سنن أبي داود ٧/ ٤٤٢) .

(٢) أخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٥/ ٢٠٠ في كتاب الحج باب كراهية قتل الصيد وقطع الشجر بوج من الطائف ، وسكت عليه ، وأخرجه أبو داود في سننه بمختصره للمنذرى ٣/ ٤٤١ - ٤٤٢ كتاب الحج باب في مال الكعبة وتكلم في إسناده المنذرى .

(٣) المصنف مع المجموع ٧/ ٤٧٧ ، والجوهرة النقية مع السنن الكبرى ٥/ ٢٠٠ .

(٤) هو عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله بن سلامة بن سعد الحافظ الكبير الامام الثبت شيخ الاسلام زكي الدين أبو محمد المنذرى الشافعي ثم المصري ولد سنة ٥٨١ وتوفي ٦٥٦ هـ ، كان بحرًا في علم الحديث وفنونه ، له مختصر صحيح مسلم وسنن أبي داود والترمذي والدرهم .

(تذكرة الحفاظ ٤/ ١٢٣٦ ، وطبقات الحفاظ م ٥٠٤ برقم ١١١٠) .

بحال، كما قال الراقعي (١) وخصصوا بهذا الحديث «سوم الحديث المشهور النافس من الحلة في الأوقات الثلاثة» (٢)

والحاصل أن ما أدعى من الضعف في بعض الأحاديث التي استدلت بها أبو حنيفة والشافعي وأحمد لم يسلم ضعفه، والمراد بالضعف في عبارة القدماء هو الحسن لثبوت أو المرسل كما أسلفنا، ولو سلم الضعف في بعض هذه الأحاديث فلم يثبت ذلك عند المستدل به ولم يخلُ مجتهدٌ من مثله، ولم يظعن لذلك في اجتihadهم.

(١) العزيز ١٢٥/٢ - ١٢٧، والراقعي هو أبو القاسم عبد الكريم بن محمد بن عبيد

الكريم، ولد سنة ٥٥٧ وتوفي ٦٢٢ هـ.

هو لقبه شافعي لقب بالإمام صالح زاheed ذو كرامات انتهت إليه معرفة المذهب تنقله على والده وسمع الحديث من جماعة، وكان أَوَّحد عصره في العلوم الدينية أصولاً وفروعاً ومجتهد زمانه، ومن كراماته: كان يُضَيُّ له عرق كرمة في الليل فيجلس يطالع ويكتسب حين لم يجد زيتاً للمطالعة، قال النووي: لم ينفذ في المذهب أكمل من كتب الراقعي. ومن مصنفاته: الشرح الكبير على المحرر، والعزيز شرح الوجيز، وشرح مسند الشافعي، والراقعي منسوب إلى رافعيان بلغة من بلاد قزوین وقيل إنه منسوب إلى رافعي موزلي رسول الله صلى الله عليه وسلم.

(الشذرات ١٠٨/٥ - ١٠٩)

(٢) المراسية ١٠٨/١ - ١٠٩، وفتح القدير ٢٢٢/١ والجوهر قاموا حديث النبي ترجيحاً المحرم على المباح.

المبحث الثالث : :

٣ - أهل الحديث وأهل السبل الرباني :

كان الصحابة رضي الله عنهم يعملون في فتاواهم وأفتوتهم بالقرآن والسنة ، فإذا قسم
 يجدوا الحكم فيهما عملوا بالرأي كما يدل على ذلك كتاب عمر رضي الله عنه إلى شرح :
 " إذا وجدت شيئا في كتاب الله فاقض به ولا تلتفت إلى غيره ، وإن أتاك شيء ليس
 في كتاب الله فاقض بما من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن أتاك ما ليس في كتاب
 الله ولم يسن رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقض بما أجمع عليه الناس ، وإن أتاك
 ما ليس في كتاب الله ولا سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يتكلم فيه أحد قبلك ،
 فإن شئت أن تجتهد رأيك فتقدم ، وإن شئت أن تتأخر فتأخر ، وما التأخر إلا خيرا
 لك " (١) (٢)

وقوله لأبي موسى الأشعري رضي الله عنهما : " الفهم الفهم فيما يختلج
 في صدرك مما لم يبلغك في الكتاب والسنة ، اعرف الأمثال والأشياء ، ثم قس

(١) أخرجه أبو عمر بأسانيد في جامع بيان العلم وفضله ٥٦/٢ - ٥٧ ، والخطيب في
 الفقيه والمنقذه ١٩٩/١ - ٢٠٠ ، وابن القيم في إعلام الموقعين ٦١/١ - ٦٢ ،
 واللفظ له .

(٢) وتزيد ما قلناه الرسالة التي أرسلها الإمام الفقيه بن سعد إلى الإمام مالك رحمه
 الله ، يعاف فيها الصحابة بقوله : " فإن كثيرا من أولئك السابقين الأتقيين
 خرجوا إلى الجهاد في سبيل الله ابتغاء مرضاة الله ، فجدوا الأجناد واجتمع إليهم
 الناس ، فأظهروا بين ظهرانيهم كتاب الله وسنة نبيه ، ولم يكنوا هم شيئا علموه ،
 وكان في كسل جنب منهم طائفة يعلمون كتاب الله وسنة نبيه ، ويبحثون
 رأيهم فيدالم يفسره القرآن والسنة ، وتقدمهم عليه أبو بكر وعمر وعثمان الذين
 اختارهم المسلمون لأنفسهم " انظر إعلام الموقعين ٦٥/٢ .

الأمور عنده ، فاعمد إلى أحبها إلى الله وأشبهها بالحق فيما ترى" (١) .

وروي أنهم جمعوا المصحف بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأنه سـمـم كتبه في مصحف واحد ، و زادوا في الإسلام بملة الجمعة الأثنان الأول على مكيان مرتفع كـثـا كثر الناس ، وأجمعوا على ذلك .

فكان الرأي عندهم هو القياس (٢) والمصلحة المرتبطة بها من التحدث فـسـى المسائل التي أفتوا فيها بالرأي .

ومن ذلك أجمع القرآن وما سبقته روايته من ابن مسعود رضي الله عنه في المفروضة التي مات عليها زوجها قبل الدخول بها ولم يكره لها الصداق ، حيث قال فيها موت الزوج قبل دخوله بزواجه على الدخول بها في وجوب مهر المثل . (٣)

وما ورد عنهم في ثم الرأي إنما أرادوا به القول في الدين بالهوى كالألبسة الفاسدة والتبدع المخالفة للسنن في الإعتقاد وغيره من الأحكام (٤) .

فكما جاء عهد فقهاء التابعيين تلك البمش سبيل الصحابة في العمل بالرأي إذا لم يوجد في المسألة أصل من الكتاب والسنة وثبتوا في هذا الباب بقدر ما نزل بهم من فتاوى إتشأتهم في بيضة متحضرة وهي العراق .

(١) سبق تخريجه في عاشر من ١٣ .

(٢) قال ابن الأثير في النهاية في مادة (رأي) : " والمحدثون يسمون أهل القياس أصحاب الرأي ، يعنون أنهم يأخذون برأيهم فيما يشكّل من الحديث أو ما لم يأت فيه حديث ولا أثر " .

(٣) وقد سبق تخريج هذه المسائل في بيان المراد بالرأي من ١٢ ، ١٦ .

(٤) جامع بيان العلم وفضله ١٣٩/٢ ، و عقود الجواهر المتيقنة ٩/١ ، والفكر السامي ٢١٤/١ ، وتاريخ التشريع الإسلامي للشخري ص ١٠٢ ، ومصادر التشريع الإسلامي فيما لا تنقصه لـخـلـاب ص ٨ .

ووجد بجانبهم آخرون عملوا فيما نزل بهم بالحديث ، وَقَلَّ ما عملوا بالرأي لنشأ بهم في بيئة بدوية تقل فيها الحوادث والنوازل الجديدة ، ولكثرة رواية الحديث عندهم بتوفر الحفاظ فيهم وهي الحجاز • (١)

فكان الأولون أهل العراق وسعدوا أهل الرأي بكثرة عملهم بالرأي ، وكان الآخرون أهل الحجاز وسعدوا أهل الحديث بكثرة عملهم بالحديث •

فكان السبب في تسمية الأولين أهل الرأي كثرة العمل بالرأي لكثرة الوقائع التي واجهتهم ، وقلة الحديث عندهم بالنظر إلى كثرة الوقائع (٢) إما لأنهم كانوا لا يجدونه عند روايته في العراق ، وإما لأنه كان يروى لهم ولكن لا يتقنون به لكثرة الوضع من أصحاب الفسوق في العراق •

وكان السبب في تسمية أهل الحجاز أهل الحديث كثرة الحديث بالنظر إلى قلة الوقائع الجديدة لكثرة روايته وحفظهم • (٣)

ولهذا رأينا أبا يوسف ومحمدا اللذين أخذنا فقهيهما عن أبي حنيفة لما سألنا إلى الحجاز وسما الحديث من مالك وغيره فقيرا رأييهما في بعض المسائل •

(١) مقدمة ابن خلدون ص ٤٤٩ ، وفقه أهل العراق وحديثهم ص ٥٧ - ٥٨ ، وتاريخ التشريع الإسلامي للشطري ص ١٢٩ •

(٢) وقلنا قلنا الحديث بالنظر إلى كثرة الوقائع ، لأن الحديث عند العراقيين كان في ذاتهم كثيرا ، فلهذا روى الحافظ أبو عمر بسنده إلى إسحق بن راشد قال : كان الزهري إذا ذكر أهل العراق شغف عليهم فقلت له : إن بالكوفة مولى بني أسد يعني الأعشى يروى أربعمائة آلاف حديث ، قال : أربعة آلاف حديث ؟ قلت نعم إن شئت حدثتك ببعض حديثه أو قال ببعض علمه ، قال عجبني به فبحثت به ، فلما قرأه قال : والله إن هذا لعلم وما كنت أرى أن بالعراق أحدا يعلم هذا ، انظر جامع بيان العلم وفضله ٢٤/٢ •

(٣) الفكر السامي ١/٢٢١ - ٢٢٨ ، والفكر الطريقة ص ٥ ، وتاريخ التشريع الإسلامي للشطري

ومما يؤكد نسبة الرأي إلى أهل العراق ما روي أن ربيعة بن أبي عبد الرحمن بسن
 فروخ (١) مال سعيد بن المسيب شيخ فقها أهل المدينة من التابعين عن عقل أصابع السراة ،
 ما عقل الأصابع الواحدة ؟ فقال عشرة من الإنس ، فقال فأصبعان ؟ قال : عشرون قال :
 فثلاث ؟ قال : ثلاثون قال : فأربع ؟ قال : عشرون ، قال : فمقدما عظم جرحها
 نقص عقلها ؟ فقال له سعيد : أيرأف أنت ؟ هي السنة (٢)
 فنسب سعيد ربيعة الذي يبحث عن عقل الأحكام ويُنسبها عليها إلى العراق .
 وكان من أبرز فقهاء التابعين في العراق إبراهيم النخعي شيخ حماد أستاذ أبي
 حنيفة ، ومن أبرز الفقهاء السبعة (٣) بالمدينة سعيد بن المسيب :

(١) هو أبو عثمان ربيعة بن أبي عبد الرحمن بن فروخ ، المعروف بربيعة الرأي ، تابعي
 جنيد وهو شيخ الإمام مالك ، وكان أحد فقهاء المدينة الذين كانت الفتوى تدور عليهم
 بها ، قال مالك : ذهبت حلوة الفقه منذ مات ربيعة الرأي ، وتوفي سنة ١٢٦ هـ (تجريد
 التصديق ص ٣٤ ، وشجرة النور الزكية ص ٤٦ ، وميزان الإعتدال ٤٤/١) .
 (٢) الموطأ ٨٦٠/٢ ، كتاب العقول باب ما جاء في عقل الأصابع وتاريخ التشريع الإسلامي
 للخضري ص ١٠٧ - ١٠٨ .

(٣) وهم سعيد بن المسيب ، وعروة بن الزبير ، والقاسم بن محمد بن أبي بكر
 الصديق ، وخارجة بن زيد بن ثابت ، وعبدالله بن عتبة بن مسعود ،
 وسليمان بن اليسار . واختلف في السابع : فقيل أبو سلمة بن عبد الرحمن
 بن عوف وقيل سالم بن عبدالله وقيل أبو بكر بن عبد الرحمن .
 (نمذة نفيسة في اصطلاحات المذهب المالكي للشيخ إبراهيم المختار أحمد عمر الجبرتي
 الزيلعي ص ٥ ، وهي مطبوعة مع شرح العلامة الأمير على نظم ٣٩ مسألة لا يميز فيها بالجهد
 للعلامة بهرام بن عبدالله)

وكما كان بين أهل العراق من يتمسك بالحديث ويحجم عن الإحتياط بالرأى كعاصم
بن غراجيل الشعبي (١) كان بين أهل الحجاز من يستنبط بالرأى كربيعة الرأي شيوخ
الإمام مالك (٢) .

ومما يدل على أن أهل الرأي كانوا يتمسكون بالحديث ما وجدوه المناظرة التي
جرت بين أبي حنيفة والأوزاعي :

قال سليمان بن عبيدة : ^(٣) اجتمع أبو حنيفة والأوزاعي في دار الخنّاطين بمكة ،
فقال الأوزاعي لأبي حنيفة : ما بالكُم لاترفعون أيديكم في الصلاة عند الركوع
وعند الرفع منه ؟ فقال أبو حنيفة : لأجل أنه لم يصح عن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم فيه شيء ، فقال : كيف لم يصح فوجدتني الزهري عن سالم عن أبيه
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم [أنه كان يرفع يديه حذاء منكبيه إذا انتحى
الصلاة وعند الركوع وعند الرفع من] فقال له أبو حنيفة : حدثنا حماد عن
إبراهيم بن علقمة والأشود عن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم كان لا يرفع يديه إلا عند انتحاح الصلاة ، ولا يمد لشيء من ذلك . فقال
الأوزاعي : أحدثك من الزهري عن سالم عن أبيه وتقول لي حدثنا حماد عن إبراهيم ،
فقال له أبو حنيفة : كان حماد أفتى من الزهري ، وكان إبراهيم أفتى من سالم ، وعلقمة
ليس بدون ابن عمر في الفقه ، وإن كانت لابن عمر حجة ، وله فضلٌ ضخمٌ ،

(١) هو عاصم بن غراجيل الشعبي بفتح المعجمة أبو عمرو ، ثقة مشهور فقيه فاضل

من الثالثة فقال مكحول : ما رأيت أفقه منه ، مات بعد المائة وله نحو ثمانين روى

عنه المثنى (انظر إلى تقريب التهذيب ص ٢٨٧ برقم ٢٠٩٢) .

(٢) الفكر المامسي ٢١٧/١ ، وتأريخ التشريع الإسلامي للخضري ص ١٠٨ - ١٠٩ .

(٣) والخنّاط من جرفته الجناطة ، يقال حنط الميت بالحنوط ، وهو طيب يُخلط للعيبات
خاصة . وكل ما يطيب به الميت من مسكٍ ونُزيرٍ وصندلٍ وغير ذلك مما
يُدثر عليه تطويها له وتحفيها لرطوبته . انظر : أساس البلاغة والمصباح المنير سادة
(حنط) .

فَالْأَسْوَدُ لَهُ فَضْلٌ كَبِيرٌ ، وَعِدَالِلَّهِ هُوَ عِدَالِلَّهِ فَبَكَتِ الْأَوْرَاعُ (١) وَهَكَذَا تَبَيَّنَ أَنَّ كُتُبَهُمَا عَمِلًا بِالْحَدِيثِ ، وَرَوَّجَ أَبُو حَنِيفَةَ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ الْفَقْهِ فِي رِوَايَتِهِمْ .

وَقَدْ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ : أَخَذَ بِكِتَابِ اللَّهِ ، فَمَا لَمْ أَجِدْ فِيهِ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٢) مَا جَاءَنَا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَبْلُنَا عَلَى السَّرَّاسِ وَالْمَيْتِينَ (٣) إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَقَرْتُ فِي أَفْوَاهِ أَصْحَابِهِ وَلَا أَخْرَجَ عَنْ قَوْلِهِمْ إِلَى قَوْلِ غَيْرِهِمْ ، فَإِنَّا انْتَهَيْتُ الْأَمْرَ إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَالشَّعْبِيِّ وَابْنِ سِيرِينَ وَالْحَسَنِ وَعَطَاءٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ سَوِّفَ رَجُلًا لَا فُتُومَ اجْتَنِبُوا ، فَأُجْتَنِبَ كَمَا اجْتَنَبُوا (٤) وَقَالَ أَيْضًا : لَعَنَ اللَّهُ مَنْ يَخَالِفُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، بِهِ أَكْرَمْنَا اللَّهَ وَبِهِ اسْتَنْقَذْنَا (٥) .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنَّ مِنْ اسْتَبَاتَتْ لَهُ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَنْ يَدْعِيَهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ (٦) .

وَالْوَاقِعُ أَنَّ الْفَقْهَ لَمْ يَكُنْ مُقْتَصِرًا عَلَى أَهْلِ الْعِرَاقِ وَأَهْلِ الْحِجَازِ بَلْ وَجَدَ فِي مَعْرِ وَالشَّامِ فَقِيهًا ، مِنْذُ تَفَرَّقَ الصَّحَابَةُ بِمَدَنٍ عَمِدَ عَمْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي الْأَشْهُارِ ، إِلَّا أَنَّهُمْ

(١) شرح مسند أبي حنيفة للقاري ص ٣٥ - ٣٨ ، ومناقب أبي حنيفة للموفق ص ١١٠

أحمد المكي ص ١١٢ وعقود الجواهر المنيعة ٥٨/١ ، والفكر السامعي

٣٢١/١ - ٣٢٨ ، وتاريخ التشريع الإسلامي ص ١٠٩ - ١١٠ ، والميسوط ١٤/١ .

(٢) الإنفاذ ص ١٤٢ .

(٣) الإنفاذ ص ١٤٤ ، ومناقب الإمام أبي حنيفة للذهبي ص ٢٠ ، وعقود الجمان في مناقب

الإمام الأعظم الشعمان للمحدث محمد بن يوسف الصالح الشافعي ص ١٧٢ يلاحظ (فعلى الرأى والعين)

(٤) الإنفاذ ص ١٤٢ .

(٥) الإنفاذ ص ١٤٠ - ١٤١ .

(٦) الفكر السامعي ٣٢١/١ نقله من إعلام الموقعين .

كانوا بالنسبة إلى العراق والحجاز قلة . (١)

وفي عهد أتباع التابعين وجد من أهل الحديث من ينكر الرأي إنكاراً باتناً ويرى أن أحكام الله تعبدية وليست عقلية ولا منقولة المعنى ، بينما يرى أهل الرأي وكثير من أهل الحديث أن أحكامه تعالى معقولة المعنى ومبنية على مصالح العباد ، وهو السبيل إلى الاستنباط بالقياس والمصلحة المرسلة ، وأكثر ما يوجد القول بأن الأحكام تعبدية بين علماء الكلام .

وظهر في هذا العصر أيضاً كثرة من عبارات الاختلاف بأهل الرأي صادرة من

أهل الحديث . (٢)

وقد عرفنا أن المراد بالرأي الرأي الصحيح لا الرأي الميضي على النهي (٣) الأمر الذي لا يوجد منه لبعض أهل الحديث سبب للتنقيص من شأن أهل الرأي (٤) فغلبا عن إنكارهم لما هو معلوم من الشرع بما يشبه الضروري وهو بناء الأحكام على جلب المصالح ودفع المفاسد .

وقد ظهر أثر هذا المذهب القائل بالتعبد في بعض المتأخرين

(١) الاتجاهات الفقهية عند أصحاب الحديث في القرن الثالث الهجري

ص ٢١ - ٢٢ .

(٢) فقه أهل العراق وحديثهم ص ٢١ ، وتاريخ التشريع الإسلامي ص ١٤٨ .

(٣) قال الكوثري : وحمله على خلاف ذلك تحريف للكلم عن مواضعه ، انظر فقه

أهل العراق وحديثهم ص ٢٤ ، والفكر السامي ١/ ٢١٢ .

(٤) قال اللكنوي في التعليق الممجّد على موطأ محمد ص ٢٢ : " فترى بذلك

أن الكلام في أبي حنيفة لأجل الرأي تحاسن محض ، لأنه لم يُلَم منه مجتهد قط كما رُكِبَ والشافعي رضي الله عنهما ، والمذموم إنما هو الرأي في معرض النسخ وأبو حنيفة يرى منه " قلت : إلا إذا لم يلقه الحديث أو يلقه ولم يثبت عنده .

من الفقهاء كداود بن علي * (١) وأبن حزم وبعض الشيعة * (٢)

وبهذه المجازاة يتبين أن كلاً من أهل الرأي وأهل الحديث واقفون عند حدود الاستنباط الصحيح للأحكام ، لأن أهل الحديث يريدون به غير الحديث الضعيف والموضوع ، وأهل الرأي يريدون به ما يرجع إلى القياس الصحيح أو المصلحة المرسلّة أو الإحتسان مما لم يرد فيه نص * (٣)

(١) هو أبو سليمان داود بن علي الأمقي البصري الظاهري ، ولد سنة ٢٠٢ و قبل سنة ٢٠٠ ومات سنة ٢٧٠ هـ ، أخذ العلم عن إسحق وأبي شور وكان زاهدا متقلدا وكان عقله أكثر من علمه ، وكان من المتنبئين للقافسي ونشأ في بغداد وأراد داود الدخول على الإمام أحمد فمنعه لزمعه أن القرآن محدث ولما سمع إسحق كلام داود في بيته وثب وغربه وأنكر عليه قال الأزدي تركوه * وقال الذهبي : كان داود جاهلاً بالكلام فيما تكلم *

(٢) ميزان الإعتدال ١٤/٢ - ١٦ برقم ٣٦٣٤ ، وطبقات الفقهاء للشعراني ص ٩٩ *

(٣) الفقيه والمتفقيه ١٧٨/١ *

(٤) لائمة لاسماعيل للإجتihad في مورد النص كما في مجلة الأحكام الشرعية مادة (١٤) ،

وشرح التمام في كتاب أدب القافسي للخصاف ص ١ ، ٦٦ والتقريب والتحرير ٢٨٦/٢ *

وأن من أهل الحجاز من كان من أصحاب الرأي كربيعة ومالك (١) .
 وأن ما جاء من المكيين في ذم العراقيين كثير الكثرة محمول على أهل الأنواء ،
 لأنها دار الخوارج ومنبع الشيعة ومستقر البدع ، أما أهل السنة منهم فهم علم وفيل
 وسنة ، لذلك اتفق الجمهور على ترك التضييق بكون أحمر رواته عراقيا ، فمتى كان الإسناد
 جيدا كان الحديث حجة ، حجازيا أو عراقيا أو شاميا فكم من حديث في الصحيحين
 المجموع على قبول ما فيها كل رواته عراقيون (٢) .
 غايمة الأسر أن أهل الرأي أكثروا من الاستدلال بالرأي كأبى حنيفة وأصحابه ،
 وأهل الحديث أكثروا من الاستدلال بالحديث ، كأحمد وأصحابه ، ومن القيس من توسل
 بين الحديث والرأي ، كمالك والشافعي وأصحابهما .

(١) ولقد رأينا أن ابن قتيبة عد مالكاً في كتابه المعارف من أهل الرأي كما عد
 منهم ابن أبي ليلى وأبا حنيفة وربيعة الرأي وزعر والأوزاعي وسليمان الثوري وأبا
 يوسف ومحمد بن الحسن رحمهم الله (انظر المعارف ص ٤٩٤ - ٥٠٠ ، بتحقيق الدكتور
 شروت عكاشة الطبعة الثانية بمطبعة دار المعارف بمصر) .
 لأن مالك بن أنس رحمه الله كان يكثر من الاستدلال بالقياس والمصلحة المرسلة
 في الفقه ، بل إن مالكا اشتهر بالقول بالمصلحة المرسلة ، ولم يشترط فيها
 ما شرطه المتأخرون من كونها شروعية كلية قطعية .
 (انظر : التقرير والتحرير ٢٨٦/٣ ، والمعارف ٤٩٨ - ٤٩٩)

فقهه أهل العراق وحديثهم ص ١٧ . ونهاية السؤل بهامش التقرير ١٣٦/٣ ، ومالك
 لأبي زهرة ص ٢٢ - ٢٣ .

(٢) الفكر السامي ٣١٣/١ .

والاستحسان الذي أنكره الشافعي هو القول في الحين بالهوى .

وليسنا نألو لا يوجد استحسان مختلف فيه يمتنون أن العلماء جميعا اتفقوا على قبول

الاستحسان الراجع إلى الأصول الشرعية ، وردوا الاستحسان بالتشبي . (١)

والله أعلم .

(١) كشف الأسرار على أصول فقه الإسلام المزدوي ١٣/٤ ، وكشف الأسرار للشمس مع شرح

نور الأنوار ٢٩٠/٢ ، ومبادئ التشريع الإسلامي فيما لا تن فيه لمحمد الوهاب عـ

المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى بكة المكرمة
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
قسم الدراسات العليا الشرعية
فرع الفقه والأصول
شعبة الفقه

فصل سبعين في أصول الفقه

٠٠٢٦٩٨

إعداد الطالب : إبراهيم بن إبراهيم بن كركاش
إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور : عبد الله بن موسى
د. زوييد :
د. حامد :
عادل



رسالة مقدمة إلى قسم الدراسات العليا الشرعية
لنيل درجة الماجستير في الشريعة الإسلامية

١٤٠٨ - ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٨ - ١٩٨٩ م

تعريف المبيع

وقبل الدخول في بحث المسائل التي اخترتها من عقد المبيع أذكر معني المبيع عند الفقهاء *

المبيع في اللغة : مبادلة شيء بشيء *

واختلف الفقهاء في تعريفه اصطلاحاً ، وأقرب تعريف له إلى آرائهم هو : مبادلة المال بالمال * (١)

فإن هذا التعريف شامل للمبيع المطلق والمقايضة والصرف والمسلم ، وشامل كذلك للمرابحة والتولية *

خرج من قولي " مبادلة " الزوج^٢ ، فإنه لا مبادلة فيه ، بل هو عقد وشيخ لجبل^٣ الانتفاع ، والمهر حكم من أحكامه *

وخرج بقولي " المال بالمال " القرض والهبة بشرط العوض ، فإن كلاً منهما تبرع ابتداءً ، وإن كان معاوضة في إكتمائها *

وطرحت الإجارة كذلك ، لأنها مبادلة مال بمنفعة ، والمنفعة ليست من المال عند الحنفية والمالكية * ومن أدخلها فيه يمكن على زيادة قيد " عكسي الذئبيد " فيخرج بهذا القيد الإجارة ، لأنها مبادلة مؤقتة *

(١) فتح القدير ٢٤٦/٦ - ٢٤٧ ، وحاشية المصوق ٢/٣ ، ومغني المحتاج ٢/٢ ، وكشاف

القناع ١٤٦/٣ .

الفصل الأول

في العاقبة في عقد البيع ، وتحت مبحثان :

- الأول ، المازق في حكم بيع الصبي المميز والمستور .
- الثاني ، المازق في حكم بيع الفضولي .

المبحث الأول :

٤ - الخلاف في حكم بيع الصبي المميز والمعتوه :

الصبي : الصغير من بنى الإنسان إلى أن يبلغ ، وجمعه الصبية والصبان (١) . وعند الفقهاء هو كذلك ، ويرادف الطفل الذي ذكر في التنزيل الحكيم حيث يقول تعالى :
 ﴿ ثُمَّ نَحْنُ نَرِجُهُمْ فَتَلَفًا ثُمَّ لِنَضِلَّهُمْ أَشَدَّكُمْ... ﴾ (٢)
 ويقول : ﴿ قَالُوا كَيْفَ نَكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا ﴾ (٣)
 ويقول : ﴿ وَأَتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا ﴾ (٤)
 ويقول : ﴿ وَإِنَّا بَلَّغُ الْأَطْفَالَ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا... ﴾ (٥)
 والفقهاء قسموا الصبي إلى قسمين :

الأول : صبي غير مميز أو صبي قهر عاقل ، سمي بذلك لأنه لا يعرف ما يدور حوله .

والثاني : صبي مميز أو صبي عاقل ، وإن كان عقله ناقص سمي بذلك لأنه يعرف ما يدور حوله .

وموضوعي سيكون في الصبي المميز فقط إن شاء الله تعالى .

والمميز هو الذي يفرق بين الأشياء : بعضها من بعض .

عرفه الجمهور بأنه هو الذي يفهم الخطاب ويحسن رد الجواب (٦) .

(١) انظر المصباح الصغير ولسان العرب ، مادة : صبي .

(٢) سورة الحج ، آية : (٥) ، هذا مثال تسميته طفلاً حين ولادته .

(٣) سورة مريم ، آية (٢٩) ، وهنا سمي عيسى عليه السلام صبياً وهو في المهد في سجن

لا يتكلم عادة .

(٤) سورة مريم ، آية (١٢) وهنا سمي يحيى عليه السلام صبياً وهو ابن سنتين أو ثلاث سنين ،

كما في الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ٣/٤٢٧ .

(٥) سورة النور ، آية (٥٩) وفي هذه الآية سمي الصغير قبل بلوغه طفلاً .

(٦) الشرح الكبير للفردي ٥/٣ ، والمجموع للتوحي ٢٦/٧ وكشاف القناع للبهوتي

وعرفه الحنفية بأنه هو الذي يغفل البيع والشراء بأن يعرف أن البيع مالم يملكه ،
والشراء جالب له ، ويعلم الثمن الفاضل من الميسر ، ويعلم أنه يقصد به تعميل
الربح والزيادة (١) .

وحدد بعض الفقهاء الحد الأدنى للتمييز بالسنة المايعة (٢) لكونه قالوا :
ولكنه ليس بمنضبط ، بل يختلف باختلاف تأثير البيئة والمجتمع في نمو الجسم والعقل ،
وقد يتجاوز الشخص هذا السن ولا يتميز ، فإما لا يعرف مداني العقود ، ومقتضياتها في انساني ،
ولا يعرف الكسب واللين ، وقد يكون بالعكس .

والمعتوه :

أحسن ما قيل فيه هو من كان قليل القيمة ، مختلف الكلام فاسد التدبير
إلا أنه لا يخرّب ولا يستعمل كما يفعل المجنون (٣) .
والعتوه مرض يمنع العقل من إدراك الأمور إدراكاً صحيحاً ، ويمتاز عن الجنون
بأنه يصحبه هدوء .

والعتوه أحيانا يصحبه تمييز ، وأحيانا لا يصحبه تمييز ،
فإن كان لا يصحبه تمييز فالاعتوه فاقد الأهلية ، كالمجنون والصغير غير المتميز .
وإن كان يصحبه تمييز فالاعتوه قاصر الأهلية ، كالصبي المميز .

(١) تبين الحقائق لتزيلي ١٩١/٥ - ١٩٢ .

(٢) الميوط للسرطسي ٢٤ / ١٦٢ ، والإيضاح للمرندوي ٣٩٥/١ .

(٣) التمرينات للجرجاني ص ٢٢١ ، ورد المحتسب أن ابن أبي عمير

ويشترط في الممتنوه أن يكون عنده من القيم ما يكون عند الصبي المميز .

والفقهيا^١ رحمهم الله لا يفرقون بين حكم الصبي المميز وبين الممتنوه فليس التمرفات المالية ، ويسوزن أحكامهما في كتبهم ، فالحنفية ، والمالكية مصرحون باسمهما فيها + (١)

وأما الشافعية فلا يفرقون بين حكم الصبي والصبي المميز والممتنوه والسيهية والمجنون في التمرفات المالية وهو البطلان + (٢)

وأما الحنابلة فلم أجد استمالةً لكلمة الممتنوه في كتبهم ، وإنما ذكرسوا السيهية + (٣)

والتمرفات بالنسبة للصبي المميز تنقسم إلى ثلاثة أقسام :-

الأول : تصرفات نافعة لغيره محضا ، وهذه تجوز وتصح من الصبي المميز ، كالإسلام وقبول الشهادة .

والثاني : تصرفات شارة ضررا محضا فهو با ، وهي باطلية وليس قابلة للإجازة من الصبي المميز ، كالتبرعات والطلاق ، وقيدوا به^٢ محضا في النفع والضرر ، وإخراج ما كسبوا لغيره أو ضررا من وجهه دون وجهه ، وقد قيدوا بالصبي^٣ لأن ما هو ضرر فهو قد يكون نفعا في الأخيرة كالمدة ، كما في القسم الآتي . والصبي قد يثاب عليها فليس

(١) المصنوع للرخي ١٨٠/٢٤ ، وتبيين الحقائق ٢١٩/٥ ، ١٩١/٥ ، وكشف الأستار للبخاري ٢٧٥/٤ ، وحاشية ابن عابدين ١٤٤/٦ ، وجامع الأحكام الصغار لمحمد بن محمود الأستورثي بإمام جامع الفصولين ١٨٤/٦ ، والشرح الكبير للفرير ٢٨٧/٣ ، ٢٩٤/٣ .

(٢) المجموع ٣٤٤/١٣ - ٣٤٥ ، ومقتى المحتاج ١٦٥/٢ ، وحاشية الجلال السيوطي على

المنهاج مع حاشيتي القاديوني وعميرة ٢٩٩/٢ - والمفروض أن حكم تصرفات الصبي المميز عند عدم الإذن بالشافعية يقولون بالبطلان ، وغيرهم يقولون بالوقف ، والتكلم في الآتي يكون في باب المأذون ولا خلاف فيه عند الإذن .
(٣) كشف القناع ١٥١/٣ ، ٤٤٢ ، والمبدع ٤ / ٨ .

الآخرة ، لأن الشواهد فشل من الله .

والثالث : تصرفات مباشرة بين النفع والضرر ، مثل البيع والشراء والإجارة والمسلم وغيرها من التصرفات التي تعد من قبيل المعاملات المالية ، وإنما كانت مترددة لاحتمالها الربح والخسارة - (١)

وحكم هذه التصرفات :

أما الأول : لحكمه الصحة .

وأما الثاني : لحكمه البطلان (٢) خلافا لبعض الأئمة كالحنابلة في بعض التصرفات كالطلاق - (٣)

وأما الثالث : فقد اختلف المتأخرين فيه كما سيأتي .

حكم بيع المبيع المميز :

اختلف الفقهاء رحمهم الله في ذلك على رأيين :

الرأي الأول : تصرف المبيع المميز في عقد البيع إما صغر قبل إذن الولي صحيح وموقوف على إجازته أو إن إجازته الولي نفذ وإن رثه بطل .
 وذهب إليه الحنفية (٤) والمالكية (٥) والحنابلة في الرواية المشهورة وهي

(١) بدائع الصنائع ١٧١/٧ ، ورد المختار ١٧٣/٦ ، ومجمع الأئمة ٤٥٤/٢ ، ومواهب الجليل

٦٠/٥ - ٦١ .

(٢) بدائع الصنائع ١٧١/٧ ، ومغني المحتاج ١٦٦/٢ ومواهب الجليل ٦٠/٥ - ٦١ .

(٣) الروض المربع ص ٢٩٢ - وكشاف القناع ٢٣٣/٥

(٤) المسبوط ١٨٢/٢٤ - ١٨٣ ، وتبيين الحقائق ١٩١/٥ ، ٢١٩ ، وبدائع الصنائع ١٧١/٧ ، وأحكام

القرآن للجصاص ٦١/٢ .

(٥) مواهب الجليل ٦٠/٥ - ٦١ ، والخزعي ٩٢/٥ ، والشرح الصغير ٢٨٤/٣ وهاشمية

الموسوي مع الشرح الكبير ٥/٣ ، ٦ ، ٢٩٤ ، وأسفل المدارك شرح إرشاد السالك

للخضناوي ٢٧٢/٢ .

المذهب وعلمها الإصحاب (١)، وهو قول للشافعي ومذهب ابن سريج من أصحابه (٢)، وفي الرواية الثانية عند أحمد يصح مطلقا (٣) .

والرأي الثاني : تصرفات الصبي المميز في عقد البيع لا يصح مطلقا وليس للوالدي أن يأنس له في التجارة ، ولا يملكه عنه الحجر حتى يبلغ وهو أنس منه الرد . وهذا مذهب الشافعي وعامة أصحابه (٤) . وبه قال أحمد في الرواية الثالثة ، لكنه يرى صحة تصرفه في الشيء الصغير كثيرا ، عمود وحزمة بقل ، ولو كان الصغير دون التمييز ، تأنيهاً بعمل أبي الفراء ، الصحابي رضي الله عنه ، لأنه عمل صحابي (٥) .

(١) كشف القناع ١٥١/٣ ، ٤٥٧ ، والكافي ١٩٥/٢ ، والإتصاف ٢٦٧/٤ والمغني ٥١٨/٤ ، ٢٢٢ .

(٢) مغني المحتاج ١٧٠/٢ ، والمجموع ٣٦٦ / ١٢ ، ٣٢٠ وابن سريج هو القاضي أبو العباس أحمد بن عمر بن سريج مات ببغداد سنة ٣٠٦ هـ يقال له الباز الأشهب وكان يفتل على جميع أصحاب الشافعي حتى على المزني ، وفهرست كتبه يشتمل على أربعمائة مصنف وشرع على كتب محمد بن الحسن وكان الأنباري يقول : نحن نجرى مع أبي العباس في ظواهر الفقه دون الخلافات وعنه انتشر فقه الشافعي (طبقات الفقهاء المشهورين ص ١٠٨ - ١٠٩ ، والشفرات ٢٤٧/٢) .

(٣) الإتصاف ٢٦٢/٤ .

(٤) مغني المحتاج ٧/٢ ، ١٦٦ ، ونهاية المحتاج للرماني ٢٥٤/٤ - ٢٥٥ ، والمجموع ١٢ / ٣٤٤ - ٣٤٥ ، ٣٦١ ، ١٥٥/٩ - ١٥٦ ، ١٥٨ .

(٥) كشف القناع ١٥١/٣ ، والإتصاف ٢٦٧/٤ ، والكافي ١٩٤/٢ ، والمغني ٢٧٢/٤ - ٢٧٣

ألفظة القائلين بالرأى الأول :

أولاً : قوله تعالى ﴿ وَابْتَغُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾ (١)

وجه الدلالة : أن اليتيم اسم للمفرد الذي لم يبلغ لحدوث على رضى الله عنه قال : حَقَّقْتُ من رسول الله صلى الله عليه وسلم [لَا يُتِمُّ بَعْدَ احْتِلَامٍ • وَلَا صَفَاتُ يَوْمٍ إِلَى الْفِيلِ] أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ • (٢)
وقد أَمَرَنا الله تبارك وتعالى باختيار اليتامى في عقولهم ودينهم ، وظاهر الآية يدل على أن الابتلاء قبل البلوغ لوجهين :

أحدهما : أن الله تعالى أَمَرَنا بابتلائهم بوصف اليتيم وهذا الوصف يكون قبل البلوغ •

والثاني : أنه مَدَّ اختيارهم إلى البلوغ بلفظ (حَتَّى) وجعل البلوغ غايةً لِبَلَاءٍ ، والابتلاء أن يدفع إلى المعنى المميز ما يشرف فيه حتى تتبين حاله فيما يخصه

(١) سورة النساء ، آية (٦) •

(٢) أَخْرَجَهُ بهذا اللفظ أَبُو دَاوُدَ ٢٩٢/٢ برقم ٢٨٧٢ ، في كتاب الوصايا باب منى ينقطع اليتيم ، وبكت عليه •

• وَأَبُو حَنِيْفَةَ في مسنده بشرح على القارى ص ٢١٩ عن محمد بن المنكدر عن أنس بن مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم [لَا يُتِمُّ بَعْدَ الْحُلُمِ] وكذا في عقوده الجواهر المنيفة للزبيدي ٤٥/٢ بلفظ [لا يتم بعد حلم] •

• وابن عدي في الكامل ٢٧١٦/٥ بسنده إلى محمد بن المنكدر عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال [لا يتم بعد حلم] •

وَأَخْرَجَ أيضًا في الكامل ٨٥٢/٢ بسنده عن جابر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : [لَا يُتِمُّ بَعْدَ حُلُمٍ •] ، ولم يجرحهما •

منه ، وهو يستلزم الآن في البيع والشراء ، وصحتها منه إن رضى الولي ، وبطل عليه أيضا قوله تعالى ﴿... فَإِنْ أَمَسَّكُمْ مِنْهُمْ فَاتْلُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ (١) ثانيا : قوله تعالى ﴿... وَأَتُوا إِلَيْكُمْ أَمْوَالَهُمْ ﴾ (٢) هذا أمر بدفع أموالهم إليهم ، فلو لا أن تصرفه معتبر شرعا لما كانت للأمر فائدة ، لأن الدفع إليهم تمكن لهم من التصرف فيه ، وذلك إما يكون عند الاختيار (٣) ثالثا : ما روي أن عمر بن أبي سلمة وهو صغير زوّج أمّ سلمة بأمرها رسول الله صلى الله عليه وسلم (٤) وفي رواية [زوجها] أباه بأمره صلى الله

(١) سورة النساء ، آية (٦) .

- انظر أحكام القرآن للجصاص ٦٢/٢ - ٦٣ ، والشيبين ٢١٩/٥ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٣٢٠/١ ، والتفسير الكبير لفخر الدين الرازي ١٨٧/٩ - ١٨٨ وكشاف القناع ١٥١/٣ ، ٤٤٥ - ٤٤٦ ، والمفنى ٢٧٢/٤ ، ٥١٨ .

(٢) سورة النساء ، آية (٢) .

(٣) تبين الحقائق ٥/ ٢٠٩ والجامع لأحكام القرآن ٨/٥ .

(٤) أخرجه النسائي في سننه ٨١/٦ - ٨٢ برقم ٢٢٥٤ بقصة طويلة في الكناج ؛ بسبب إكناج الإبن أمه .

- والحاكم في المستدرک ١٦/٤ - ١٧ في معرفة الصحابة في ذكر أم المؤمنين أم سلمة بنت أمية رضى الله عنهما ، بقصة طويلة ، وصححه ووافقه الذهبي .

- وأحصه في المسند ٢٩٥/٦ .

- والبيهقي ١٣١/٧ في الكناج باب الإبن يزوجه إنا كان عصبة لها بقبر أبيه .

- عليه وسلم (١) وفي رواية أنه سلمة أخو عمر (٢). وكانا صغيرين (٣) .
وفي ذلك دليل على جواز الائتن للمبني في التصرف الذي يملكه غيره من بيع وشراء .
فلما زوج سلمة أو عمر بأمر النبي صلى الله عليه وسلم أو بشقيسره ذلك ، دلّ على أن
تصرف المبني صحيح لأنّه وكيل ، فيقاس عليه من التصرفات المالية . (٤)

- (١) أخرجه البيهقي ١٣١/٧ في النكاح باب الإئتن يزوجه إذا كان عصية لها بنفسه
الجنّة ، بطريق الواقدي .
- والجماع في أحكام القرآن ٦٣/٢ .
(٢) أحكام القرآن للجماع ٦٣/٢ .
- والإصابة ٦٤/٢ ، قال الجماع وابن حجر : هذه الرواية لعبدالله بن شداد أثبتت ،
من رواية البزار في الفاضل بأسمه عمر ، .
(٣) وهذا بالاتفاق وهو محل الشاهد ، لكن في تحديد من منهم
خلاف بين النقاد والمؤرخين كما في الجوهر النقش مع المتن الكبير
١٣١/٧ ، والإصابة ٦٤/٢ ، ٢٢٦ ، ٤٤٠ ، ٥١٢ .
(٤) أحكام القرآن للجماع ٦٣/٢ ، والجوهر النقش ١٣١/٧

ألملة القاطنين بالرأى الثانى :

أولاً : استدلوا بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَوَسَّوْا السُّبَّةَ ۚ أَمْوَالَكُمْ ۖ ﴾ (١)

وبقوله ﴿ إِنْ أَنْتُمْ رِشْقًا فَأَدْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ ۖ ﴾ (٢)

وبقوله ﴿ إِنْ كَانَ الَّذِي عَلَيْهِ الْحَقُّ سَهِبًا أَوْ ضَرِيحًا أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمِلَّ هُوَ فَلْيُمِلْ إِلَيْهِ رَبُّكَ ۖ ﴾ (٣) .

وجه الدلالة من هذه الآيات الثلاث : أن المسمى من السبأ ، ففى الآية الأولى نرى الله تعالى عن إعطاء أموال السبأ إليهم .

وفى الثانية أمر تعالى بإعطاء أموالهم عند إنباس الرشد ، ففىهم منه أن أموالهم لا تدفع إليهم قبل إنباس ، ويلزم من منع دفع الأموال عدم صحة العقد ، إذ صغر من الصبيان ، لأن العلة من المنع من إعطاء أموالهم إليهم : الخوف من إضاعتها ، وفى الإتن فى العقد هذا المعنى ، لأنه طريق إلى الإقتدانة ، وإذا كثرت الديون فقد ضاعت الأموال وفى الآية الثالثة الثالثة جعل الشارع على السبأ هو الذى يباشر التصرف منه ، وفيه إشارة إلى أنه لا يباشره هو ، فلو أصبح تصرفه لا يُشترط دفع المال إليه قبل البلوغ ، فهو يتنافى مع هذه الآيات ، فلا يجوز القول به . (٤)

والجواب عنهم (٥) : بجمع أول الآية الثانية وآخرها : فأولها يدل على دفع قليل من المال إليهم للاقتداء ، لإختصار التصرفات ، وآخرها يدل على المنع من الدفع

(١) سورة النساء ، آية (٥) .

(٢) سورة النساء ، آية (٦) .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٨٢) .

(٤) المجموع ٣٤٤/١٣ - ٣٤٥ .

(٥) أحكام القرآن للجصاص ٦٢/٢ - ٦٣ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٣١٨/١ .

إليه قبل إيمان الرشيدكم النفع بعد إيمان الرشيد * فقلوه تعالى ﴿ وَابْتَئُوا الْيَتَامَى ﴾
لا يمنع من التصرف بل يدل عليه *

ثم لا تنافي بين الآيات الثلاثة * فمعنى ﴿ وَابْتَئُوا الْيَتَامَى ﴾ أَمْوَالَكُمْ أي لاتعطوها
كنسها * ومعنى قوله ﴿ فَلْيَمْلِكْ وَلَيْهَ ﴾ أي يدوب عنهم وليه في كتابة الدين ، لأنه تصرف
بخشي منه الضرر على الصبي *

ثانيها : بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : [رفع القلم

عن ثلاث : عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبغى حتى يدبر ، وعن الصبي حتى يكبر]
أخرجه أبو داود وغيره * (١)

وجه الدلالة أن قوله صلى الله عليه وسلم (وعن الصبي حتى يكبر) يلغي التزام
الصبي بأي شيء ، واعتبار أقواله ، فالقول بصحة تصرفاته ينافي هذا الحديث ، فبلا
يجوز القول بها * (٢)

والجواب عنه بأن المراد فيه رفع القلم إذا ارتكب ما يخالفه أدلة الشرع بغير
الأئمة التي ذكرها المصححون لتصرفاته *

(١) أخرجه أبو داود (واللفظ له) في سننه ٥٥٩/٤ في كتاب الحدود باب في المجنون يسرق
أو يصيب حدا ، مرفوعاً عن عائشة رضي الله عنها - وبمختصره للمنذرى ٢٢٩/٦ برقم
٤٢٢٦ ، وسكتا عليه *

- والنسائي ١٥٦/٦ برقم ٢٤٢٢ في كتاب الطلاق باب من لا يقع طلاقه من الأزواج مرفوعاً
عن المدينة رضي الله عنها *

- وابن ماجه ٦٥٨/١ - ٦٥٩ برقم ٢٠٤١ - ٢٠٤٢ في كتاب الطلاق باب طلاق الممشوه
والصغير والنائم بطريقين مرفوعين أحدهما عن عائشة والثاني عن علي رضي الله عنهما *

- وأحمد في المسند ١٠٠/٦ - ١٠١ مرفوعاً عن عائشة رضي الله عنها وغيرهم وجاء
بألفاظ متقاربة في رجال الصبي جاء (عن الصبي حتى يبلغ) و (حتى يشب) و (حتى يحتلم)
و (حتى يدرك) و (حتى يكبر) . والحديث صحيح كما قال النووي في المجموع ١٥٥/٩ *

(٢) المجموع ١٥٥/٩ - ١٥٦ *

ثالثاً : بالمعقول ، وهو أنه يلزم من إختصار المصبي بعد البلوغ ، لأن تصرفه قبل ذلك تصرف ممن لا يوجد فيه مظنة العقل ، فلا يثبت له أحكام العقلاء قبل وجود هذه المظنة . (١)

ويجاب عنه بأن الله تعالى أمر باختيارهم حال كونهم يتامى وذلك لا يكون إلا قبل البلوغ ، ثم إن الولي لا يأتى للمصبي إلا عندما يراه سدياً الرأى ، عارفاً أمور التجارة ، ويعلم عقله بحريان تصرفاته على وفق المصلحة .

وقالوا : يمكن اختصار المصبي بتعليم كيفية التعامل ثم السؤال في بعض المبررات ، فإن أحسن الجواب تعلم أنه رشيد ، وإن لم يحسن الجواب فهو غير رشيد ، أو جعله يماكس (٢) في المعاملات حتى إذا انتهى أبرم العقد عنه ونهيه . (٣)

ويجاب عنه بأن الإبتلاء هو اختبارهم في عقولهم ومذاهبهم وحزمهم فيما يتصرفون فيه ، فهو عام في سائر هذه الوجوه ، وليس لأحد أن يقتصر بالاختبار على وجه دون وجه فيما يحتمله اللطف ، وامتحان حاله في المعرفة بالبيع والشراء ، وضبط أموره وحفظ ماله لا يكون إلا بإذن له في التجارة ، ومن قصر الإبتلاء على اختصار عقله بالكلام دون التصرف في التجارة وحفظ المال فقد قصر على الإختبار على بعض وجوهه بلغير دليل . (٤)

ويبدو مما ذكر من الأدلة ومناقشتها أن الراجح مذهب الأئمة الثلاثة غير الشافعية كما يثبت من الاستدلال من الجانبين إنما كان بالقرآن والسنة ودالاتهما ، والقياس ، وهو قياس بمعنى المميز على إنكاحه ، وقياس ببعده على بيع غير الحافل . والله أعلم .

(١) الشرح الكبير (من كتب الحنابلة) ٥١٨/٤ ، والمغنى ٢٧٢/٤ ، ٥١٨ .

(٢) التماسك : هي طلب النقصان مما ظن فيه البائع وطلب الزيادة مما يظن فيه المشتري كما في

في منى المحتاج ١٦٦/٢ .

(٣) منى المحتاج ١٧٠/٢ ، والتفسير الكبير للفيخر الرازي ١٨٨/٦ .

(٤) أحكام القرآن للجهام ٦٢/٢ .

إليه الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية في القديم ورجحه النووي في الروايات^(٣) وذهب إليه وإسحق (٤) وأحمد في أحد قوليه وهو المشهور في مذهبه (٥).

(١) البداية بشرح فتح القدير ٥١/٧ ، ومجمع الأنهر ٩٤/٢ ، ورد المحتار ١٠٦/٥ - ١٠٧ ، ١٠٩ ، وبداية المنايع ١٤٢/٥ - ١٥٠ .

ومحله عند أبي حنيفة في الشراء إذا لم يُضف العقد إلى نفسه ، فإن أضافه إلى نفسه اتعقد له كما في بداية المنايع ١٥٠/٥ .

واشترط الحنفية لصحة عقد الغشولتي بأجازة المالك أربعة شروط وهي بقا • العاقدين والمفقور عليه والمالك الأول والتميز إن كان عَرَفًا • (مجمع الأنهر ٩٤/٢) .

(٢) الخريفي ١٨/٢ ، وحاشية النسوي مع الشرح الكبير ١٢/٣ ، والشرح الصغير ٢٦٠/٣ .
وجواهر الإكليل للأبسي ٥/٢ ، والإشراف على مسائل الخلاف للقاظمي عبد الوهاب ٢٧٦/١ ، والميز ١٢٢/٨ .

(٣) الأم ١٦/٣ ، ومغني المحتاج ١٥/٢ ، وروضة الطالبين ٢٥٢/٣ - ٢٥٤ ، وفتح الوهاب ١٥٩/١ .

(٤) المجموع ٢٦٢/٩ ، والمغني ٢٢٧/٤ ، والميز ١٢٢/٨ ، وعمدة القاري ٢٣٤/١٣ ، وإسحق هو : إسحق بن إبراهيم بن مخلد الحنظلي المروزي المعروف بابن راهويه ، ولد سنة ١٦١ أو ١٦٦ هـ ومات سنة ٢٣٨ هـ جمع بين الحديث والفقه والتورع ، ثقة حافظ مجتهد قريب أحمد ، ذكر أبو داود أنه تغيّر قبل موته ببسبر ، قال إسحق : أحسب سبعم ألف حديث وأناكر بمائة ألف حديث وما سمعتُ شيئاً قط إلا حفظته ، ولا حفظت شيئاً قط فنسيتُه ، ورَوَى عنه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي .
(طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٤ ، وتقريب التهذيب ص ٩٩ برقم ٢٢٢) .

(٥) كشف القناع ١٥٨/٣ ، موضح منتهى الإرادات ٣٤٠/١ ، والمبدع ١٦/٤ ، والمغني ٢٢٧/٤ ، والإتصاف ٢٨٢/٤ - ٢٨٤ ، والميز ١٢٢/٨ ، ومحله عند الحنابلة فيما إذا اشترى فسيئته ونوى لشخص لم يسمه كما في الإتصاف ، وشرح منتهى الإرادات .

والقول الثاني : هو بطلان بيع القسولي وشراؤه ، ولذهب إليه الشافعي

في الجديد (١) وأبو ثور (٢) وابن المنذر (٣) وأحمد في قوله الآخر (٤) .

(١) أحسن المطالب للشيخ زكريا الأتقاري ١٠/٢ ، وملنى المحتاج ١٥/٢ ، والمجموع

٢٦١/٩ ، وروضة الطالبين ٣٥٢/٢ .

(٢) المجموع ٢٦١/٩ ، والمفتى ٢٢٧/٤ ، والمعزى ١٢١/٨ وأبو ثور هو إبراهيم بن خالد

ابن أبي اليمان الكلبي البغدادي ، توفي سنة ٢٤٠ هـ وهو فقيه مجتهد ثقة مأمون أخذ

العلم عن محمد بن الحسن والشافعي وسفيان بن عيينة وبرع في العلم ولم يقلّد

أحدًا ، روى عنه أبو ناود وابن ماجه - طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩٢ ، وشذرات

الذهب ٩٢/٢ - ٩٤ ، وتقريب الشهاب ص ٨٩ برقم ١٧٢ -)

(٣) المجموع ٢٦١/٩ ، والمفتى ٢٢٧/٤ ، وابن المنذر هو أبو بكر محمد بن إبراهيم

ابن المنذر النيسابوري ، قال أبو إسحق : مات بمكة سنة ٣٠٩ أو ٣١٠ . قال الذهبي :

لم يصب هذا وأرخ ابن القطان الفاسي وفاته سنة ٣١٧ هـ وكان حافظاً علامة لقيها

مجتهداً مستقلاً .

وعن كتاب المبسوط في الفقه والاعتراف في اختلاف العلماء ، وكتاب الإجماع وغير

ذلك ، وقال ابن السبكي هو شافعي المذهب أيمنى وافق اجتهاده اجتهاده

الشافعي ، (تذكرة الحفاظ ٣/٧٨٢ - ٧٨٣ ، والطبقات الشافعية الكبرى ١٢٦/٢ ، والأعلام

للزركلي ٢٩٤/٥) .

(٤) المثني ٢٢٧/٤ ، والإتصاف ٤/٢٨٣ - ٢٨٤ ، والمجموع ٢٦١/٩ ، والمصدق

١٦/٤ .

أدلة القول الأول :

التعليل الأول :

قوله تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (١)

وقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَتَأْكُلُوا أَشْوَابَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (٢)

وجه الدلالة من الآية الأولى : أن الله تعالى شرع البيع بلفظ عام من غير فعل بين ما إذا وجد من المالك بطريق الأمانة ، وبين ما وجد من الوكيل أو الفضولي مع الإجازة ، فيجب العمل بعموم الآية .

وجه الدلالة من الآية الثانية : أن الله تعالى شرع التجارة وهي البيع والشراء بقصد الربح ، من غير فرق بين أن يكون الرضا عند العقد كما إذا كان البيع من الأصيل أو الوكيل أو عند الإجازة كما في بيع الفضولي ، فيجب العمل بإطلاق الآية . (٣)

(١) سورة البقرة ، آية ٢٧٥ .

(٢) سورة النساء ، آية ٢٩ .

(٣) بدائع الصنائع ١٤٨/٥ - ١٤٩ .

الدليل الثاني :

حديث عروة بن الجعد الباري رضى الله عنه [أن النبي صلى الله عليه وسلم أعطاه دينارا يشتري له به شاة ، فاشترى له به شاتين فباع إحدهما بدينار ، وجاء بدينار وشاة ، فدعا له بالبركة في بيعه وكان لو اشترى الثراب لربح فيه] أخرجه البخارى والموطأ له وأبو داود والترمذى وابن ماجه وأحمد والدارقطنى والمصطفى وغيرهم (١) .

(١) أخرجه بهذا اللفظ البخارى فى المناقب ، بطريق الشيبى عن الحى عن عروة كشرح

عمدة القارى ٢٣١/١٣ - ٢٣٢ .

و فتح البارى ٦٢٢/٦ برقم ٣٦٤٢ ، فى المناقب ، وضعفه ابن حجر للجبل بحال الحى فى فتح البارى ٦/٦٣٥ .

- وأخرجه أبو داود فى كتاب الميعود والإجارة ، باب المضارب بخلاف ، بطريقين أحدهما : بطريق الشيبى عن الحى عن عروة ، ٦٧٧/٣ - ٦٧٩ برقم ٢٣٨٤ ، ويشرح بذلك المجهود ٤٤ / ٤٢ ، ومختصر المنذرى ٤٨/٥ - ٤٩ ، وسكت عليه أبو داود والمنذرى والثانى : بطريق الزبير بن الخزيم عن أبي ليلى عن عروة بلفظ مختلف ٦٧٨/٣ برقم ٢٣٨٥ ، وسكت عليه ، ويشرح بذلك المجهود ٤٥/١٥ .

- والترمذى ٥٥٩/٣ برقم ١٢٥٨ فى الميعود باب ٣٤ ، بطريقين عن الزبير بن الخزيم عن أسى لميسد اسمه إمارة بن زياد عن عروة البارى ، قال المصنف كقوى فى إسناد الطريق الثانى : قال المنذرى والنووى بإسناده صحيح لمجيئه من وجهين أنظر تحفة الأحول ٤ / ٤٧١ .

- وابن ماجه بطريقين أحدهما عن ابن عيينة عن شبيب عن عروة فى كتاب الصدقات ، باب الأيمن يتجر فيه فيربح ٨٠٣/٢ برقم ٢٤٠٢ ، والثانى عن الزبير بن الخزيم عن أبي لميسد إمارة بن زياد عن عروة فى الصدقات كتاب الأيمن يتجر فيه فيربح ٨٠٣/٢ .

- وأحمد فى المسند ٢٧٥/٤ - ٢٧٦ بثلاثة طرق عن الزبير بن الخزيم عن أبي لميسد

وجه الدلالة : أن عروة بن الجعد (١) البارقي رضي الله عنه لم يكن وكيلاً لبشراً .
 شاة ، لكنه اشترى شاتين بمالٍ الثمن على الله عليه وسلم بلا إئنه ، وباع إحداهما بلا إئنه
 أبشاً ، وجا . وشاة وثمن شاة أخرى ، فصار فضولياً بشراً . الشاة الثانية ثم بيعها .
 وأجاز الرسول عليه أفضل الصلاة والسلام كلاً من شرا . وبيعه ، ودعا له بالبركة ، ونسب
 كان باطلاً لأكثر عليه . (٢)

واعترض على الدليل باعترافين :

الإعتراض الأول : أن الحديث ضعيف يوجبون :-
 أحدهما : أن في الإسناد مجهولاً لأن في سنده " أن شيباً روى عن أبي عن عروة "
 والحس لا يخرى من هم ، وصوب هذا الإعتراض ابن حجر في فتح الباري وتلخيص الحبس ،

لمارة بن زمار عن عروة ، وبطريق عن شيب عن أبي عن عروة رضي الله عنه .
 - والدارقطني في سننه ١٠/٣ أنه في كتاب المبيع كبرقم ٢٩ ، ٣٠ بطريقين عن سعيد
 ابن زيد عن الزبير بن العريث ومرة عن الجريث عن أبي لبيد عن عروة بن أبي جند البارقي
 رضي الله عنه ، قال في التعليل المفتى : قال المنثري والنسوي : إسناده حسن صحيح
 لمجيئه من وجهين .
 - والبيهقي في السنن الكبرى ١١١/٦ - ١١٢ في كتاب القراض باب المضارب يخالف
 بما فيه زيادة لمأخذه ومن تجر في مال غيره بغير أمره ، بخمس طرق .
 - والكرخي في أول كتاب الوكالة بإسناده إلى عروة رضي الله عنه كما نقله عنه في لفتح
 القدير ٥٢/٧ ، وفي العناية ٥٤/٧ .

(١) قيل إن اسمه عروة بن الجعد ، وقيل عروة بن أبي الجعد كما ورد كلاهما في الأحاديث .

انظر: عمدة القاري ٢٢٢/١٣ ، وفتح الباري ٦٣٤/٦ .

(٢) فتح القدير ٥٢/٧ ، والعناية ٥٤/٧ ، والإعراف ٢٧٦/١ والمفتى ٢٢٧/٤ ، والمجموع

٢٦٢/٩ ، والمعيز ١٢٢/٨ والمفتى المحتاج ١٥/٢ .

ويزوره من الشافعية - (١)

والثاني : أنه مرسل لأن شيباً لم يسمع من مروءة البارقى (٢) .

وأجيب عن الأول بأن جهالة الحال لا تمنع من صحة الحديث إذا كان الراوى مسن
السلف عند أبي حنيفة في إحدى الروايتين للإكتفاً في المسلم بظهور العدالة (٣) ولـ
يتم أن جهالة طعن فإن المجهول هنا الحى ، والحى جماعة روى عنهم شيباً فـ
كثرة يؤمن من توافقهم على الكذب على أن شيباً ثقة وهو لا يروى إلا عن الثقات (٤)

والحى قبيلة مروءة منسوب إلى بارقي جبل باليمن نزل به بنو سعد . (٥) وقد زالت الجهالة
بأن أبا داود والترمذى أخرجاه من غير وجه من حديث ابن زبد على شرط الشيخين .

وأجيب عن الثاني بمنع الإرسال ، لأنه يتحقق بحذف راو من السند أو أكثر . وهنا
لم يتحقق هذا الحذف لأن كل راو سمع من فوقه فسمع شيباً من الحى وسمع الحى من
مروءة ، بل المواب أن الحديث قيس راو مجهول وهو الحى . وقد علمت الجواب من هذه
الجهالة ، على أن الحديث له شاهد من حديث حكيم بن حزام أخرجه ابن ماجه . وأنه
متابع عند أحمد وأبي داود والترمذى وابن ماجه على شرط الشيخين كما قلنا . وكل منهما
متمم وليس بمرسل .

(١) فتح البارى ٦/٦٣٤ - ٦٣٥ ، وتلخيص الحبير ٣/٥ ، والسنن الكبرى ٦/١١٢ ، معالم

السنن مع مختصر المنذرى ٥/٩٩ ، ومختصر سنن أبي داود للمنذرى ٥/٥٠ - ٥١ .

(٢) تلخيص الحبير ٣/٥ ، والسنن الكبرى بئيله ٦/١١٢-١١٣ .

(٣) تيسير التحرير ٢/٤٨ .

(٤) عمدة القارى ١٢/٢٢٢ - ٢٢٣ ، وفتح البارى ٦/٦٣٤ .

(٥) عمدة القارى ١٢ / ٢٢٣ ، وفتح البارى ٦/٦٣٤ .

كما ذكره الحفصاء (١) .

والاعتراض الثاني : بأن وكالة النبي صلى الله عليه وسلم كانت مطلقة في البيع

والشراء (٢) .

وأجيب بأن هذا خلاف الظاهر ، لأن النص أنه وكله بشراء الشاة فقط ، ولا يمكن

إثبات هذا الدعوى بغير نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم (٣) .

الدليل الثالث :

حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه : [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعثت

حكيم بن حزام يشتري له أضيحة بدينار ، فاشتري أضيحة فأربح فيها ديناراً ، فاشتري أخرى

مكائها ، فجاء بالأضيحة والدينار إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : " خَسِرَ

بالشاة وتصدق بالدينار " [أخرجه الترمذي وقال يوحديث حكيم لا تعرفه إلا من هذا الوجه ،

وحبيب بن أبي ثابت لم يسمع عندي من حكيم بن حزام (٤) .

(١) الجوهر النقي ١١٢/٦ ، وعمدة القاري ٢٣٢/١٣ ، وفتح الباري ٦/٦٢٥ ، والمجموع ٩/

٢٦٢ ، ومختصر سنن أبي داود ٤٩/٥ - ٥١ ، والتعليق المقتضب على الحارثي ١٠/٢ .

وقال النووي في المجموع ٩/٢٦٢ : " وإسناده الترمذي صحيح وإسناده الآخريين حسن فهو

حديث صحيح " .

(٢) فتح الباري ٦/٦٢٤ ، والمقتضب ٤/٢٢٧ ، ومقتضب المحتاج ٢/١٥ ، والمجموع ٩/٢٦٢ ،

وكشاف القناع ٣/١٥٢ ، وعمدة القاري ٣/٢٣٤ .

(٣) العناية مع فتح القدير ٧/٥٤ ، وعمدة القاري ١٣/٢٢٤ وإعلاء السنن ١٤/١٥٢ .

(٤) أخرجه الترمذي بهذا اللفظ في سننه ٥٥٨/٢ برقم ١٢٥٧ ، في كتاب البيوع باب ٣٤ ،

وقال لا تعرفه إلا من هذا الوجه وحبيب لم يسمع عندي من حكيم .

- وأبو داود يشرح بطل المجهود ١٥/٤٥ - ٤٦ في البيوع / باب في المضارب بخالف ،

وجه الدلالة في هذا الحديث : أن بيع حكيم بن حزام رضى الله عنه للأشحية ثم شراؤه أشد من غير إذن النبي صلى الله عليه وسلم ، ومع ذلك فقد صح البيع والشراء ، بدليل أن النبي صلى الله عليه وسلم أجازهما . (١)
واعترض عليه بأن الحديث ضعيف ، أما إسناده أبي داود ففيه شيخ من أهل المدينة وهو مجهول ، وأما إسناده الترمذي ففيه انقطاع ، لأن حبيباً لم يسمع من حكيم كما قال الترمذي . (٢)

وأجيب بأنه لم يقدح دليل على أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من حكيم من حديث الترمذي كما رأه ، ولا مانع من السماع (٣)، وحدث أبو حمزة عن شيخ من أهل المدينة عن حكيم بن إسماعيل أبي داود ، وسكوته يدل على أنه صالح للإحتجاج به ، كما بينه في رسالته إلى أهل مكة في وصف سنه (٤)، وسكت عليه ابن حجر أيضاً . (٥) ولو

وسكت عليه أبو داود ، وقال المنذرى في إسناده مجهول .

• والبيهقي في السنن الكبرى ١١٢/٦ - ١١٣ في كتاب القراض باب المشارب يخالف

بما فيه زيادة لصاحبه ومن تجر في مال غيره بغير أمره .

• والدارقطني في السنن ٩/٣ ، برقم ٢٨ ، في كتاب المجهول .

وقال ابن حجر في فتح الباري ٦/٦٣٥ : أخرجه ابن حجة شافهاً لحديث عروة ، ولم أجده في سنن ابن حجة .

(١) فتح البدير ٥٢/٢ ، وبدايع المنايع ١٤٩/٥ ، والإشراف ٢٧٦/١ .

(٢) المجموع ٢٦٢/٩ ، والسنن الكبرى ١١٢/٦ .

(٣) بذل المجهول في حل أبي داود ٤٧/١٥ .

(٤) رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سنه ص ٢٢ ، وقال فيه : وعالم أذكر فيه شيئاً فهو صالح ، وبعضها أصح من بعض .^٨

(٥) الدرر الباقية ١٧٤/٢ ، ورواه عن ابن حجة في فتح الباري ٦/٦٣٥ .

يَلَمُّ أَنْ لَبِثَ أَمْرُهُ أَنْ يَكُونَ مَرْسُوقًا فَالْعَرَسُ حُجَّةٌ عِنْدَ شَيْخِ الشَّافِعِيِّ ، كَمَا أَسْلَفْنَا .
وله شاهد عند الترمذى بطريق أحمد بن سعيد الدارمى إلى عروة بن أبى الجهم
رضي الله عنه ، وهو حديث صحيح على شرط الشيخين (١) حديث حكيم دليل ثان وشهد له
حديث عروة كما شهد حديث حكيم لحديث عروة . أى قوى كل منهما الآخر .

الجلس الرابع :

حديث ابن عمر ، وذكر حديث الفارحين سقط عليهم الجبل ... إلى أن قال : [وقال
الآخر : اللهم إن كنت تعلم أنى استأجرت أجيراً يترقى من ذرة ، فأعطيته وأنى ناله أن
يأخذ ، فعمدت إلى ذلك الفرقى فزرعته حتى اشتريت منه بقراً وراوية ، ثم جسا .
فقال : يا عبدالله أعطني حقي ، فقلت : انطلق إلى تلك البقر وراوية فأنبأ لك
فقال : أنت بزي ، بى ؟ قال : فقلت : ما أنت بزي ، بلك ولكنها
لك ، اللهم إن كنت تعلم أنى فعلت ذلك ابتغاء وجهك فأفرج عنا ، فكشف عنهم] أخرجه
الشيخان وغيرهما (٢) .

وجه الدلالة : أن المستأجر اشترى بما أنتجه من ذرة الأجير بقراً وشاة وعيسداً
بغير إفته ، وحكى النسي على الله عليه وسلم ذلك ، ولم يعترض على هذا الشرأ . وشرع
من قبلنا شرع لنا إذا لم يرد فيه إنكار ، بل ذكرت هذه القصة بمعرض الشفاء على الفاعل
نقل عليه الصلاة والسلام في رواية أبى داود (٣) : [من استطاع منكم أن يكون مثبلاً
صاحب فرق الأرز فليكن مثله] وترجم عليه البخارى : باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير

(١) سنن الترمذى ٥٥٩/٣ برقم ١٢٥٨ ، كتاب البيوع/باب ٣٤ ، والجهور النقى ١١٢/٦ ،

والمجموع ٢٦٢/٩ .

(٢) أخرجه البخارى بشرح عمدة القارى ٦/١٠ فى البيوع/باب إذا اشترى شيئاً لغيره بغير

إفته فرضي ، وفى الإجارة ٨٢/١٠ ، وفى المزارعة ١٧٣/١٠ ، واللفظ للبخارى .

• وأخرجه مسلم ٢٠٩٩/٤ - ٢١٠١ برقم ١٠٠ (٢٧٤٣) فى كتاب الذكر والدعاء والتوبة

والاستغفار/باب قصة أصحاب الغار الثلاثة والتوسل بمالك الأعمال .

(٣) أخرجه أبو داود بمختصره للمنذرى ٥٢/٥ فى البيوع/باب فى الرجل يتجر فى مال الرجل لغير

إنه فرطى • (١)

(١) عمدة القاري ٩/١٠ ، وإعلاء السنن ١٥٤/١٩ ، والمجموع ٢٦٢/٩ •

وإدعى النووي أن في مشروعية (شرع من قبلنا) خلافا مشهورا في المجموع ٢٦٢/٩ .

أدلة القول الثاني :

احتجوا للقول الثاني بالأحاديث الثلاثة :

الأول :

عن حكيم بن خزام قال : ^١ يارسول الله : يأتيك الرجل فيريد مني المبيع ،
 ليس عندي ، فأبشع له من السوق ؟ فقال : [لا تبشع ماليك عنده] أخرجه
 أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه وغيرهم (١) وقال الترمذي حديث حسن .

الثاني :

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [لا تلتق
 إلا فيما تملك ، ولا تلتق إلا فيما تملك ، ولا تبشع إلا فيما تملك] أخرجه أبو داود
 (٢) وسكت عليه .

(١) أخرجه أبو داود في سننه بهذا اللفظ بمختصره للمنفردى ١٤٢/٥ برقم ٤٢٦٠ في كتاب
 البيوع باب في الرجل يبيع ماليس عنده ؟ وسكت عنه أبو داود . وقال المنفردى :
 " وأخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وقال الترمذي حسن " وأقر تحسينه .

- والترمذي ٥٢٤/٣ - ٥٢٥ من طريقين في كتاب البيوع باب ماجا ، في كراهية بيع
 ماليس عنده قال أبو عيسى : وهذا حديث حسن .
 - والنسائي ٢٨٩/٧ برقم ٤٦١٤ في البيوع باب يبيع ماليس عند الباشع .
 - وابن ماجه ٢٢٧/٢ برقم ٢١٨٧ في التجارات كتاب النهي من بيع ماليس عنده وعن
 ربح مالم يشمن .

- وأحمد من طريقين في المسند ٤٠٢/٣ ، ٤٣٤/٣ .

(٢) أخرجه أبو داود بهذا اللفظ بمختصره للمنفردى ١١٥/٣ - ١١٦ برقم ٢١٠٣ ، في الطلاق
 باب في الطلاق قبل النكاح ، وسكتا عليه .

- قال النووي في المجموع ٢٦٢/٩ : حديث حسن أو صحيح ، رواه أبو داود والترمذي

الثالث :

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 [لا يحمل بيع ماليس عندك ، ولا ربح مالم يضمن] أخرجه أصحاب السنن
 الأربعة (١) وحسنه وصححه الترمذي .

وجه الدلالة في الأحاديث على بطلان بيع الفضولي : أن " ماليس عندك " معناه
 ما لا تملكه كما جاء في الرواية الأخرى " ولا يبيع " إلا فيما تملك (٢)

وأجيب عنها بأن هذه الأحاديث مخصصة بالأحاديث التي استدللنا بها على
 صحة بيع الفضولي كما أنها مخصصة بالأئمة الثلاثة على بيع السلم (٣)

الرابع : القياس على بيع الآبق والسلم في الماء بجامع عدم القدرة على تسليمه (٤) وأجيب
 بأنه قياس بمقابلة النسي .

=====

وابن ماجة وغيرهم من طرق كثيرة بأسانيد حسنة ، ومجموعها يرتفع عن كونه حسنا

ويقتضى أنه صحيح وقال الترمذي هو حديث حسن انتهي . قلت : لم أجد قوله على الله

عليه وسلم (ولا يبيع إلا فيما تملك) وهو محل الشاهد في هذا الحديث إلا في رواية

أبي داود ووجدت غير محل الشاهد في حديث الترمذي وابن ماجة وأحمد .

(١) أخرجه أبو داود بمختصره للمنذرى ١٤٤/٥ - ١٤٥ برقم ٣٣٦١ ، في البيوع باب شرط في بيع .

وسكت عليه أبو داود وأقر المنذرى تصحيح الترمذي .

- والترمذي ٥٢٥/٢ - ٥٢٦ برقم ١٢٣٤ في البيوع كتاب ما جله في كراهية بيع ماليس عندك .

وقال أبو عيسى : حسن صحيح .

- والسنن ٢٨٨/٧ برقم ٤٦١١ في البيوع باب ماليس عند البائع .

- وابن ماجة ٢٧٧/٢ - ٢٣٨ برقم ٢١٨٨ في كتاب التجارات ، باب النهي عن بيع ماليس

عندك وعن ربح مالم يضمن .

(٢) المجموع ٩ / ٢٦٢ - ٢٦٣ ، والعزيز ٨ / ١٢١ ، والمقنن ٤ / ٢٢٧ وأسنى المطالب ٢ / ١٠ .

ومفني المحتاج ٢ / ١٥ .

(٣) العناية ٢ / ٥٤ ، وبداية الصانع ٥ / ١٤٧ .

(٤) المجموع ٦ / ٢٦٣ .

وَلَمَّا شَرَعَ الْجَوَازَ لِقِسْوَةِ الْأَخَابِثِ السَّابِقَةِ أَتَوْا مَعَ الْمُصَحِّحِينَ :
 إِنْ الْحَكَمَ أَنَّ هَذَا الْمَقْدَّ خَيْرٌ لِكُلِّ مَنِ الْمُشْتَرَى وَالْبَائِعَ وَالْفُضُولَى ، مِنْ غَيْرِ تَبَيُّرٍ
 يُلْحِقُهُمَا ، فَهُوَ يَدْفَعُ مِنَ الْبَائِعِ حَاجَةَ الْبَيْعِ مِنَ الْمُشْتَرَى ، وَيَحْتَقِقُ لِلْمُشْتَرَى مَصْلَحَتَهُ
 مِمَّا اشْتَرَاهُ ، فَيَحْتَقِقُ لِلْفُضُولَى ثَوَابَهُ لِلْإِعَانَةِ عَلَى هَذَا الْبَرِّ ، وَيَصُونَ كَلَامَهُ عَنِ الْإِنْسَانِ ،
 وَالْإِهْيَارِ (١) .

فَقَدْ ثَبِتَ أَنَّهُ عَقْدٌ مَدْرُ مِنْ أَهْلِهِ مَخَالِفًا إِلَى مَحَلِّهِ لِحِكْمَةِ عَالِيَةٍ ، فَوْجِبَ
 الْقَوْلُ بِاتِّمَادِهِ وَصَحَّتْهُ .

وَكَمَا قُلْنَا يَكُونُ بَيْنَهُمْ شَرَاءٌ وَمُؤَقَّاتٌ عَلَى إِيْنِ الْمَالِكِ ، لِأَن تَفَاوُضَهُ يَدُونَ إِيْنَتَهُ
 فَهِيَ شَرٌّ وَغَرٌّ ، فَلَا يَجُوزُ تَفَاوُضُهُ يَدُونَ إِيْنَتِهِ ، وَإِنَّا لَمْ يَأْشُنْ بِطُلُّ الْمَقْدِّ .

وَهَكَذَا رَأَيْنَا أَنَّ مَسْأَلَةَ بَيْعِ الْفُضُولَى بَيْنَ الْمُتَبَيِّنِّينَ وَالنَّاقِضِينَ يَسْتَلِ عَلَيْهِمَا بِالْأَتَمَّةِ
 مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ الَّذِي تَبَيَّنَ أَنَّهُ فَاسِدٌ الْإِشْتِبَارُ بِهِ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْحَنْفِيَّةَ
 وَالْمَالِكِيَّةَ أَتَمُّ تَمَسُّكًا بِالْحَدِيثِ وَأَوْسَعُ اخْتِنَانًا بِهِ ، كَمَا رَأَيْنَا ذَلِكَ فِي حَدِيثِ حَكِيمٍ
 أَمِنْ جِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حِينَ وَكَّلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِشَرَاءِ الْأَخْبِيَّةِ ، فَاتَّسَعَ
 حَدِيثُ مُسْنَدِ أَوْ مَرْسَلٍ ، أَخَذَ بِهِ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ كَمَا هُوَ مَذْهَبُهُمْ فِي الْعَرَايسِلِ
 الَّتِي يَرْوِيهَا الْأَتَمَّةُ الثَّقَاتُ ، عَلَى حِينِ تَوْثُقِ الشَّافِعِيَّةِ بِأَبِ الْمُرْسَلِ وَاعْتِبَارِهِ مِمَّنْ
 الْحَدِيثِ الضَّعِيفِ إِلَّا مَا تَحَقَّقَتْ فِيهِ الشُّرُوطُ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّافِعِيُّ .

(١) فتح القدير ٥٢/٧ ، وبيدائع المنايا ١٤٩/٥ .

الفصل الثاني

في محل عقد البيع ، وتمتص ثلاثة بياضات :

المبحث الأول :

في المسائل المتعلقة بالمالية ، وتمتص ثلاثة مطالب :

الأول : المندوف في حكم بيع الكلب وسباع البراءة والنجم .

والثاني : المندوف في حكم بيع الحمل ونحوه .

والثالث : المندوف في حكم بيع حق العتبي .

المطلب الأول :

٦ - الخلاف في حكم بيع الكلاب وسباع الجاهل والنجس :

في هذه المسألة ثلاثة قسوع :

القسوع الأول : في حكم بيع الكلاب :

أجمع العلماء على بطلان بيع الكلب المقور والكلب الذي لا يقبل التعاليم (١) واختلفوا في حكم بقية الكلاب على رأيين :

(١) الرأي الأول : بيع الكلب حرام وباطل ، ولاتهمة له على متلفه ، سواء كان معلماً أو غيره ، وسواء كان صغيراً أو كبيراً وسواء كان مما يجوز اقتناؤه أو مما لا يجوز .

وقال به الشافعية (٢) والحنابلة (٣) ودارد وابن أبي ليلى (٤) لا بأس

(١) كان هذا الإلتفاق بموافقة الحنفية الجهمية وكما ذكره في فتح القدير ١١٨/٢ .

(٢) مغني المحتاج ١١/٢ ، والمجموع ٢٢٨/٩ ، وروضة الطالبين ٢٤٨/٢ - ٢٤٩ ، وفتح

القاري ٣٠٠/٩ .

(٣) كشف القناع ١٥٤/٣ ، والكناسي ٩/٢ - ١٠ ، والمغني ٢٧٨/٤ والإيضاح ٢٨٠/٤ ، والمبدع

١٠/٤ .

(٤) المجموع ٢٢٨/٩ ، والمغني ٢٧٨/٤ ، وكشاف القناع ١٤٥/٣ ، وسمعة القاري ٤٦/١٠ ،

وابن أبي ليلى هو محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأحمري القاضي الكوفي ، ولد

سنة ٧٤ هـ ومات ١٤٨ هـ هو إمام فقيه مجتهد كان أفقه أهل الدنيا صاحب سنن قارشا

عالمًا بالقرآن قرأ عليه حمزة ، قال ابن الصارم كان صدوقاً جازلاً الحديث وقيل الذهبي :

حديثه حسن لا يرتقى إلى الصحة ، وقال ابن حجر صدوق سقيم الحفظ جدا من الماهة روى

عنه أصحاب السنن الأربعة ، حدث عن الشعبي وعطاء والحكم ونافع وعمر بن مرة ، وحدث

عنه شعبة وسفيان وزائدة ووكيع وأبو يوسف القاضي وآخرون ، أبوه من كبار التابعين

وثقاتهم ووجد الأحمري شهد أحد .

(طبعات الفقهاء للخيرازي ص ٨٤ ، وتذكرت الحفاظ ١٧١/١ برقم ١٦٥ ، وشرحات النصب

٢٢٤/١ ، والتقريب ٩٣ برقم ٦٠٨١ ، ومقدمة اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى لأبي

الوفاء الأحمري ص ٨٦)

وهي إحدى الروايات عن مالك (١) ونهب إليه الحسن وابن سيرين وخماد بن أبي سليمان وربيعة والأوزاعي (٢) وإسحق وأبو ثور وابن المنذر (٣) ولكن المالكية يسرون ضمان قيمة الكتاب المأثور في اتخاذها على مختلفها (٤)

(١) الإعراف ١/ ٢٧٧ ، ومواهب الجليل ٤/ ٢٦٧ ، والشرح الصغير ٢/ ٢٤ .

(٢) والأوزاعي هو أبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الدمشقي ، ولد سنة ٨٨ ومات ١٥٧ هـ . هو إمام فقيه مجتهد ثقة ورع ، عالم الأمة وإمام أهل الشام سُرِّيل من الفقه يعني استقرت له ثلاث عشرة سنة ، أفتى في سبعين ألف مسألة ، وكان حافظاً عروى عن عطاء والزهري ويحيى بن أبي كثير وخلق وحديث عنه شعبية وابن المبارك ويحيى القطان وخلائق ومن كلامه : من أخذ بنوادر العلماء خرج من الإسلام ، وما ابتدع رجل بدعة إلا سلب ورعه ، وكان المنصور يعظمه ويحفي إلى وعقه ورجله .

(٣) شذرات الذهب ١ / ٤١ - ٢ ٤٢ ، وطبقات الفقهاء ١ ص ٧٦ ، وتذكرة الحفاظ ١ / ١٧٨ - ١٨٣ .

(٤) المجموع ٩ / ٢٢٨ ، والمفنى ٤ / ٢٧٨ ، وعمدة القسارى ١٠ /

(٥) الإعراف ١/ ٢٧٧ ، الشايع والإكليل ٤/ ٢٦٧ .

وابن نافع (١) وابن كنانة (٢) وأكثر أهل العلم من المالكية (٣) .

(١) ابن نافع هو أبو محمد عبد الله - يعرف بالأكبر - بن نافع بن ثابت بن عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ، وله أخ اسمه عبد الله يعرف بالأكبر لم يكن فقيهاً - وكان ابن نافع فقيها ثقة محدثاً أميناً سمع مالكا وصحبه أربعين سنة ، وخرج عنه معلم وتوفي سنة ٢١٦ هـ .
(شجرة النور الزكية ص ٥٦ برقم ١٢ ، وطبقات الفقهاء ١٤٨)

(٢) ابن كنانة هو عثمان بن عيسى بن كنانة .
كان مالكا يحضره لمناقشة أبي يوسف عند الرشيد ، وهو الذي جلس في حلقة مالكا بعد وفاته ،
توفي بعد مالكا بسنتين وقيل بثلاث سنين . (١٨١ هـ أو ١٨٢ هـ)
(طبقات الفقهاء ص ١٤٦ - ١٤٧)

(٣) المجموع ٢٢٨ / ٩ ، وعمدة القاري ٤٦ / ١٠ ، والإتقان ص ٢٧٧ / ١ ، والشرح المفيد ٢٤ / ٣ ، والشايع والإكليل للمصنف ٢٦٧ / ٤ ، والمكتبة المطبوعة ص ١١٢ .

أبسطه الرأي الأول :

استدلوا بالأحاديث الصحيحة وبالقياض أما الأحاديث :-

أولاً : ما أخرجه البخاري ومسلم وأصحاب السنن عن أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه : [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن ثمن الكلب ومهر البهي وحلوان الكاهن] (١)

ثانياً : ما أخرجه أبو داود والنسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [لا يحل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ولا مهر البهي] (٢)

ثالثاً : ما أخرجه أبو داود عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : [نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب ، وإن جاء يطلب ثمن الكلب فأشله كفه كراهة] (٣)

(١) أخرجه البخاري بشرح فتح الباري ٢٩٩/٩ ، برقم ٢٢٢٧ ، في كتاب البيوع باب ثمن الكلب ، ومسلم بشرح النووي ٢٢١/١٠ ، في كتاب المساقاة والمزارعة ، باب تحريم ثمن الكلب وحلوان الكاهن ومهر البهي .

(٢) أخرجه أبو داود ٧٥٥/٣ - ٧٥٦ برقم ٣٤٨٤ ، في كتاب البيوع ، باب في أثمان الكلاب وبمختصره للمنفرد ١٢٧/٥ برقم ٢٢٢٨ ، وسكت عليه أبو داود والمنفرد . والنسائي ١٨٩/٧ - ١٩٠ برقم ٤٢٩٣ ، في كتاب الميراث والنياشح باب الذهب عن ثمن الكلب .

(٣) أخرجه أبو داود ٧٥٤/٣ ، برقم ٣٤٨٢ ، في كتاب البيوع باب في أثمان الكلاب ، وبمختصره للمنفرد ١٢٦/٥ برقم ٢٢٣٦ ، وسكت عليه أبو داود والمنفرد .

أدلة الرأي الثاني :

الأول : ما روى أبو حنيفة رضي الله عنه عن الهيثم عن «كرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : [رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب العميد] أخرجه الخوارزمي (١) في جامع المسانيد لأبي حنيفة (٢) .

(١) الخوارزمي هو محمد بن محمود بن محمد بن حسن ، الإمام أبو المؤيد الخوارزمي الخطيب ، ولد سنة ٥٩٢ وتوفي سنة ٦٥٥ هـ تفقه على الإمام طاهر بن محمد الحفصي ، وسمع بخوارزم ودمشق وبغداد وبكة ومصر ، وكان قاضيا بخوارزم وخطيبا بها ومفسرا ببغداد ، وصنف مسانيد الإمام أبي حنيفة في مجلدين جمع فيها بين خمسة عشر مصنفا ، وحدث بدمشق .

(الجواهر المنيحة ٣/٣٦٥) والفوائد البهية ص ٢٠٠ .
٢٠١ ()

(٢) أخرجه الخوارزمي في جامع المسانيد لأبي حنيفة ، عنه بالطرق المتقدمة ١١/٢ ، والزبيدي في عقود الجواهر المنيحة ٢/٢ .
- قال في نصب الرتبة ٥٤/٤ ، وفي فتح القدير ١١٩/٧ : وهذا سند جيد ، فسيان الهيثم ذكره ابن حبان في الثقات من أثبات التابعين .

- وأخرجه أيضا ابن عدي في الكامل ١٩٧/١ بلفظ [رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب العميد] قال الزبيدي في عقود الجواهر المنيحة ٢/٢ : ونسب إسناده أحمد بن عبد الله الكندي وهو ضعيف لكن له طريق ليس فيه الكندي المذكور لمساند لأبائهم ، وهو عند ابن خزيمة وابن أبي عمير وابن أبي عمير إلى اسماء بن ثوبان الكندي عن محمد وليس فيه اللجج كما في التكت الطريفة ص ١١١ .

- وأخرج الإمام محمد في كتاب الحج على أهل المدينة ٧٧٠/٢ عن طريق أبي مالك النخعي عن عبد الملك بن ميسرة عن إبراهيم النخعي قال : [رخص النبي صلى الله عليه وسلم لأهل البيت القاصي في الكلب يتخذونه] قال محمد فهذا للحرس ، وهذا مرسل النخعي ومراسله حجة .

الثاني : حديث جابر رضي الله عنه [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لبى من ثمن المنور والكليب إلا كليب صيد] أخرجه النسائي (١) ومحققه

(١) أخرجه النسائي ١٩٠/٢ - ١٩١/١ رقم ٢٩٥ (أو اللفظ له في كتاب الصيد والذباح :

باب الرخصة في ثمن كلب الصيد ، وقال ابن مكيه :

- وأخرجه مرة ثانية ٢٠٩/٧ برقم ٤٦٦٨ في الميوع باب ما استثنى : يعني من يبيع

الكليب - وقال : هذا مفكر *

قال في إغلاء السنن ٤٢٤/١٤ : ولم يبين النسائي وجه النكارة فلا يقبل قوله ، قيل

هو الاستثناء وقيل هو ذكر المنور مع الكلب وقيل كونه مرفوعاً عن جابر ، وكليهما

مردود *

قال ابن حجر في الفرية ١٦١/٢ وفي فتح الباري ٣٠٠/٩ ورجاله موثوقون لكن قال

المبهيقي : الأحاديث الصحيحة في النهي عن ثمن الكليب ليس فيها استثناء *

والنسائي الاستثناء في الإقتناء فلهذا شبه على بعض الرواة *

وقال الترمذاني في الجوهر النقي ٧/٦ : وهذا سند جيد ، فظهر أن الحديث بهيئة

الإسناد صحيح والإستثناء زيادة على أحاديث النهي عن ثمن الكلب فوجب قبولها *

- وأخرجه البيهقي في السنن الكبرى ٦/٦ في كتاب الميوع باب النهي عن ثمن الكلب

عن طريق الوليد بن عبد الله بن أبي رباح عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله

عليه وسلم : وضعف الوليد ، لكن قال الترمذاني في الجوهر النقي ٦/٦ : ضعفه

الدارقطني وكان البيهقي يسمه ولم يشغفه المتقدمون فيما علمت بل حكى ابن أبي

حاتم عن ابن معين أنه ثقة وأخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ،

بل هذا استثناء بطريق جيد *

- أخرجه الدارقطني في سننه ٧٣/٣ برقم ٢٧٧ ، بطريق الهيثم بن جميل عن حماد

بن سلعة عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم مرفوعاً : وسكت عليه .

وقال التركماني في الجوهر النقي ٧/٦ : وهذا أيضاً إستثفاً بطريق جيد ، والبهيم

قد تابعه سويد بن عمرو ، وتابعه أيضاً عبد الواحد بن فياض كما ذكره البيهقي ٦/٦ .

وتابعهما أبو نعيم في شرح معاني الآثار ٥٩/٤ للطحاوي ، وتابعهم الحجاج بن

محمد مع التصريح بالرفع كما في سنن النيسائي ٣٠٩/٧ ، برقم ٤٦٦٨ .

— وأخرجه الدارقطني أيضاً ٧٢/٣ برقم ٢٧٨ عن سويد عن حماد عن أبي الزبير

عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : ولم يذكر حماد عن النبي صلى

الله عليه وسلم وهذا أصح من الذي قبله (أي حديث ٢٧٢) ، وقال التركماني : مثل

هذا مرفوعٌ عند أهل العلم ، انظر الجوهر النقي ٦/٦ .

— وأخرجه الترمذي في السنن ٥٧٨/٣ - ٥٧٩ برقم ١٢٨١ ، في الميعود باب (٥٠) بطريق

حماد عن أبي الميزان يزيد بن سفيان عن أبي هريرة ، وقال لا يصح من هذا الوجه لأن أبا

الميزان ضعفه شعبة .

— وأخرجه أحمد في المسند ٣١٢/٣ ، والدارقطني في السنن ٧٢/٣ برقم ٢٧٤ بطريق

عبد بن العوام عن الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن جابر ، ألفه (أي رسول

الله صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب [لا الكلب المعلوم] ، وقال الدارقطني :

الحسن بن أبي جعفر ضعيف .

— والبيهقي في السنن الكبرى ٧/٦ ، في الميعود باب النبي عن ثمن الكلب ، بطريق

الحسن بن أبي جعفر عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال :

وليس بالقوي ، وقال التركماني وهذا الحديث أخرجه بهذا الإسناد أحمد في مسنده .

— وأخرجه البيهقي ٦/٦ ، في الميعود باب النبي عن ثمن الكلب ، بطريق حماد

ابن سلعة عن قيس بن سعد عن عطاء عن أبي هريرة رضي الله عنه ، وقال في رواية

=====

حصاة عن قيس فيها نظر. وقال التركماني في الجوهر النقي ٦/٦ : «عن رجل مسلم»

— وأخرجه البيهقي ٦/٦ في البصير باب النسي عن ثمن الكلب ، والدارقطني ٢٢/٣ برقم ٢٧٥ ، بطريق المثنى عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وقسالة الدارقطني المثلث ضعيف .

— وأخرجه البيهقي ٦/٦ ، في البصير باب النسي عن ثمن الكلب بطريق عميد الواحد بن غياث عن حماد عن أبي الزبير عن جابر قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : «من أكل الكلب والسنور إلا كلب صيد» وقسالة البيهقي : شك حماد في كونه مرفوعاً أو موقوفاً على جابر. وأجاب عنه التركماني في الجوهر النقي ٦/٦ : «بأن مثل هذا مرفوع عنده أهل الحديث وإن لم يذكر النبي صلى الله عليه وسلم وهو قول أكثر أهل العلم» .

— والبيهقي ٦/٦ - ٧ ، في البصير باب النسي عن ثمن الكلب ، بطريق التيسيم ابن جميل عن حماد عن أبي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم .

وقال التركماني في الجوهر النقي ٧/٦ : «هذه رواية مرفوعة وقال فيه أحمد وابن سعد :

ثقة - وزاد المعلي : صاحب سنة - وقال الدارقطني : حافضة - وأخرج له ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه ، والرفع زيادة ، وزيادة الثقة مقبولة .

— وأخرجه الإمام الجمال في شرح مختصر الطحاوي بإسناده عن عبد الباقي بن قانع إلى جابر رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم : «من أكل الكلب والسنور إلا الكلب المصطفي» ذكره الإمام شهاب الدين أحمد شافعي في حاشيته على تبيين الحقائق ١٢٥/٤ .

— والدارقطني في التكمين ٣ / ٢٢ برقم ٢٢٢ في البصير بطريق الوليد عن حماد عن عطاء عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الوليد ضعيف حرقه التركماني كما سبق .

التركمانى (١) وقال العسقلانى : رجاله ثقات (٢)

والدارقطنى ٢٢٣/٢ برقم ٢٢٦ بطريق يزيد الله عن حماد عن أبى الزبير عن جابر
لأنه إلا عن الثمى على الله عليه وسلم أنه نهي عن ثمن الكلب والسنور إلا كسب
صحة وسكت عليه الدارقطنى +

والعاصم بن الحديث تعددت طرقه حيث رواه الترمذى والنسائى وأحمد والدارقطنى
والبيهقى والطحاوى والجمامى وغيرهم عن طريق أبى هريرة وجابر بن عبد الله رضى
الله عنهم عنها صحيح ومنها حسن ومنها ضعيف ، ويتمدد طرقه يرتفع الضعيف
إلى الحسن للخبر ، ويتمدد الحسن يرتفع إلى الصحيح ، فلا ينزل عن رتبة الحسن وهو حجة ،
فإذا انضم إلى حديث أبى حنيفة قويته حجة جواز بيع كلب الصيد +

(١) التركمانى هو على بن عثمان بن إبراهيم الإمام بن الإمام وأخو الإمام ووالد الإمامين ،
أبو الحسن قاضى القضاة الماردينى علاء الدين الشهير بابن التركمانى ، ولد سنة ٦٨٢
ومات سنة ٧٥٠ هـ +

وكان إماماً فى الفقه والتفسير والحديث والأصول والفرائض والحساب والشعر ، ألقى
ودرس وأفاد وصنف وجمع المجاميع المفيدة +

له كتاب المنتخب فى علوم الحديث ، والمؤلف والمختلف ، وكتاب الضعفاء والمتروكين ،
والجواهر النقى فى الرد على البيهقى ، واختصر كتاب ابن الصلاح وكتاب المحمل فى
الكلام ، وله سمعة فى أصول الفقه وختصر الهداية وشرحه وكتاب بهجة الأريب معانى
كتاب الله العزيز من الغريب والمقدمات فى عدة فنون ، وختصر رسالة القشبرى وغيرها ،
وقرأ عليه عبد القادر القرشى من الهداية +

(الجواهر المشبية ٥٨١/٢ - ٥٨٢ ، وتاج التراجم ص ٤٤ ، والفوائد المبية ص ١٢٣)

(٢) فتح البارى ٢/٤٠٠ ، والدراسة ٢/١٦١ +

الثالث : حديث ابن عمر رضي الله عنهما [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بقتل الكلاب إلا كلبَ صيدٍ أو كلبَ غنمٍ أو ماشيةٍ ، فليل لأبن عمر : إن أبعد هريرة يقول : (أو كلبَ زرع)] فقال ابن عمر : إن لأبني هريرة زرعاً * [أخرجه مسلم (١)] .

الرابع : حديث أبي رافع رضي الله عنه قال [جاء جبريل عليه السلام إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فاستأذن عليه ، فأذن له فأبسطاً ، فأخذ رداءً فخرج فقال : قد أذنيتُ لك ، فقال : أجل يا رسول الله ولكننا لا ندخل بيتاً فيه مسورة أو كلبٌ ، فنظروا فإذا في بعض بيوتهم جرو (٢) فأمر أبا رافع أن لا يدع كلباً بالمدينة إلا قتلته ، فبينما يمشي في ناحية المدينة لها كلب يحرس غنمها قال : فزحمتها فأثبت النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمرني فقتلته ، فإذا ناسٌ من الناس ، فقالوا : يا رسول الله ماذا يحصل لنا من هذه الأنسة التي أمرتُها بقتلها ؟ قال : غزلت : ﴿ سَأَلُونَكَ مَاذَا أُجِبُ لَيْسَ ، قُلْ أُجِبْ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَمَا عَلَّمْتُم مِّنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّمِينَ تُعَلِّمُون مِمَّا عَلَّمَكُمُ اللَّهُ ﴾ [(٣)] أخرجه الطحاوي (٤) .

(١) أخرجه مسلم بشرح النووي ٢٢٥/١٠ - ٢٢٦ ، في كتاب المساقاة ، باب الأمر بقتل الكلاب

الكلاب وبيان نسخة وبيان تحريم اقتنائها إلا لصيد أو زرع أو ماشية ونحو ذلك .

(٢) الجرو : بكسر الجيم وسكون الراء مولد الكلب .

(٣) سورة المائدة ، آية (٤) .

(٤) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٥٧/٤ ، واللفظ له في كتاب البيوع باب ثمن

الكلب .

- والحاكم في المستدرک ٢١١/٤ في كتاب التفسير في سورة المائدة وصححه هو والذهبي .

- والسيوطي في الدر المنثور ٤١/٣ - ٢٢ في بيان سبب نزول هذه الآية .

- ومسلم في صحيحه ١٦٦٤/٣ برقم ٨١ في كتاب اللباس والزينة ، باب تحريم تموير

صورة الحيوان .. بألفاظ متقاربة .

وجه الدلالة من الأحاديث :

أن الحديث الثالث والرابع يدلان على أن النبي صلى الله عليه وسلم كان مأثوراً يقتل جميع الكلاب في أول الأمر ، ثم نسخ هذا الأمر ورخس في الانتفاع بها فمضى كلب الصيد والمأخضة والزرع كما قل عليه الحديث الثالث . ودلت الآية الكريمة على الترخيس في الانتفاع بكلب الصيد ، ولما جاز الانتفاع بها صح بيعها لما مر في الحديث الثالث والرابع (١) .

وجه الدلالة من الحديث الأول والثاني :

أن إرخاضه صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب الصيد معناه إرخاضه في إباحة بيعه ، لأن الثمن إنما يكون في عقد البيع (٢) وهو خاص ، ونسبه صلى الله عليه وسلم عن ثمن الكلب في حديث أبي مسعود الأنصاري وأبي هريرة رضي الله عنهما عام ، فيخصم بهذا الحديث الخاص (٣) كما هي القاعدة إذا تعارض العام والخاص ولم يعلم التاريخ طمس العام بالخاص (٤) . فيكون الحاصل أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الكلاب إلا كلب الصيد .

ثم إن الأصل في النصوص التعميل ، والذي يتبادر إلى ذهن من استثناه صلى الله عليه وسلم من كلب الصيد أنه لنفعه الغالب الكثير ، فيتعذر حكم صحة البيع إلى ما فيه نفع غالب ، ككلب الحراسة والكلب الذي يستعمل في

(١) الحجة على أهل المدينة ٢/٢٥٧ - ٢٥٨ ، ٧٦٨ - ٧٦٩ .

وشرح معاني الآثار ٤/٥٦ - ٥٧ ، والنهاية ٦/٦٧٢ .

وفتح القدير ٧/١٢١ ، والنكت الطريفة ص ١١٠ - ١١١ ، وشرح مسلم للنووي ١٠/٢٣٥ .

(٢) تبين الحقائق ٤/١٢٦ ، والبحر الرائق ٦/١٧٢ .

(٣) فتح القدير ٧/١١٩ ، والنكت الطريفة ص ١١١ .

(٤) التقرير والتحصيل ٣/٤ .

جَرَّ الْأَمْتَعَةَ ، وَفِي التَّعَرُّفِ عَلَى الْعَجْرَمِينَ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ •

وَلَا يَسْتَثْنَى إِلَّا الْكَلْبَ الْعَقُورَ وَالْكَلْبَ الَّذِي لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيمَ فَإِنْ ضَرَرَهَا وَمَعَدَتْهَا
فَالْأَلْب ، وَلَا يَتَعَدَّى إِلَيْهَا حُكْمُ الصَّحَةِ (١) •

أَمَّا الْجَوَابُ عَنْ قِيَاسِ الْكَلْبِ عَلَى الْخَنَازِيرِ ، فَإِنَّهُ أَوَّلًا قِيَاسٌ فَاسَدَ الْإِعْتِبَارُ لِإِجَارَتِهِ
عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِمَعْ كَلْبٍ الْعَمِيد ، فِي الْحَدِيثِ الْأَوَّلِ • وَلَوْ سَلِمْنَا صَحَّتْهُ فَهُوَ قِيَاسٌ
بِمَعِ الْغَارِقِ فَإِنَّ الْخَنَازِيرَ نَجَسَ الْعَمِينَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ عَوْدُ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﷻ فَإِنَّهُ
رَدَّ جَسْمَهُ (٢) بخلاف الكلب فإنه ليس بنجس العمين (٣) بل هو نجس الفم فقط (٤) •
بدليل حديث فضل الإثاء من ولو أنه ، ولأن آية المائدة دلت على إباحة العميد بسسه •
والأحاديث دلت على إباحة اقتناثه • (٥)

والحاصل أن الكلام في الكلاب في مقامين في حل إقتناثها والانتفاع بها ، وفي
صحة بيعها •

أما الأول : فقد دلت الآيتة والأحاديث على حله في كلب العميد والماشية
والزروع وما إليها مما يحتاج إليه •

وأما الثاني : فقد دل حديث أبي حنيفة والنمائي والقياس على صحة بيعه
كل كلب يقلب نفسه •

(١) فتح القدير ١١٩/٧ - ١٢٠ ، والبحر الرائق ١٧٢/٦ ، وحاشية شهاب الدين أحمد
الشلبى على التبيين ١٢٥/٤ •

(٢) سورة الأنعام آية (١٤٥) وتام الآية : ﷻ قُلْ لَا أُجِدُ فِي سُلُوكِي إِلَيْكُمْ مَحْرَمًا عَلَى طَائِفَةٍ
يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِثْلَهُ أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنَازِيرٍ فَإِنَّهُ رِجْسٌ أَوْ فِسْقًا أُهْلًا لِغُيُوبِ
النَّارِ وَمَنْ أَضَرُّ بِهَاغٍ وَلَاَعَالِي قَانٍ رَبُّكَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﷻ

(٣) البحر الرائق ١٧٢/٦ ، وتبيين الحقائق ١٢٥/٤ ، وحاشية الشلبى على التبيين ١٢٥/٤ •

(٤) وهو أرجح الأقوال عند الشيخ ابن تيمية انظر المسائل المارصنية ص ٢٢ •

(٥) حاشية شهاب الدين أحمد الشلبى على التبيين ١٢٥/٤ ، وشرح معاني الآثار

وأصل الإمام محمد رحمه الله قاعدة تفيد هذا المشروع، وهو قوله : كل شيء لا

بأس ما انتفاع به فلا بأس ببيعته . (١)

وبهذا المناقشة يترجح عندي رأي أبي حنيفة رحمه الله .

ويتبين أن الخلاف في اقتناء الكلب وبيعته مبنّى على فهم الفقهاء من أحاديث

رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى الاستدلال بالرأي وهو قياس ما انتفع به من الكلاب

على ما ثبت جوازه بالنسبة إلى كلب الصيد . وقد علمنا رد قياس الجمهور .

ويؤيد هذا الترجيح قضاة الصحابة :

فلقد أخرج الطحاوي بإسناد قوى أن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قضى

في كلب سيد قتلته رجل بأربعين درهما ، وقضى في كلب ماضية بكيش (٢) مائة وكذا سلك :

أن رجلاً قتل كلباً لرجل فأغرمه عثمان بن عفان رضى الله عنه عدداً من الإبل مكان

الكلب .

وهكذا رواه الإمام محمد بلفظاً عن عثمان بن عفان رضى الله عنه قال : لما كان

فيمنته نحّل إنا قتل ، فما يتبين أن يحرم ثمنه (٣) . وأخرجه البيهقي بطريق

الشافعي وذكر أن مقدار ما أغرمه عثمان كان عشرين بغيراً (٤) .

(١) الحجة على أهل المدينة للإمام محمد ٧٧٢/٢

(٢) شرح معاني الآثار ٥٨/٤ ، في البيوع/باب ثمن الكلب .

(٣) الحجة على أهل المدينة ٧٧٢/٢

(٤) السنن الكبرى ٧/٦ ، كتاب البيوع/باب النهي عن ثمن الكلب .

الفرع الثاني : في حكم بيع السباع من البهاشم والطيور *

اتفق الفقهاء رحمهم الله على جواز بيع كل ذي عقل من الطيور كالبازي والفهد ، وكل ذي ناب من السباع كالأسد والبر إنا كان منتفعاً به حقيقة وشرعاً ، وعلى عدم جواز بيعه إنا كان غير منتفع به كالحشرات *

غير أنهم اختلفوا في وجه الانتفاع به :

فقال الحنابلة ^(١) والمالكية ^(٢) : يجوز بيعه إنا كان حياً أو ميتاً بأن أمكن الانتفاع به لميده أو تجده أو تعلمه أو لقبوله التلميم *

وقال الشافعية ^(٣) : يجوز إنا كان حياً لا ميتاً بأن أمكن الانتفاع به لميده أو لاكله أو لقتاله أو لزيئته بلونه وصوته *

وقال الحنابلة ^(٤) : يجوز أن أمكن الانتفاع به لميده أو لصوته حياً لا ميتاً *

واستدلوا على جواز بيعه بقوله تعالى ﴿... وأحل الله البيع...﴾ ^(٥)

وجه أدلة : أن الآية الكريمة تدل بموضها على جواز بيع سباع البهاشم والطيور *

(١) بدائع المنافع ١٤٢/٥ - ١٤٣ ، وفتح القدير ١١٨/٧ ، وأحكام القرآن ٣١٢/٢ .

(٢) الشاح والاكمل ٢٦٧/٤ ، والشرح المفير ٢٤/٣ ، والاصراف ٢٧٧/١ ، وحاشية السوقي ١١/٣ .

(٣) روضة الطالبين ٣٥٠/٣ - ٣٥١ ، وفتح الوهاب ١٥٩/١ ، وملئ المحتاج ١١/٢ - ١٢ .

(٤) المبدع ١٠/٤ ، والاصراف ٢٧٣/٤ - ٢٧٤ ، والملئ ٢٨٤/٤ ، وكشاف القناع ١٥٦/٣ . والحنابلة لا يرون طهارة جلد السباع بالدهن في المشهور .

(٥) سورة البقرة ، آية (٢٧٥)

ولأن الأصل هو الإباحة ما لم يرد النص بالمنع • فلم يرد من الشارع نص بمسئم
جوازه •

وكذلك كون الشيء منتقعا به يدل على مالهته وجوازه دفعاً للحاجة • وإذا انتفى
الانتفاع به انتقلت المألوية فلا يجوز بيعه •

ثم استدل الجصاص (١) في أحكام الطيران على جوازه بقوله تعالى : ﴿ يَأْتُونَكَ
مِنْ أُنْحُلٍ لَّهُمْ ، قُلْ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيْرَ وَمَا عَلَّمْتُمْ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّبِينَ تُعَلِّمُونَهُنَّ
مِمَّا عَلَّمَكُمْ اللَّهُ ﴾ (٢)

وجه الدلالة : أن الله تعالى أباح في هذه الآية صيد الجوارح ، وهو مشتمل على
جميع ما يجرح بناب أو يخلط • وإباحة الصيد بالجوارح انتفاع بها • ونفله يوجب إباحة
شائر وجوه الانتفاع بها • وما يجوز الانتفاع به منها جاز بيعه • (٣)

ونقل أيضاً أن ما عُلِّمَتْ مِنْ كُلِّ ذِي مَخْلَبٍ مِنَ الطَّيْرِ وَذِي نَابٍ مِنَ السَّمَاءِ يَجُوزُ

(١) الجصاص : هو أحمد بن علي أبو بكر الرازي المعروف بالجصاص البغدادي ، ولد سنة
٢٠٦ هـ وتوفي سنة ٢٢٠ هـ •

وكان رئيس الحنفية في بغداد ، وكان على طريقة شيخه الكرخي من الزهد والسورج ،
وكان محققاً إماماً كبيراً محدثاً حافظاً •

وطرح إلى نيسابور مع الحاكم برأي شيخه الكرخي ، وتفقه عليه جماعة • وأكثَرَ روايته
الحديث عن الحافظ عبد الباقي بن قانع والأصم •

وليه كتاب أحكام القرآن وشرح مختصر الكرخي والطحاوي وشرح الجامع الكبير والمفسر
لمحمد ، وشرح الأنصاف الحنفي ، وكتاب في أصول الفقه وكتاب جوابات المسائل
وشرح أدب القاضي للخفاف ، (تاج التراجم ص ٦ ، والجواهر المشية ١/٢٢٠ - ٢٢٤ ، وتذكرة
الحفاظ ٢/٩٥٩) •

(٢) سورة المائدة ، آية (٤)

(٣) أحكام القرآن للجصاص ٢/٢١٤ ، ونقل منه القرطبي في تفسيره ٦/٢٢ •

بدرسه للاختلاف به بصيرته • وهو مذهب الحنيفة ومالك والثوري ^(١) والأوزاعي
والشافعي ^(٢) والشافعي رحمه الله •

والأية تدل بدلالة الالتزام على جواز بيع ما قبل التعليم • لأن المعلم لابد له من تعليم
وكيف يعلم ملائمة ؟

ولا وجه لتخصيص الشافعية الفسخ بالحياة لأنهم يقولون يظهر جلد الميتة فيسر
جلد الطنيزر والكلب بالبيع ^(٣) •

ولا عتراض على الحنابلة لأنهم لا يقولون بالطهر بالبيع ، وإن كانوا مذهبين بالحديث
(أَيْضاً إِنْ كَانَ قَدْ طَهَرَ) (٤)

(١) والثوري : هو أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري ، الكوفي • ولد سنة ٩٦
ومات سنة ١٦١ هـ •

هو إمام مجتهد شيخ الإسلام سيد الحفاظ أعلم الناس في زمانه على وجه الأرض • قال يحيى
بن سعيد : سفيان فوق مالك في كل شيء • حدث عن الأئمة وحدث عنه الأئمة سلام ،
ويبلغ حديثه ثلاثين ألفاً •

(طبقات الفقهاء ، ص ٨٤ - ٨٥ ، وتذكرة الحفاظ ، ٢٠٣/١ - ٢٠٧) •

(٢) والشافعي : هو أبو الحارث الشافعي بن سعد بن عبد الرحمن الشافعي • ولد سنة ٩٢ أو ٩٤ هـ
ومات سنة ١٧٥ هـ •

هو شيخ الديار المصرية ومالها ورئيسها ، حافظها ومجتهدها •

قال الشافعي : الشافعي أفضل من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به ، وأدعى لأكثر من مالك •

قال أبو نعيم في الحلية : أدرك الشافعي ثمانين رجلاً من التابعين وكان جليلاً
أميناً كريماً ثقة • وقال ابن حجر : ولد تنبّهت كتب الخلاف كثيراً فلم ألق
فيها على مسألة واحدة انفرد بها الطهث عن الأئمة من الصحابة والتابعين إلا في مسألة واحدة
وهي أنه كان يرى تحريم أكل الجراد الميت •

(طبقات الفقهاء ، ص ٧٨ ، وتذكرة الحفاظ ، ٢٢٤/١ - ٢٢٦ ، والرحمة الشافعية بالترجمة المشيخة ص ٦٤ -
١٠٣) •

(٣) فتح البواب ، ٢٠/١ •

(٤) الدرر ، ٥٧/١ ، والحديث صحيح •

الفرع الثالث : في حكم بيع النجس :

اشتراط الجمهور ومنهم الأئمة مالك (١) والشافعي (٢) وأحمد (٣) لمصلحة البيع طهارة المبيع ، ولذلك لم يجوزوا بيع النجس من أصله كالسجين أي الثروت (٤) والخنزير ، وبيع النجس كالبول ، يُفقدان شرط الطهارة . فإن حرمة بيعهما بصفة مطلقة بالنجاسة . (٥)

لقوله صلى الله عليه وسلم [لعن الله اليهود ، حرّم عليهم الشحوم فباعوها فأكلوها أو أتتوا ، وإن الله إذا حرم على قوم شيئاً حرم عليهم ثمنه] (٦)

وجه الدلالة : أن شحوم الميتة نجسة العين . وقد حرّم رسول الله صلى الله عليه وسلم أكل ثمنها ، فيكون بيعها باطلاً لنجاستها . (٧)
وللقهاس على الخمر والخنزير (٨) .
وأما الحنفية فاعتبروا شرط الإنتفاع لأشراط الطهارة . وقالوا النجاسة لا تؤثر في المالبة ، بل كل ما تعوز الإنتفاع به فهو مال وإن كان نجساً . (٩)

(١) حاشية الدوقى ١٠/٢ ، والشرح المظهر ٢٢/٣ ، والإيضاح ٢٨٢/١ .

(٢) مفتى المحتاج ١١/٢ ، وروضة الطالبين ٣٤٨/٣ - ٢٤٩ ، والمجموع ٩/٢٢٥ - ٤٢٢٦ .
٢٢٠ - ٢٢١ .

(٣) كشف القناع ١٥٦/٣ ، والكافي ٩/٢ ، والفتاوى ٢٨٢/٤ والإيضاح ٢٨٠/٤ .

(٤) كما فسره في المصباح المنير مادة سرج .

(٥) المجموع ٩/٢٢١ .

(٦) أخرجه أحمد في المسند ٣٢٢/١ ، مرفوعاً عن ابن عباس رضي الله عنهما .

(٧) كشف القناع ١٥٦/٣ .

(٨) المجموع ٩/٢٢٥ - ٢٢٦ ، والمفتى ٤/٢٤٨ .

(٩) تبين الحقائق ٦/٢٦ ، وفتح القدير ٧/١١٨ . وأحكام القرآن للجصاص ٢/١٢٤ .

وهو أحد قولَي مالك وأبو ابن الماجشون (١) من أصحابه (٢) وأحد قولَي أحمد (٣).
ولذلك جوزوا بيع المرجين والعقرة المخلوطة بتراب أو رمل للثناغ بهيها
وإن كانت نجسة*
وعَلَّل الحنفية بأن المسلمين تمولوه وانتفعوا به في سائر البلدان من غير
تكسير لأغراضه على الأراضي استكثاركاً لربيعها، وكذلك جرت العادة حتى يومنا هذا،
فصار إجماعاً عملياً (٤).
قال في الميموط : تعامل الناس من غير تكسير منكر أصل من الأصول كبير (٥).

(١) ابن الماجشون هو : أبو مروان عبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون
القرطبي الفقيه البحر الذي لا تتركه الدلائل مفتى المدينت من بيت
علم بها وحديثه تفقه بأبيه ومالك وقهرهما، وبه تلقى الأئمة،
كاتب حبيب وسحنون وابن المفضل، توفي سنة ٢١٢ هـ .
(٠ شجرة النور الزكية ص ٥٦ برقم ١١ ، وطبقات الطحاوي
ص ١٤٨)

- (٢) الشرح المفير ٢٢/٣ ، والإتراء ٢٨٢/١ ، وحاشية الدعوقي ١٠/٣ .
(٣) الإتراء للمراوي ٢٨٠/٤ .
(٤) تبين الحقائق ٢٦/٦ ، وفتح القدير ١١٨/٧ .
(٥) الميموط ١٢ / ٦٣ ، ١٢٨ .

فالمعدار هو المنفعة الغالبة لا النجاسة •

وأما قياس الجمهور على الخمر والخنزير: فنمضج هذا القياس بمنع عثرته ، لأن العلة من بيع الخمر والخنزير هو ضررها بإسكار الخمر • لأن الخمر مسكرة ، والخنزير لحمه خبيث •

ودليل على هذا ، جواز بيع كلب الصيد والحراسة لما فيها من النفع مع نجاستها عندهم لحديث ابن عباس رضي الله عنهما قال : [رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمن كلب الصيد] (١) •

وأما أميل إلى رأي الحنفية في هذا وهو جواز البيع لمنفعته الكثيرة ، وحاجة الناس إليه • كما يستعمله ويبيعه من الضرورات الاقتصادية ، لتلبية الزراعة في هذا العصر الراقي ، والله تعالى أعلم •

فدري في هذه المسألة أن كلاً من أصحاب المذاهب تمكنوا لثبات أقوالهم بالأدلة القياسية ، وحكم الأصل فيها ثابت بالحديث • ثم ترجع رأي أسس حنفية رضي الله عنه بترجح قياس كربة قياس الآخرين • ومسروق أن القياس الصحيح مردود إلى الرأي الصحيح فكلهم هنا من أهل الرأي بمعنى أهل القياس •

(١) أخرجه الخوارزمي في جامع المسائيد ١١/٢ ، ورجال إسناده ثقات كما تقدم ص ٨٢ •

الغطلب الثامنسي :

٧ - الخلاف في حكم بيع النحل ونحوه :

صحة بيع النحل مبنية^٢ على ثلاثة شروط :

- المالكية ، والقدرة على التسليم/الرؤية عند من لا يجيز بيع الغائب .
أما شرط المالكية : فقد اختلف الفقهاء رحمهم الله في مالبة النحل على رأيين ؛
 فقال المالكية (١) ومحمد بن الحسن من الحنفية (٢) وهو المذهب عندهم (٣) ،
 والشافعية (٤) والحنابلة (٥) ؛ هو مال .
 وقال أبو حنيفة وأبو يوسف (٦) وهو قول عند الحنابلة (٧) ؛ النحل ليس
 بمال .

أما أدلتهم : فاستدل للمذهب الأول على مالبة النحل بالقياس ، وذلك أن النحل
 حيوان طاهر^٣ منقطع به شرعا وحقيقة ، فيجوز بيعه كما يجوز بيع الحمام وبهيمة
 الأنعام (٨) .

(١) حاشية العمودي ١٣٦/٢ ، والقواكه الذواني على رسالة القيرواني ١٠١/٢ .

(٢) بدائع الصنائع ١٤٤/٥ ، وفتح القدير ٤١٩/٦ ، والبحر الرائق ٨٤/٦ - ٨٥ ، وحاشية
 ابن عابدين ٦٨/٥ ، وتبيين الحقائق ٤٩/٤ .

(٣) البحر الرائق ٨٤/٦ - ٨٥ ، ورد المختار ٦٨/٥ ، وفتح القدير ٤٢٠/٦ والبنية ٤٠١/٦ .
 (٤) المجموع ٣٢١/٩ ، ومغني المحتاج ١٢/٢ - ١٣ ، وروضة الطالبين ٣٥٦/٣ - ٣٥٠ ،
 وحاشية القليوبي ١٥٨/٢ .

(٥) خرج منتهى الإشارات ١٤٢/٢ ، وكشاف القناع ١٥٢/٣ ، والمغنى ٢٨٧/٤ والإتصاف ٢٧١/٤ .

(٦) بدائع الصنائع ١٤٤/٥ ، وفتح القدير ٤١٩/٦ ، وتبيين الحقائق ٤٩/٤ ، والبنية ٤٠١/٦ .
 (٧) الإتصاف ٢٧١/٤ .

(٨) بدائع الصنائع ١٤٤/٥ ، وفتح القدير ٤١٩/٦ ، والمجموع ٣٢٢/٩ ، والمغنى ٢٨٧/٤ ،

وكشاف القناع ١٥٢/٣ .

واستدل للمذهب الثاني على أنه ليس به مال ، بأن النحل من الهواء وليس منتزعا
 به ، ولا قيمة له في نفسه ، فلم يتحقق فيه ركن البيع ، ثم له قيمة بما يتولد منه من العمل ،
 وهو معدوم في الحال ، وعند وجوده يجوز بيع النحل تبعاً له . (١)

المناقشة :

وبالتأمل في الدليلين ترى أن النزاع قائم على أن ركن البيع وهو المال ،
 هل هو موجود أو لا ؟ والمال ما ينتفع به وله قيمة بين الناس .
 وبالمبحث نجد أن النحل يتموله الناس للإنشغال به في استخراج العسل منه ، وليس
 قيمة في شمارهم ، فتكون العالمة متعلقة بقياسه على الهواء قياس مع الخارق ، لأنه
 لا ينفع بالهوام والقيمة لها ، وليس النحل كذلك .
 فيسلم القياس الأول من المعارضة ، وبسلامته يترجح القول بمحصة بيع النحل .
 ولهذا كانت الفتوى عليه عند الحنفية للتعامل (٢) .

وأما شرط القدرة على التسليم :

اتفق جميع الفقهاء الفائزين بجواز بيع النحل على اشتراط إمكان التسليم
 على التسليم والتسليم ، فمتى أمكن القدرة على التسليم صح بيع النحل وإلا لا يصح .

(١) بدائع الصنائع ١٤٤/٥ ؛ وفتح القدير ٤١٩/٦ - ٤٢٠ ، وتبيين الحقائق

(٢) الجناينة ٤٠١/٦ ، والبحر الرائق ٨٤/٦ - ٨٥ ، ورد المحتار ٦٨/٥ .

وانفقوا أيضا على تحقق ذلك الشرط إذا كان في داخل الكوارة . (١)

ثم اختلفوا في تحققه في خارجها :

فقال المالكية : لا يتحقق في خارجها + (٢)

وقال الحنفية : يتحقق في خارجها إن كان النحل مجموعا في مكان . (٣)

وقال الشافعية : يتحقق في خارجها ولو كان طائرا في الهواء ووثق بالرجوع . (٤)

وقال الحنابلة : يتحقق في خارجها ولو كان مجموعا في مكان ، أو طائرا في الهواء . (٥)

وأما شرط الرؤية :

اختلف الفقهاء كلهم لمحة البصر أن يكون المبيع معلوماً ، ولذلك لم يجزوا بيع

المجهول لدفع الضرر عن العاقدین ، لكنهم اختلفوا في كيفية حصول العلم :

فقال الحنفية والمالكية والشافعية في القديم وأحمد في المذهب : العلم

يحصل برؤية المبيع أو بوصفه ^{أو} إشارة إليه أو إلى مكانه بتكرار نوعه .. فيجوز بيع

(١) فتح القدير ٤١٩/٦ ، ورد المختار ٦٨/٥ ، وشرح منحة الجليل على مختصر خليل

٤٢٩/٢ ، وحاشية المدو ١٣٦/٢ ٤ وحاشية القليوبي ١٥٨/٢ ، والمجموع ٣٢١/٩ .

٣٢٢ ، والمغني ٢٨٦/٤ - ٢٨٨ ، وكشاف القناع ١٥٢/٣ ، والإيضاح ٢٧١/٤ ، وشرح

منتهى الإرادات ١٤٢/٢ .

والكوارة هي : ممل النحل ، ويطلق عليها التَّوَلَّى أو الكَنُوج في كتب الشافعية ،

والجَّح في كتب المالكية .

(٢) شرح منحة الجليل ٤٢٩/٢ ، وحاشية المدو ١٣٦/٢ ، والفواكه الدواني على رسالة .

القمرواني ١٠١/٢ .

(٣) بدائع الصنائع ١٤٤/٥ ، وفتح القدير ٤١٩/٦ ، والبحر الرائق ٨٤/٦ - ٨٥ ، ورد المختار

٦٨/٥

(٤) روضة الطالبين ٣٥٦/٣ ، وحاشية القليوبي ١٥٨/٢ ، والمجموع ٣٢٢/٩ .

(٥) كشاف القناع ١٥٢/٣ ، وشرح منتهى الإرادات ١٤٢/٢ .

الغائب بالوصف ، ويشيت الخيار للمشتري عند رؤيته + (١)

وقال الشافعي في الجديد : وأحمد في رواية : العلم لا يحمل إلا بالرؤية الكاملة ، ولا يحمل بالوصف ، لذلك يعطل بيع الغائب (٢) كما سنأتي هذه المسألة قريباً .

وبنا على ذلك لم يشترط الأولون أي الحنفية والعامة والحابلة رؤية النحل لصحة بيعه واكتفوا بالوصف ، وأثبتوا الخيار للمشتري عند رؤيته (٣) .
واشترط الآخرون الرؤية :

فقال الشافعي (٤) : لا بد أن يرى جميع النحل لصحة بيعه ، سواء كان في داخل الخلية أم في خارجها في البوا ، أم في موضع شؤده جميعه ، وإن لم يركب كله في دخوله وخروجه لا يصح بيعه ، لأنه بيع غائب وهو باطل عند هم .
وأما إن فتح رأس الكوارة ورؤي بداخلها ، فهل تكفي هذه الرؤية ؟

(١) بدائع المنافع ٢٩٤/٥ ، وشرح القنير ٢٢٥/٦ ، ورد المختار ٥٩٢/٤ - ٥٩٤ ، ٥٢٠ ، ومواهب الجليل ٢٩٦/٤ ، وحاشية الموقفي ٢٥/٣ ، وجواهر الأكليل ٩/٢ ، وكشاف القناع ١٦٣/٣ - ١٦٤ ، والعمدع ٢٥/٤ ، والمغني ٥٨٢/٣ .

(٢) والمجموع ٢٩٠/٩ ، والمغني ٥٨٢/٣ . ، والشرح الكبير لابن قدامة ٢٥/٤ .

(٣) ولذلك لم يذكروا هذا الشرط في بيع النحل في كتبهم على الطالب لأنهم يجيزون بيع الغائب .

(٤) المجموع ٢٢١/٩ ، وروضة الطالبين ٣٥٠/٣ ، وحاشية القليوبي ١٥٨/٢ .

قال أبو الخطاب (١) من الحنابلة : تكفى لأنه تعرف كثرته من قلته ،
 وخلافه بمغض لا يمنع صحة بيعه كروية وجه المبردة (٢) .
 وقال بعض الحنابلة وجميع الشافعية : لا تكفى لأنه رأى البعض دون البعض فيعتد
 من بيع الغائب (٣) ، وهو باطل عندهم .

وكحكم بيع النحل حكم بيع دود القُرْ ، ولم أذكره لئلا يطول البحث .
 والحاصل أن الأئمة قالوا بجواز بيع النحل لأنه مال له قيمة يسهل
 الناس ، ولابد أن تتوفر في بيعه القدرة على تسليمه في العلم به برئته أو بوضعه ،
 لكنهم اختلفوا في الحالات التي تتحقق فيها هذه الشروط ، وإذا تحققت أركان البيع وعروطه
 ببيع البيع ولا فلا . وهذه الشروط المذكورة ثابتة بالآيات والأحاديث ، والكلام في هذه المسألة
 في توفر هذه الشروط أو عدمه - نَقَمَ فيها استدلال من الجانبين بالقياس وهو من باب الرأي .

(١) وأبو الخطاب هو : محسوف بن أحمد بن الحسن بن أحمد الكلوزاني ، أبو الخطاب
 البغدادي ، ولد ٤٢٢ هـ وتوفي ٥١٠ هـ ، ودفن إلى جانب قبر الإمام أحمد ، وكان لقبها
 إماماً حنبلية أصولياً أدبياً ذكياً صالحاً ، تفقه على القاضي أبي يعلى ونزاهته
 وسمع في المذهب والخلاف .

فمن ممتلكاته: النهاية في الفقه ، والخلاف الكبير المسمى بالإتصار في المسائل
 الكبار والخلاف الصغير المسمى بـ فروع المسائل ، والتنبيه في الفرائض والتمهيد
 في الأصول وغيرها .

{ كتاب الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ١١٦/٣ - ١١٨ ، وشذرات الذهب ٢٧/٤ .

{ ٢٨ } .

(٢) المغني ٢٨٧/٤ ، وكشاف القناع ١٥٢/٣ ، وهو المذهب عندهم كما في المبدع ٩/٤ .

(٣) المجموع ٣٢١/٩ ، وروضة الطالبين ٣٥٠/٣ ، وحاشية القليوبي ١٥٨/٢ ، والمغني

٢٨٧/٤ ، وكشاف القناع ١٥٢/٣ ، والإتصار ٢٧٢/٤ . والمبدع ٩/٤ - وهو رأى القاضي

أبي يعلى من الحنابلة . وعلمه بأن الكوارة لا تخلو من عمل يكون مبيعاً ، وهو مجبول .

المطلب الثالث :

A - الخلاف في حكم بيع حق التعليق :

حق التعليق هو أن يكون لشخص حق أنه يرفع بناءً فوق مبنى مملوك لغيره (١).

حكم بيعه :

قَالَ الحنفية : لو كانت هناك دارٌ من طابقين فباع مالكها الطابق الثاني ، وهو المسمّى بالمملوك مع البيع ، لأنه مال له قرار . ولو انهدم كان لمالكه أن يُعيد بناءً ، وهو المعروف بحق التعليق لأن له حق القرار على سفل البائع . لكن ليس له بيع حق التعليق . لأنه ليس بمال ، لأنه ليس بمحرر ، بل هو هواًئدار ، ولا هو متعلق بمال لأنه لا يملك حق القرار على السفل بعد انهدام الملو .

أما لو باع مالك السفل حق التعليق فإنه ذلك ، لأن حق القرار يدخل في المبيع ، فكان حقاً متعلقاً بالمال من هذه الناحية (٢) .

وقال المالكية : يجوز بيعُ الهواء فوق السفل بل قالوا : يجوز بيع الهواء ، إذا لم يكن للبائع سفل ويكون مالك الهواء الأعلی مالكا له كله . فليس لصاحب السفل أن يبيع فوله هواًئخر . لكن قالوا : يشترط وصف البناء الذي سيقبضه فوق السفل ارتفاعه وطوله وعرضه وحجره والمادة التي يبني منها كالحجر والآجر ، ليعرف مبلغ احتمال السفل لتكامله من القور والجهالة .

(١) - وقد عرفناه من مفهوم كلام الفقهاء .

وعرفه السنهوري في كتابه مصادر الحق ٣٤/١ بأنه هو أن يكون الإنسان مُجْعَقاً في أن يعلو بناءً على بناء غيره ، ويتحقق ذلك في دارٍ لها سفل لمالكه وعلوٌ لمالكه آخر .

(٢) - بذائع المناقش ١٤٥/٥ ، ١٦٥ ، ١٦٦ جُنُوبِ الأُصَارِ معرِدِ المحتار ٥٢/٥ ، ٢٢١ ، وتبيين

الحقائق ٥١/٤ ، ١٦٥ ، وشرح مجلة الأحكام مائة (٩٨) .

وأما إذا باع الهواء وحده من غير نص على حق البناء، ومن لم ير شيئا له فلا يجوز •
لأن في البيع ثورا أي جهالة •

وبفهم من كلامهم أنه لا فرق بين أن يكون الهواء لمالك السفل أو لغيره • (١)

وقال الشافعية : يجوز بيع حق البناء أي حق التعلو، ويكون السقف الذي يرتكز
عليهم مشتركا بينهما • وهل حق صاحب البناء فيه يثبت على سبيل المصلحة أو الإلتصاف
بما جرت العادة به وجهان عندهم : وإن شرط المباح عليه أن لا يبنى فليس له البناء • (٢)

قال النووي في الروضة : الإلتصاف بالسقف المشترك : فإذا كان السفل لرجل
والعلو لرجل • فقد يكون السقف بين ملكيهما مشتركا، وقد يكون لأحدهما • وحكم
القسمين في الإلتصاف بخالف حكميهما في الجدار • فيجوز لمالك العلو الجلوس ووضع
الأثاث عليه على العادة • ولما كان السفل الإلتصاف به • وتعلق ماله له نقل بتأثير
به السقف • كالشوب ونحوه • قطعاً • وفي غيره وجه • أحدهما لا يجوز أصلاً، والثاني :
يجوز ما لا يحتاج إلى إثبات وتدر في السقف، وأصحها : يجوز مطلقاً على العادة بالفرق بين
ما يحتاج إلى وتد وغيره (٣)

وقال الحنابلة مثل ما قال المالكية : يجوز بيع حق التعلو فوق بيت منسج •
لأنه بيع للهوا • والقرار • بشرط أن تُقْلَمَ صفة العلو والسفل • بأن يعلم ارتفاع كل طوله
وعرضه ليعرف مبلغ تحمل السفل • لأن شرط البيع علم المبيع •

(١) الشرح الصغير ٣٠/٣، وحاشية المسوقي على الشرح الكبير ١٢/٣، ومواهب الجليل

٢٧٦/٤، والخرشى ٢١/٥، والناج والأكليل ٢٢٥/٤ •

(٢) أسنى المطالب ٢٢٥/٢ • ونهاية المحتاج ١٣١/٤، ومغنى المحتاج ١٩١/٢ •

(٣) روضة الطالبين ٢١٩/٤ •

وإن لم يكن السفيل لصاحب البهوا ، فليس له بيعه فبسي
 أحد الوجهين : وفي الوجه الآخر : يجوز تيساراً للبيع ، على الصلح ، فإنه لو صالح من
 هذا البهوا ، على مال صح ، لأنه صلح للمماليح لجاز له أخذ عونه ، فكذا يجوز بيعه (١) .
 وتبين من الوراق والخلاف في هذه المسألة : أنهم متفقون على بيع العتق
 لأن البناء ماله ولصاحب السفل بيع حق التملك أي هوا ، سفله ، لأن له حق القرار ، فالبيع
 في الحقيقة حق القرار ، لأنه مال .

وأهم مختلفون في هوا ، العلو إذا كان لخير صاحب السفل ، فالمانعون يعللونه
 بأنه هوا ، ، والبها معدوم وليس بمال ، والمجيزون يجيزونه بناءً على أن البهوا ، مال .
 فالمسألة مبنية على الحكم بالمالية وعدمها ، فبسي من باب تحقيق التمسك .
 لأن من أركان البيع أن يكون المبيع مالاً ، وهل هو متحقق في مسألتنا أو لا ؟
 فشكل من المختلفين بنى مذهبه على الرأي .

لكن بقي من أحكام المسألة عند الحنفية ما إذا كان العلو لرجل والسفل لأخر ،
 فانهدم السفل والعلو ، كان لصاحب العلو أن يبيع السفل ، ثم يبنى عليه ، لأن له حق القرار ،
 ويطلب صاحب السفل بكتف البناء السفل ، وإلا لا يمكنه من دخوله مالم يفضله ماصرفه (٢) .
 فليحتمل أن يكون لصاحب العلو السابق بيع هوا ؟ لأن له حق القرار كما كان لباكمه .

(١) الشرح الكبير ٢٢/٥ ، ٢٣١ وإتمام ٢٧٠/٥ - ٢٧١ ، وكشاف القناع ٤٠٢/٢ ، والمبدع

٢٩٦/٤ .

(٢) رد المحتار ٢٣١/٥ ، وتبيين الحقائق ١٩٥/٤ .

المبحث الثاني :

في المسائل المتعلقة بالغرة ونحوه
ضمنة مطالب :

الأول : الخلاف في حكم بيع الغائب وشيئاً خیاراً لمؤدية المشتري .

والثاني : الخلاف في حكم بيع الثمر والزرع قبل بدو صلاحيهما .

والثالث : الخلاف في حكم بيع الزرع في جنبله واللوز في قشره
ونحوهما .

والرابع : الخلاف في حكم بيع العقار قبل قبضه .

والخامس : الخلاف في حكم بيع العربون .

المطلب الأول :

٩ - الخلاف في حكم بيع الفاشب وتدبوت خيار الرؤية للمشتري :

اختلف الفقهاء^١ رحمهم الله في تعريف بيع الفاشب :

قال الحنفية : بيع الفاشب : هو بيع مالم ير (١) . وحكمه عندهم : إنسه صحيح بشرط أن يشير إلى المبيع أو إلى مكانه أو يذكر جنسه ونوعه أو أوصافه على الصحيح من المذهب وبهذا ينتفى الجبالة الفاحشة وفي هذه الحالة يثبت الخيار للمشتري (٢) ، ولأخبار لمن باع مالم يره (٣) .

وقال المالكية (٤) والشافعية (٥) : هو بيع مالم يره العاقدان أو أحدهما وصاف أو لم يصف .

وحكمه عند المالكية في المشهور عنهم : صحة البيع وإن لم يوصف المبيع وفيه خيار الرؤية للمشتري إذا اشترط الخيار : فإن رضى المشتري أخذه ، وإن لم يرض به رده . وإن وصف ، تقيده المشتري بالوصف ، فإن وجدته على ما وصف لزمه ولا خيار له ، وإن وجدته على خلاف ما وصف رده بخيار الرؤية (٦) .

(١) نفيهم هذا التعريف من عباراتهم حيث إنهم قالوا - كما في النهاية مع فتح القدير ٢٣٥/٦ -

١ من اشترى شيئاً لم يره فالبيع جائز وله الخيار إذا رآه^٢ .

(٢) فتح القدير ٢٣٥/٦ ، ومجمع الأنهر ٢/٢٤ ، ورد المحتار ٥٩٢/٤ - ٥٩٤ ، ٥٢٠ ، والمبسوط ١٣/

٦٩ . والإمام القدوري لم يذكر الشروط في الكتاب ، أي في مختصره ، ولذلك ظن البعض أنه جائز بدون النقد . ولكن المحققين قيدوا إطلاق الكتاب بذكر شرط الإشارة إلى المبيع أو إلى مكانه أو يذكر نوعه وجنسه ووصفه . مثل شمس الأئمة السرخسي والديبوسي وما حسب

الذخيرة والنهاية وفتح القدير والنهر والبحر والنفوس ورد المحتار وغيرهم . انظر المراجع السابقة .

(٣) تبين الحقائق ٢٥/٤ ، ومباح الصنائع ٢٩٤/٥ .

(٤) وهذا مفهوم كلام خليل حيث قال : ^١ وبيع فاشب ولو بلا وصف على خياره بالرؤية^٢

انظر مئتي مواهب الجليل ٢٩٦/٤ .

(٥) وهكذا مرقه في فتح الوهاب ١/١٦٠ .

(٦) مواهب الجليل ٢٩٦/٤ ، وحاشية الدسوقي ٢/٢٦٠-٢٦٨ ، والإشراف ١/٢٤٨ ، والخرشي ٥/٢٤ ،

والقدهات المصنفات ٢/٧٧ .

وعند الشافعية بيع الثائب باطل في المذهب الجديد (١) وفي القديم : هو صحيح وفيه خيار الرؤية للمشتري (٢) ويذكر الباشع جميع الصفات ، والثاني يذكر الصفات المقصورة فقط ، والثالث : لا يذكر شيئاً منها .

وقال الإمام أحمد : يبيع الثائب : هو بيع المبيع والمبيع بوصف (٣) وفيه روايتان عنه : أشهرهما : عدم الصحة ، وفي رواية أخرى : إن لم يوصف يصح إن ذكر نوعه وفيه خيار الرؤية ، اختاره الشيخ تقي الدين ، وإن وصف بأن ذكر نوعه وقدره بمفاتيح شاذية كمفاتيح السلم مع المبيع ، فإن وجدته المشتري كما وصف لزمه ولا خيار له ، وإن لم يجده كما وصفه أو فحسبه خيار الرؤية ، كما تقدم عند المالكية ، إلا أن هذا الخيار مسمى عند الحنابلة بخيار الخلف ، لأن المبيع على خلاف ما وصف ، ولم يسم بخيار الرؤية (٤)

-
- (١) وهو المذهب عند المزني والبيهقي والربيع والماوردي والثوري ، لأن جديد الشافعي نسخ قديمه ، انظر : المجموع ٢٩٠/٩ ، ٣٠١ ، وذكر المذهب الجديد في المجموع ٢٨٨/٩ ، ومغنى المحتاج ١٨/٢ ، وفتح الوهاب ١٦٠/١ ، ونهاية المحتاج ٤١٦/٣ .
- (٢) المجموع ٢٨٨/٩ ، ٣٠١ ، ومغنى المحتاج ١٨/٢ ، وهو المذهب عند الروياني والمنسوري واختار القفال كما في المجموع ٢٩٠/٩ ، وفتح القدير ٢٣٦/٦ .
- (٣) وهذا مفهوم قولهم حيث قال في الكافي ١٢/٢ ^٣ ولا يجوز بيع الأعيان من غير رؤية أو معة بحصل بها معرفة المبيع في ظاهر المذهب .
- (٤) كشف القناع ١٦٣/٢ - ١٦٤ ، ومغنى ٥٨٠/٣ - ٥٨٢ ، والشرح الكبير ٢٥/٤ ، والكامي ١٢/٢ ، والمبدع ٢٥/٤ - ٢٦ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢٤٥/١٩ .

أدلة المشيخين لصحة بيع الغائب وثبوت خيار الروية :-

١ - استدلل الجمهور على صحة بيع الغائب أولاً بعموم قوله تعالى ﴿وَأَحْسَلَ اللَّهُ
الْبَيْعَ﴾ (١)، فإن لفظة البيع عامٌ شامل للغائب وللمهره * وقد حَكَمَ فيه بالحل مادام لم
يَرِدْ نصٌ صريح من الكتاب أو السنة يمنع ذلك (٢) *

وبإطلاق قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِغَايِلٍ
إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ﴾ (٣)، حيث أباح تعالى التجارة عن تراض * وعسى
البيع والشراء للبرج ولم يفرق فيها بين المبيع المرشئ وغيره ، فدل ذلك على جواز بيع
الغائب من غير فصل (٤) *

٢ - استدللوا ثانياً بحديث أنس رضي الله عنه قال : [نهي رسول الله صلى الله
عليه وسلم عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد] أخرجه أبو داود وسكت
عليه والترمذي وحسنه وأقر المنذرى تحصيله ، والحاكم وابن حبان وصحاه وغيرهم (٥)

(١) سورة البقرة ، آية (٢٢٥)

(٢) بدائع الصنائع ١٦٢/٥ ، والشرح الكبير مع المنذرى ٢٥/٤ ، والمجموع ٢٠١/٩ *

(٣) سورة النساء ، آية (٢٩)

(٤) بدائع الصنائع ١٦٢/٥ ، والجواهر النقي مع السنن الكبرى ٢٢٧/٥ *

(٥) أخرجه أبو داود بشرحه بذي المجهود ٣١/١٥ ، ومختصره للمنذرى ٢٢/٥ برقم ٢٢٢٢
، في البيوع ، باب في بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها * وسكت عليه أبو داود ، وأقر
المنذرى تحسين الترمذي *

- والترمذي يشرح تحفة الأخواني ٤٢٢/٤ ، برقم ١٢٤٦ ، في البيوع باب ما جاء في كراهية
بيع الثمرة قبل أن يبدؤ صلاحها * وقال الترمذي : هذا حديث حسن قريب ، لا تعرفه من نوعه
إلا من حديث حماد بن سلمة *

- وابن ماجه ٧٤٧/٢ برقم ٢٢١٧ ، في التجارات باب النهي عن بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها *

- والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٦١/٤ ، في كتاب الزوائد باب شراء الشيء الغائب *

- والحاكم في المستدرک ١٩/٢ في البيوع ، وقال صحيح على شرط مسلم وأقره الذهبي *

وجه الدلالة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أجاز بيع الحب إذا اشتد وهو في سبيل الحاجة الأصلية عند الحنفية وبالمفهوم عند غيرهم يوم يقل " حتى يشتد ويفصل من سبيله " ، وأنه نهي عن بيعه قبل اشتداده وببوسته ، فلما أجاز صلى الله عليه وسلم بيع الحب المستحب في السبيل فهم منه جواز بيع ما لم يره المتبايعان ، وهو بيع الفاشب (١) .

٣ - واستدلوا ثالثاً على ثبوت خيار الرؤية في بيع الفاشب بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : [من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه] (٢) ، وزادوا في روايته من طريق آخر مرسلاً عن مكحول : [إن شأه أخذه ، وإن شأه تركه] (٣) .

=====

- وابن حبان في صحيحه بترتيبه ٢٤١/٧ - ٢٤٢ برقم ٤٩٧٢ ، في المبيع ، باب وصف ظهور الصلاح في الحبوب الذي يحل بيعها عند وجوده .
- والمبيهقي ٣٠٣/٥ ، في المبيع ، باب ما يترك في بيع الحنفية في سبيلها .
- (١) شرح معاني الآثار ٣٦١/٤ ، والجوهر النقي في الشئ الكبرى ٢٦٧/٥ .
- (٢) أخرجه الدارقطني في سننه ٤/٣ - ٥ برقم ١٠ ، في كتاب المبيع - والمبيهقي في السنن الكبرى ٢٦٨/٥ ، في المبيع ، باب من قال يجوز بيع العيين الناشئة ، وكلاهما أخرجهما مسنداً بثلاثة طرق : الأول : بطريق عمر بن إبراهيم الكردي عن وهب المشكري والثاني : بطريق عمر عن فضيل بن عياض عن هشام والثالث عن عمر عن القاسم بن الحكم عن أبي حنيفة عن أبيه شسم . وكلهم عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم . وشعبه الدارقطني من أجل عمر بن إبراهيم الكردي بأنه كان يضع الأحاديث أو قال : وإنما يروى عن ابن سيرين موقوفاً . من قوله .
- (٣) أخرجه بهذه الزيادة مرسلاً عن مكحول ابن أبي شعبة في المصنف ٢/٦ ، برقم ١٨ ، في المبيع ، باب في الرجل يشتري الشيء ولا ينظر إليه من قال فهو بالخيار إذا رآه إن شأه أخذ ، وإن شأه تركه .

وجه الدلالة : أن الحديث الشريف مَرَّح بثبوت خيار الرُّوْية للمشتري ، ويكون
الخيار في نسخ العقد وإضافته بعد الرُّوْية ، فهذا بطريق القزوم على جواز شراء الخائب ،
لأن تلخيصه صلى الله عليه وسلم على ثبوت خيار الرُّوْية يستلزم صحة البيع (١)
فهذا الحديث أقوى وأوضح دليل على كل من صحة بيع الخائب وثبوت خيار
الرُّوْية .

وهنا نبين أن المراد في الحديث بالرُّوْية العلم بالمقمود ، من المبيع لا خصوص الرُّوْية
بالعين ، فهو من عموم المجاز ، غير الرُّوْية عن العلم بالمقمود ، فصارت حقيقة الرُّوْية
من أفراد المعنى المجازي .
مثل ما إذا كان المبيع مما يعرف بالشتم ، كملك اختراء وهو يراه ، فإنه يشت الخيار
له عند شمه ، قلله الفسخ عند شمه بعد رؤيته (٢) .

٤ - واستدلوا رابعاً بما رواه علقمة بن وقاص الليثي (٣) قال : [اشتري طلحة بن عبد الله
من عثمان بن عفان مالا ، فقبل لثمان : إنك قد غُبنْت ، وكان المال بالكوفة ، وهــ
مال آل طلحة الآن بهـا ، فقال عثمان : إني الخيار لأتسـى بمـُـم أرمـُـه ، فقال طلحة :
إني الخيار لأتسـى اشتريـُـم أرمـُـه ، فحكما بينهما جبير بن مطعم ، ففنى أن الخيار

١ - والدارقطني في سننه ٤/٣ ، برقم ٨ ، في البيوع .

٢ - والبيهقي في السنن الكبرى ٣٦٨/٥ في البيوع ، باب من قال يجوز بيع العين الناشئة
بإسناده عن مكحول ، رفع الحديث إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال : [من اشتري شيئا
..... الحديث .

(١) المصنوع : ٦٩/١٣ ، والبخاري ١٦٢/٥ ، ٢٩٢ ، وتبيين الحقائق ٢٤/٤ ، والمجموع ٣٠١/٩ .
والكاظمي ١٢/٢ ، والمبدع ٢٥/٤ ، ومغنى المحتاج ١٨/٢ .

(٢) فتح القدير ٣٣٢/٦ .

(٣) هو مثنى ثقة ثبت من الثانية ، خطأ من زعم أن له صحبة ، وقيل إنه ولد في عهد النبي
صلى الله عليه وسلم ، ومات في عهد خلافة عبد الملك مروان سنة ٤٦٨هـ .
انظر : تقريب التهذيب ص ٣٩٢ ، برقم ٤٦٨٥ .

لطلحة ولاخيار لعثمان] أخرجه الطحاوي والميهقي وحسنه النووي . (١)

وجه الدلالة : أن هذا الحديث كلف على ثبوت خيار الرؤية فيما اشترى مسن
ثم أن يراه المشتري ، بقضاء جبير بن مطعم رضي الله عنه ، وأقره الصحابة رضي الله
عنهم من غير أن يروى فيه خلاف بينهم .

وكذلك دل على جواز بيع الغائب ، لأن الثلاثة المذكورين في الحديث رضي الله
عنهم كلهم وافقوا على هذا البيع ، وسكت عليه الصحابة ، ولم يحجر الخلاف إلا في ثبوت
خيار الرؤية للغائب ، وهو خارج عن موضوعنا . (٢)

قال أبو جعفر الطحاوي في شرح معاني الآثار : والآثار في ذلك - أي في جواز الغائب -
قد جاءت متواترة ، وإن كان أكثرها منقطعاً ، فإنه منقطع لم يذاع متروكاً ، أي لم يعارضه
حديث متصل يدل على بطلانه فإنه لو عارضه لترجح عليه . (٣)

وقال أيضاً : إن خيار الرؤية لم نسوِّجَه قياساً ، وإنما وجدنا أصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم أثبتوا وحكموا به ، وأجمعوا عليه ، ولم يختلفوا فيه ، وإنما جاء
الاختلاف في ذلك ممن بعدهم . (٤)

٥ - واستدلوا خامساً بالإجماع : إن قمة عثمان وطلحة وتحكيم جبير بن مطعم بينهما ،

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١٠/٤ كفي البيوع كتاب تلقي الجلب ، وفي سبب
شراء النسي الغائب ٣٦٢/٤ ، والزيلعي في نصب الرأية ١٠٩/٤ .

- والميهقي ٢٦٨/٥ ، في البيوع كتاب من قال يجوز بيع العين الغائبة ، وحسنه النووي
في المجموع ٢٨٩/٩ .

(٢) شرح معاني الآثار ٣٦٢/٤ ، والمبسوط ٧١٠٧٠/١٣ ، وتبيين الحقائق ٢٥/٤ ، والمجموع
٢٨٨/٩ ، والمفتي ٥٨٠/٣ ، والمبدع ٢٥/٤ .

(٣) شرح معاني الآثار ١٠/٤ .

(٤) شرح معاني الآثار ٩/٤ .

«رضي الله عنهم» وقصصاً أخرى مماثلة ذكرها (١) لطحاوي قد وقعت من بعض الصحابة ،
وانشرت فيهم ، وسكت عليها بإقتضائهم رضي الله عنهم من غير إنكار ، ولو كان منبهاً^٢
منكراً أنكره عليه ، كما أنكره علي ابن عباس رضي الله عنهما انكرته بإباحة
ربما الغفل ، حتى روي أنه رجع إلى قولهم حينما سمع الحديث الناهي عن ربا الغفل (٢) قدل
ذلك على وقوع الإجماع على صحة بيع الثائب وثبت خيار الرؤية (٣) .

٦ - واستدلوا سادساً بقياس بيع الثائب الموصوف على السلم بجامع أن كلاً منهما يحصل
بالصفة معرفة المبيع فيجوز بيع الثائب كما يجوز السلم (٤) .

أدلة الثائبن لصحة بيع الثائب وثبت خيار الرؤية :

الأول : حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : [نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
عن بيع الحماة ، ومن بيع الثور] أخرجه مسلم في صحيحه وغيره . (٥)

(١) انظر قصة ابن عمر مع عبدالله بن بختنة رضي الله عنهم في شرح معاني الآثار ٣٦٢/٤ -
٣٦٣ ، وقصة عثمان بن عفان مع ابن عمر رضي الله عنهم في شرح معاني الآثار ٣٦٢/٤ ،
بإسنادهما .

(٢) ميزان الأصول في نتائج العقول للسمرقندي ص ٤٩٤ .

(٣) شرح معاني الآثار ٩/٤ ، وتبيين الحقائق ٢٥/٤ وأبدائع الصنائع ٢٩٢/٥ ، والجواهر
الغني في ذيل السنن الكبرى للمصنف ٢٦٦/٥ .

(٤) المغني ٥٨٢/٣ ، والكافي ١٣/٢ = ١٤ .

(٥) أخرجه مسلم ١١٥٣/٢ برقم (١٥١٣) في البيوع باب بطلان بيع الحماة والبيوع
الذي فيه غرر .

٧ - وأبو داود بمطهره للمنقري ٤٥/٥ برقم ٣٢٣٧ في البيوع أبواب بيع الثور ، وسكت
عليه أبو داود والمنقري .

وجه الدلالة : أن معنى الخبر أن يكون الشيء مشكوكاً في وجوده أو مجهولاً أو معجزاً عن تسليمه ، فإذا كانت في المبيع صفة من هذه الثلاثة كان منهيماً عن بيعه ، وبالتالي لا كان باطلاً ، ويبع الفاشب من هذا القبول ، لأن المبيع مجهول للمشتري . (1)

والثاني : حديث حكيم بن حزام أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم [لا تبع ما ليس عندك] أخرجه الأربعة وحسنه الترمذي (2) .

وجه الدلالة : أن معنى الحديث : لا تبع ما ليس مملوكاً لك ولا ماليس حاضراً عندك (3) .

والثالث : القياس ، وهو قياس بيع الفاشب على بيع التوى في التمر ، لأن كسلاً

=====

- والترمذي بشرح تحفة الأحولى ٤٢٤/٤ - ٤٢٦ برقم ١٢٤٨ في المبيع باب ما جاء في كراهية بيع الخمر وقال الترمذي : حديث حسن صحيح +
- والنسائي ٢٦٢/٧ برقم ٤٥١٨ في المبيع باب بيع الحمامة +
- وابن ماجه ٧٢٩/٢ برقم ٢١٩٤ في التجارات كتاب النسي من بيع الحمامة وعن بيع النفس سره - وابن حبان في صحيحه عن طريق أبي هريرة وابن عمر رضي الله عنهما : كما سيأتي ص ٢٨١ - وغيرهم ، ولا شك في صحته +
- (1) المذهب ٢٧١/١ ، والمجموع ٢٨٨/٩ ، ٣٠١ ، والشرح الكبير مع المصنف ٢٥/٤ ، والمبسوط ٦٨/١٣
- (2) أخرجه أبو داود بمختصره للمنفردى ١٤٣/٥ برقم ٣٢٦٠ في المبيع باب في الرجل يبيع ما ليس عنده من حكيم قال : [يا رسول الله يأتيك الرجل فيريد مني البيع ليس عندي فأبنته له من السوق ؟ (زاد الترمذي ثم أبيه ؟) فقال : لا تبع ما ليس عندك] وسكت عنه أبو داود وأقر المنفردى تحصيل الترمذي +
- والترمذي ٥٢٥/٢ برقم ١٢٢٢ لا يشرح التحفة ٤٣٠/٤ - ٤٣١ برقم ١٢٥٠ ، ١٢٥١ في المبيع باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عنده ، وقال حسن وزاد المباركفوري (صحيح) +
- والنسائي ٢٨٩/٧ برقم ٤٦١٣ في المبيع باب بيع ما ليس عند التاجر - وابن ماجه ٧٢٧/٢ برقم ٢١٨٧ في التجارات ، باب النسي عن بيع ما ليس عندك وعن ربيع مطلق بضم ، وأخرجه غيرهم + كما سبق ص ٧٢ .
- (2) المجموع ٣٠١/٩

منها غير مشاهد (١) .

مناقشة أدلة المشتبهين لجواز بيع الفاسد وخيار الرؤية :

نوفس الدليل الأول وهو قوله تعالى ﴿ وَأَحْسَلَ اللَّهُ الْمُبِيعَ ﴾ من قبل النافين بأنه لا يدل بعمومه على إباحة بيع الفاسد ، لأن الآية مخمصة بحديث النبي عن بيع الفاسد ، ولذلك لا يدخل بيع الفاسد في عموم الآية (٢) .

وأجيب بأن المقرر ليس إلا بأن يظهر له ماليس في الواقع فيمنى عليه فيكون مفروراً بذلك ثم يظهر له خلاصه فيتقرر به ، ونحن نقطع بأن الضرر قد أرسل فيما أجزأنا ، لذا أرسلنا الضرر والجهالة الفاحشة باشتراط الإشارة إلى المبيع أو إلى جنسه ونوعه وصفته ، وأرسلنا الضرر الميسر أو الجهالة الميسرة بإثباتنا خيار الرؤية للمشتري إذا رآه ، فوجب أن يحمل الحديث على البيع المات الذي لا خيار فيه ، لأنه هو الذي يوجب فسور المشتري ، فكان نفى بيع الفاسد قولاً بقليل (٣) .

ومثل هذا الدليل يقال في الآية الثانية .

ونوفس الدليل الثالث بأنه من طريق مكحول ضعيف من وجهين : أحدهما : أنه مرسل ، لأن مكحولا تابعي روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ، والثاني : أن أحسن روايته ضعيف وهو أبو بكر بن عبد الله بن أبي مريم ، شعفه الدارقطني والبيهقي ، وسن طريق أبي هريرة ضعيف أيضا لأن في سنده عمر بن إبراهيم بن خالد الكردي وهو مشهور بالضعف ووضع الحديث . (٤)

(١) المجموع ٣٠١/٩ ، والكافي ١٢/٤ ، والمعيذ ٢٦/٤ ، والميسوط ٦٨/١٣ .

(٢) المجموع ٣٠١/٩ .

(٣) فتح القدير ٣٣٦/٦ .

(٤) المجموع ٣٠١/٩ - ٣٠٢ ، والمعيذ ٢٦/٤ .

ولذا كان الحديث ضعيفاً بطل الاستدلال به على صحة بيع القاشب لغير المرشدي الموشونين ، وعلى ثبوت خوار الرؤية .

وأجاب الحنفية بأن كون حديث مكحول مرسلاً لا يضر صحته ولا يبره ، لأن المرسل حجة عند الجمهور ، ومنهم أبو حنيفة ومالك وأحمد . (١)
ومكحول ثقة فليه . كثر الإرسال ، مشهور أخذ حديثه أصحاب الكتب الستة (٢) .
وأما تضعيف أبي بكر بن عبدالله بن أبي مرزوق بجباله عدالته فمختلف فيه ، فمن الحفاظ من قبله (٣) .

ويؤيد حديث مكحول ما أخرجه الحارثي قال : حدثنا دعلج بن أحمد ، حدثنا محمد بن علي ، حدثنا سعيد حدثنا هشيم حدثنا يونس بن الحسن وإسماعيل بن سالم بن الحسن الشعبي ومثيرة بن إبراهيم مثله سواء . (٤) أي مثل حديث مكحول سواء ، فالحديث من هذا الطريق مرفوع ، ولا اعتراض على أحد من رجاله .
قال ابن الهمام : وروى هذا الحديث المرفوع أيضا الحسن البصري وسلمة بن المحبق وابن سيرين (٥) وهو رأي ابن سيرين والحسن وشرح القاضي وطاووس ، وعمل به سليمان الشوري وأبو حنيفة ومالك والأوزاعي وأحمد (٦)

(١) التقرير والتحبير ٢٨٩/٢

(٢) تريب التهذيب ص ٥٤٥ ، برقم ٦٨٧٥

(٣) فإن ابن حبان ذكره في ثقاته في أسماء من اسمه حمزة . وقال ابن عدي : أحاديثه مألوفة ، وأثنى عليه الذهبي بأنه كان من أئمة العباه وكان أحد أوعية العلم ، انظر ميزان الاعتدال ٤/٩٩٢ = ٤٩٨ .

(٤) أخرجه الماقلاني في سننه ٤/٣ برقم ٩ ، في كتاب الميهوع .

(٥) فتح القدير ٦/٣٣٧ .

(٦) فتح القدير ٦/٣٣٧ ، وصنف ابن أبي شيبة ٥/٦ ، وصنف عبد الرزاق ٨/٤٦٤٥ .

والسنن الكبرى للبيهقي ٥/٢٦٨ ، وتعلق كتاب الحجة على أهل المدينة ٢/٦٢٤ .

وأما حديث أبي هريرة رضي الله عنه فأخرجه متصلاً الدارقطني والبيهقي في سننهما بطرق متعددة (١) ، وتعدّد الطرق مستنداً ومرسلات يرفع الحديث إلى درجة الحسن لغيره ، وإن كان في إسنادهما عمر بن إبراهيم بن خالد الكندي .

وقد روي الحديث أيضاً مرفوعاً كرواه أبو حنيفة عن الهيثم بن عبيب الميرفسي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : [من اشترى شيئاً لم يره فهو بالخيار إذا رآه] (٢) .

فإن شيخ أبي حنيفة الهيثم صدوق (٣) وثقه أبو حاتم (٤) وأما ابن سيرين لشكته ثبت مايد كبير القدر (٥) وأبو هريرة أبو هريرة لا يسأل عنه .

فإن الإمام محمد بن الحسن في كتابه الحجة : الحديث المعروف الذي لا يسأل فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم ، وعليه أمور المسلمين إلى يومهم هذا في الآفاق ؟ إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : [من اشترى شيئاً ولم يره فهو بالخيار إذا رآه] (٦) . فإن هذا الحديث قد وصل صحيحاً إلى أبي حنيفة محمد رحمه الله ، واستدل به ، ولم يختلف أحدٌ في صحته في مذهبها أو قبله ، وإنما تكلم في عمر بن إبراهيم وناهر بن نوح من بعد الإمامين ، وهذا لا يضر بصحته (٧) .

(١) أخرجه الدارقطني ٤/٣ ، والبيهقي ٢٦٨/٥ في سننهما في كتاب البيوع بطرق متعددة ،

وقد سبق تخريجه قريباً ص ١٠٩ .

(٢) جامع المسانيد للخوارزمي ٢٥/٢ - ٢٦ ، في الباب التاسع في البيوع والفصل الثالث

فما وثبت فيه الخيار ، بطرق متعددة .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٧٧ ، برقم ٧٣٦٠ .

(٤) ميزان الاعتدال ٢٢٠/٤ برقم ٩٢٥٥ .

(٥) تقريب التهذيب ص ٩٨٣ ، برقم ٥٩٤٧ .

(٦) كتاب الحجة على أهل المدينة ٦٧١/٢ - ٦٧٢ .

(٧) تعليق كتاب الحجة على أهل المدينة ٦٧٤/٢ .

ونقاش الدليل الرابع وهو حديث علقمة ، بأنه قول الصحابة - وقد اختلف في حجية قول الصحابة (١) .

وأجيب بأنه إذا انتشر قول الصحابي وبلغ التباين ولم يخالفوه ، يصير اجماعاً فيكون حجة ، كما رجح ذلك النووي في مقدمة المجموع (٢) ونقاش القياس على السلم ، بأن السلم وارد على خلاف القياس ، وما ورد على خلاف القياس لا يقاس عليه غيره .

وناقش المشيخون صحة البيع وثبوت خييار الرؤية أيلة النافين بما يأتي :-

١ - الدليل الأول وهو قوله صلى الله عليه وسلم [إنه نهي عن بيع القرر] ، لا يدل على بطلان بيع النشاب ، لأن القرر أن يقهر للشخص أمرٌ فيه نهي عليه ثم يمتنع له ما ظهر له خلاف الواقع ، فيكون مفروفاً بذلك ، ويلحقه القرر بهذا القرر . وما قلنا به ليس من هذا القبيل ، لأنه إذا اشترى ما لم يره وكان كما توقع أمضى البيع ، وإن كان خلاف ما توقع كان له الرد ، فلم يلحقه ضرر في الحالين (٣) .

٢ - الدليل الثاني وهو قوله صلى الله عليه وسلم لحكيم [لا تبع ما ليس عندك] معناه : لا تبع ما لا تملكه ، ولا تقدر على تسليمه ، بدليل قصة الحديث ، فإن حكيم بن حزام قال : [سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت : يأتيني الرجل فيسألني عن البيع ما ليس عندي ، أبيع له من السوق ثم أبيعهم ؟] (٤) وليس معناه لا تبع ما ليس حاضراً عندك لأن الإنسان أن يبيع ما يملكه وإن لم يكن حاضراً عنده .

(١) المجموع ٣٣١/٩ ، والشرح الكبير مع المصنف ٢٥/٤ ، والمصنف ٥٨٠/٣ .

(٢) المجموع ٥٩/١ .

(٣) فتح القدير ٣٣٦/٦ ، والمبسوط ٧٠/١٣ .

(٤) فتح القدير ٣٣٦/٦ ، والمبداء ١٦٢/٥ ، وتبيين الحقائق ٢٤/٤ - ٢٥ ، والمبسوط ٧٠/١٣ .

والقصة لفظها للترمذي بشرح الشحفة ٤٢٠/٤ برقم ١٢٥٠ في الميوع باب ما جاء في

كراهية بيع ما ليس عنده ، كما سبق ، ص ٧٢ ، ١١٣ .

وليس معناه أيضًا " لا يبيع ما لا تراه " بدليل أن الأعمى يجوز له أن يبيع ما يملكه

ولم يره (١) .

وأما القياس على بيع النوى فهو قياس مع الفارق لأن بيع النوى مجهول لا يعرف إلا بالتلف المبيع والجهالة التي وقعت في بيع الفاسد تسبب نزول بالموجب وخيار الرؤية (٢) والله تعالى أعلم بالصواب .

- (١) البذائع ١٦٤/٥ ، وخالفه الشافعية، لأنهم يشترطون رؤية المبيع بالعين ، وأنسلط قالوا : لا يبيع الأعمى وشراؤه وإجارته ورهنه وهبته ومساكاته ونحوها مسنن التعميمات على المذهب الصحيح كما ذكره في المجموع ٣٠٤/٩ ولكن قولهم غير مسلم ، قال الكاساني في بذائع المفاتيح ١٦٤/٥ : ^٥ وما قالوه مخالف للحديث والإجماع، أما الأول : فإنه روي عن سيدنا عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم حين قال لحبان بن منقذ [إنا بايعت فقل لا خلافة ولي الخیار ثلاثة أيام] وكان حبان شريكاً ، وأما الإجماع : فإن العميان في كل زمان من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمتنعوا من بيعا مشهم وأشر يشهم بل باعوا في سائر الأعصار من غير إنكار ، فهذا إجماع " الله وحديث حبان الذي ساقه الكاساني متفق عليه وكذلك قول عمر رضي الله عنه بأن حبان رضي الله عنه كان شريك البصر حينما ورد هذا الحديث ، فقد رواه عن عمر الدارقطني ، أنظر للتفصيل تلخيص الحمير ٢١/٣ ، وإقراره صلى الله عليه وسلم شراً حبان بن منقذ رضي الله عنه وبيعه يدل على صحته ، وما خالفه مردود ، راجع للاجماع : جواهر الإكليل ٩/٢ ، والمغنى ٢٢٢/٤ ، والمجموع ٣٠٢/٩ للقول بالصحة .
- (٢) فتح القدير ٢٩٤/٦ .

وهذا يرجع رأي الفائزين بصفة بيع الفاشب وثبوت خيار الرخصة + ويؤكد ذلك أن هذا بيعٌ توفرت أركانهُ وشروطه، لأن المبيع معلوك معلوم بالوصف مقدورٌ على تسليمه + وترتب عليه مصلحة كل من البائع والمشتري + ولا قرر فيه بل فيه مصلحة ، وهي قضا + حاجة كل من البائع والمشتري + لأن المشتري بعدما يراه : إن رضيه أخذه ، وإن سخطه رده ، والقول بالمطلان لا يهتق حاجتهما +

وهذا يتبين أن النزاع بين الفقهاء في هذه المسألة مبني على اختلاف في فهم الضموم + وليس للرأي البحت فيها مجال ، وإن كان لكل منهما استدلال بالقياس مع الشيء فليس أحد الجانبين صاحب رأي والآخر صاحب حديث ، بل كل منهما مستند من كتاب الله عز وجل وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم +

المطلب الثاني :

١٠ - الخلاف في حكم بيع الثمر (١) والصَّيَّة قبل بدو صلاحها ؛

أجمع الفقهاء رحمهم الله على عدم جواز بيع الثمار قبل ظهورها ، وعلى عدم جواز بيعها بعد ظهورها قبل بدو صلاحها بشرط الترك على الشجرة ، وعلى جواز بيعها قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما ينتفعوا به ولو علقت للدواب (٢) كما أجمعوا على جواز بيعها بعد بدو صلاحها بلا شرط (٣) وعلى جواز بيعها تبعاً لبيع الأصل (٤) .
والحكم في الحطب كالحكم في الثمار ، واقتلِفُوا في بيعها بعد الظهور قبل بدو الصلاح مطلقاً أي لا بشرط الترك ولا بشرط القطع .

(١) الثمر بفتح ثين ، يجمع على ثمار مثل جبل وجمال ، ويجمع الثمار على ثمر . مشكل كتاب وكتب ، ثم يجمع الثمر على أثمار مثل عنق وأعناق . والثمرة مؤنث ، والجمع ثمرات مثل قصبة وقصبات . والتمر هو الحمل الذي تخرجه الشجرة سواء أُكِلَ أو لا .
انظر: المصباح المنير مادة ثمر .

(٢) مجمع الأنهر ١٧/٢ ، وفتح القدير ٢٨٧/٦ ، والإتراء ٢٦٢/١ ، وحاشية النسوي ١٧٦/٣ ، والتاج والإكليل ٥٠٠/٤ ، والمزير ٦١/٩ ، والمجموع ٤١٢/١١ ، والمنسئ ٩٢/٤ ، وكشاف القناع ٢٨١/٣ - ٢٨٢ .

(٣) فتح القدير ٢٨٧/٦ ، والإتراء ٢٦٢/١ ، والمجموع ٤١٢/١١ ، ٤٢٢/١١ ، وكشاف القناع ٢٨٥/٣ .

(٤) رد المحتار ٥٥٤/٤ - ٥٥٥ ، وحاشية النسوي ١٧٦/٣ ، والمجموع ٤١٨/١١ ، والمنسئ ٩٣/٤ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩ ، ٤٩١ .

وبدل على الحائز الأولى والثانية حيث^٢ ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال :

« إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحها ، نهى
عن الماشع والمبتاع » أخرجه مسلم (١)

وجه الدلالة : أن النهي عن بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه صادق ببيعته

تصل أن يظهر ، ويبعه بعد ظهوره قبل بدو صلاحه ، سواء شرط تركه على الشجرة

أم لا ، لأن بيعه بعد الظهور قبل بدو الملاح بشرط التيقن ببيع شرط لا يقتضيه العقد ،

وهو شغل ملك الغير ، أو هو صفقة في صفقة ، لأنه إن شرط بلا أجر^٣ ، فشرط إعاره في

البيع ، أو بأجرة^٤ فشرط إعاره فيه ، وكلها فاسدة ، لأن النهي يقتضي قساة المكسبي منه (٢)

ومثل هذا بيع الزرع قبل بدو صلاحه بشرط الترك •

وقلنا في الحالة الثالثة : إن الفقهاء أجمعوا على جواز بيعها قبل بدو الملاح

بشرط القطع فيما ينتفعوا به ولو علنا للتواب • وزاد المالكية شرطين وهما : احتياج

المتابعين أو أحدهما إليه ، وعدم كثرة ذلك بين الناس (٣) لأن قطعها قبل بدو الملاح من

غير حاجة ، وكثرة ذلك بين الناس فيه إغارة للمال ، وطسارة للمجتمع وتعرض لما يشبه

المعاجة ، وهذان شرطان جيدان اقتضاهما (٤) •

(١) أخرجه مسلم بشرح النووي ١٧٨/١٠ - ١٧٩ ، في كتاب المبيع/باب النهي عن بيع

الثمار قبل أن يبدو صلاحها بغير شرط القطع ، وفي هذا الباب جاءت ألفاظ الأحاديث

مختلفة ومعانيها متفقة ، هنا إما لوروده عن النبي صلى الله عليه وسلم في أوقات

مختلفة ، وإما لنقل الرواية بالمعنى ، كما ألفاده في المجموع ٤١١/١ •

(٢) فتح القدير ٢٨٨/٦ ، والمغنى ٩٢/٤ ، والمعيز ٦٠/٩ •

(٣) حاشية المصولي ١٧٦/٣

(٤) نبه عليه أستاذنا الفاضل أبو سنة حفظه الله •

واختلفوا في بيعها بعد الظهور قبل بدو الصلاح مطلقاً ، أي لا بشرط الترتل.

على الشجرة ولا بشرط القطع ، على مذهبي :

فقال مالك والشافعي وأحمد في ظاهر مذهبي : إن بيعها مطلقاً (١)

وقال الحنفية وهو رواية من أحمد : إن بيعه صحيح (٢) .

أدلة المبطلين ببيع الثمار مطلقاً :

استدلوا على بطلان بيع الثمار مطلقاً بحديث أنس رضي الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم [أنه نهى عن بيع الشجرة حتى يبدو صلاحها ، وعن النخل حتى يزهو] ، قيل : وما يزهو ؟ قال : يَحْمَرُّ أَوْ يَصْفَرُّ [أخرجه البخاري (٣) .

وجه الدلالة : أنه صلى الله عليه وسلم أطلق النهي عن بيعها قبل بدو الصلاح ، فشمِل جميع الحالات التي نشأت له قبل التنضج وبدء ظهور الحلاوة ، والنهي يفيد الفساد أي البطلان ، عندهم ، لغير أنهم استثنوا ما إذا شرط القطع بالإجماع على المحلة ، وكسفاً بيعها تبعاً للتحصيل بالإجماع كما سبق (٤) .

ويؤكِّد في الدلالة (٥) حديث أنس رضي الله عنه قال : [أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد] [أخرجه أبو داود والترمذي

(١) الإنتاج والاكتمال ٤ / ٥٠٠ ، والمجموع ١١ / ٤١٤ ، والمفتي ٤ / ٩٢ ، وفتح القدير

٢٨٧ / ٦ ، والميز ٩ / ٦١ .

(٢) مجمع الأنهر ٢ / ١٧ ، والإتحاف ٥ / ٦٢ .

(٣) أخرجه البخاري يشرح عمدة القاري ٩ / ٤٠٩ ، وكتاب البيوع ، باب بيع النخل قبل يسود .

(٤) المجموع ١١ / ٤١٤ ، والمفتي ٤ / ٩٣ ، والإتحاف ١ / ٢٦٣ .

(٥) مجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩ / ٤٧٧ .

وتعبرهما • (١)

أدلة المصححين لبيع الثمار مطلقا :

استدلوا على صحة بيع الثمار مطلقا بحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : [من ابتاع نخلاً بعد أن توبس^١ لثمرتها للذي باعها إلا أن يشترط المبتاع ، ومن اشترى عبداً فماله للذي باعه إلا أن يشترط المبتاع] أخرجه السنة (٢)

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [من اشترى أرضاً فيها نخل فالثمرة للمبتاع إلا أن يشترط المبتاع] (٣) •
وجه الدلالة من الحديثين : أن قوله صلى الله عليه وسلم (إلا أن يشترط المبتاع) يفيد أن المشتري إذا اشترى نخلاً فيه ثمر^٢ أنه لم يكن له من ثمر فرق بين أن يبدو صلاحه أولاً ، وقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم معنا بيع الثمرة في رؤوس النخل قبل بدو صلاحها • (٤)

(١) أخرجه أبو داود وسكت عليه والترمذي وحسنه وأقر المنذرى تحصيله والحاكسهم وابن حبان وصحاحه وابن ماجه والطحاوي والحاكم وغيرهم وقد سبق تخريجه قريباً في مسأله بيع الخشب • ص ١٠٨ - ١٠٩ •
(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم بشرح النووي ١٠/١٩١ ، في كتاب المبيع باب من باع نخلاً عليه ثمر • قال في نصب الرأية ٥/٤ : أخرجه الأئمة الستة في كتبهم انتهى كلامه والتأخير : التلخيص ، وهو أن يشق طلع النخلة ليدثر فيه شيء من طلع النخل - ذكر^٣ النخل - فإنه يملح ثمر إن ثلث النخل ، انظر فتح القدير ٦/٢٩٠ ، وشرح مسلم للنووي ١٠/١٩٠ •

(٣) فتح القدير ٦/٢٨٢ ، قال في ملية الأعمى ص ٤٨ : قال - أي الزيلعي - غريب ، قلت : ذكر الأرض في الخبراني من حديث ابن عمر •^٤

(٤) فتح القدير ٦/٢٩٠ ، وشرح معاني الآثار ٤/٢٦٦ •

وبناقش هذا الوجه بأن الحديث الأول والثاني في بيع الثمر تبعاً للأصل، وليس
هذا موضع النزاع، غاية الأمر: أن الحديث الأول أفراد فرد من العام يحكم وهو لا يخصمه
العام - (١)

واستدلوا ثالثاً بهما رواه مالك والشيخان عن عمرة بنت عبد الرحمن عن عائشة
رضي الله عنها قالت: [أتباع رجل ثمر حاشط في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
فمالجسه، وقام فيه حتى تبين له النتمان، فسأل رب الحاشط أن يفع له أو أن يقبله،
فحلف أن لا يقبل، فذهبت أم المشتري إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك
له، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (تأني ألا يقبل خيراً) فبيع بذلك رب الحاشط
فأثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: يا رسول الله! هؤلك] أخرجه مالك
والشيخان (٢)، معنى تأني حلف.

وجه الدلالة: أنه لو لا أن بيع الثمر صحيحاً لم يترتب الإقالة عليه، ولم يقرها
صلى الله عليه وسلم، فدللت صحة الإقالة على صحة بيع الثمر مطلقاً (٣).

وبناقش هذا الدليل بأنه يدل على إباحة بيع الثمار قبل بدو صلاحها بإطلاقها
وحديث الجمهور يدل على التحريم والفساد، والدليل المحرم مقدم على المباح احتياطاً
بتقدير أن المباح صدر أولاً، ثم صدر من النبي صلى الله عليه وسلم النهي المحرم.

(١) أي الحديث الأول خاص بالنخل المؤبر، والثاني عام سواء كان مؤبراً أم لا، وأفراد فرد
من العام يحكم وهو لا يخصمه، والحنفية لا يجهلون بالمفهوم، ونظيره: أكره الطلاق
التأخيرين فكانه قال: لا سيما الناجحين.

(٢) أخرجه مالك بهذا اللفظ في الموطأ ٦٢١/٢ برقم ١٥٠ في كتاب البعوض باب الجائحة
في بيع الثمار والزرع، مرسل عن عمرة يحدث السيدة عائشة رضي الله عنها، ومثله
الشيخان.

- والبخاري يشرح فتح الباري ٢٠٧/٥ برقم ٢٧٠٥، في كتاب المصالح، باب هل يشتر
الإتمام بالمصالح.

- ومسلم يشرح النووي ٢١٩/١٠، في كتاب العمارة باب استحباب الوضوء من الدن.

(٣) فتح القدير ٢٩٠/٦

وأجاب الحنفية عن حديث الجمهور بأن المراد بالنهي فيه النهي^٢ عن بيع الثمرة قبل

بدو صلاحها بشرط التارك على الشجرة حتى يبدو صلاحها .

وقد دل على ذلك التأويل قوله صلى الله عليه وسلم : [أَرَأَيْتَ إِنَّا مَنَعَ اللَّهُ الثَّمَرَ

بِمَ يَأْخُذُ أَحَدُكُمْ مَا لَمْ يَأْخُذْ] (١) فإنه يدل على أن المراد بالنهي نهيه^٣ صلى الله عليه وسلم

عن بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه على أنه يادى الصلاح أى نهيه^٤ عن بيع الثمر قبل أن يسود

على أنه غيب ناشئ ، وبعبارة لشمس النخل قبل أن يَحْمَرَّ على أنه مُحَمَّرٌ ومأمون العاصية

بذليل التعليل ، وهذا المعنى مفقود حال البيع إذ لا يصح أن يباع الثمر قبل بدو صلاحه على

أنه ناشئ إلا وفي البيع شرط مقدر وهو تيقية الثمر على الشجر حتى يندفع ، وهو شرط

لا يقتضيه العقد ، ومجمع على فساده البيع إذا شرط فيه كما قدمنا في صور الأحوال فينبى فيها

من الصور داخلا في العمومات المبيحة لثقل قوله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبِيعُوا الْبَيْعَ﴾ (٢)

وتفسير هذا الحديث بهذا المعنى محل نظر ، لأن الجمهور ومنهم العالمون

بلفظ العرب لم يجمعوا هذا المعنى ، بل حملوا النهي في الحديث على قاهره ، وهو

النهي عن بيع الثمر قبل أن يبدو صلاحه ، ولم يقدروا فيه شوطا .

وقال الشيخ ابن تيمية : إن النهي في هذه الأحاديث خاص بشمر النخل

بذليل قوله في الأحاديث حتى يزهى - حتى يحمَرَّ حتى يصفرَّ - وهذه الأوصاف

خاصة بشمر النخل (٣) .

ويجاب بأن النهي جاء في بعض الأحاديث علما كما في حديث مسلم أنه سئل

الله عليه وسلم قال : [لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهُ وَتَذْهَبَ عَنْهُ الْآفَةُ] (٤) .

(١) أخرجه البخاري بشرح عمدة القاري ٩/٩٠ في كتاب البيوع ، باب إذا باع الثمار قبل

أن يبدو صلاحها ثم أمابته عاذه فهو من المباحة قال في تلخيص الحبير ٢٨/٣ وهو متفق

عليه .

(٢) انظر فتح القدير ٦/٢٩٠ ، والآية الكريمة من سورة البقرة ورقعها ٢٧٥ .

(٣) القواعد النوازية ص ١٧٧ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٢٩/٨٣ .

(٤) أخرجه مسلم بشرح النووي ١٠/١٢٩ ، في كتاب البيوع ، باب النهي عن بيع الثمار قبل

بدو صلاحها بخبر شرط القطع من حديث ابن عمر رضي الله عنهما .

فإن الشعر عامٌ فتكون الأحاديثُ الخاصةُ من بابِ أفرادٍ فردٍ من العام بحكمٍ وهو لا يخصه
على أنه لو سلّم قيسُ غيرُ ثمرِ النخل عليه بعدم الفارق *
والظاهر ترجيح مذهب الجمهور *

ومن هذا المرش لأئمة المختلفين يظهر أن الخلاف في حكم بيع الشعر قيل أن يسدو
ملاحه ليس مرته إلى الرأي ، إذ ليس في الأئمة قياس ولا استحسان ولا مصلحة مرسلّة ،
وهي التي يسميها الحنفية بالتعليل المبتدئ ، بل الاستدلال في المذهبين دأثرٌ حول الأحاديث
الشريفة والبحث عن المراد بها * والله تعالى أعلم وأحكم *

المطلب الثالث :

١١ - الخلاف في حكم بيع أي الحبوب في سبيله والجوز في قشره وتحولهما :

اتفق الفقهاء^١، رحمهم الله على جواز بيع أي الحب في سبيله إذا رشيت حياته ، سواء كان قبل الحصاد أو بعده ، كالشعير والملت والأرز والذرة .

وعلى جواز بيع الشمر إذا كان له قشرة واحدة ، كالرمان والموز والبطيخ والمانجان أو كان له قشرتان لكن سلخت منها القشرة العليا ، وبقيت القشرة السفلى ، مثل الجوز واللوز والماعز .

وعلى جواز بيع اللوز الأخضر المأكول مع قشره قبل اشتداده (١) واختلغا في بيع ماله قشرتان ، إن لم تنزع عليهما ، كالجوز والشوز والماعز والبصل والبندق والفستق ...

وفي بيع ما شتر حياته في سبيله ، كالحنطة والعدس والسمسم والذرة في قشرها ، على رأيين :

فقال الحنفية والمالكية والشافعية في مذهبه القديم والحنابلة : يجوز ذلك كله ، سواء أكانت الحيات في السبل أو في قير ، إذا اشتدت ، وسواء كان القشر في قشرته العليا أو السفلى (٢) ، واشترط الحنفية في بيع النور والشعير والقمح ... في السبل بيمينه بغير جنبه احتياطاً لشبهة الربا (٣) .

(١) البهاث ١٣٩/٥ ، وفتح القدير ٢٩٣/٦ ، ورد المختار ٥٥٩/٤ ، ومجمع الأنهر ٢٠/٢ .

- والإعراف ٢٦٥/١ ، ومواهب الجليل ٥٠٠/٤ ، وحاشية الدسوقي ١٧٦/٣ .

- ومغنى المحتاج ٩٠/٢ ، والمميز ٨١/٩ - ٨٢ ، وفتح الوهاب ١٦٠/١ .

- والمغنى ١٠٤/٤ ، وكشاف القناع ٢٨٠/٣ ، والإعراف ٧٤/٥ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية

٣١/٢٩ ، ٤٩٠ ، والقواعد النورانية ص ١٤٣ ، ومراتب الإجماع ص ٨٦ .

(٢) فتح القدير ٢٩٣/٦ ، وبهاث المصنف ١٣٩/٥ ، ومجمع الأنهر ٢٠/٢ ، والإعراف ٢٦٥/١ ،

وحاشية الدسوقي ١٧٨/٣ ، والمغنى ١٠٤/٤ ، ومجموع فتاوى ابن تيمية ٣١/٢٩ ، ٤٩٠ ،

ومغنى المحتاج ٩٠/٢ .

(٣) مجمع الأنهر ٢٠/٢ ، ورد المختار ٥٥٩/٤ ، والبهاث ١٣٩/٥ .

وقال الشافعي في مذهبه الجديد : إن البيع باطل سواء باعه وحده أو مع غيره . (١)

أدلة الجمهور :

استدل الجمهور على صحة بيع الحب في السنبيل والجوز في القشر بمنه وجوه فيما

يلقى :

أولاً : بقوله تعالى : ﴿ وَأَحْسِنَ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾ (٢) فإن الآية الكريمة تدل بعمومها على جواز بيع الزرع في السنبيل والجوز وأمثاله في أكمامه ، لأنه مال متقوم منتفع به بالاتفاق وهو معلوم لأنه مباح الإيه والإشارة كفاية في التبريد ، والمانع من روية عين هذه الأشياء لا يخلل بطله قدره في الجملة ، والناس بهم حاجة إلى بيعها على هذا النحو ، لأنهم يتعاملون هكذا . (٣)

ثانياً : بمننا أخرجه مسلم وغيره بسنده إلى ابن عمر رضي الله عنهما [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع النخل حتى يزهو ، وعن السنبل حتى يبيض ويأمنن العاهة في الماشع والمقترى] . (٤)

ثالثاً : بما أخرجه أصحاب السنن وغيرهم بسنده إلى أنس رضي الله عنه قال : [أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد] . (٥)

(١) التمهيز ٨٢/٩ ، ومفاتيح المحتاج ٢٠/٢ ، ٩٠ .

(٢) سورة المائدة ، آية : ٢٧٥ .

(٣) فتح القدير ٢٩٤/٦ ، والإيضاح ٢٦٥/١ ، والمقدمات الممضيات ٧٨/٢ .

(٤) أخرجه مسلم بهذا اللفظ بشرح النووي ١٧٨/١٠ - ١٧٩ ، في كتاب البيوع ، باب النبي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها بشهر شرط القطع قال في الدراية ١٤٧/٢ : أخرجه مسلم والأربعة من حديث ابن عمر بهذا .

(٥) أخرجه الأربعة إلا الشافعي وصححه ابن حبان والحاكم كما قال في الدراية ١٤٨/٢ . وقد

سبق تخريجه في مسألة بيع القاشب ص ١٠٨ - ١٠٩ .

وجه الدلالة من الحديثين الشريفين : أنهما يدلان بمفهوميهما على جواز بيع النخل إذا بدا صلاحه ، وبيع السنبل بعدما ابيض وأمن العاهة واشتكت حبهته ، لأن الحكم بعد الغاية بخالف ما قبلها ، فظاهره يقضي الجواز بعد وجود الغاية . (١)

وهذا استدلالٌ صحيح من المالكية والحنابلة - على الشافعية - لأنهم جميعاً قائلون بمفهوم المخالفة ، واستدلالُ الرافضين من الحنفية على الشافعية ، لأن الحنفية لا يقولون بمفهوم المخالفة . (٢)

رابعاً : بالإجماع ، فإن المسلمين تعاملوا ابتداءً بالافلا في أسواقهم منذ العصور من غير تكبر ، وكذلك الجوز واللوز في شجرهما قصار إجماعاً (٣) ولأن البائلا يؤكّل رطباً مع قشرها الأخضرين ، والقشر يحفظ رطوبته ، فنزعه عنه للبيع حرجٌ عظيم وهو مدفوع في الشريعة .

خامساً : بالقياس على بيع الرمان والميس والارز والشعير بجامع أن كلًّا من الأصل والفرع يباع في قشره لكونها أموالاً منتفعا بها ، والإنفاق في جواز النقل ، فكذلك في الفرع (٤) .

أدلة الشافعية :

وللشافعية في المنع طريقتان :

الأولى : تفريمه على بيع الغائب ؛ فمن أجاز منهم بيع الغائب أجاز ، ومن منعه منعه (٥) ،
والدالة منع بيع الغائب التي تقدمت ، وعلى هذا يرد عليهم بما ردنا به على القول بمنع

(١) مجمع الأنهر ٢٠/٢ ، والإشراف ٢٦٥/١ ، وكشاف القناع ٢٨٠/٢ ، والمغنى ١٠٤/٤ ،

ومجموع فتاوى ابن تيمية ٤٩٠/٢٩ ، وهو دليل الشافعي في القديم كما في مغنسي

المحتاج ٩٠/٢ .

(٢) مجمع الأنهر ٢٠/٢ .

(٣) الحناية ٢٩٤/٦ .

(٤) الحناية ٢٩٤/٦ ، والإشراف ٢٦٥/١ ، والمغنى ١٠٥/٤ .

(٥) الميزان ٨٤/٩ ، ومغنى المحتاج ٩٠/٢ .

ببيع الفاسب •

والثالثة : المنع ابتداءً • واستدلوا عليه بأن الحب المبيع يُسَرَّ بما لاملحة لسهه
ليه (١) ، وهى القشرة العليا فكان مجهولا ، وبيع المجهول غرر ، وقد نهي الله
عن بيع الغرر ، بخلاف ماله قشر واحد ، فإنه من مملحته ، إذ لو نزع القشر ، ولهذا
يكتفى فى العلم به برؤيته داخل قشره ، ويتسامح فى ذلك عادة • (٢)

وكذلك استدلوا بالقياس على بيع تراب الحافرة بجامع استتار المبيع بما لاملحة

فيه • (٣)

وأجيب : بأن قولهم " انه مستور بما لاملحة له فيه " غير مسلم ، فبيان
للأخضر مملحة فى القشرين ، لأنه لا تحسب رطوبته كالقول إلا بهما ، وكذلك اليابس ،
فيه مملحة بقاءه من غير تسوي كما جاء فى قول الله تعالى على لسان يوسف عليه
السلام فى الحنطة **يُذَكِّرُوهُ فِى مَنَاجِلِهِ** • (٤) وأنه لا توام له فى شجرة إلا به ، والباقيلا
يؤكل رطبا (٥) ، ولو سلم أنه لاملحة فى القشر الأخضر واليابس ، فهو تحليل
فى مقابلة النوى والإجماع ، كما بينا ذلك فى أدلة الجمهور ، وهذا التحليل يقابل
تحليل آخر ، وهو أن فى نزع بعضه من قشره حرج ، كالجوز واللوز إذا كان البيع لمقادير
كثيرة •

ونمنع أن موضع الخلاف من الغرر المنهى عنه ، لأن الناس تعارفوا بيعة على هذا
التحوى ، ومعنى هذا : أنه ان صح أن ليه جبالة فى جبالة لا مبرة بها ، لأنها لا تخفى

(١) المزب ٨٤/٩ ، ومغنى المحتاج ٩٠/٢

(٢) مغنى المحتاج ١٩/٢ •

(٣) المزب ٨٢/٩ ، والمغنى ١٠٤/٤ ، وفتح القدير ٢٩٣/٦

(٤) النهاية ٢٩٤/٦ ، والآية جاءت فى سورة يوسف ورقمها : (٤٧)

(٥) المغنى ١٠٥/٤ •

إلى المنازعة .

وبذكر الأئمة من الجانبين يتبين أن الفريقين استدلوا بما فهموا من النص والإجماع ،
فليس للرأي المحض مكان في هذه المسألة ، اللهم إلا في القياس الذي استدل به الجمهور ،
وقد ذكروه تأييداً لما ذكروه من النصوص وبيان علة الجواز ، وهو قياس صحيح موافق
للشخص ، وقد نشأ من رأي صحيح .

وأما قياس الشافعية على تراب الصافة كَلَيْتُهُ ، لأن استتار الذهب
بالتراب في أصل القياس ، ليس من أصل الخلقة ، ولأنه من مصلحته بخلاف مسائلنا (١) .
الراجح رأي الجمهور .

وقد رجحه ابن تيمية حيث قال : " أما بيع : تصب السكر فلا شبهة فيه ، إلا ما
يذكر من كونه في قشره الذي يكون موتاً له ، فبيعه كبيع الجوز واللوز والباقلان في قشره ،
وبيع ذلك جائز عند جماهير علماء المصنفين ، وهو قول سلف الأئمة ، وعملها المتصل
من لدن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى هذا الزمان ، ولأنهم مصلحة الناس إلا بذلك ،
وهو مذهب أبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل وقول في مذهب الشافعي . (٢)
ثم استدلل على ذلك بحديث أبي رضى الله عنه الذي تقدم وقال : " والذي كره بيع
ذلك يظن أنه من الشر الذي نهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وليس الأمر كذلك
لوجهين :

(١) المئني ١٠٥/٤ .

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٩٩٠/٢٩ ، وهو مذهب الشافعي في قوله القديم ، وقول كثير
من الشافعية مثل ابن القاس وأبي علي الطبري والإصطخري ، كما في المعيز ٨٢/٩ ، ٨٢ .

أحدهما : إن المختبرين يعلمون ذلك كما يعلمون كثيراً من المبيعات المتفسق
على جواز بيعها ، بل ولهم بذلك أقوى من علمهم بكثير منها .

والثاني : انه لو فرض أن في ذلك جهلاً ، فالشريعة استقرت على ما يحتاج إلى بيعه
مع الحرر ، ولهذا أفن التمسى صلى الله عليه وسلم في بيع الثمار بعد بدو صلاحها مبنية إلى
كنال العلاج ، ثم إنه بعد ذلك أمر بوضع الجوائح إذا أصابتها .^(١)

ثم ذكر إجماع المسلمين على جواز بيع العقار مع أن أساس الحيطان وداخلها متعيب ،
وعلى جواز بيع الثمار قبل بدو صلاحها تبعاً للأصل ، بدليلهما من الحديث ، وإن كسبان
فيهما ضرر يسير ، والحرر ليس كذلك ، فإنه أعظم ضرراً إما فيه من المفسر والقمار المتضمن
لأكسل الحال بالمأطل .

وقال أخيراً : " ... لم يَجُزْ دفعُ الفساد القليل بالتزام الفساد الكثير ، بل الواجب
مجانبة به الشريعة ، وهو تحصيل أعظم المصالحين بتفويت أبنائها ، ودفع أعظم الفسادين
بالتزام أبنائها " (٢) وهذا هو معنى الجباللة المسيرة التي لا تؤدي إلى المنازعة ، والتي
لم يرض بها الإمام الشافعي رحمه الله تعالى .

(١) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٩١/٢٩

(٢) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٩٢/٢٩

المطلب الرابع

١٢ - الخلاف في حكم بيع العقار (١) قبل قبضه (٢) ؟

أجمع الفقهاء رحمهم الله على فساد بيع الطعام قبل قبض المشتري له من بائعه ، كالقمح والفاكهة (٣) وإن اختلفوا في المراد بالفساد في المعاملات ، إما رواء ابن عمر رضي الله عنهما : [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه ويقبضه] أخرجه الشيخان (٤) ،

واختلفوا في بيع غير الطعام على أربعة أقوال :

فقال مالك (٥) كما هو رواية عن أحمد (٦) : يجوز بيع غير الطعام قبلاً

(١) العقار : هو غير المنقول : ما لا يمكن نقله من مكان إلى آخر ، كالخيار والأرض ، انظر شرح المجلة ص ٧٠ ، المادة ١٢٩ ، قال في المصباح في مادة (عقر) : هو كل منسكك ثابت له أصل كالدار والنخل .

(٢) قبض العقار يكون بالتخليف ، بأن خلا البائع بين المشتري وبين المبيع للتسليم به ، انظر هامش تبين الحقائق لأحمد شلبي ٧٩/٤ ، والتاج والاكليد ٤٧٧/٤ ، والمجموع ٢٧٦/٩ ، والإمام ٤٧١/٤ ، والمبدع ١٢٢/٤ ، وقال في المصباح في مادة (قبض) قبضت الشيء قبضاً أخذته .

(٣) فتح القدير ٥١٠/٦ - ٥١١ ، والإشراف ٢٦٦/١ ، والمجموع ٢٧٠/٩ ، والمغنى ١٢٢/٤ .

(٤) أخرجه مسلم بهذا اللفظ بشرح النووي ١٧٠/١٠ ، في البيوع ، باب بطلان بيع المبيع قبل القبض ، واليطاري بشرح عمدة القاري ٣٤٦/٩ ، في البيوع ، باب بيع الطعام قبل أن يقبض ويبيع ماليس عندك ، بلغظ [من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه] وزاد إسماعيل في روايته [من ابتاع طعاماً فلا يقبضه حتى يقبضه] .

(٥) موطأ مالك ٦٤٧/٢ - ٦٥٠ ، وأوجز المسالك ١١/١٩٨ ، ومواهب الجليل ٤٨٢/٤ ، والتاج

والأكليد ٤٨٢/٤ ، والشرح للكبیر ١٥١/٣ ، والإشراف ٢٦٦/١ .

(٦) الإشراف ٤٦٦/٤ ، والمغنى ١٢٢/٤ .

قبضه *

وقال أحمد في المذهب : (١) : يفسد بيع ما كان مكبلاً أو موزوناً ، في عهد
الحجاجة رضي الله عنهم ، ويقاس عليهما الممدود والمزروع ، ويجوز بيع ما عدا هـ
الأربعة قبل قبضه *

وقال أبو حنيفة وأبو يوسف (٢) كما هو رواية أخرى عن أحمد (٣) : يفسد
بيع المنقول دون المزار قبل قبضه *

وقال زفر ومحمد (٤) والشافعي (٥) كما هو رواية عن أحمد (٦) ورأى ابن
عباس (٧) يفسد بيع كل مبيع قبل قبضه *

ويذكر آراء الفقهاء يتبين أن في مسائل بيع المزار قبل قبضه مذهبين :

الأول : جواز بيعه ، وهو مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف ومالك ، وأحمد *

الثاني : بطلانه ، وهو مذهب زفر ومحمد والشافعي *

أدلة المثبتين :

الأول : استدلوا على صحة بيع المزار قبل قبضه بعموم قوله تعالى في كتابه
المعزى حيث قال : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (٨)

وجه الدلالة : أن لفظ البيع عام شامل للمزار وغيره قبل قبض المبيع
وبعده ، ولم يرد نص صريح من السنة يخص هذا العموم أو ينسفه (٩) *

(١) كشف القناع ٢/٢٤١ ، والمبدع ٤/١١٧ ، والمغنى ٤/١٢١ ، والإصناف ٤/٤٦٦ *

(٢) فتح القدير ٦/٥١٣ ، والمبدع ٥/١٨١ ، والشيبين ٤/٢٩ - ٨٠ *

(٣) الإصناف ٤/٤٦٦ *

(٤) فتح القدير ٦/٥١٣ ، وبداية المناج ٥/١٨١ ، وموطأ محمد ص ٢٢٠ *

(٥) الأم ٣/٦٩ ، والمجموع ٩/٢٦٤ ، ومغنى المحتاج ٢/٦٨ ، وفتح الباري ٤/٣٥٠ *

(٦) الإصناف ٤/٤٦٦ وهو رواية أبي الخطاب واختيار ابن عقيل ، والشيخ تقي الدين *

(٧) المجموع ٩/٢٧٠ ، والأم ٣/٦٩ *

(٨) سورة البقرة آية ٢٧٥ *

(٩) بداية المناج ٥/١٨١ ، والعناية ٦/٥١٤ ، والإصناف ١/٢٦٦ *

الثاني : أن بيع العقار قبل قبضه ماهر من أمله مثاقاً إلى محله ، ولا مانع بخصوص إلا
تقرر الإنساع المقصد قبل القبض كما في بيع المنقول قبل قبضه * والعقار ليس قبضه
تقرر الإنساع بالهلاك ، لأنه ثابت لا يتوهم هلاكه ، فضلاً عن وقوعه حتى قال الحنفية :
لو احتل هلاكه فلا يجوز بيعه قبل قبضه كذا في شاطيء نسيخ حتى انهدامها
بشدة جريان الما ١٠ (١) ، وهذا الدليل لتحليل أصله : التصرف في العقار قبل قبضه
إذا جعل مبرراً أو بدل طلع أو عتق أو صلح من دم العمد ، حيث يجوز التصرف فيه قبل صلح
من دم العمد ، حيث يجوز التصرف فيه قبل قبضه في هذه المواضع وقروعه : بيع العقار قبل
قبضه ، بجائع أن كلاً من الأصل والفرع عوض ملك بمقد ، فيجوز التصرف فيه ١٠ (٢)

الثالث : ما رواه عبد الله بن عمر رضي الله عنهما [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
قال : من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه ويتقبضه] أخرجه الشيطان (٣)

وجه الدلالة : أن تخصيص النبي صلى الله عليه وسلم الطعام بالنسي من بيعه

قبل قبضه يدل بمفهومه على مخالفة غيره له أي على إباحة ما سواه قبل قبضه (٤) وكان
الطعام يومئذ مما يكال ويوزن وليس عليهما المعدود والملبوس احتياجهما لحق توليتهما (٥)

وهذا استدلال من المالكية والحنابلة ، لأنهم قائلون بحجية مفهوم المخالفة لكن أبا حنيفة

وأبا يوسف لا يقولان بمفهوم المخالفة ووجه الدلالة عندهما : أنهما يمثلان الحكم في الحديث بقرر
الإنساع بالهلاك ، فيدل على النسي من بيع المبيع قبل قبضه في المنقول دون العقار ، قياساً على

الطعام بخلاف العقار لعدم تحقق العلة فيه ١٠ (٦)

(١) فتح القدير ٥١٣/٦ ، وبدائع الصنائع ١٨١/٥ ، وتبيين الحقائق ٨٠/٤ .

(٢) بدائع الصنائع ٨١/٥ ، فتح القدير ٥١٢/٦ ، والإتراف ٢٦٦/١ .

(٣) أخرجه البخاري ومسلم ، وسبق تخريجه في أول المسألة من ١٢٣ .

(٤) الإتراف ٢٦٦/١ ، والمغني ١٢٤/٤ ، والمجموع ٢٧١/٩ .

(٥) كشف القناع ٢٤١/٢ .

(٦) فتح القدير ٥١٤/٦ .

ويؤيد هذا العموم في المنقول ما أخرجه أبو داود بسنده إلى ابن عمر رضي الله عنهما أنه قال : «أبعت زينا في السوق ، فلما استوجبتُه (لنفسى) لَيْتَنِي رَجُلٌ ، فَأُعْطَانِي بِهِ رَجُلًا حَسَنًا ، فَأَرَبْتُ أَنْ أَشْرِبَ عَلَى يَدِهِ ، فَأَخَذَ رَجُلٌ خَلْفِي بِذِرَاعِي ، فَالْتَمَسْتُ ، فَيَا فَا زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، فَقَالَ : لَا تَبْعُهُ حَيْثُ ابْتَعْتَهُ حَتَّى تَحْوزَهُ إِلَى رَحْلِكَ ، [فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَهَى أَنْ تُتَبَّاعَ السِّلْعُ حَيْثُ تَبْتَاعُ حَتَّى يَحْوزَهَا التَّجَارُ إِلَى رِحَالِهِمْ (١)] .»
والتحكم في هذا الحديث أيضا معلل بقررة الانقضاء بالهلاك ، فلا يتعدى الحكم إلى المقار (٢)

(١) أخرجه أبو داود بهذا اللفظ بشرح بذل المجهود ١٧١/١٥ - ١٧٢ ، في كتاب البيوع ؛

باب في بيع الطعام قبل أن يستوفى ، وسكت عليه .

• والطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٨/٤ - ٣٩ ، في البيوع ؛ باب ما نهى عن بيعه حتى

يتكبر . ومن رواية الحديث محمد بن إسحق واختلفوا فيه ؛ وسط الكلام الطهري فسي

ميزان الاعتدال (٣/٤٦٨ - ٤٧٥) ؛ فهم من عدله ومن جرحه/ثم قال : إنه حسن الحديث .

وقال الزيلعي في نصب الرأية ٣٢/٤ : «ورواه أيضا ابن حبان في صحيحه ، والحاكم

في المستدرک ، وصححه ، وقال في التلخيص : في سنده عبيد الله بن ابن إسحاق صرح

فيه بالتحديث .»

وقال ابن السهام في فتح القدير ٥١١/٦ : «فالحق أن الحديث حجة .» وقال في التلخيص :

سند عبيد .»

قال النووي في المجموع ٢٧١/٩ : «إسناده صحيح .»

(٢) فتح القدير ٥١٢/٦ .

أدلة النافيسين :

الأول : استدلو على بطلان بيع العقار قبل قبضه بما رواه حكيم بن حزام رضى الله عنه
قال : قلت يا رسول الله : إني أشتري بيوعاً ، فما يحل لى منها وما يحرم على ؟
قال : [إذا اشتريت بيوعاً فلا تبعه حتى تقبضه] أخرجه أحمد وغيره . (١)
وجه الدلالة : أن كلمة بيوعاً أى مبيعاً فى قوله صلى الله عليه وسلم عامصة
فى جميع المبيعات قبل قبضها ، لأنها نكرة فى سياق النفي ، سواء كانت طعاماً أم غيره ،
وسواء كانت عقاراً أم غيره موزونة رواية الميهقي ملفظ [لا تبين شيئاً حتى تقبضه] (٢) .

(١) أخرجه الامام أحمد فى المسند ٤٠٢/٣ ، واللفظ له .

- والطحاوى فى شرح معاني الآثار ٤١/٤ ، فى البيوع / باب ما نهى عن بيعه حتى
يقبض .

- والميهقي فى السنن الكبرى ٣١٢/٥ ، فى كتاب البيوع ، باب النهى عن بيع ما لم
يقبض وإن كان غير طعام ، بطريقين / وقال فى الأول لم يسمع يحيى من يوسف إنما سمعه

يعلى من يوسف وفى الثانى ملفظ [يا ابن أخى لا تبين شيئاً حتى تقبضه] وقال : هذا إسناد حسن متصل .

فى سنده باعتراضين الأول : أنه ضعيف كما قال ابن حزم وعبد الحق والذهبي والتركمانى
لإسقاطه بين يحيى ويوسف ، وأجيب بأنه جاء عند الميهقي موصولاً كما حسنه والثانى :

وفى إسناده عبد الله بن عصمت وهو ضعيف ، وأجيب بأن السائى وابن حبان أخرجهما
كما فى نصب الرأية ٣٢/٤ ، وقال فى التقريب برقم ٢٤٧٧ : عبد الله بن عصمت ملبسول

وحسنه الميهقي ، انتهى وقال ابن السعالم فى فتح القدير ٥١١/٦ : فالحق أن الحديث

حجة .

(٢) فتح القدير ٥١٢/٦ ، وشرح معاني الآثار ٤٠/٤ .

والثاني : ما رواه زيد بن ثابت رضى الله عنه قال : [فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم

نهى أن يتاجع السلع، حيث يتجناح حتى يحوزها التجار إلى رحالهم] أخرجه أبو داود (1)

وجه الدلالة : أن النهي في الحديث عام شامل للمقار وغيره (٢) والسلعة هي

المتاع (٣) أو المتاع المتجور فيه (٤) أو البضاعة (٥) ، والبضاعة بكسر الباء هي قطعة

من المال تعد للتجارة (٦) .

ويناقش بأن قوله (حتى يحوزها التجار إلى رحالهم) يدل على أن المراد بالسلع

المنقول لا العقار ، ولعل أبو حنيفة وأبو يوسف النهي في الحديثين يفرض الإلتصاف

بالهلك كما سبق ، وهو لا يتحقق في العقار ، فيكون النهي فيها خاصاً بالمنقول (٧) .

والثالث : ما رواه عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : [نهى النبي صلى الله

عليه وسلم عن ربح مالم يضمن] أخرجه أصحاب السنن الأربعة وقبرهم (٨) والمراد

(١) أخرجه أبو داود وسكت عليه ، والحاكم وصححه ، وابن حبان في صحيحه ، والطحاوى

في شرح معاني الآثار ، سبق تخريجه في أدلة المشيخين قبل قليل ص ١٢٦ .

(٢) المجموع ٢٧١/٩ .

(٣) القاموس المحيط ، ومختار الصحاح مادة : سلع .

(٤) أساس البلاغة ، مادة : سلع .

(٥) المصباح المنير ، مادة : سلع .

(٦) المصباح المنير ، ومختار الصحاح ، مادة : يضع .

(٧) فتح القدير ٥١٢/٦ .

(٨) أخرجه أبو داود بمختصره للمتنزى ١٤٤/٥ - ١٥٠ ، برقم ٣٣٦١ ، في كتاب الميوع ، باب

شرط في بيع ، وسكت عليه ، وأقر المتنزى تحسین الترمذي وتصحيحه .

- والترمذي ٥٢٥/٣ - ٥٢٦ برقم ١٢٣٤ ، في الميوع باب ما جاء في كراهية ماليس

عندك وقال : وهذا حديث حسن صحيح .

- والنسائي ٢٩٥/٧ برقم ٤٦٣٠ ، في الميوع باب شرطان في بيع ...

- وابن ماجه ٢٣٧/٢ - ٧٢٨ برقم ٢١٨٨ ، في التجارات ، باب النهي عن بيع ماليس عندك

وعن ربح مالم يضمن ، وأخرجه غيره .

ماله يدخل في ضمان الشخص .

وجه الدلالة : أن النبي من ربح ماله يضمن يستلزم النبي من بيع المبيع قبل قبضه ، لأن المشتري لا يضمنه إلا بالقبض ، وهو عام في المنقول والمقار، والنهي يقتضي ضمان المني عنده (١) .

ولأبي حنيفة وأبي يوسف أن يملكه بما قدمناه فيقصر على المنقول .

ونقل الترمذاني (٢) عن كتاب الاستبكار لابن عبد البر أن المراد بالعموم نسي الأحاديث الطعام ، والقصد من كلمة يملك ، وفي رواية ثبتاً هو الطعام ، بدلالة حديث حكيم بن حزام ، أخرجه النسائي والبيهقي بإسناد [إنا ابتعنا طعاماً فلا تبعه حتى نقبضه] (٣) .

والرابع : ما رواه عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال : [إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من ابتاع طعاماً فلا يبعه حتى يقبضه ، قال ابن عباس : أحسب كل شيء مثله] [أخرجه الشيخان (٤)]

وقول ابن عباس إشارة إلى قياس غير الطعام عليه .

وجه الدلالة : أن الحديث بما صاحبه من القياس دل على عدم جواز بيع كل مبيع قبل قبضه ، واعتبر النووي هذا القياس تنبيهاً ، حيث قال : وإنه إذا نسي عن بيع الطعام

(١) فتح القدير ٥١٢/٦ ، وبداية المنايع ١٨٦/٥ ، والألم ٧٠/٣ ، وفتح الباري ٣٥٠/٤ ، والحناية

٥١٢/٦ .

(٢) الجوهر النقي ٣١٢/٥

(٣) سنن النسائي ٢٨٦/٧ برقم ٤٦٠١ ، في البيوع/باب النبي من بيع الطعام قبل أن يستوفي

والسنن الكبرى للبيهقي ٣١٢/٥ ، في البيوع ، باب النبي من بيع الطعام قبل أن يستوفي ، وشرح معاني الآثار ٣٨/٤ في البيوع ، باب ماني من يبعه حتى يقبضه .

(٤) أخرجه البخاري بشرح عمدة القاري ٣٤٥/٩ ، في البيوع ، باب بيع الطعام قبل أن يقبض

وبيع ماني عنده .

- ومسلم بشرح النووي ١٦٨/١٠ ، في البيوع/باب بطلان بيع المبيع قبل القبض .

قال في نصب الراية ٢٣/٤ : أخرجه الأئمة السفة في كتبهم .

مكثرة الحاجة إليه فقوله⁹ أولى (١) - والطعام وغيره مبيع قبل قبضه ، وهذا اجتنباه من

البراءة، والله اعلم بالصواب.

وقال الإمام محمد في موثقته بعد ما روى هذا الحديث : فيقول ابن عباس بأخيه ،
الأنثى ، كلها مثل الطعام ، لا ينسئ أن يبيع المشتري شيئا اشتراه حتى يقبضه ، وكذلك
قول أبي حنيفة إلا أنه رخص في المقار والنور والأرضين أَلْتَحَوَّلَ أن تبيع قبل أن تقبض ،
أما نحن فلان نبيع شيئا من ذلك حتى يقبض : $n = (2)$

وقال الشافعي رحمه الله في كتابه الأم : وهذا الحديث - نأخذ - فممن ابتاع
 سبيلاً ، كائناً ما كان ، فليس له أن يبيعه حتى يرققه (٢) .

والناظر في هذه الأدلة من الجانبين يجد أن أدلة العائدين أرجح، لأن الدليل الأول للمثبتين مضمّن وهو قوله تعالى ﴿وَرَأَىٰ لَٰلَهُ الْبَهِيمَ﴾ (٤) بالدخول الأول والثاني للعائدين، والدليل الثاني للمثبتين وهو القياس فاسد الاعتبار لأنه مفسى مقابلة النص، وهو حديث العائدين، والدليل الثالث للمثبتين وهو مفهوم المُخَالَفَة لحديث [من اشترى طعاماً فلا يبعه حتى يستوفيه ويقيضه] (٥)، معارض بالمنطوق في أحاديث التلوي، وبالتقييس الذي أشار إليه ابن عباس، ونص عليه النووي، والقاعدة: أن مفهوم المخالفة، يشترط في العمل به أن لا يكون المسكوت عنه مساوياً للمنطوق في العالقة الأولى منه (٦).

$$r = \frac{2\sqrt{1/9}}{1 + \sqrt{1/9}} = \frac{2}{4} = \frac{1}{2} \quad (1)$$

(٢) موطأ مالك رواية صحيح وهو الصحيح موطأ صحيح ص ٢٧٠

$$= Y_0 - Y_0/\tau \cdot e^{-\frac{t}{\tau}} \quad (\tau)$$

(E) سورة المائدة آية ٢٧٥

(5) مستطوع عليه كما سبق، تخريجه قبل قليل - ص 122 .

(٦) زيادة السؤال رقم ٣٣ من مناهج الوصول إلى علم الأصول والتقوير والتحبير ١/ ٢٢٩.

وتعليل هذا الحديث الذي ذكره الشيطان هو نمر الإفساخ بالهلاله. تعليل في مقابلة النحر * وهو أحاديث النفي، فلا يسمع * .

وبهذا يترجح القول بمنع بيع العقار قبل قبضه * وهو مذهب زفر ومحمد والشافعي والراجح عنده الطحاوي * (١)

وفي هذه المسألة يظهر أثر الرأي في الاستدلال حيث خص أبو حنيفة وأبو يوسف عموم أحاديث النفي عن بيع العقار بالتعليل، لأنهما عللا النفي بنمر الإفساخ بالهلاله فلم يقبل منهما، لأنه تعليل في مقابلة النحر الشافعي لصحة البيع مطلقاً *

- (١) والطحاوي هو أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحنفي المصري الطحاوي الحنفي، ولد سنة ٢٢٩ هـ على الصحيح وتوفي سنة ٣٢١ هـ، وهو إمام مجتهد فقيه محدث حافظ ثقة ثبت عليم عاقل ورع عالم باختلاف العلماء، وبجميع مذاهب الفقه * قال ابن الأثير الجزري هو مجتهد لأنه أول من بين محامل الأحاديث والأسئلة والأجوبة * وكان شافعيًا. وأخذ عن خاله المزني ثم تحنف وتلفقه على أبي جعفر ابن أبي عمران وغيره من الأعلام من بلدان شتى، وعاصر الأئمة الحفاظ، وكان عمره حين مات البخاري ٤٦ سنة، وحين مات مسلم ٣٢ سنة، وحين مات أبو داود ٤٦ سنة، وحين مات الشرمطي ٥٠ سنة، وحين مات النعماني ٧٤ سنة، وحين مات ابن ماجه ٤٤ سنة، وحين مات أحمد ١٢ سنة، وحين مات ابن معين ٤ سنوات * وشاركه في رواية مسلم وأبي داود والنعماني وابن ماجه * ومن كتبه المشهور تركت كتاب معاني الآثار، ومشكل الآثار، وأحكام القرآن، واختلاف العلماء، والشروط الصلح والأوسط والكبير ومختصر في الفقه وغيرها (الجواهر المضية ٢/٢٧١ - ٢٧٧، وتاج التراجم ص ٩٨، ومقدمة شرح معاني الآثار ص ١ - ٦١) *

كما أن مفهوم المخالفة لم يعمل به في أحدث النسخ من بيع الطعام لفقهاء شرط العمل به ، على أن الظاهر أنه مفهوم لقب (١) لأن مفهوم اللقب تعليق الحكم بهامس الطعام من هذا القبيل .

وأحدث النسخ من بيع الطعام من أفراد فرد من العام بحكم فلا يخصمه .
والله تعالى أعلم بالصواب .

(١) قال البيضاوي: تعليق الحكم بالإسم لا يعمل على نفيه من شيهه ولا عَاجَاز القياس في النظر ؛
منهاج الوصول إلى علم الأصول بهامس التقرير والتحهير ٢٤٠/١ .

المطلب الخامس :

١٣ - الخلاف في حكم بيع العربون :

تعريف العربون :

معناه في اللغة : قال في المصباح : العربون هو أن يشتري الرجل شيئاً أو يستأجره ويمضي بمثل الثمن أو الأجرة ، ثم يقول : إن تم العقد احتسبناه وإلا فهو للذي أولاً أخذ منه . وفيه ست لغات ، أحسبها العربون بفتح العين والراء ، ويليه العربون كـ معصور ثم عربان بضم العين وسكون الراء (١) .

وفي اصطلاح الفقهاء ، أنه هو أن يشتري الرجل شيئاً أو يستأجره فيدفع إلى البائع بمثل ثمن المبيع أو الأجرة من الدرهم أو الدينار أو غيرها على أن يقرضه البائع أو الإجارة بينهما احتسب المدفوع من ثمن المبيع أو الأجرة ، وإن كره البائع أو الإجارة ولم ينقلهما لا يأخذه من البائع ويكفونه (٢) .

وبلحق أن التعريف جامع بين البيع والإجارة ، لأنهما سواء في الحكم ، وهي طريقة المالكية والحنابلة ، واقتصر الشافعية على البيع ، وإن كان حكم الإجارة عندهم حكم البيع . ومن صور العربون في الإجارة كما في الميز لالإمام الرافعي الشافعي : أن يدفع فراهم إلى ماشع ليعمل له ما يراه من خاتم يوصله ، أو خلف يخرجه ، أو ثوب ينسجه ، على

(١) المصباح الخضر ، مادة عرب .

(٢) التلخيص في الفتاوى ، لشيوخ الإسلام على بن الحسين بن محمد السلفي الحنفي ٤٧٣/١ .

والمرلاة ٦/١٠ ، وألشرح الكبير للمردد ٦٣/٣ ، ومواهب الجليل ٣٦٩/٤ ، والناج وإكليل

٤٦٩/٤ ، والميز ٨/٢٢٨ ، والمجموع ٩/٣٣٥ ، ومغني المحتاج ٢/٢٩ ، وكشاف القناع

٣/١١٥ ، والمغني ٤/٢٥٦ - ٢٥٧ ، والمبدع ٤/٥٩ ، والامتناع ٤/٢٥٨ .

أمدان رشيده فالمدنوع من الثمن، والا لم يسترده منه، وهما متقاربان (١) .

حكمه : اختلف الفقهاء رحمهم الله في حكم بيع الغرّيون على مذهبتين : فغالب

الحنفية (٢) والمالكية (٣) والشافعية (٤) وأبو الخطاب من الحنابلة كما هو رواية من

أحمد (٥) : بفساد بيعه ، وهو رأي ابن عباس والحنن (٦) وسعيد بن مسيرة وطاووس (٧)

وقال أحمد بباحته وهو المذهب عنده (٨) . كما هو رأي ابن عمر رضي الله عنهما

من المحابة ، وابن سيرين وابن المسيّب (٩) ونافع بن الحارث ومجاهد وزيد بن أسلم من

التابعين رضي الله عنهم (١٠) .

(١) العزيز ٢٢٨/٨ .

(٢) اختلف في الفتاوى ٤٧٢/١ والمرقا ٨٠/٦ ، ولم أجد في فهرهما من كتب الحنفية ،

والمجموع ٣٣٥/٩ ، والمفتي ٢٥٧/٤ .

(٣) الشرح الكبير ٦٤/٣ ، ومواهب الجليل ٣٦٩/٤ ، والتاج والإكليل ٣٦٩/٤ .

(٤) المجموع ٣٣٥/٩ ، والعزيز ٢٢٨/٨ ، ومفتي المحتاج ٣٩/٢ .

(٥) المفتي ٢٥٧/٤ ، والمبدع ٥٩/٤ ، والإحصاف ٣٥٨/٤ .

(٦) المفتي ٢٥٧/٤ ، والمجموع ٣٣٥/٩ .

(٧) الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار لابن أبي شيبة ٣٠٥/٧ - ٣٠٧ .

(٨) كشاف القناع ١٩٥/٣ ، والمفتي ٢٥٧/٤ ، والمبدع ٥٩/٤ ، والإحصاف ٣٥٧/٤ ،

واعلام الموقعين ٤٠١/٣ .

(٩) المفتي ٢٥٧/٤ ، والمجموع ٣٣٥/٩ .

(١٠) اعلام الموقعين ٤٠١/٣ ، وأوجيز المسالك ٤٤/١١ .

أدلة الجمهور : استدلل الجمهور أولاً على فساد بيع العربون بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ ۖ ۝ (١) ۖ

وجه الدلالة : أن في بيع العربون غرراً ، فإن البائع لا يدرى أينتم البيع أو لا ، وقد نسي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الشرأ فيكون من أكل أموال الناس بالباطل (٢) .
واستدلوا ثانياً بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نسي عن بيع العربون] أخرجه مالك وأبو داود وابن ماجه وأحمد والدارقطني والبيهقي (٣) .

(١) سورة النساء ، آية ٢٩ .

(٢) الشرح الكبير للدردير ٦٢/٢ ، والتاج والكنز ٣٦٩/٤ ، والمجموع ٢٢٥/٩ .

(٣) أخرجه مالك في الموطأ ٦٠٩/٢ برقم ١ ، في البيوع ، باب ما جاء في بيع العربان ، عن الثقة عنه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده .

- وأبو داود يشرح بذل المجهود ١٧٦/١٥ ، ويختصره للمنذرى ١٤٢/٥ - ١٤٢ برقم ٢٢٥٩ ، في كتاب البيوع باب في العربان ، وسكت عليه أبو داود ، وقال المنذرى وهذا منقطع ، وأخرجه ابن ماجه مسنداً ، وفيه حبيب كاتب الإمام مالك وعبدالله بن عامر الأسلمي ولا يحتج بهما .

- وابن ماجه ٧٢٨/٢ برقم ٢١٩٢ ، كتاب التجار أبواب بيع العربان ، بطريق مالك بكلفه عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وبطريق آخر في نفس الباب ٧٢٩/٢ برقم ٢١٩٢ .

متسجلاً ، لكن في إسناده حبيباً وعبدالله بن عامر ، لا يحتج بهما كما قال المنذرى .

- وأحمد في المستدرك ١٨٢/٢ ، وفي إسناده مالك أخبره الثقة عن عمرو .

- والدارقطني كما في تلخيص الحبير بإسناد حسن ١٧/٢ ، ولكن لم أجده في سننه .

- والبيهقي ٢٤٢/٥ - ٢٤٢ في البيوع باب النبي عن بيع العربان ، بأربعة طرق ، نسي الأول لم يسم مالك من يلقه عن عمرو ، وفي الثاني حبيب بن أبي حبيب وهو ضعيف ، وفي

وثانيًا : أن مالكًا قال في سند الحديث: "من ثقله " ، فوثق المحذوف ، قال

ابن عبد البر : والأقضية أنه عمرو بن الحارث كما رواه الخطيب (١) عنه عن عمرو بن شبيب ، فلا يكون مرسلاً (٢).

وأما الرواية من غير موطأ مالك فإننا لو سلمنا ضعفه فقد تعددت طرقه ، وذلك يقوى بعضها بعضاً (٣) وهذا يرفعه إلى درجة الحسن لغيره فيكون حجة .

أدلة الحائلة : استدلل الحائلة على صحة بيع العربون بما أخرجه ابن أبي شيبة بسنده إلى نافع بن الحارث أنه اشترى داراً ليلسج من صفوان بن أمية بأربعة آلاف درهم ، فإن رضي عمر فالبيع له ، وإن عمر لم يرض فأربعمائة لصفوان. أخرجه ابن أبي شيبة والميهقي (٤) .

(١) الخطيب : هو أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد البغدادي ولد سنة ٢٩٢ هـ وتوفي سنة ٤٦٣ هـ ، وهو حافظ كبير محدث الشام والعراق وتوفي في علوم الحديث في مئتيه وسنة وألوانه ، وكان حافظ القرآن وحسن القراءة جهوى الصوت ، وكان مؤرخاً كبيراً ، وشافعي المذهب ، ومن كتبه المشهورة تاريخ بغداد ، والجامع ، والكفاية ، والفقه والمتفقه ، والحيل ، وشرف أصحاب الحديث ، ومبهم المراسيل وغيرها .

{ تذكرة الحفاظ ١١٣٥/٣ - ١١٤٦ ، وشذرات الذهب ٣١١/٢ - ٣١٢ }

(٢) شرح الموطأ للزرقاني ٢٥٠/٣ .

(٣) نيل الأوطار ٢٥١/٥ .

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٠٦/٧ برقم ٣٢٥٢ ، في كتاب البيوع والأقضية باب في العربان في البيع أقول : وفي إسناده ابن عيينة وهو ثقة حافظ حجة كما في التقرسب برقم ٢٤٥١ ، وعمرو بن الحارث وهو ثقة كما في تلخيص الحبير ١٧/٢ ، وعبد الرحمن بن فروخ وهو مقبول كما في تقريب التهذيب برقم ٣٩٧٩ .

- وأخرجه أيضا الميهقي ٣٤/٦ ، في كتاب البيوع باب ما جاء في دور مكة وكراشها وجربان

وجه الدلالة : أن هذا البيع هو بيع العربون لأن نافعاً شرط في البيع أنه إذا رضى
بسه عمر^١ تم البيع ، وإذا لم يرض فأرسمائة لمفوان . (١)

وأجيب أولاً : بأن هذا الحديث مضطرب في متنه ، لأن ابن أبي شيبة روى أن نافعاً
اشترى بأرسمائة آلاف درهم وروى البيهقي أنه اشتراه بأرسمائة .

وثانياً : أن هذه الصورة الواردة في الحديث ليست من بيع العربون ، وإنما هي
بيع بشرط أن للبايع مبيعاً من المال إذا رد عمر رضى الله عنه ، ولم يخط نافع مفوان^٢ عربوناً ،
والظاهر أن نافعاً كان قسولياً .

ويستدل للحنابلة أيضاً بما أخرجه ابن أبي شيبة بسنده إلى زيد بن أسلم أنه قال :
[أن النبي صلى الله عليه وسلم أحل العربان في البيع] (٢) .

هذا الحديث رجاله ثقات ، لكنه معارض بالنهي عن بيع العربون الذي رواه مالك وأبو
داود وابن ماجه والبيهقي والدارقطني والخطيب وغيرهم .

الإثر فيها ، بإسناده إلى نافع^٣ أنه اشترى من مفوان بن أمية دار مفوان بن أمية
بأرسمائة دار السجن لعمر بن الخطاب^٤ إن رضى بها ، وإن كرهها أعطى نافع مفوان بن
أمية أرسمائة . ٤٠

(١) المقفى ٢٥٧/٤ ، والمبدع ٥٩/٤ ، وكشاف القناع ١٥٠/٣ ، وأحكام الموقعين ٤٠١/٤ ،
والمجموع ٢٢٥/٦ .

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٣٠٦/٧ برقم ٢٢٥١ في كتاب المبيع أبواب في العربان
في البيع بطريق ممتصو بن ملحان عن زيد بن أسلم ، قال في التقريب: ص ٥٢٩ برقم
٦٧٨٦ معتمر ثقة من كبار التاسعة مات سنة ٢٠٧ هـ ، وقد جاوز الثمانين وروى عنه
المتة^٥ ، وزيد بن أسلم أيضاً تابعي مولى عمر ثقة عالم وكان يرسل من الثالثة مات سنة
١٢٦ هـ ، وروى عنه الأئمة الستة^٦ كما في التقريب ص ٢٢٢ برقم ٢١١٧ .

لـيُترجَحَ النّهي من بيع العربون • تقدّمًا للمحرّم على المبيّح •
 وبهذا المناقشة يتبين رجحان دليلي الجمهور • وبهذا يترجَحُ القولُ بقسمة
 بيع العربون •
 ويتبين أيضًا أن الخلاف بين المبطلين والمصححين ليس من قبيل الرأي ، بل
 هو من قبيل الأحاديث أو ردّها • والله تعالى أعلم •

المبحث الثالث ،

في المسائل المتعلقة بالربا ، وتحت ستة مطالب ،

الأول : الخلاف في علة الربا .

والثاني : الخلاف في جريان الربا في الفلوس .

والثالث : الخلاف في اشتراط السعابض في الأموال البربرية .

والرابع : الخلاف في حكم بيع العينة .

والخامس : الخلاف في حكم العربا استثناء هذه المنزلة .

والسادس : الخلاف في جريان الربا بجميع المسام والمزني في دار الحرب .

المطلب الأول :

١٤ - الخلاف في علة الربو :

تعريف الربو :

الربو في اللغة : الغفل والزيادة (١) ، وفي اصطلاح الفقهاء : هو غفل لأحد المتجانسين خالٍ من عوض ، مشروط لأحد العاقبين ، أو تأجيل لأحد البدلين في معاوضة مال بمال بمقيار شرعي (٢) .
والمقيار الشرعي هو علة الربو الآتية ، و (أو) في التعريف مانعة من الخلط وتجوز الجمع ، بمعنى أن الربو لا يخلو عن الغفل والتأجيل ، ويجوز اجتماعهما ، كما في ربو الدين ، فإنه يجمع بين الغفل والتأجيل .

فالربو ثلاثة أنواع :

- ربو الغفل : وهو ما كان فيه زيادة في أحد الموضين ،
- ربو النسيء : وهو ما كان فيه تأجيل لأحد الموضين
- وكلتسا يسمى ربو البيع .
- وربو غفل ونسيء : وهو ربو الدين أي ربو الجاهلية (٣) - ومنه فائدة القرض .

(١) المصباح المنير ، مادة : ربو .

(٢) مجمع الأشهر ٨٣/٢ - ٨٤ ، والبحر الراسق ١٢٤/٦ ، ورد المحتار ١٦٨/٥ ، وفتح الوهاب ١٦١/١ ، والإقناع في حل ألفاظ أبي الشجاع ٦٧/٢ ، وقرنه الحنبلية (بأنه زيادة في حق مخصص) كما في المبدع ١٢٧/٤ ، وغيره .

(٣) أحكام القرآن للرجز ٤٦٥/١ ، وحاشية جلي زائدة على التبيين ٨٥/٤ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٤٨/٣ ، وبغاية المجتهد ١٢٨/٢ ، والعزير ١٦٨/٨ ، وسقنى المحتاج ٢١/٢ ، والمغنى ٣/٤ ، ربو الدين حرم بالكتاب ، وربو البيع حرم بالسنة .

وهناك قسم رابع عند غير الحنفية ، وموجود في الصرف عند الحنفية (١) وهو ربا
البند . وهو المصح أو الصرف مع عدم قبض أحد المتدينين من الآخر (٢) .
أما إن كان مع عدم قبضهما فهو بيع الكالئ بالكالئ ، وهو إن كان فاسداً ومحرمًا ،
لكن لا يسمى رباً ، وإن ساء به الشافعية .

أجمع الفقهاء رحمهم الله على تحريم ربا الجاهلية والربا في الأشياء الستة
المنصوص عليها في الحديث النبوي . وهي الذهب والفضة والبر والشمع والتمر
والملح (٣) ، واختلفوا فيما سوى هذه الأشياء الستة :

فقال أهل الظاهر : لا ربا في ثمر ربا الجاهلية وهذه الأشياء الستة ، بناءً على
أصولهم في نفي القياس ، فلا يحرم إلا ما حرمه النص ، وهو قول داود الظاهري والشيعة
وابن عقيل (٤) كما هو مأثور عن قتادة وطاوس ومسلم والشافعية وعثمان

(١) رد المحتار : ٢٥٨/٥ - ٢٥٩ .

(٢) الموزن ١٦٢/٨ ، ومغنى المحتاج ٢١/٢ ، والإقناع في حل ألفاظ أبي الشجاع ٦/٢ .

(٣) المبسوط ١١١/١٢ ، ودرر الإجماع ص ٨٤ - ٨٥ ، والمجموع ٢٩١/٩ - ٢٩٢ ، والمغنى

٣/٤ - ٤ .

(٤) ابن عقيل هو أبو الوليد ، علي بن عقيل بن محمد بن عقيل البغدادي الطبري ، ولد سنة
٤٣١ وتوفي سنة ٥١٣ هـ . وكان شيخ الحنابلة ، وإماماً مبرزاً خازن الذكاء ، وكان
عالماً بالقرآن ، والروايات وأب التصوف والحديث والشعر والوعظ والفقه وأصوله تلقه
بأساتذته ، وأخذ الأصول عن ابن الوليد وابن التبان شيخ المعزلة ، وكان
بارعاً في الفقه وأصوله . وله كتاب الفنون في الوعد والتفسير والفقه والنحو والمذاهب والأشعر
والتاريخ والحكايات . وله في الفقه كتاب الفصول المسمى بكفاية المفتي . وكان
كثير التعظيم لإمام أحمد وأصحابه والرد على مخالفهم ، وله مسائل كثيرة ينفرد بها
(شذرات الذهب ٣٥/٤ - ٤٠) .

البتى (1) .

وقال غيرهم من فقهاء الأمصار : إن حكم حرمة الربا معلول بعلق متعديته .
الحكم إلى كل ما سوى الأشياء المستقرى الحلة ، وهو رأى القائلين بحجية القياس من الصحابة
والتابعين والأئمة الأربعة وغيرهم (2) .

واختلف القائلون بالقياس في علة الربا في الأشياء الستة : فمنهم من لم يقبل بها ،
لأنه يشترط في كون النص مطلقا ، أن يقوم دليل على التعليل ، ولم يلق الدليل هنا في رأيه .
ولأنه يقول بمفهوم المصدق ، وقد حرم الربا هنا في ستة أشياء ، فلا جرى الربا على

(1) المبسوط ١١٢/١٢ ، والبيان ٥٢٨/٦ ، وفتح القدير ٥/٧ ، وبداية المجتهد ١٢٩/٢ .

والمجموع ٣٩٢/٩ ، والمغنى ٥/٤ .

عثمان البتسى هو : أبو عمرو عثمان بن سليمان بن جرهموز البتسى (بفتح فتشيد)
واختلف في اسم أبيه فقبل سليمان وقيل أسلم . مات سنة ١٤٢ هـ ، كان من أهل الكوفة
وانتقل إلى البصرة ، وهو مولى لأمير زهرة ، وكان يبيع البتوت لمنسب إليها وهي الثياب
الغليظة ، وهو ابن مسلم ، وكان إماما فقيها ثقة . روى عن أنس بن مالك والشعبي والحسن
وعنه شعبة وفريد بن زرع وابن علقمة وخلق . وثقه أحمد والدارقطني وابن معين وابن
سعد ، وكان فقيه البصرة زمن أبي حنيفة وبعثهما مكاتبات لم يحفظ لنا التاريخ شيئا منها
غير رسالة أبي حنيفة إلى عثمان البتسى . وكان من عظماء مجتهدى هذه الأمة ومن أنكرت
مؤلفاتهم . وله انفرادات في الفقه ذكرها الطحاوى في اختلاف العلماء والجماع في مختصره
وابن العنبر في الإشراف .

(طبقات اللطفاة للشيرازى ص ٩١ ، ميزان الاعتدال ٥٩/٣ برقم ٥٥٨٠ ، ومقدمة رسالة

أبي حنيفة إلى عثمان البتسى عالم أهل البصرة رضى الله عنهم ص ٦٥) .

(2) المبسوط ١١٢/١٢ ، والمغنى ٥/٤ ، والمجموع ٣٩٢/٩ .

- غيرها ، القائل بهذا الرأي هو عثمان البستي (١) .
- وقال ربيعة بن أبي عبد الرحمن : إن الخلطة هي المالقة مع وجوب الزكاة (٢) .
- وقال الحسن البصري : هي المالقة مع اتحاد الجنس (٣) .
- وقال ابن الماجشون : هي المالقة مع تقارب المنفعة ، فيجوز الربا في القمح مع الشعير (٤) .
- وقال محمد بن سيرين والأوزاعي من الشافعية : هي تقارن المنفعة مع الجنس (٥) .
- وقال الحنفية في الظاهر من المذهب : هي الوزن والكيل مع اتحاد الجنس (٦) .
-
- (١) المبسوط ١١٢/١٢ ، وفتح القدير ٥/٧ .
- (٢) بداية المجتهد ١٣٠/٢ ، ومواهب الجليل ٢٤٦/٤ ، والمجموع ٤٠١/٩ ، والمفني ٧/٤ .
- (٣) المجموع ٤٠٠/٩ .
- (٤) المجموع ٤٠١/٩ ، والمفني ٥/٤ ، ومواهب الجليل ٢٤٦/٤ .
- (٥) المبسوط ١١٢/١٢ ، والمزي ١٦٣/٨ ، وفي رواية عن ابن سيرين أن الخلطة عنده هي الجنس الواحد ، كما في المفني ٧/٤ ، والأوزاعي : هو أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد بن بصير بن ورقة الأندلسي ، وأدبته من قرى بخارى ، مات سنة ٢٨٥ هـ كان إمام أصحاب الشافعي في عصره وكان حريصاً على طلب العلم رافياً في نشره فلم يترك طلبه إلى آخر عمره .
- (٦) طهقات الفقه طخيرازي ص ١٢٢ ، والأنسب للمعاني ٢٢٦/١ .
- (٧) المبسوط ١١٢/١٢ ، وبداية المنايع ١٨٤/٥ .

وبأنى فى مسألة الربا فى الفلوس أن المفهوم من فروعهم أن العملة أئسا هى الثمنية فى الأثمان (١) .

وقال المالكية : إنما فى الذهب والفضة كما يقيم من المدونة هى الثمنية المطلقة ، وقيل هى الثمنية الغالبية ، فهى على رأى الأول متعمدة^٢ ، وعلى الثانى فاصرة على الذهب والفضة ، والملة فى البر والشعير والتمر والملح هى فى ربا الفضل والنساء^٣ ، إلاختار والإقتيات مع اتحاد الجنس ، فلا ربا فيما لا يندطر كاللحم ، ولا فيما لا يفتك كالفاكهة ، وفى ربا النساء^٤ هى الطعم اتحد الجنس أو اختلف (٢) .

وقال الشافعى فى الصحيح من الرواية عنه فى القول الجديد : إن علة ربا الفضل فى الأشياء^٥ الأربعة^٦ هى الطعم مع اتحاد الجنس ، وفى ربا النساء^٧ الطعم فقط ، اتحد الجنس أم اختلف ، والملة فى الذهب والفضة هى الثمنية الغالبة^٨ ، فلا ربا فى غير الذهب والفضة من الأثمان (٣) .

ومن أحمد بن حنبل ثلاث روايات :

أولها : إن علة ربا الفضل فى النكدين^٩ هى الوزن مع اتحاد الجنس ، وفى الأشياء^{١٠} الأربعة^{١١} الكيل مع اتحاد الجنس ، وعلة ربا النساء^{١٢} أحد وصفى العلة ، اتحد الجنس أو اختلف ، مثل الحنفية .

والثانية : هى فى النكدين^{١٣} الثمنية الغالبة ، وقيل الثمنية مطلقاً^{١٤} ، وعلى الأشياء^{١٥} الأربعة^{١٦} فى ربا الفضل هى الطعم مع اتحاد الجنس ، وفى ربا النساء^{١٧} الطعم نفس

(١) بدائع الصنائع ١٨٥/٥ . راجع ص ١٨٦ وما بعدها .

(٢) بداية المجتهد ١٣٠/٢ ، والمدونة : ٩٠/٢ - ٩١ ، ٢٥١/١ .

(٣) المجموع ٤٠١/٩ ، وعامة الكتب .

المطعمونات فقط ، مثل الشافعي .

والثالثة : هي في النكدين الشمئية الغالية ، وفي الأشياء الأربعة الطعم مع الوزن أو الكيل مع اتحاد الجنس في ربا الفضل ، ولا يشترط اتحاد الجنس في النساء (١) .
وهذه هي أقوال القائلين بالقياس وغيرهم من الفقهاء رحمهم الله تعالى . وكُـسِّلَ مَنْ قال بعلقة ، عدَّى حكم تحريم الربا إلى كل ما وجدت فيه هذه العلة من غير هذه الأشياء .
السة .

وجدير بنا أن نذكر هنا أولاً اتفاقهم على أن ربا الفضل لا يجري إلا في الجنس الواحد ، وانفائهم على أن للذهب والفضة علة وللمساكن الأربعة علة مفردة للأولسي .
كما ذكره ابن قدامة رحمه الله في المئني (٢)

(١) شرح منتهى الإزادات ١٩٤/٢ ، والمئني ٧٤٦/٤ .

(٢) المئني ٥/٤ ، وابن قدامة هو : الشيخ موفق الدين أبو محمد عبدالله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الحنبلي . ولد سنة ٥٤١ هـ ومات ٦٢٠ هـ ، وكان أحد الأئمة الأعلام فقيهاً أصولياً تقياً ربانياً متفانياً في العلوم ، ارتحل إلى بلخاف وسمع الشيخ عبد القادر ، وكان مجتهداً شاماً ، وكان مولفياً مباركاً في علمه وخلقه . انتفع بتمانيه المملون عموماً وأهل المذهب خصوصاً . وانتشرت واشتهرت بحسن قصده وإخلاصه . ومن كتبه : المئني في شرح الخرقى ، والبرهان في مسائل القسراً في أصول الدين ، ومختصر العلل للخلل في الحديث ، والكافي والمفتوح ومختصر الهداية والعمدة ومناهل الصح في القصة ورم الوساوس ، والروضة في أصول الفقه وغيرها .

(شذرات الذهب ٨٨/٥ ، ٩٢)

ونحن بمشيئة الله تعالى سنقيم التعليق على كل من آراء الأئمة الأربعة
مفصلاً ، دون الآراء الأخرى ، لتلاطول الكلام ، الأمر الذي تشفيق عنه هذه الرسالة .

علة الربا عند الحنفية :

قسم الحنفية الربا إلى قسمين : ربا الفضل وربا النسيئة . فأما علة ربا
الفضل والنسيئة : فهي في التقنين الوزن مع اتحاد الجنس . وفي الأعيان الأربعة :
الكيل مع اتحاد الجنس ، وقد جمعوا الوزن والكيل تحت اسم القدر أو المقياس
لشمولهما . ولا تتحقق العلة إلا باجتماع الوصلين ، وهما الجنس والقدر ، فهي
علة مركبة .

وأما علة ربا النسيئة وحده : فهي علة ربا الفضل أو أحد وصيها ، وأحد
الوصلين ، إما الكيل أو الوزن وإما اتحاد الجنس ، فإننا وجد أحد هذين الوصلين أو اجتماعهما
تتحقق علة ربا النسيئة . وفي ربا الجاهلية يجتمع الفضل والنسيئة ، فعلة هي علة ربا
الفضل على قواعد الحنفية (١) .

أبلة الحنفية :

١ - استدل الحنفية على علة الربا ، بحديث عريق مشهور يعتبر أصلاً في هذا الباب ،
وهو ما رواه ميادة بن العاص رضي الله عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

(١) المبسوط ١١٣/١٤ ، وبدائع الصنائع ١٨٣/٥ ، وفتح القدير ٤/٧ - ٥ ، وحاشية

[الذهب بالذهب (١) والغضة بالغضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح، مثلاً يمثل، سواً بموا، بدا بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئت إذا كان يد بيد] أخرجه الأئمة الستة إلا البخاري واللفظ لمسلم (٢) .

ورواه ستة عشر صحابياً بالفاظ متقاربة (٣) ، وفي رواية للبيهقي عيسى حديث عبادة رضي الله عنه : [الذهب بالذهب وزناً مؤن، والغضة بالغضة وزناً مؤن، والبر بالبر كيلاً بكيل، والشعير بالشعير كيلاً بكيل ١٠٠] أخرجه البيهقي وصححه ابن حجر (٤) .

(١) أي يسموا الذهب بالذهب مثلاً يمثل (فتح القدير ٦/٢)

(٢) أخرجه مسلم ١٢١١/٣ برقم ٨١ ، في كتاب المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ، قال في نصب الراية ٣٥/٤ : حديث عبادة أخرجه الجماعة إلا البخاري ، وقال في الدراية ١٥٦/٢ هو متفق عليه قلت : ذكر البخاري في حديث أبي سعيد الذهب والورق فقط ، كما في عمدة القاري ٣٩٠/٩ ، وتبين أن الزيلعي نظر إلى كامل الحديث ، ونظر المسلكي إلى جزئه .

(٣) وهم أبو بكر وعمر وعثمان ومعاوية وأبو هريرة وابن عمر وعبادة وأبو سعيدة وبلال والبراء وزيد بن أرقم وأبو الدرداء ومعمّر بن عبد الله وهشام بن عمار وقضالة ابن عبيدة وأبو بكر رضي الله عنهم كما ذكره في النهاية ٥٢٥/٦ ، والحديث في حيز اخوانسار لكثرة روايته ، كما أناده الإمام الجماعي في أحكام القرآن ٤٦٧/١ ، والعيني في النهاية ٥٢٥/٦ .

(٤) أخرجه البيهقي ٢٩١/٥ ، في المدوع ، باب اعتبار التماثل فيما كان موزوناً على عهد النبي صلى الله عليه وسلم بالوزن ، وفيما كان مكيلاً على عهدته بالكيل إذا بيع الجنس الواحد فيما يجري فيه الربا بعضه ببعض .

قال ابن حجر في تلخيص الحبير ٨/٢ : سند صحيح وأشبهه عند النسائي بزيادة فيه ، كلفه من حديث عبادة بن الصامت وأنظر سنن النسائي ٢٧٦/٢ برقم ٤٥٦٢ عيسى المدوع/باب بيع الشعير بالشعير .

وفي رواية أبي داود في حديث عبادة [الذهب بالذهب ينبرها وعينها ، والفضة بالفضة تنبرها وعينها ، والبر بالبر مدي بمدي (1) والشعير بالشعير مدي بمدي ، والتمر بالتمر مدي بمدي والملح بالملح مدي بمدي - فمن زاد أو أزداد فقد أربى ، ولا بأس ببيع الذهب بالفضة والفضة أكثرهما يدا بيد ، وأما نسيئة فلا - ولا بأس ببيع البر بالشعير ، والشعير أكثرهما يدا بيد ، وأما نسيئة فلا] (2) .

وزاد مسلم في حديث أبي سعيد بعد قوله (يدا بيد) [فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخذ والمعطى فيه سواء] (3)

قال السبرطسي (4) في المبسوط وابن القيم في فتح القدير في بيان الحديث : المقصود يسوق الحديث أنه على الله عليه وسلم أوجب المماثلة لقصد عبادة أموال الناس

(1) المدي في وزن : القفل ، مكيل يسع تسعة عشر ماعاً ، وهو غير المد ، انظر المصباح مادة : مدي .

(2) أخرجه أبو داود يشرح بذلك المجهود ٤/١٥ - ٥ ، في البيوع باب في الصرف ، وسكت عليه بل ساقه من طريقين آخرين وبمطهره للمنطري ٢٠/٥ - ٢١ ، وقال المنطري وأخرجه مسلم والترمذي والنسائي وابن ماجه بنحوه وفي ألفاظه زيادة ونقص .

(3) أخرجه مسلم ١٢١١/٢ برقم ٨٢ (١٥٨٤) في البيوع كتاب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا .

(4) المرخسي هو محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر شمس الأئمة المرخسي خوفاً سنة ٤٩٠ هـ وكتبه ٥٠٠ هـ ، وهو إمام كبير علامة حجة مجتهد متكلم فقيه أصولي نظار حنفي ، أخذ عن شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني ، وسجن بأوزجنه في الحب بسبب كلمة كان فيها من الفاضحين سالكاً فيها طريق الراسخين لتكون ذخيرة إلى يوم الدين وإنما يتقبل الله من المتقين ، أملى كتبه وهو في السجن من غير مراجعة شيء من الكتب قبل له : كان يحفظ الحافعي ثلاثمائة كراي فقال : حفظ الشافعي زكاة محفوظي ، فحبس ماعظه فكان اثني عشر ألف كراي ، ومن كتبه : المبسوط

عن التوى أى الهلاك وحفظها عليهم ، بقوله (مثلا بمثل سوا سوا) ، وكما تبين أن لفظة (مثلا بمثل سوا سوا) بهذا (حال والأحوال شروط ، فالشرط المماثلة الكاملة ، وهى لا تتحقق إلا بمقابلة الجنسين المتحدنين صورة ومعنى .

أما الصورة : أى الوزن والكيل فقد بينهما النبى صلى الله عليه وسلم فى قوله فى النكاحين (وزناً ووزن) وفى الإنسان أربعة (كيلاً وكيل) .

وأما المعنى أى الجنس فقد بينه النبى صلى الله عليه وسلم بقوله (الذهب بالذهب) الخ .

ولانتميز الصفة فى إثبات المماثلة ، لأنه صلى الله عليه وسلم أبطلها بقوله (تبرء ومينه سوا) ، ويقول (جئتها و رديتها سوا) ، وبسببته الجفجف والجنس . فى تمر طبر المشهور (١) ، وبطلان الإجماع ، لأن فى اعتبارها التضييق فى باب البيع . وقد اشترط على الله عليه وسلم تعيين البطلان فى أموال الربا بقوله (يدا بيد) ، ويقول (هاوها) أى هذا بهذا . والحديث أثبت ربا الفحل إذا اتحد الجنس والقدر بقوله (مثلا بمثل) بعد ما قال (الذهب بالذهب) الخ . ويقول أنه فى رواية أخرى (فمن زاد أو استزاد فقد أربى) ، وأثبت ربا النساء إذا اتحد القدر سوا . اتحد الجنس أو اختلف ، بقوله (فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد) .

وأصول الفقه ، وشرح الجامع الكبير ، وشرح المير الكبير وشرح مختصر الطحاوى ، والفوائد شرح كتاب النفقات للخفاف وشرح الجامع الصغير وشرح الزيارات وشرح كتاب الكسب وقبرها .

(الجواهر المشيئة ٢٨/٣ - ٨٢ ، برقم ١٢١٩ ، وتاج التراجم ص ٥٢ - ٥٣ برقم ١٥٧ ، والفوائد المشيئة ص ١٥٨ - ١٥٩)
(١) الجمع هو الثمر الردي ، والجنس الثمر الجديد انظر المصباح مادة جمع ، وسيأتى الحديث المشهور قريباً قليلاً ثانياً للحنفية .

والوزن في الموزونات والكيل في المكيلات هو المعيار الشرعي^٩ في الأشياء الستة ،
فلا يتحقق أيها الربا إلا باتحاد الوزن أو الكيل في المعوضين ، ولا يتحقق في غيرها من
المدونات والمقاييس ، ولا في الأموال القيمة كالحيوان والمقار . (١)

بعد هذا البيان أقول :

وجه الدلالة في حديث عبادة رضي الله عنه : أنه على الله عليه وسلم شرط
المعائلة والحلول في هذه الأموال إذا اتحد الجنس ، والحلول إذا اختلف وشرط المعائلة
والحلول صيانة قُوال الناس عن الضياع والهالكه ، ثم اشتراط المعائلة والحلول في متحد
الجنس ، فيقوله صلى الله عليه وسلم (مثلاً يمثل يدا بيد سواء بسواء) لأنها أحسوا
والأحوال شروط . وثبت اشتراط الحلول في مختلف الجنس بقوله صلى الله عليه وسلم
(ولا بأس ببيع البسر بالشعير ، والشعير أكثرهما يدا بيد ، أما نسيته فلا) . ويقوله
(فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد) وهذا شرط في المعنى .
وغير الحنفية (يدا بيد) بالحضور أي إذا كان التبدل حاضراً فنقل على تحريم
النساء . ولا تتحقق المعائلة في الصورة ، إلا بالمعيار الشرعي ، وهو في هذه الأشياء
المذكورة في الحديث الوزن والكيل . فلا تتحقق إذا بيع مكيل بموزون أو بالعكس ، ولا تتحقق
المعائلة في المعنى ، إلا باتحاد الجنس ، فالعلة إذن في ربا الفضل : الكيل والوزن مع
اتحاد الجنس ، وفي ربا النساء : الكيل والوزن إذا اختلف الجنس أو اتحد ، فيطرده حكم
الربا في كل ما تحقق فيه علة الربا من غير فرق بين مضموم أو مقتات مدخر أو غيرهما .

(١) انظر المبسوط ١٢ / ١١٠ - ١١١ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٠ . وفتح القدير ٦/٧ - ٩

وهذه العلة كما يظهر من الحديث مثبتة لوجوب المماثلة والحلول، لكن لما كان ترك الواجب حراماً كانت علة في حرمة القفل والنساء أيضاً بطريق اللزوم، لأنه يلزم من وجوب المماثلة والحلول حرمة القفل والنساء (١) واستدلوا على العلة السابقة أيضاً بالأحاديث الآتية :

٢ - ما رواه أبو هريرة وأبو سعيد رضي الله عنهما : [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث أبا بنى قبيص الأحمسي فاستعمله على خيبر فقام يهزم جيشهم] فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : (أكل تمر خيبر هكذا ؟) قال : لا ، والله . [بارسول الله] إنا نشتري الماع بالماعين من الجثع . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لاتفعلوا ولكن مثلاً بمثل . أو يبيعوا هذا واشتروا بثمنه من هذا . وكذلك الميزان) أخرجه الشيخان واللفظ لمسلم (٢)

وفي رواية للشيخين [اتفعل] . بيع الجمع بالدرهم . ثم ابتع بالدرهم جنيناً (٣) وفي رواية لمحمد بن الحسن في الموطأ : [فلا تفعل . بيع تمر بالدراهم . ثم اشتتر بالدراهم جنيناً . وقال في الميزان مثل ذلك] (٤) . والمراد بالميزان الموزون بطريق الصغار (٥) والجمع : التمر الردي ، والجنين : التمر الجيد كما سبق .

(١) الميسوط ١١٠/١٢ - ١١٦ ، والمنهاية ٦/٧ - ٧ ، وفتح القدير ٥/٧ - ٩ .

(٢) أخرجه البخاري بشرح عمدة القاري ٤١٢/٩ ، في البيوع ، باب إنا أراد بيع تمر بتمر خيبر منه ، وسلم بهذا اللفظ ١٢١٥/٣ ، برقم ٩٤ (١٥٩٣) في كتاب المساقاة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل . ومالك في الموطأ ٦٢٢/٢ برقم ٢١ ، في البيوع باب ما يكره من بيع التمر .

(٣) انظر تخريج الحديث السابق للشيخين ومالك ، إلا أنه جاء في رواية مسلم برقم ٩٥ ، في نكاح الكتاب والباب والصحيفة .

(٤) موطأ محمد ص ٢٩١ - ٢٩٢ ، برقم ٨٢٤ ، في كتاب الصرف وأبواب الربا ، باب الربا فيما يكال أو يوزن .

(٥) بدائع الصنائع ١٨٤/٥ .

- ٣ - مارواه أبو سعيد الخدري رضى الله عنه بقصة طويلة مع ابن عباس رضى الله عنهما ،
وعبها قوله صلى الله عليه وسلم [... التمس بالتمس والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير
والذهب بالذهب والفضة بالفضة] بدأ بهد عيناً بدين مثلاً بمثل فمن زاد فهو ربا [... ثم
قال [كذلك ما يكال ويوزن أيضا ...] أخرجه الحاكم وصححه (١)
٤ - مارواه أبو يوسف عن أبي حنيفة عن عطية العوفى عن أبي سعيد الخدري رضى الله عنه
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : [الذهب بالذهب ووزناً بوزناً يبدأ بهد والفصل
ربا . والفضة بالفضة ووزناً بوزناً يبدأ بهد والفصل ربا . والحنطة بالحنطة كيلاً بكيل
والفصل ربا . والشعير بالشعير كيلاً بكيل والفصل ربا . والتمر بالتمر كيلاً بكيل
والفصل ربا . والملح بالملح كيلاً بكيل والفصل ربا] (٢)
٥ - مارواه أس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [ما وزن مثل بمثل إذا كان
نوعاً واحداً ، وما كيل لمثل ذلك . فإنما اختلف النومان فلا بأس به] أخرجه الدارقطني (٣)

- (١) أخرجه الحاكم في المستدرک ٤٢/٢ - ٤٣ ، في كتاب البيوع ، وقال هذا حديث صحيح
الإسناد ولم يخرجاه . وقال الذهبي في تلخيصه : صحيح (قلت) حيان بن عبيد الله
المدني فيه ضعف وليس بالحجة .
- وأخرجه الميهقي ٢٨٦/٥ ، في البيوع ، باب من قال بغير ربا في كل ما يكال
ويوزن . وقال الترمذي في الجوهر النقي ٢٨٦/٥ : [حيان أخرجه حفيظه الحاكم وصححه ،
ونكره ابن حبان في الثقات من أتباع التابعين] وقال الذهبي في الشفا بجائر الحديث .
وقال عبد الحق والمزارعي رجل مشهور بصرى ليس به بأس . وقال أبو حاتم صدوق . وقال
بعض المتأخرين : فيه مجهول ولعله اختلط عليه بحيان بن عبيد اللعالمروزي .
(٢) أخرجه القاضي أبو يوسف في الآسار ص ١٨٢ برقم ٨٣٣ ، في البيوع والسلف .
(٣) أخرجه الدارقطني في سننه ١٨/٣ برقم ٥٨ ، في البيوع .

وجه الدلالة في الأحاديث الأربعة :

أن الحكم المرتب على ما يملح للمصلحة أو ما يملح مضرة للمصلحة بوجود كون مبدء الاشتقاق عليه ، كالزنا ، والمزقة ، لَمَّا رتب الشارع الحكم على المكيل والموزون مع اتحاد الجنس ؛ فبيِّن منه أن العلة هي الكيل في المعكلات والوزن في الموزونات مع اتحادهما الجنس ، وقد يقال بطل الكيل والوزن القدر ، وهو أخف (١) .

واستدلوا على أن اتحاد الجنس وحده علة حرمة النساء بما رواه الحسن عن سمرة ابن جندب : [أن النسي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة] أخرجه أبو داود وغيره (٢) .

(١) الميمون ١١٩/١٢ - ١٢٠ ، وفتح القدير ٤/٧ ، وبنائح المنايع ١٨٤/٥ ، وتبيين الحقائق ٨٥/٤ - ٨٦ ، وكشف الحقائق ٣١/٢ ، والنهاية ٥٢٥ - ٥٢٨ ، وإعلام السالكين ٢٦٦/١٤ ، والمجموع ٣٩٣/٩ ، ونباية المجتهد ١٢٢/٢ .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه بشرح بطل المجهود ١٣/١٥ في كتاب البيوع باب يبيح بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وسكت عليه ، ويختصمه للمنتزعي ٢٧/٥ برقم ٢٢١٧ ، وقال : أخرجه الترمذي والنسائي وابن ماجه وأقر حسين الترمذي وتصحيحه .

- والترمذي بشرح تحفة الأئمة ٤٣٦/٤ برقم ١٢٥٥ ، في البيوع باب ما جاء في كراهية بيع الحيوان بالحيوان نسيئة ، وقال : وفي الباب عن ابن عباس وجابر وابن عمر ، وحديث سمرة حديث حسن صحيح وسامع الحسن من سمرة صحيح ، هكذا قال علي ابن المدني وغيره .

- والنسائي ٢٩٢/٧ برقم ٤٦٤٠ في البيوع باب بيع الحيوان بالحيوان نسيئة .

- وابن ماجه ٧٦٢/٢ برقم ٢٢٧٠ ، في التجارات باب الحيوان بالحيوان نسيئة ، وأخرج أيضا من طريق جابر رضي الله عنه قوله صلى الله عليه وسلم [لا بأس بالحيوان واحدا بالثمنين يدا بيد] ، وكرهه نسيئة [في سننه ٧٦٢/٢ برقم ٢٢٧١ في نفس الكتاب والباب .

وجه الدلالة كما قال ابن الهمام : هذا الحديث قام دليلاً على أن وجود جزء منسقة الربها وهو اتحاد الجنى وحده علةٌ لتحريم النساء ، (١)

ولهم من كلام الجصاص في أحكام القرآن (٢) أن العلة في الذهب والفضة ليست الوزن بل التمنية ، إذ لا مجال لعلّة أخرى ، ولم تقل بالتتمية في غيرها ، والا لا يجرى الربها في الموزونات .

وقد صرح السرطسي في المبسوط (٣) في صرف الدنانير والدراهم بالفلوس ، أنه لا يسه من التقابض ، ولا يتم ذلك إلا لأن العلة في تحريم الربها في الذهب والفضة يقومون بهما الدنانير والدراهم هي التمنية .

وقد نصوا على ذلك في عدم جواز بيع فلسٍ بفلسين بغير أعيانهما عند الحنفية في مسألة الفلوس ، (٤)

ويؤيد ذلك أيضاً جواز إسلام الدنانير والدراهم في الحديد والنحاس ، ولو كانت العلة الوزن لحرم ، لأنه ربا .

ولا يمارى ذلك ما تقدم من الجواب بالاجماع ، لأنه جواب آخر في غير الدنانير والدراهم من الذهب والفضة ، أحسن من الأول إذ يتخلل فيه الحكم على العلة لمانع .

(١) فتح القدير ١٢/٧

(٢) أحكام القرآن ٤٦٥/١ ، وعبارة الجصاص : (ومنها : " أي من علة زبها النساء " وجود المعنى المضموم إليه الجنى في شرط تحريم التفاضل وهو الكيل والوزن في غير الأثمان التي هي الدراهم والدنانير) وبهم من هذه العبارة أن العلة في الأثمان الأربعة هي الكيل ، وفي الدنانير والدراهم التمنية ، وفي غيرها من الذهب والفضة كالسائيات والموزونات الوزن .

(٣) المبسوط ٢٥/١٤

(٤) المبسوط ١٢ / ٩٨٢ وسيأتي معنى الفلوس في ص ١٨٦ .

علة الربا عند المالكية :

- ربا المبيع عندهم قسمان : ربا غفل ونساء ، و ربا نساء فقط .
- أما ربا الغفل والنساء : فعلته في الممين أي الذهب والفضة الثمنية الخالصة (١)
- والراجح عندهم أنها الثمنية المطلقة (٢) بدليل تصريح مالك بجريان الربا في الفلوس ، وهي النحاس أو الصفر ، وعلى الرأي الأول يقتصر الربا على الذهب والفضة ، ولابد مع ذلك من اتحاد الجنس ، فإن اختلف الجنس حرم النساء فقط .
- وعلة ربا الغفل والنساء في الطعام هي كونه مقتاناً مذكراً مع اتحاد الجنس . وهو المشهور من المذهب . والمعيار : الوزن في الموزونات والكيل في المكائيل .
- ومعنى الإقتيات : أن يكون الطعام مما تقوم به الإبتذالة والتأخير والشحير .
- ومعنى الإذخار : أن لا يفسد بالتأخير المعتاد (٣)
- ويلحق بالطعام ما يملحه كالمالح والزيت والخلل (وما يشربه الآدمي للشفاء كالنساء) ، والطعام المقتات المدخر هو المعروف عند المالكية بالطعام الربوي (٤) .
- واختلف فيها ، المالكية في كون الإقتيات والإذخار هو العلة مطلقاً ، أو بعبارة (٥)
- كون المقتات المدخر للعيش غالباً في العلية .
- فذهب إلى التقيد بالقضيان : ابن القمار (٦)

(١) جامع بيان العلم وفضله ١/ ٧٥ ، وبناية المجتهد ٢/ ١٢٠ .

(٢) حاشية المعزى ٢/ ٩٢ .

(٣) مواهب الجليل ٤/ ٣٤٦ ، وحاشية الدسوقي ٣/ ٤٧٢ .

(٤) حاشية الدسوقي ٣/ ٤٧٢ .

(٥) أي في ميارتهم .

(٦) ابن القمار هو قاضي بغداد أبو الحسن علي بن أحمد البغدادي المعروف باسم القصار الأبهري الصبرازي الإمام الفقيه الأصولي الحافظ النظار، توفي سنة ٣٩٨ هـ له كتاب في مسائل الخلاف لا يعرف للمالكيين كتاب في الخلاف أكبر منه ، وهو أحد القاضيين عند

المالكية والثاني أبو محمد عبد الوهاب المالكي .

(شجرة النور الزكية ص ٩٢ برقم ٢٠٨)

وعند الوهاب (١) ولم يقبده ابن رشد الجدا وهو رأى الأكثر ورجعه سراج خليل (٢) .

وثمرة الخلاف تظهر في مثل البيض والتين ، فإن كلاً مقتات مذكّر لكن لا يتخمس

للمعش ثانياً (٣)

وهناك أقوال في علة حرمة الطعام الرموي عند المالكية لم يذكرها خليل (٤)

(١) هو القاضي أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي الفقيه الحافظ النظار الأديب الشاعر ولد سنة ٣٦٣ ومات ٤٢١ أو ٤٢٢ هـ ، حدث وأخذ عن أبي بكر الأبهري وتفقه على ابن القمار وابن الجلاب والباقلاني ، وتفقه على ابن عمرو ، وروى عن عبد الحق بن هارون والخطيب وابن السماح ، وسمع أبا عبد الله المكنى وابن شاهين تروى القضاة بالمعراق ، وبمصر ، ومات وهو قاضي بها . ومن كتبه : النور لمذهب مائسله في مائة جز ، والأئمة في مسائل الخلاف ، وشرح رسالة أبي زيد ، وشرح المدونة ، والإقامة في أصول الفقه ، وتلخيصه كوعيون المسائل في الفقه والإعراف على مسائل الخلاف والبروق في مسائل الفقه .

(شجرة النور الزكية ص ١٠٣ - ١٠٤ برقم ٢٦٦)

(٢) الإشراف ٢٥٢/١ ، ومواهب الجليل ٢٤٦/٤ ، والناج والأكليل ٢٤٥/٤ ، حاشية الدسوقي والشرح الكبير ٤٧/٣ .

(٣) حاشية الدسوقي والشرح الكبير ٤٧/٣ ، ومواهب الجليل ٢٤٦/٤ .

(٤) وهي أن العلة عند القاضي إسماعيل اقتنيات وما يملحه ، وعند ابن تايغ انداخار ، وعند مالك في رواية عنه قلبة الإنداخار . وعند الأبهري انداخار واقتنيات ، أو تفكه وانداخار . وعند ابن الماجشون مائسة . كما ذكره في مواهب الجليل ٢٤٦/٤ .
وخليل هو شيا ، الدين أبو العودة ، خليل بن إسحق الجندی ، توفى سنة ٧٦٧ أو ٧٦٩ أو ٧٧٦ . وهو إمام علم شيخ الإسلام فقيه حافظ جليل فاضل أخذ عن أبي بن الحاج . وعنده بهرام ومحمد القماري وغيرهما . وألف مختصراً في المذهب ، وهو مشهور ، أنبل عليه الطلبة بحفظه وشرحه ودرسه ، وله شرح مختصر ابن الحاجب وسماه بالتوضيح ، وله منسك وشرح المدونة . ولم يكمله .

(شجرة النور الزكية ص ٢٢٢ برقم ٧٩٤)

لضعفها ، وتكرها الكتاب (١) .

وأما عللة ربا النساء عندهم فهي في الطعام الربوي الإقتيات والإشارة مع اختلاف الجنس ، وفي الطعام لمر الربوي مجرد الطعمية فقط ، سواء أكان الطعام مقتاتاً أم لا ، مدخراً أم لا ، كإلحاحية والبقول والخضر اتحد الجنس أم اختلف (٢) .
فالقاهر أن الطعام عند المالكية قسمان :
الطعام الربوي : وهو الطعام المقتات المدخر وما يملحه سقي بذلك ليشموله لنوعه
الربا ، ويحرم فيه ربا الفضل والنساء .

والطعام غير الربوي وهو ما لا يدخر من الطعام كما في الموطأ (٣) ، وعرفه بعضهم بأنه ما غلب انتائده لأكل آدمي أو إبله أو لشره ، فيدخل المالح والفلل ونحوهما والذين والماء ، وعلى الدواب ، وسواء بذلك لأنه يحرم في هذا القسم ربا النساء ، فقط ولا يحرم فيه الفضل .

وخرج بالطعام ما به التناوي فلا يجرى فيه الربا (٤)

- (١) الحطاب: هو أبو عبدالله محمد بن محمد الحطاب المكي ، ولد سنة ٩٠٢ هـ ومات سنة ٩٥٤ هـ ، هو فقيه حائز نظار محقق ورع متبحر ، أخذ عن والده وابن العراق ولفي المدينة محمد بن أحمد السخاوي وغيرهم ، وشرح مختصر خليل وسماه بمواهب الجليل ، واستدرك في تأليفه على الأصول كتاب عرفة وابن عبد السلام وخبيل والسخاوي وابن حجر والسيوطي ، وله شرح متمك خليل وشرح قرة العين في الأصول وله رسائل كثيرة حاشية على البيضاوي والإحيا ، وشرح قواعد عياش وغيرها .
(شجرة النور الزكية ص ٢٧٠ رقم ٩٩٨)

(٢) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٤٧/٢ ، ومواهب الجليل ٢٤٦/٤ ، وبداية المجتهد

١٣٠/٢ .

(٣) الموطأ ١٣١/٢ (٢٧) ، وبداية المجتهد ١٣٠/٢ .

(٤) حاشية الدسوقي ٤٧/٢ ، ومواهب الجليل ٢٤٦/٤ .

فالأَسْوَالُ مِنْهُمْ ثَلَاثَةٌ : مَا يَجْرِي فِيهِ رَبَا الْفُضْلِ وَالنِّسَاءِ ، وَمَا يَجْرِي فِيهِ رَبَا
النِّسَاءِ ، فَقَطْ ، وَمَا يَجْرِي فِيهِ رَبَا أَصْلًا وَهُوَ مَا لِيُتَمَتَّعَ بِهِ مِنَ الْطَعَامِ ، كَالثَّلَاجِ وَالْحَمِيدِ .
وَالْأَمْوَالُ مِنْهُمْ أَجْنَسٌ ، وَيَعْرَفُ اتِّحَادُ الْأَجْنَسِ وَاجْتِلَافُهَا بِمَنْعِهَا : فَإِنْ اسْتَوَى
الطَّعَامَانِ فِي الْمَنْفَعَةِ كَأَمْنِافِ الْحَنْطَقَةِ أَوْ بِتَقَارِبَانِ فِي الْمَنْفَعَةِ وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْأَسْمَاءِ ؟
يَعْتَبِرَانِ جَنْسًا وَاحِدًا - (أَيْ مَتَّحِدَ الْجَنْسِ) كَالْقَمْحِ وَالشَّعِيرِ وَالسَّلْتِ الصَّعْرُوفِ بِالشَّعِيرِ
النَّبْوِيِّ ، وَكُلِّهَا جَنْسٌ وَاحِدٌ ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مِنَ الثَّرَةِ وَالِدَخْنِ وَالْأَرْزِ وَالْعَلْسِ جَنْسٌ عَلَى
حَقٍّ ... الخ .
وَإِنْ تَبَايَنَ الطَّعَامَانِ فِي الْمَنْفَعَةِ كَالْتَمَرِ مَعَ الْقَمْحِ يَعْتَبِرَانِ جَنْسَيْنِ (أَيْ مُخْتَلَفَيْنِ
الْجَنْسِ) (١)

وَفِي الْمَوْضِعِ عَنْ مَالِكٍ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ الرَّبَا لَيْسَتْ مَقْصُورَةٌ عَلَى الْعَيْنِ (٢) وَالطَّعَامِ ،
بَلْ كُلُّ مَا لَمْ يَنْتَفِعْ بِهِ إِذَا اتَّحَدَ جَنْسُهُ حَرَمَ الْفُضْلُ وَالنِّسَاءُ . وَكَذَلِكَ إِذَا تَقَارَبَ ، كَالرَّمَاثِ وَالْأَمَلِكِ .
وَإِذَا تَبَاعَدَ الْجَنْسَانِ كَحَدِيدِهِ بِخَشَبِ حُلِّ الْفُضْلِ وَالنِّسَاءِ . وَهَذَا التَّفْصِيلُ لَمْ يَذْكُرْهُ الْفَقِيهَانِ
الْمَالِكِيَّةُ فِي كِتَابِهِمَا فِيمَا نَعْلَمُ ، وَلَمْ يَمْلِكْ شَرَاخُ الْمَوْضِعِ عَلَيْهِمْ أَنْ يَقُولُوا أَنَّهُ رَأَى أَهْلَ
فِي الْمَذْهَبِ أَوْ أَنَّهُ رَأَى سَهْجُورَ (٣)

أَمَلَةُ الْمَالِكِيَّةِ :

اسْتَدَلَّ الْمَالِكِيَّةُ عَلَى أَنَّ عِلَّةَ الرَّبَا فِي التَّقْدِيمِ هِيَ غَلِيَّةُ الثَّمَنِ مَعَ اتِّحَادِ الْجَنْسِ ،
وَعِلَّةُ الْأَشْيَاءِ الْأَرِيضَةِ هِيَ الْإِقْتِنَاسَاتُ وَالْإِخْتَارُ بِهَا الْعَدِيثُ الَّذِي سَبَقَتْ رَوَايَتُهُ مِنْ عِبَادَةِ بْنِ

(١) حَاشِيَةُ الْمَسْئُولِ مَعَ الشَّرْحِ الْكَبِيرِ ٤٧/٣ - ٤٨ ، وَمَوَاهِبُ الْجَلِيلِ ٤/٢٤٦ - ٢٤٧ .

(٢) أَيْ الذَّهَبِ وَالْفُضَّةِ .

(٣) الْمَوْضِعُ ٦٦١/٢ - ٦٦٢ ، وَشَرْحُ الْمَوْضِعِ لِلزُّرْقَانِي ٣/٣١١ ، بِأَبِ بَيْعِ النُّحَاسِ وَالْحَدِيدِ

وَأَشْبَهَهَا .

العامة رضي الله عنه •

وجه الدلالة منه : أن النبي صلى الله عليه وسلم خص الأربعة ^{بِشَيْءٍ} بالبر على الطعام المقتات الذي تقوم به الأمان ، وتم الحاجة إليه ، وبالشعير على ما يقتضيات في حال الشدة مع كونه علناً ، وبالتمر على كل حلوة تدخر غالباً كالعسل والسكر الزبيب ، وبالملح على كل مصلح للثبوت ، وإن كان لا يستعمل منه إلا قليل (١) ، يدل أن العلة في الأشياء الأربعة هي الإقتيات والإختصار ، لأنها موجودة في كل منها ، فكل ما يدخر ويقتات فهو رهوي •

واستدلوا أنها على ما تقدم بها رواه معمر بن عبد الله رضي الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : [الطعام بالطعام مثلاً بمثل] أخرجه مسلم (٢) .

وجه الدلالة : أن الحكم المعلق على اسم مشتق يدل على أن المشتق منه هو العلة (٣) . وهو الطعام المقتات المدخر ، لأن المراد بالطعم هو الأربعة الواردة في الحديث السابق ، وهي مما يقتات ويدخر • لأن الأمل في كلامه صلى الله عليه وسلم اتحاد المعنى متى أمكن وكذلك استدلوا على أن علة الربا في النقيدين هي غلبة الثمن مع اتحاد الجنس ، وهي علة قاصرة بقولهم : " لأنها رؤوس للأثمان ، وقيم المتلفات ، وهي ليست موجودة في غيرها من المذكورات معها ، ولأنه يجوز أن يسلم في كل شيء سواهما (٤) " .

وقال بعض المالكية : العلة الثمنية المطلقة ، بدليل ما روي عن مالك من حرمة

استفادها والنساء في الفلوس :

(١) الإشراف ٢٥٣/١ ، ومواهب الجليل ٣٤٦/٤ ، والموطأ ٦٣١/٢ •

(٢) أخرجه مسلم ١٢١٤/٣ برقم ٩٣ (١٥٩٢) في كتاب المساقاة باب بيع الطعام مثلاً بمثل •

(٣) الإشراف ٢٥٣/١ •

(٤) بداية المجتهد ١٢٠/٢ ، وجامع بيان العلم وفضله ٢٥/٢ •

فقد روى الباجي (١) الحرمة من مالك ، وعليها بقوله : " أن المسكة في النحاس

نوع يختص بالثمن فوجب أن تؤثر في تحريم النقائل ، كجنس الذهب والفضة " (٢)

وفي المدونة :^٣ قلت : أرأيت إن اشتريت فلوساً بدراهم فافترقنا قبل أن تنقاسي ؟

قال : لا يملح هذا في قول مالك وهذا غاصد . قال لي مالك في الفلوس : لا خير فيها بطلوة أي نسبة

بالذهب ولا بالورق ، ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها

أن تباع بالذهب والورق نظرة +

قلت : أرأيت إن اشتريت خاتم فضة أو خاتم ذهب أو تبر ذهب بفلوس فافترقنا قبل

أن تنقاسي أبجوز هذا في قول مالك ؟

قال : لا يجوز هذا في قول مالك ، لأن مالكاً قال : لا يجوز فلس بفلسين ، ولا يجسوز

الفلوس بالذهب والفضة ولا الدينار نظرة . (٣) +^٤

وفي مكان آخر^٥ قال : وسألت مالكاً عن الفلوس تباع بالدينار أو بالدراهم

نظرة أو تباع الفلوس بالفلوسين ؟

(١) الباجي هو القاضي أبو الوليد الباجي سليمان بن خلف التميمي ، المالكي ، ولد سنة

سنة ٤٠٣ هـ ومات سنة ٤٧٤ هـ - وهو حافظ عالم جليل فقيه نفاذ أخذ الحديث والفقه من

بشاد ومكة والمغرب ، وروى عن الخطيب وابن عبد البر ورؤبنا عنه ، وسمع من الطبري

والمعافاني والأصم ، وتفقه به جماعة ، ونقل عن ابن حزم الظاهري ، وكان ابن حزم

يقول لو لم يكن لأصحاب المذهب المالكي إلا عهد الوهاب والباجي لكفاهم . ومستصف

كتبا كثيرة منها : التعميل والتجريح لما خرج عنه / إيقار في الصحيح ، والاستيفاء

شرح الموطأ ، واختصاره المنتقى ، ومختصر المختصر في مسائل المدونة ، وكتاب الإثارة

في أصول الفقه ، وكتاب سنن الصالحين وفهرست وغيرها .

(شجرة النور الزكية ص ١٢٠ - ١٢١ برقم ٣٤٤) .

(٢) المنتقى ٣٥/٥ .

(٣) المدونة ٩٠/٣ - ٩١ .

فقال مالك : إنني أكره ذلك ، وما أراه مثل الذهب والورق في الكراهة^(١) وذكر
أيضا أن كراهة صرف الفلوس بالفلوس أو بالنقدين وبينهما غشل وأجل أو أحدهما ، هو
رأى ربيعة ويحيى بن سمود ويزيد بن أبي حبيب وعبدالله بن أبي جعفر + (٢)

علة الربا عند الشافعية

فأما علة الربا في النقدين فهي جنس الأثمان غالباً ، والمراد بجنس الأثمان
الذهب والفضة ، ويكثر بالجنس ليمم المسكوك والمصوغ والتمر منها ، وقال
غالباً لإخراج المسكوك من غير الذهب والفضة وهي الفلوس وما أشبهها ، وهي علة
قاصرة على الذهب والفضة ، ولا تعتمد إلى غيرها ، وهذا هو المذهب الصحيح عند
الشافعية (٣)

وهناك أقوال أخرى ذكرت في العزيز والمجموع ، منها أنها الثمنية المطلقة ،
ومنها أنها ليم الأثمان ، وقالوا : إنها أقوال ضعيفة في المذهب .

قال الإمام الرافعي في العزيز :^(٤) وفي تمدد الحكم إلى الفلوس إذا راجت حكاية
وجه ، لحصول معنى الثمنية . والأصح خلافه لإشتقاق الثمنية القالبة (٥) .

وهذا الوجه إنما يتم إذا كانت العلة هي الثمنية المطلقة ، ولابد من الذهب
والإعتبار إلى هذا الوجه الوارد بمقابلة الأصح ، وإلا لم يجر الربا في النقود الورقية

(١) المدونة ٢٥١/١

(٢) المدونة ٩١/٣

(٣) المهذب ٢٧٠/١ ، ومغني المحتاج ٢٥/٢ ، وحاشية الجبرمي ، على منبج الطلائع

١٩٠/٢ ، والعزيز ١٦٤/٨ ، والمجموع ٣٩٣/٩ - ٣٩٥ .

(٤) العزيز ١٦٤/٨

والفلوس ، وهى نقود الناس اليوم ، ولو سلمنا أن العلة هى الثمنية القائمة
لكانت القلبة الآن فى النقود الورقية والفلوس .

وأما علة ربا الفضل والنماء فى الأعيان الأرضية عند الشافعى : فهى فى الجديد :
الطعم مع اتحاد الجنس . وهى علة متعددة إلى كل مضموم . والمعيار هو الوزن فى
الموزونات والكيل فى المكيمات ، والفروع تنبنى على هذا المذهب الجديد .
وعلة ربا النماء والطعم فقط اتحاد الجنس أم اختلف .

وفى المذهب القديم : العلة فيها الطعم مع اتحاد الوزن والكيل واتحاد الجنس .
فعلى هذا تنبنى علة الربا على كل مضموم مكيل أو موزون بجنسه ، سواء كان يعد غالباً
تقوُّلاً أو تأمناً أو تفكهاً أو تداولاً أو حلاوة أو شراباً كالنماء وغيرها أم لا فتدخل فيه الحبوب
والفواكه والتوابل وغيرها . ولا يفرق بين ما يؤكل نادراً كالحلوى طراً وغالباً . ولا بين
ما يؤكل وحده أو مع غيره ، لأن الطعام عندهم اسم لكل ما ينظم (١)

أدلة الشافعية : استدل الشافعية على أن علة الربا فى الذهب والفضة هى
الثمنية القائبة بأنه يجوز إسلامهما فى الموزون والمكيل ، فلزم أن تكون العلة ليهما
علة لا توجد فى غيرهما ولا تنبنى إليه . إذ لو اشتركا مع غيرهما مما يجوز السلم فيهنه
فى العلة كالسوزن والمالية لامتنع السلم إذا كان رأس مال السلم ، وهذه العلة
التي توجد ليهما ولا تنبنى إلى غيرهما يمتنع أن تكون الثمنية القائبة (٢)

(١) المعزى ١٦٢/٨ - ١٦٣ ، ومغنى المحتاج ٢٢/٢ ، والمجموع ٢٩٥/٩ - ٢٩٧ ، واللبوط

١١٣/١٥ - ١١٤ .

(٢) المذهب ٢٧٠/١ ، والمعزى ١٦٤/٨ .

واستدلوا على أن علة الربا هي الشيء الأربعة هي الطعم مع اتحاد الجنس^(١) بحديث عبادة رضى الله عنه الذى سبق ، وبحديث معمر بن عبد الله رضى الله عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : [الطعام بالطعام مثلاً بمثل] أخرجه مسلم (١)

وجه الدلالة : أن الحديث دل بمنطوقه على جواز بيع الطعام مع وجوب التساوى ودل بمفهومه على حرمة بيعه متفاضلاً ، وعلق الحكم على الطعام وهو اسم مشتق ، وتعلق الحكم على الاسم المشتق يدل على التعليل بما منه الاشتقاق وهو الطعم (٢) وأن لم يكسَلْ أو لم يوزن (٣) .

واحتجوا أيضاً بهذا الحديث للمذهب القديم على أن العلة هي الطعم مع اتحاد الوزن أو الكيل مع اتحاد الجنس لأن المسئلة لا تكون إلا بالوزن والكيل ، أخذاً من قوله صلى الله عليه وسلم (مثلاً بمثل) ، وذلك أن المسئلة لا تعرف إلا بالكيل فيما يكال ، والوزن فيما يوزن ، فدل على أنه لا يحرم إلا في مضموم يكال أو يوزن فقط ، ولا يحرم الربا ، فيما لا يكال ولا يوزن من الأطعمة - كالزبد والسكر والفتا والبطيخ وما أشبهها - وهذا القول القديم شاذ ضعيف جداً عند الإمامين الراغب والنووي وغيرهما ممن الشافعية ، بمعنى ذلك أن الشافعية رجع عنه ، والفروع تبنى على القول الجديد (٤)

واستدل الشافعية أيضاً على أن الأهل في بيع الربويات هو التحريم إلا ما قسم الدليل على إباحته ، ويعتبر هذا المستثنى رخصة مقيدة بشرط التماثل والتقايسف ،

(١) أخرجه مسلم ١٢١٤/٣ برقم ٩٣ (١٥٩٢) في كتاب المساقاة ، باب بيع الطعام مثلاً بمثل . كما سبق ص ١٧٠ .

(٢) الطَّعْمُ بالضم هو الطَّعام (المصباح المنير مادة طعم) .

(٣) التعزيز ١٦٣/٨ ، والمجموع ٣٩٥/٩ ، وملنى المحتاج ٢٢/٢ .

(٤) المجموع ٣٩٧/٩ ، والتعزيز ١٦٣/٨ .

بما أخرجه مسلم عن أبي سعيد رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :
 [لَتَبِيعُوا الذَّهَبَ بِالذَّهَبِ ، وَلَا الْوَرَقَ بِالْوَرَقِ إِلَّا وَزَنًا يَوْزَنُ مِثْلًا بِمِثْلٍ سَوَاءٌ ، سِوَا] (١)

وجه الدلالة : أنه صلى الله عليه وسلم صَرَّ الحديثَ بالنهى ثم استثنى منه
 وعَلَّقه على شرط المماثلة ، والمشروط فيه عدمُ عدمِ الشرط ، فدل على أن الأصل
 هو الحرمة والتماثلُ مخرُجُها ، وعدمُ التماثل يستعِيع التفاحق بالتفاحتين ، والبيضة
 بالبيضتين (٢)

ثم عند الشافعية محل الفشل والنساء في غير الثقلين وغير المأكول والمشروب ،
 ويجوز بيع بعضه ببعض متفاضلاً ونسيئة .

واستدلوا على ذلك بما رواه عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما [أن
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أمره أن يجَهَرَ جِيشًا ، فَنَقَدْتُ الْإِبِلَ ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَأْخُذَ
 فِي قِلَاصِ الصَّدَقَةِ ، فَكَانَ يَأْخُذُ الْبَعِيرَ بِالْمِغِيرِ إِلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ] أخرجه أبو داود (٣)

(١) أخرجه مسلم ١٢٠٩/٣ برقم ٧٧ ، في كتاب المماثلة باب الربا .

(٢) المجموع ٢١/١٠ - ٢٢ .

(٣) أخرجه أبو داود بشرح بذل المجهود ١٤/١٥ - ١٦ ، في كتاب البيوع باب في الرخصة
 (أي في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة) أو بمختصره للمنذرى ٢٨/٥ - ٢٩ برقم ٣٢١٨ .
 وسكت عليه أبو داود وحقى المنذرى من الخطأ أن في إسناده مقالاً ، وفي إسناده محمد
 ابن اسحق . وقد اختلف أيضاً على ابن اسحق في هذا الحديث فكر ذلك البخاري ونيسره .
 انتهى .

قال في بذل المجهود : وما أشار إليه الخطابي من المقال هو لأجل محمد بن أسحق ،
 وأيضاً مسلم بن حبيب ، قال الذهبي لا يدرى من هو ، وفيه أيضاً أبو سفيان وعمرو بن حريش
 كلاهما لا يعرفان ومجهول الحال ، وقال المعلق : ضعف ابن الهمام لاقطرايه وضعف
 روايته . انتهى كلامه .

وجه الدلالة : أنه على الله عليه وسلم أجاز التفاضل والنساء في بيع البعير
بالبعيرين ، وهو ليس من المعلوم غالباً فقل على أن الربا لا يجري فيها ليس كذلك ، ونرى
هذا المسمى **رَبَا الْأَقْرَبِ** من ابن عمر ورافع بن خديج رضي الله عنهم (١) .

علقة الربا عند الحنابلة

عن أحمد بن حنبل رحمه الله ثلاث روايات :

أقواها : أن علة الربا في الذهب والفضة الوزن مع اتحاد الجنس ، وفي الأشياء
الأربعة الكيل مع اتحاد الجنس ، وهذه هي علة ربا الفضل ، وأما علة ربا النسيئة : فهي
الكيل والوزن اتحاد الجنس أو اختلاف ، وهي علة متعددة ، كما قاله الحنفية ، بناءً على
هذا : يجري الربا عندهم في كل مكيل أو موزون عرساً ، كالنحاس والحديد ، ولا يجري
فيما عداها ، فلا يجري في المصنوع الذي لا يتعارف فيه الوزن ، كبعض الآنية من النحاس
أو الذهب والفضة ، وكذلك لا يجري في مطبوع لا يوزن ولا يكال كالعمودات من الشفاح
والبيش والمطبخ ، فجوز بيع بقرق وخيارة وبطيخة بشعفا (٢) .

والرواية الثانية : أن العلة في الذهب والفضة هي الشبهة الثمانية ، وقيل
هي الشبهة مطلقاً ، حكاه صاحب الإتمام ، والعلة في الأشياء الأربعة هي الطعم مع
اتحاد الجنس في ربا الفضل ، والطعم فقط في ربا النساء ، فلا يجري الربا في قير المطبوع ،
كما قال الشافعي في مذهبه الجديد (٣) .

(١) المجموع ٤٠٠/٩ .

(٢) شرح منتهى الإرادات ١٩٤/٢ ، والمقتنى ٥/٤ ، وكشاف القناع ٢٥١/٣ - ٢٥٢ ، والمبدع

١٢٨/٤ ، وإعلام الموقعين ١٣٦/٢ .

(٣) المبدع ١٢٩/٤ ، والمقتنى ٦/٤ ، وإعلام الموقعين ١٣٦/٢ .

والرواية الثالثة : أن علة الربا في الذهب والفضة هي التمنية الخالصة • وفي الأثمان الأربعة الطعم مع الكيل مع اتحاد الجنس في ربا الفضل • ولا يشترط اتحاد الجنس في ربا النماء • وبناءً على هذه الرواية لا تجري الربا في غير المعلوم من الأموال إلا الذهب والفضة ، ولا في المعلوم الذي لا يكال ولا يوزن ، كما هو مذهب الشافعي في القديم (١)

أما حرمة النماء في مذهب أحمد : ففي اتحاد الوزن والكيل أو الثمنية وحدهما اتحاد الجنس أو اختلف • واتحاد الجنس وحده فيه روايتان عنه : الأولى : لا يحرم النماء ، والثانية : يحرم • وهو اختيار الخرقي (٢) وابن تيمية (٣) وهو مذهب الحنفية •

أدلة الحنابلة : استدلل الحنابلة على أن علة الربا موزون جنس في النقيضين ، ومكيل جنس في الأثمان الأربعة • وهي الرواية الأولى المشهورة عندهم • بما أخرجه أحمد عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [لا تبعضوا الدينار بالدينارين ، ولا الدرهم بالدرهمين ، ولا الصاع بالصاعين ، فإني أخاف عليكم الرِّمَاءَ ، والرِّمَاءُ هو الربا • فقام إليه رجل فقال : يا رسول الله ! رأيت الرجل يبيع الفرسين

(١) المبدع ١٣٠/٤ ، والمفتي ٧/٤ ، وأعلام الموقعين ١٢٧/٢ ، والميز ١٦٤/٨ •

(٢) والجُرْفِيُّ هو عمر بن الحسين بن عبد الله بن أحمد أبو القاسم الخرقي البغدادي الحنبلي ، توفي سنة ٤٣٤ هـ بالشام ، وكان إماماً علامة ثقة ، قرأ العلم على من قرأه على أبي بكر المرزوي وحرب الكرماني ومالك وعبد الله ابن الإمام أحمد ، له مصنفات كثيرة في فروع المذهب ، انتشر منها المختصر في الفقه ، واحترق كتبه مع نار أودعها فيه • وقرأ عليه جماعة من شعوب المذهب ، قال أبو أسحق البرمكي : إن عدد مسائل المختصر ألفان وثلاثمائة مسألة ، وذكر أبو يعلى في الطبقات ثمانية وتسعين مسألة اختلف فيها الخرقي مع أبي بكر عبد العزيز • والجُرْفِيُّ بكسر الخاء المعجمة وفتح الراء نسبة إلى بيع الخرق والشباب •

(٣) طبقات الحنابلة لأبي يعلى ٧٥/٢ = ١١٨ ، برقم ٦٠٨ ، وفتاوى الذهب ٢٣٢/٢

(٤) المفتي ١٢/٤ = ١٥ ، والمسائل الماردينية ص ١١٤ •

بالأفرائي، والشجيرة بالإسفل؟ قال: لا بأس إذا كان يدعكيد [أخرجه أحمد (١) •

قال في المعجم الوسيط: نجائب الإبل خيارها •

وسا روى أنس رضي الله عنه: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: [ما وزن مثلاً بمثل إذا كان نوعاً واحداً • وما كيل بمثل ذلك • فإنما اختلف الذو مان فلا بأس به] أخرجه الدارقطني (٢)

وجه الدلالة: أن النسي صلى الله عليه وسلم ذكر في حديث ابن عمر رضي الله عنهما المماثلة بقوله [الدينار بالدينارين والماع بالماعين] والخرم والدينار موزون والماع مكيل، وذكر الموشين من جنس واحد • فدل على أن المؤثر هو الكيل والوزن مع اتحاد الجنس، لأن الجنس والفقر بينهما المساواة في الموشين • الكيل والوزن يفيدان المساواة بينهما صورة • والجنس يسوي بينهما معنى (٣) •

وفيهِ أن الجزء الأول من الحديث لا يدل على حرمة النساء في المكيل والموزون •

والجزء الثاني وإن دل على حرمة النساء لكن في متجذر الجنس غير المكيل والموزون • ويمكن الاستدلال على تحريم الفحل والنساء بحديث عبادة السابق في أدلة الحنفية •

وحديث الدارقطني يدل على حرمة الفحل في المكيل والموزون عند اتحاد الجنس وعلى حله إذا اختلف •

واستدلوا للقول الثاني بحديث ما أخرجه مسلم عن معمر رضي الله عنه أنه سمع

(١) أخرجه أحمد في المسند ١٠٩/٢ •

(٢) أخرجه الدارقطني في سننه ١٨/٣ برقم ٥٨، في كتاب البهوع كما سبق ص ١٦٢ •

(٣) المفتي ٦/٤ •

- التمس صلى الله عليه وسلم يقول : [الطعام بالطعام مثلاً بمثل] أخرجه مسلم (١) .
- وجه الدلالة : أن الطعام وصف شرفاً ، إذ به قوام الأبدان .
- فيقولون : إنهم يبيعون به ، ولأنه ليسوا كانوا يبيعون به .
- في الأثمان الوزن ؛ لم يجر إطلاقهما في الموزونات ، لأن أحد وصفى علة ريسا الفضل بكل في تحريم النساء (٢)
- واستدلوا للقول الثالث على أن الملة هي مطعم جنس إذا كان مكبلاً أو موزوناً في الأيمان الأربعة . يأتي أخرجه الدارقطني أن سعيد بن المسيب قال : لا ريسا إلا في ذهب وقضة أو مئة بقال أو بوزن ويؤكل ويشرب أخرجه الدارقطني (٣) .
- وجه الدلالة : أن المساواة وجبت في المكمل كمال وفي الموزون وزناً ، وكل هذا أكثر على حصرها في المضمومات ، فوجب أن يكون الطعام معتبراً في المكمل والموزون (٤)
- واستدلوا على تحريم النساء باتحاد الكيل والوزن والشمية وحده بالأحاديث العامة السابقة ، مثل قوله صلى الله عليه وسلم [فلما اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كبيع ستم إذا كان يداً بيد] (٥) .
- واستدلوا على أن اتحاد الجنس وحده يحرم ربا النساء بحديث سمرة [أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة] أخرجه أصحاب السنن الأربعة وحسنه وصححه الترمذي (٦) .
- وجه الدلالة : أن الجنس أحد وصفى علة الريسا فحرم النساء (٧) .
-
- (١) أخرجه مسلم ١٢١٤/٣ برقم ٩٣ (١٥٩٢) في كتاب المساقاة باب بيع الطعام بالطعام مثلاً بمثل كما سبق ص ١٧٠ ، ١٧٤ .
- (٢) المعنى ٦/٤ ، والمبدع ١٣٠/٤ .
- (٣) أخرجه الدارقطني ١٤/٣ برقم ٣٩ في البيوع ، وقال هنا مرسل من قول سعيد بن المسيب .
- (٤) المعنى ٧/٤ ، والمبدع ١٣٠/٤ .
- (٥) المعنى ١٢/٤ ، وسبق تخريج هذا الحديث الذي رواه عبادة رضي الله عنه في أول البحث ص ١٥٨ .
- (٦) وقد سبق تخريجه في أبلة الحنفية في هذا البحث ص ١٦٤ .
- (٧) المعنى ١٥/٤ .

وبما رواه ابن عمر رضي الله عنهما [أن رجلاً قال يا رسول الله أرايت الرجل يبسج
الفرس بالأعراس والنجيبة بالإبل قال : لا بأس إذا كان يدًا بيد] (١) والنجيبة خيسار
الإبل كما سبق .

وبلغاي اتحاد الجنس على اتحاد الكيل والوزن (٢) لأن كلا منهما أحد وصفي
علة ربا الفضل . .

مناقشة الأدلة :

بمشيئة الله تعالى ستكون المناقشة بين أدلة الحنفية وأدلة الجمهور . مناقشة
أدلة الحنفية :

نوقشت أدلة الحنفية بثلاث اشتراكات :

الافتراض الأول : على حديث أبي هريرة وأبي سعيد الخدري رضي الله عنهما من رواية
الشيخين من وجهين : أحدهما : أن قوله (وكذلك الميزان) ليس من قول الرسول صلى
الله عليه وسلم بل هو من كلام أبي سعيد موقوفاً عليه كما قاله البيهقي والنووي (٣) ،
والثاني : إنه يحمل الموزون على الذهب والفضة دون غيرهما من الموزون جمعاً بهـ
الأدلة كما قاله النووي . (٤)

وأجيب عليه بجوابين :

الجواب الأول : أن قوله (وكذلك الميزان) من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ،
هذا متفق عليه ، ولم يشك فيه أحد من أصحاب الكتب الستة ، وكذلك أثبتته الحفاظ (٥)
وكلام البيهقي والنووي مردود .

(١) أخرجه أحمد في المسند ١٠٩/٢ ، كما سبق ص ١٧٧ = ١٧٨ .

(٢) المفتي ١٢/٥ ، ١٥ .

(٣) السنن الكبرى للبيهقي ٢٨٦/٥ ، والمجموع ٣٩٢/٩ .

(٤) المجموع ٣٩٤/٩ .

(٥) نصاب الراية ٤٣/٤ ، وتلخيص الحبير ٨/٣ ، والفرابة ١٥٦/٢ .

الجواب الثاني : دعوى الحمل على الذهب والفضة مردودة أيضاً ، إذ هي رواية
الحاكم التي صححها [وكذلك مايكال ويوزن أيضاً] (١) وفي رواية البيهقي [وكل مايكال
أو ويوزن فكذلك أيضاً] (٢) والروايات عرفت بعضها ببعضاً ، ولو سلم أن ما رواه الحاكم
والبيهقي من قول أبي سعيد الخدري رضي الله عنه فهو يفسر قوله صلى الله عليه
وسلم [وكذلك الميزان] ، وأراد رسول الله صلى الله عليه وسلم بالميزان الموزون مجازاً ،
بدليل الكلام السابق [بمع الجمع بالمراهم ١٠٠] (٣) والحديث الشريف عام شامل لكل
مايكال ويوزن .

والاعتراض الخامس : على حديث سمرة رضي الله عنه في نهى بيع الحيوان بالحيوان
نسيئة من ناحيتين :

الأولى : قال الشافعي والبيهقي : الحديث ضعيف لا يحتج به ، لأن الحسن البصري
لم يسمع من سمرة رضي الله عنه إلا حديث العقيقة (٤) .

والجواب : أن علي بن المدني والبخاري وأبا داود والترمذي والتركمانى والمصطفى
قالوا : إن سماع الحسن من سمرة حديث العقيقة وغيره من الأحاديث الكثيرة صحيح (٥) .
ثم إن هذا الحديث روى صحيحاً من طريق ابن عباس وجابر بن عبد الله وجابر بن
سمرة وابن عمر رضي الله عنهم (٦) والاعتراض على هذا مرفوض ، ولو سلم فهو حديث
مرسل ، والمرسل حجة عند الأئمة الثلاثة ، وإن خالف الشافعي في بعض أنواعه .

(١) المستدرک ٤٢/٢ - ٤٣ ، کتاب البيوع ، كما سبق تخريجه ص ١٦٣ .

(٢) السنن الكبرى ٢٨٦/٥ ، کتاب البيوع باب من قال بغيران الربا في كل مايكال .

(٣) بدائع المنافع ١٨٤/٥

(٤) السنن الكبرى ٢٨٦/٥ ، ومختصر سنن أبي داود للصفري ٢٧/٥

(٥) الجواهر النقى ٢٨٨/٥ ، وذكر التركمانى فيه هذا النقل منهم ومن البيهقي وابن عبد البر
أيضاً ، وأما إثبات أبي داود سماع الحسن من سمرة رضي الله عنه فهو مذكور في كتاب

الثقة في باب السلام بشرح بطل المحمود ج ٥ ص ٣٤٣ ، وأثبت ابن حجر في تهذيب التهذيب

٢٦٩/٢

(٦) انظر لتخريجه في نصب الرأية ٤٧/٤ - ٤٩ ، وشرح معاني الآثار ٦٠/٤ - ٦١

والناحية الثامنة : أنه محمول على أن الأجل في العوضين فيكون من باب مبيع

بين معين ، لأن باب ربا التسمية ، وذلك فاسد بما سبق (1)

والجواب ما قال الإمام المرحوم : من أن المفهوم لغة من قولهم : ⁽²⁾ باع فلان عبده بالحيوان تسمية ⁽³⁾ : التسمية في مدخولها لا في المبدلين ، ومطلق الكلام محمول على ما يتفاهمه النامي (4) .

وقال المحقق ابن الهمام : وبعد ما تبين أن الحديث ثابت ⁽⁵⁾ يرجع على حديث بيع البعير بالبعيرين إلى إيل المذقة بقوة السند ، وعلى فرض صحته بأن حديث النهسي عن بيع الحيوان بالحيوان تسمية محرم ، وذلك مبيع ، والمحرّم مقدّم على المبيح (2)

والاعتراض الثالث : اعترض على تعليلهم بالكيل والوزن بقولهم : ⁽⁶⁾ لو كانت العلة الوزن والكيل لما جاز إسلام الذهب والفضة في قسرها من الموزونات كالحديد والقطن والزعفران ، وإسلام الحنطة في الشعير ، وذلك جائز بالإجماع (4) .

وأجيب بأن هذه الصورة مستثناة بالإجماع لثلاثاً ينسب باب السلم في الموزونات ، وتختلف الحكم عبر العلة بالإجماع لمانع لا يبطلها (5) .
وهذه هي مناقشة أدلة الحنفية .

(1) المجموع ٤٠٣/٩ ، ومعالج السنن مع مختصر سنن أبي داود ٢٧/٥ .

(2) المبسوط ١٢٣/١٢

(3) فتح القدير ١٣/٧ ، وقال الطحاوي في شرح معاني الآثار ٦٠/٤ - ٦١ : نسخ حديث البعير بالبعيرين إلى إيل المذقة بأحاديث المنع .

(4) التمهيز ١٦/٨ ، والمجموع ٣٩٣/٩ ، والمغنى ٧/٤ ، والمبدع ١٣٠/٤ .

(5) فتح القدير ١٣/٧ ، والعناية ١٣/٧ - ١٤ .

مناقشة أدلة الجمهور

ناقش الحنفية أدلة الجمهور كما يلي :

أولاً : اعترض الحنفية على مَنْ قال إن العلة هي الطعام بمنع أن الطعام وصف مشتق من الطعام ، لأن الطعام انوارد في الحديث اسم جامد قلب وضعه لغير أو لما يؤكل . والطعام هو الطعام بمعنى الأكل وليس مشتقا منه ، فلا يكون علة . (١)

ولو سلمنا أن الطعام مشتق من الطعام فلا مناسبة بينه وبين الحرمة . بل هو وصف ناب ، لأن مقتضى الطعام التوسعة على الناس لحاجتهم لا التضييق (٢) .

واعترضوا على مَنْ قال إن العلة في الأشياء الأربعة الإقتيات والإدخار ، وفي الذهب ، والفضة الثمنية ، بأنهما لا تكونان علتين لتحريم الربا إكونهما ذوي خطر وشر ، ولتعلق إقوام النفس والمال بهما واليقا عليهما . لأن التعطيل بهاتين علتين من فساد الوضع . لأن الإقتيات والثمنية من أعظم وجوه المنافع المباحة ، فإنهما ينفيان عن فئة الحاجة إليهما اشتدادا تاما . وليس السبيل التضييق على الناس بتحريمهم المعاصيات لإقهار خطرهما وشرهما . واتمما السبيل في مثل ذلك : الإطلاق بأبسط الوجوه والتسهيل على الناس . لأن سنة الله هكذا جرت بتشهيل طريق الوصول إلى ما كانت الحاجة إليه أمثا ، كإباحة الخمر والماء والهوا .

والدليل على ذلك أن الحاجة إذا اشتدت أثرت في إباحة الحرام حالة الإضطراب ، كنا نأول الميتة ، فالمناسب للطعام والإقتيات والثمنية الإباحة لا التحريم .

(١) فتح القدير ٩/٧ ، والمصباح المنير مادة : طعام .

(٢) التيسوت ١٢/١٢ ، وبداية المناقب ١٨٥/٥ .

والمناسبات أخذ العلة من قوله صلى الله عليه وسلم (مثلاً بمثل) بأن تجعل العلة الحقيقة قصد صيانة أسوال الناس وحفظها عليهم بإيجاب الممانعة في المقدار والتفويض وقصد الممانعة عن الشباع يتحقق بالكيل والوزن ، لأنهما صفان قاهران منشبطان (١)

ثاني : اعترضوا على الشافعية القائلين بأن الأصل حرمة بيع الطعام بجنسه كالأشباع مستثنين بحديث [لا يبيعوا الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل] وبحديث [يبي عن بيع الطعام بالطعام إلا مثلاً بمثل] كما ذكروه في كتبهم (٢) بأنه غير مسلم (٣) . لأنه لم يرد حديث يهذين اللطيفين ، بل الوارد [الطعام بالطعام مثلاً بمثل] ، والمعنى يبيعوا الطعام بالطعام مثلاً بمثل . فهذا اللفظ يدل على أن الأصل في الطعام الإباحة إلا إذا وجد الغفائل . ولأن الأصل في أسوال الإباحة لا التحريم ، ولهذا تنال بالإباحة ، وبالمثل في غير عوفى ، بخلاف الأشباع ، فإنها مصونة عن الإبتدال شرعاً وعرفاً . ولهذا لا تنال إلا بالعقد أو المثل ، وقباسهم على الأشباع مع الفارق (٤) ، ولا حجة لهم في قوله صلى الله عليه وسلم [لا يبيعوا الذهب بالذهب إلا وزناً بوزن] على أن الأصل هو الحرمة والممانعة والتفويض مخرجها ، لأنه صلى الله عليه وسلم لم يقتصر على النهي في بيع التفقيس حتى يجعل الحظر فيه أملاً . بل قرن به الاستثناء . والإستثناء ، تكلم بالباقي بعد التثنية . فكأنه صلى الله عليه وسلم قال : يجوز بيع الذهب بالذهب وزناً بوزن (٥) .

(١) الميسوط ١١٩/١٢ ، والعناية ٩/٧ ، وفتح القدير ٨/٧ ، والنقير والتعبير ٣/٢٦٨-٢٦٩

والصفتى للخيازي ص ٣١٨ .

(٢) [تكملة] المجموع ٢١/١٠ ، والمفتى ٦/٤

(٣) قال في أعلاه السنن ٢٦٨/١٤ نقلاً عن ابن حزم أنه قال في المحلى ٤٧٢/٨ : الحديث

بهذا اللفظ كذب بعث .

(٤) الميسوط ١١٩/١٢ ، وفتح القدير ٩/٧

(٥) التبداتج ١٨٤/٥ ، وفتح القدير ٧/٧ ، والميسوط ١١٧/١٢ .

ثالثاً : اعترض الحنفية على الشافعية أيضاً حيث إنهم استدلوا بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما في بيع البعير بالمعبرين إلى إبل الصدقة كحلي جواز ربا النسيئة في متحد الجنس لفظ ، بأنه معارض بالحديث الشافعي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئسة • وقال الطحاوي : إنه منسوخ به لكن لم يتبين النسخ لجعل الزمن (1) والأولى في الجواب أن يقال : إن حديث الشافعي عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئسة محرم ، وحديث بيع البعير بالمعبرين إلى إبل الصدقة مباح ، والمحرم مقدم على المباح • ومرجع آخر أن سند الحديث المحرم أقوى من سند الحديث المباح لتعدد طرقه ، وسلامته عن الطعن في رجاله (2)

رابعاً : اعترض الحنفية على الجمهور في تحميلهم حرمة الربا في النقيضين بالشتملية الغالبة ، بأن الشتملية الغالبة علة قاصرة ، والعلة القاصرة لتصح القياس ، لأنه إنما يصح بعلة متعينة (3) •

ويبين من مسألة علة الربا : أن أساسا القرآن والسنة وكان لهما الفضل العظيم في إثبات أصلها ، ثم كان للرأي مجال واسع في استنباط العلة أخذاً من هذه النصوص حيث ذكرت فيه الأكثباء السقة والمثل والهد على النحو الذي شرحته •

(1) شرح معاني الآثار ٦٠/٤ - ٦١ ، والجواهر النقي ٢٨٧/٥ •

(2) فتح القدير ١٢/٧ •

(3) الميسوط ١١٩/١٢ •

المطلب الثاني :

(٨)

١٥ - الخلاف في جريان الربا في الفلوس :

أولاً : مذهب الحنفية :

اتفق الحنفية على أن الذهب والفضة أثمان أصلاً ومطلقة ، ولذلك لا يمتنعان بالتعمين ، وهما وزنيان بالنسبة في باب الربا ، ولا يجوز بيعهما بجنسهما متفاوتاً ونسيئةً ، وعلتهما المذكورة في باب الربا هي الوزن (١) ، والمذكور في أحكام القرآن للمجاص أن علة ربا النسيئة الجنس مع الكيل أو الوزن في غير الدناير والدراهم (٢) ، وهو يدل على أن العلة فيهما ليست الوزن بل الثمنية وفي غيرهما الوزن ، إذ لو قلنا الثمنية فقط لا يجرى الربا في الموزونات ، ويؤيد هذا كلامهم في الفلوس .

فقد اتفق أبو حنيفة وصاحباؤه على أن الفلوس الراضية أثمان ، ولكن ثمنيتها اصطلاحية باصطلاح الناس على كونها ثمناً للأشياء ، لأن أصلها كان حيلة قبيل أن يصطلحوا على ثمنيتها (٣) .

والفلوس الراضية لا تتمين بالتعمين ، وقد تعارف الناس على تقديرها بالعمى ، وحكمتها حكم النقدين بجامع علة الثمنية بينهما ، فعلة الثمنية ثبتت فبسي الذهب والفضة أولاً ، ثم تعدت إلى الفلوس ، ويجرى فيها ربا الفضل والنسيئة كما في النقدين (٤) .

(٨) والفلوس وهي كل ما شرب من غير الذهب والفضة الخالصة أو المعقوطة وراج التعامل به بين الناس انظر : المعجم الوسيط مادة (فل) .

(١) البحر الرائق ٢٠٣/٦ .

(٢) أحكام القرآن ٤٦٥/١ ، وسيفت عبارة الجمال في هامش ١٦٥ .

(٣) المبسوط ٢٤/١٤ - ٢٥ .

(٤) بدائع الصنائع ١٨٥/٥ ، والمبسوط ١٨٣/١٢ ، ٢٥ / ١٤ .

والفلوس الرائجة إذا كُتبت فسدت ثمنيتها وتُرجع إلى أصلها قبل
 رواجها وهو كونها عَرَضاً • وتأخذ حكم العَرَض • وهذا عند جميع الحنفية (١)
 فالحنفية ألحقوا الفلوس قبل رواجها بالعرض ، ويجوزوا الفضل إذا بيعت
 بجنسها ، وألحقوها بالنقدين بعد رواجها ، فلم يجوزوا الفضل والنساء إذا صرفت بجنسها ،
 وإذا صرفت بنقد من غير جنسها حرموا فيها النساء (٢) •
 فأموال الربا عندهم ثلاثة أنواع : المكهل كالحنطة والشعير ، والموزون
 كالحديد والكسر ، والأثمان كالدينار والدرهم وما ألحق بهما في الثمنية •
 قلنا : إن الثمنية في الفلوس الرائجة طرأت باصطلاح الناس على ثمنيتها •
 فلو اصطاح العاقدان على عدم ثمنيتها فهل تبطل الثمنية أم لا ؟ كما في النقدين اللذين
 أصلهما أثمانٌ مختلفة ؟ اختلفت الحنفية فيما بينهم :
 فقال الشيخان : تبطل الثمنية باصطلاحهما على إبطالها لكونها
 عروضاً في الأصل • فلهما التعامل بها على أنها عروض ، بخلاف كساد النقديتين

(١) الميسوط ١٣٦/١٢ ، ٢٦/١٤ ، ومثقة الخالق على البحر الرائق ٢٠١/٦ •

(٢) البحر الرائق ٢٠٣/٦ •

الذهب والفضة ، لأن أصلهما ثمن • فلا يزول عنهما بالاصطلاح •
 وتفرّع على هذا جواز بيع الفلاس بالفلسين بأعيانهما عند أبي حنيفة
 وأبي يوسف ، لأن الفلوس مارت مروضاً باصطلاحهما فلم توجد علة الربا •
 وقال محمد : لا يجوز ليقاً الثمنية ، إذ ما اصطلحت عليه العاصمة
 أو الدولة لا يبطل باصطلاح الماتدين • ولذلك لا يجوز بيع الفلاس بالفلسين بعينيهما
 لما فيه من ربا الفضل (١) •

ونقل صاحب الميسر رأياً آخر في علة جواز إسلام الفلوس في الحديد
 بمعنى أنها تكون رأس مال السلم • فقال : إنه يجوز لأنه لم يجمها قدر • إذ الحديد
 موزون والفلوس معدودة عرولاً (٢) • والرأي الأول أوجه بعد ما تقرر أن الفلوس أثمان (٣)

ثانياً : مذهب المالكية :

ذكر المالكية في كتبهم في جريان الربا في الفلوس رأيين مشهورين أحدهما
 الاختلاف في علة الماتدين :

الرأي الأول : لا يجري الربا في الفلوس لأنها غير ربوية • وذلك مبني
 على قولهم بأن العلة في الذهب والفضة هي الثمنية الثالفة وهي غير متعديّة السي
 غيرهما (٤) كما أبلغنا • ولزكاة في الفلوس عندهم في المذهب (٥) ، ولا يضمن

(١) البحر الرائق ١٣١/٦ ، ٢٠٢ ، وفتح الصنائع ١٨٥/٥ •

(٢) الميسر ١٨٢/١٢ - ١٨٣ •

(٣) ويمكن الجمع بينهما بأن يكون العدد كتابة من الثمنية •

(٤) حاشية المدوني ٩٢/٢ ، وحاشية الماوي على الشرح الصغير ٩٠/٣ - ٩١ ، وحاشية

المدوني ٦١/٣ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٥١/٣ •

(٥) المدونة ٢٥١/١ ، والشرح الكبير للفرير ٤٥٥/١ •

زكاة الذهب والفضة مبروضاً أو فلوساً وإنما يركبها من أحدهما فقط . (١)

وبنا . عليه يجوز بيع الفلوس بالذهب والفضة أو بالمكس نسيئة أو تفاخلاً

لكن مع الكراهة (٢)

وفهم من كلام الإمام محمد في كتابه الحجة أن المالكية قاسوا الفلوس على

الحجارة بجامع أن كلا منهما ليس من المتقدمين .

وأجاب عن هذا القياس بالفرق لأن الفلوس أثمان فهي شبيهة بالذهب

والفضة لا بالحجارة فأنتم أخطأتم القياس . (٣)

والرأي الثاني : أنه يجري الربا في الفلوس الراجعة كما يجري في الذهب

والفضة بجامع الثمنية المطلقة . ويشترط في بيع بعضها ببعض التماثل في السوزن

أو العدد والخلول والتقايش (٤) .

وقال سحنون في مدولته لابن القاسم (٥) :

- أرايت أن اشتريت فلوساً بفراهم فافترقنا قبل أن نتقايش ؟ قال (ابن القاسم) : لا يصح

(١) المدونة ٢٥٨/١ .

(٢) المدونة ٢٥١/١ .

(٣) الحجة على أهل المدينة ٦٦٢/٢ .

(٤) حاشية الصاوي على الشرح الصغير ٩١/٣ ، وحاشية السوقي ٦١/٣ ، وحاشية المدو

٩٢/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٣٥١/٣ ، ولم يشرح كلمة الفلوس وتمتعها في شرح

مختصر خليل الحطاب في مواهب الجليل ٣٦٦/٤ ، والمواق في التاج والإكليل ٣٦٦/٤ ، والخروفي

في شرحه ٣٦/٤ .

(٥) ابن القاسم هو أبو عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المتقي المعصري ، ولد سنة ١٣٠ وتوفي

سنة ١٩١ هـ بمصر ، هو شيخ صالح حافظ حجة فقيه أثبت الناس في مالك وأعلمهم

بأقواله ، سجدته عشرين سنة وثقله به . خرج عنه البخاري في صحيحه . أخذ عنه جماعة ،

منهم أبيع ويحيى بن دينار ويحيى بن يحيى وابن عبد الحكم وأسد بن الفرات وسحنون

وزنجان وجماعة . وروى عن القليث وابن الماجشون ومسلم بن خالد وغيرهم .

(شجرة النور الزكية ص ٥٨ برقم ٢٤)

هذا في قول مالك ، وهذا فاسد ، قال مالك في الغلوس : * لاخير فيها نظراً بالذهب ولا بالورق ، ولو أن الناس أجازوا بيعهم الجلود حتى تكون لها سكة وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظراً * .

قلت : أرأيت أن اشتريت خاتم فضة أو خاتم ذهب بغلوس فاشترينا قبل أن نتقاه ، أيجوز هذا في قول مالك ؟ قال : لايجوز هذا في قول مالك ، لأن مالكا قال : * لايجوز فليس بغيره ، ولايجوز الغلوس بالذهب والفضة ولا بالتانير نظراً * (١) وذكر العلامة الباجي في شرح الموطأ وجه الكراهة ووجه الحرمة في قبول مالك ثم علق وجه الحرمة بقوله : * أن السكة في النحاس نوع يختص بالأثمان ، فوجب أن تؤخر في تحريم التعامل بجنس الذهب والفضة (٢) *^٥

وعلى في حاشية المدو جة الكراهة بناءً على أنها ليست بأثمان ، على أننا لو لم نمنع الربا فيها لأدنى ذلك إلى قلبيها لكثرة التعامل بها ، فيفسد بها الناس (٣) . وفيه نظر ، لأن تأدية جواز الربا إلى قلبيها في السوق غير واضح *
والراجع للرأي الثاني *

ثالثاً : مذهب الشافعية :

اتفق الشافعية كما سبق على أن علة الربا في الذهب والفضة هي الثمنية الغالبية (٤) وهي تشمل التبر والمضروب والحلى والأواني المتخذة منها * والعلمية

(١) المدونة ٩٠/٣ = ٩١ *

(٢) المنتقى ٣٥/٥ *

(٣) حاشية المدو ٩٢/٢ *

(٤) أماد الشافعية الثمنية الغالبية أيّاً بمصالح الثمنية الغالبية وبجوهرية الأثمان غالباً ويجنس الأثمان غالباً كما في المجموع ٣٩٤/٩ ، والعزير ١٦٤/٨ ، ومغني المحتاج

٢٥/٢ . قال أستاذي أبو سنة الأول أدق *

قاصرة على الذهب والفضة ولا تنمى إلى غيرهما .

وكتلك اتفقت كلمتهم في الفلوس على أن ربا الفضل والنماء لا يجري فيها ، وإن راجت رواج الذهب والفضة . لأن علة الثمنية الغالبة لا تنمى إليها فهي تعد من المعروض . وشرح أولهم وآخريهم بأن كلمة " الغالبة " وضعت في علة الربا في النكتين لإخراج الفلوس والمكوك من غير الذهب والفضة (١) .

وجاء في شرح منهاج الطالبين " ولا ربا في الفلوس الراشحة في الأصح ، فيجوز بيع بعضها ببعض متفاضلا وإلى أجل " (٢) ومفاده أن الصحيح جريانه ، وهو محلي على أن العلة هي الثمنية المطلقة ، وهذا هو الذي يجب المصير إليه ولا لم يجر الربا في نقود الناس اليوم ، ويختل التعامل ويشيع الربا .

وحكى في الميزان والمجموع وجه تحريم الربا في الفلوس عن الخراسانيين

من الشافعية (٣)

رابعاً : مذهب الحنابلة :

والقاهر من مذهب الحنابلة أن لهم في الفلوس رباين : رأى جريان الربا فيها إن راجت ، بناءً على أنها أثمان كالذهب والفضة فيكون بيعها بجنس الأثمان مرفعا ويشترط فيه الحلول والتقابض (٤)

(١) الميزان ١٦٤/٨ ، والمجموع ٣٩٢/٩ - ٣٩٥ ، وملئ المحتاج ٢٥/٢ ، وحاشية البجيرمي على منهاج الطلاب ١٩٠/٢ .

(٢) حاشية جلال الدين المحاسي على المنهاج مع حاشيتي القليوبي وعميرة ١٧٠/٢ . ومثله كلام الرافعي الذي سبق ص ١٧٢ .

(٣) الميزان ١٦٤/٨ ، والمجموع ٣٩٥/٩ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٥٩/٢٩ ، والمسائل الماردينية ص ١١٤ .

ومن هنا مصادجا، في الروش المربع والمبدع : ^١ أن صرف الفلوس النافقة
 بالنقد يشترط فيه الحلول والتخفيض ^(١)
 وفي الإحصاف : ^٢ لا يجوز إسلام الدراهم في الفلوس إذا كان ثمننا ^(٢)
 وقال ابن تيمية : ^٣ غلبى الشارع أن يباع ثمن بثمان إلى أجل ، فإذا
 صارت الفلوس أثمانا صار فيها المعطى فلا يباع ثمن بثمان إلى أجل ^(٣)
 قال في الإحصاف : ^٤ قال في الانتصار : ثم يجب أن يقولوا : إذا نزلت حتى
 لا يتعامل إلا بها إن فيها ربا - لكونها ثمننا غالبا . (ج٢)
 والرأي الثاني : عدم جريان الربا فيها ، بنا على أنها عروض ممنوعة
 معدودة ونسبت وزنية ، والشملية عارضة لها . (٤)
 ولهذا قالوا : ^٥ فيجوز بيع سكنين بسكيتين وأبرة بأبرتين وكلما يجوز بيع
 فلس بفلسين معدا ولو بالفضة ، لأنها لم تمت بمكمل ولا مؤزون ^(٥)
 وشرح في شرح منتهى الإرادات بعدم الربا حيث قال : ^٦ ولا ربا في فلوس
 يتعامل بها معدا ولو كانت غافقة لخروجها عن الكيل والوزن وعدم النسي والاجتماع ^(٦)
 وقال في الروش المربع ^٧ ولا ربا في ماء ولا فيما لا يؤزن عرفا لثمنه متشبه
 بفلوس من غير ذهب وفضة ، ولا في مطعموم لا يكال ولا يؤزن كبش ^(٧)

(١) المبدع ١٤٨/٤ ، والروش المربع ص ١٨٢ .

(٢) الإحصاف ٤١/٥ .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٧٢/٢٩ . (ج٢) الإحصاف ١٢/٥ .

(٤) مجموع فتاوى ابن تيمية ٤٥٩/٢٩ ، والمسائل الماردينية ص ١١٤ ، وشرح منتهى

الإرادات ١٩٤/٢ .

(٥) كشف القناع ٢٥٢/٣ .

(٦) شرح منتهى الإرادات ١٩٤/٢ .

(٧) الروش المربع ص ١٧٩ - ١٨٠ .

وبهذا يتبين أن القول بثنائية الفلوس ، هو رأى العنيفة ورأى عند كل مسن

المالكية والشافعية والحنابلة •

وإذا كان الراجح في علة الربا في الذهب والفضة هو الثمنية المطلقة ، يترجح

هذا الرأى ، ويجرى الربا في الفلوس قياساً لها على الذهب والفضة • ويجرى الربا أيضاً

في الأوراق النقدية قياساً لها على الذهب والفضة أيضاً • لأنه قد تبنت فيها من علة

الثنائية • ما تبنت في الفلوس بيقين • فيجوز فيها الربا كما جرى في الفلوس • وهو الحق

الذى يجب المصير إليه ، تحقيقاً للمدول في المعاملات ، ومنعاً للظلم الناشئ عن الربا •

والله أعلم بأحكامه •

ومناً الخلاف هو تفسير قوله صلى الله عليه وسلم [يبدأ بيد] في الحديث

الآتي :

عن عباد بن رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح ، مثلاً بمثل سواءً وسواً بمساواة بيد بيد ، فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا كيف شئتم إذا كان يدا بيد] أخرجه مسلم (١) .

فسر الجمهور (يدا بيد) بالمقابلة •

قال ابن الأثير (٢) في النهاية في مادة (ها) : «لأنهم يبيعون الذهب بالذهب إلا ها ، وها»^٣ هو أن يقول كل واحد من البائعين ها فيعطيه ما في يده كحديثه الآخر [لا يدا بيد] يعنى مقابلة في المجلس •

(١) أخرجه مسلم ١٢١١/٣ برقم ٨١ ، في المساقاة كتاب الصرف وبيع الذهب

بالورق نقدا • وسبق كتاب ص ١٥٨ •

(٢) ابن الأثير هو المبارك بن محمد بن محمد بن عبد الكريم أهـ المعانيات ابن الأثير مجد الدين الجزري الموصلي الشافعي الكاتب ، ولد سنة ٥٤٤ هـ وتوفي سنة ٦٠٦ هـ ، وكان فقيها محدثاً أديباً نحويًا عالماً عاقلاً ورعاً كما قال ابن خلكان له جامع الأصول والتهذيب في قريب الحديث ، وكتاب الإتصاف في الجمع بين الكشف والكشاف في التفسير ، أخذ من الشعلبي والزمخشري ٤ وكتاب المعطى والمختار في الأدب عسرة والذكاء وغيرها •

(حمية المعارف ٤/٦ - ٣ ، وشرحات الذهب ٢٢/٥ - ٢٢)

فما رواه الشيخان من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: [الورق بالذهب ربا إلا ها، وط، بوالبر بالبر ربا إلا ها، وها،، والشعير بالشعير ربا إلا ها، وها، والتمر بالتمر ربا إلا ها، وها،] (١)

لفظ [ها، وها،] فيه يدل على اشتراط المقابلة .

استدل الحنفية بالحديث السابق الذي رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، وقالوا معنى [يذا بيعد] هو تعيين المثلين بالحضور أو بالإشارة أو بالوصف ، كما تقدم فلا يدل على التقابض في أموال الربا إلا في الذهب والفضة لأن التعيين فيهما إنما يتم بالقبض ، وفي غيرهما يتم بدون القبض فيكتفى به . .

وأيدوا قولهم بما جاء في الحديث الآخر [عينا بعين] الذي هو صريح في

التعيين .

أخرج مسلم عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: [إنني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن بيع الذهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والتمر بالتمر والملح بالملح إلا سوا، بسوا،، عينا بعين، فمن زاد أو أزهده فقد أربى] (٢) .

قال المرحوم في المبسوط^١ : وقوله صلى الله عليه وسلم (يذا بيعد) يجوز أن يكون المراد به (عينا بعين) لأن التعيين يكون بالإشارة ويجوز أن يكون المراد

(١) أخرجه البخاري بشرح عمدة القاري ٣٨٩/٩ في البيوع ، باب بيع الشعير بالشعير .

— ومسلم ٢١٠/٣ رقم ٧٩ (١٥٨٦) في المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالسورق نقدا ، واللفظ للمسلم .

(٢) أخرجه مسلم ٢١٠/٣ رقم ٨٠ (١٥٨٢) في المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب بالسورق

نقدا .

به (قبضاً مقبضاً) لأن القبض يكون باليد :

وزعم بعض أصحابنا رحمهم الله أن المراد به القبض هنا ، إقباضه في حديث
عمر رضي الله عنه فإنه قتل في الحرف : ^(١) من يهلك إلى يده ، وإن استنقر له إلى خلف السارية
فلا تنظره ، وإن وثب من العطش فثب عليه ^(٢) ولكن أفسح أن المراد به التعمين ، لأنه
لو كان المراد به القبض لقال ^(٣) من يد إلى يد ^(٤) لأنه يقبض من يد غيره فعرّفه
أن المراد به التعمين (٢) . ^(٥)

ورد الجمهور بما جاء في عامة كتب الفريسيين واللفظة (٢) أن معنى (يداً بيداً)
مقابلة - وبنيته في الحديث الآخر (إلا ها ، ها ، ها ، ها) والأصل اتحاد الروايات في المعنى ،
وبأن هذين اللفظين وردا في الأشياء ، المثة ، النقيدين وغيرهما ، فوجب عليهم أن يقولوا
باتحاد الحكم ولا يفرقوا بين النقيدين وغيرهما .

وبه تبين أن قوله صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة : (عينا بعين) معناه :
مقابلة - لأنه رواية أخرى في الحديث ، والأصل اتحاد الروايات والمعنى متى أمكن
ذلك ، توفيقاً بين الروايات ، فالراجح ما ذهب إليه الجمهور .
وبهذا يتبين أن الخلاف في المسألة ليس مبنياً على الرأي بل هو اختلاف قسري
لتفسير الحديث ، والله أعلم .

(١) المبسوط ١١١/١٢ وفتح القدير ١٣٢/٧ ، ونصب الراية ٥٦/٤ ، الدراية ١٦٢/٢ .

(٢) المبسوط ١١١/١٢ .

(٣) لسان العرب مادة : ها .

وسميت مينةً لحصول النقد لعاحب العينة ، وذلك أن العين هو المال الحاضر ،

والمشتري إنما يشتريها لبيعها بمعنى أي بنقد حاضر يصل إليه من قوِّه معجَّلًا (١) .

محذرات التعريف : فبيده بقوله (يشتريها) أي يشرى البائع العين التي باعها ،

لإخراج ما إذا لم ترجع إليه العين التي باعها ، فإنه لا يسمى ببيع العينة ، لأنه من العيسن المسترجعة لا العين مطلقاً . وكذلك لو تغيرت سفة السلعة بما يتوَّصلها لا يكون مينةً ،

فيجوز بيعها بالاتفاق (٢) فبيده بقوله (يشتريها منه) أي من المشتري ، لإخراج مالمو .

اقتراها بائعها من غير مشتريها أو من وارثه المشتري أو من المقرئ بعد ما خرج من ملكه ثم عاد إليه بملك جديد كالأمانة قبل القبض أو بعده ، فشرأ البائع في هذه

الصور بأقلَّ جاشز ، ولا يكون من بيع العينة (٣) . وكذلك خرج بها مالمو اشتراها

أبوه أو ابنه أو زوجته أو غلامه كما فيها الشراء جاشز ، ولا يدخل في بيع العينة (٤) . فبيده

بقوله (قبل أن ينقد الثمن) لإخراج مالمو نقد البائع الثمن أو بعينه فأنها جائزة بالإجماع ، ولا

تستد من العينة (٥) . فبيده بقوله (بالثمن الذي باعه به من جنسه) لإخراج مالمو اشتراها

من مشتريه بغير جنس الثمن الذي باعها به ، لأنه إذا اختلف الجنس يجوز كما يجوز

لو اشترى بعرش ولد باع بنقد ، وذلك لأن القابض في بيع العينة اتعاه جنس الثمنين

في العقد الأول والثاني (٦) .

ولتوضيح مسألة العينة الأول : إن للثمن في بيع العينة ثلاثة أحوال :

١ - اتعاه في البيع والشراء مثل أن يبيعها بالعراهم في العقد الأول ثم يشتريها بالدرهم

(١) النهاية لابن الأثير ١٦٤/٣ ، ورد المختار ٣٢٥/٥ .

(٢) البحر الرائق ٨٢/٦ ، ورد المختار ٣٢٦/٥ ، وكشاف القناع ١٨٥/٣ .

(٣) البحر الرائق ٨٣/٦ .

(٤) كشاف القناع ١٨٥/٣ .

(٥) فتح القدير ٤٣٢/٦ ، والبحر الرائق ٨٣/٦ ، وكشاف القناع ١٨٥/٣ ، والمبدع ٤٩/٤ ،

والروض المربع ص ١٧٠ .

(٦) المحرر الرائق ٨٣/٦ ، وكشاف القناع ١٨٥/٣ .

في العقد الثاني، فهذا من بيع العينة واختلاف فيه بين المعمرين لهذا البيع.

٢ - اختلاف الثمن، كأن يبيعها بنقد ويشتريها من المشتري بعرض، فيجوز البيع بالاتفاق ولا بأس فيها للعينة.

٣ - اختلاف جنس الثمنين، كأن يبيعها بمائتي درهم ثم يشتريها من المشتري بعشرة دنانير، وقسمتها أثل من الأول؟ فهل يجوز التفاضل بينهما أم يلحق بالعينة فيمنع؟

اختلف العلماء فيه على مذهبين:

الأول: أنه يجوز التفاضل بينهما كما جاز فيما لو اشتراها بعنوش، بهما مع اختلاف الجنس، لأن الدينار والدرهم يعتبران جنسين مختلفين سورةً بدليل أنه لا يجري الربا بينهما، وهذا مذهب زفر والشافعي والحنابلة (١).

والثاني: لا يجوز التفاضل بينهما، لأن الدينار والدرهم أو الريال والجنية جنسان سورة، وجنس واحد معنى، والمقصود منهما واحد وهو الثمنية، ولذلك جيلافسي أغلب الأحكام كجنس واحد (٢) وباعتبار الثمنية لا يصح هذا العقد لأنه يتخذ وسيلة إلى الربا، فأشبهه مالمو بأعيا بجنس الثمن الأول.

قال السرخسي في المبسوط: في اعتبار أنهما جنسان سورة يصح هذا العقد وباعتبار أنهما جنس واحد معنى لا يجوز هذا العقد. وعند اجتماع المعنى الموجب للحل، والموجب للحرمة يوجب الموجب للحرمة لقوله تعالى الله أعلم به وسلم: [ما اجتماع الحرام والحلال إلا فليسب الحرام على الحلال] أخرجه

(١) المبسوط ١٢/١٢٣، والمجموع ١٤٨/١٠ - ١٤٩، والمفتي ١٩٥/٤، والمسند

٤٩/٤

(٢) البحر الرائق ٨٣/٦

البيهقي موقوفاً على ابن مسعود رضى الله عنه (١) . ولأن ثبوت هذه الحرمة للأجل
الربا ، وباب الربا مبني على الاحتياط (٢) والقول بالمنع مذهب أبي حنيفة وصاحبيه
ومذهب مالك وهو الراجح عند ابن قدامة من الحنابلة (٣)

وقولهم في التعريف (أو بأجل أطول من الأجل المذكور في العقد) معناه أن يبيع
بشمن إلى أجل كشهري ، ويشتري بالشمن نفسه إلى أجل كشهري بهذه الصورة من بيع
المينة ، لأنها بمثابة الشمن الأكثر ، قياساً لقصر الأجل وطولته على كثرة الشمن
وقلته ، لأن أصل الأجل بغير المالية ، فالزيادة فيه تُشغفها أكثر ، إذ كلما
زاد الأجل نقص الشمن ، فكانت باعة بالأكثر واشترى منه بالأقل (٤) .

وبهذا التوضيح تبين معنى بيع المينة :

حكمه : في حكم بيع المينة رأيان من الفقهاء رحمهم الله تعالى :

الأول : إن بيع المينة فاسد غير جائز، وهو مذهب الحنفية (٥) والمالكية (٦)

- (١) رُفِعَ في الميسوط ١٢٣/١٣ ، وفي تبين الحقائق ٥٠٤/٦ إلى النبي صلى الله عليه وسلم
ولم أجده سرفوعاً - إنما أخرجه البيهقي ١٦٩/٧ عن طريق جابر الجعفي عن الشعبي
عن ابن مسعود موقوفاً عليه في النكاح باب الزنا لا يحرم الحلال - وقال جابر ضعيف
وبين الشعبي وابن مسعود انقطاع - انتهى ، وقال ابن أمير حاج والسيوطي :
وأخرجه أيضاً عبد الرزاق في المصنف عن طريق البيهقي موقوفاً على ابن مسعود لا
سرفوعاً (انظر التقرير والتحبير ٢١/٣ ، والأشباه والنظائر للسيوطي ص ١٠٦)
(٢) الميسوط ١٢٣/١٣ .

(٣) الميسوط ١٢٣/١٣ ، والشرح الكبير للدردير ٨٠/٣ - ٨١ ، والمغني ١٩٥/٤ .

(٤) الميسوط ١٢٥/١٣ ، وأحكام القرآن للجصاص ٤٦٨/١ .

(٥) الميسوط ١٢٢/١٣ ، وبغاث المنافع ١٩٨/٥ ، وفتح القدير ٤٢٢/٦ ، والبحر الراسق

٨٢/٦ ، ورد المختار ٣٢٥/٥ .

(٦) إشراف ٢٧٥/١ ، والفرج الصغير ١٢٧/٢ ، ومواهب الجليل ٤٠٨/٤ ، والشرح الكبير
للدردير ٩٠/٣ - ٩١ ، وبغية المجتهد ١٤٢/٢ . والتاج والإكلیل ٤٠٨/٤ ، والمقدمات

والحنابلة • (١)

والثاني : أن يبيها جائز ، وهو مذهب الشافعية (٢) •

أدلة الجمهور :

- ١ - استدلل الجمهور على فساد بيع العينة أولاً بأشهر رواة عبد الرزاق قال : أخبرنا
معمّر والثوري عن أبي إسحق عن امرأته (٣) أنها دخلت على عائشة في نسوة ، فسألتهما
امرأة (٤) فقالت : يأم المؤمنين كانت في جارية (٥) فبعته من زيد بن أرقم بثمانمائة
إلى أجل ، ثم اشتريتها منه بستمئة ، فنقدته الستمئة ، وكُتِبَتْ عليه ثمانمائة • فقالت
عائشة : بشى والله ما اشتريت [وبشى والله ما اشترى] أخبرني زيد بن أرقم أنه
قد أبطل جهاده مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن يتوب • فقالت المرأة لعائشة

»»

المجتهدين ٥٣/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ٢٦١/٣ •

- (١) كشف القناع ١٨٥/٣ ، والمفنى ١٩٣/٤ - ١٩٤ ، والمبدع ٤٨/٤ ، والقواعد النورانية
ص ١٤٢ - ١٤٣ ، والمسائل المارونية ١٢٠ - ١٢٢ ، وأعلام الموقعين ٣٢٥/٣ •
(٢) المزير ٢٣١/٨ - ٢٣٢ ، والمجموع ١٠ / ١٤٨ - ١٤٩ ، ١٥٧ • وحكي الراغب أن الأستاذ
أبا إسحق والشيخ أبا محمد أفندي جالمتع إذا صار غايه • لأن البيع الثاني كالمشروط في
الاول • فيبطلان جميعا لكن السبكي فهمه في تكملة المجموع لمخالفته
مريح كلام الشافعي • ولم أجد هذه المسألة في سائر كتب الشافعية ، وحتى لم يشرح
الخطابي في معالم السنن حديث العينة ، قال في الشيخ محمود عبد الحاشم حينما سأله
عن مرجع هذه المسألة في كتب الشافعية : * أرجع كتب الآخرين! وذكر مذهب الشافعية
أيضا في المبسوط ١٢٢/١٣ ، وبيدائع الصنائع ١٩٨/٥ ، وبيداية المجتهد ١٤٢/٢ ، والمننى
١٩٤/٤ •

- (٣) امرأة أبي إسحق اسمها: العالقة كما صرحه البيهقي والدارقطني وأبو إسحق اسمه عمرو بن
عبد الله بن عبيد السبيعي ، وهو ثقة مكثّر عابد • روى عنه الستة • مات سنة تسع
وعشرين ومائة كما في تفریب التهذيب ص ٤٢٢ برقم ٥٠٦٥ •
(٤) المسألة هي أم ولید زيد بن أرقم كما هي معروفة بأمر نجبة ، ذكرها الدارقطني والبيهقي •
(٥) وجاء في رواية أحمد بلفظ (قُلُوبًا) وفي إحدى الروايات للبيهقي بلفظ (عُنْدًا)
(٦) أي درهم • صرحه أحمد والدارقطني •

أَرَأَيْتَ إِنْ لُغِنتُ رَأْسَ مَالِي وَرَدَّتْ عَلَيْهِ الْفُضْلُ ، قَالَتْ : إِنْ لُغِمَنَ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى ، (١) الآية ، أو قَالَتْ : إِنْ لُغِمَ فَلَكَمُ رُؤُوسُ أَسْوَابِكُمْ ، (٢) الآية . *

أُخرجَه عبد الرزاق وأبو يوسف في الآثار وأحمد والدارقطني والبيهقي

ولغيرهم (٣) .

وفي رواية لأحمد ^٤ فقالت عائشة لأبي بكر: أليس قد أبلغتك جهادك مع

رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن تنوب ، بشئ ما اشتريت وبشئ ما شريته ^٥ .

(١) سورة البقرة آية (٢٢٥)

(٢) سورة البقرة آية (٢٢٩)

(٣) أُخرجَه عبد الرزاق في المصنف ٨ / ١٨٤ - ١٨٥ برقم ١٤٨١٢ ، في الميعود ، باب الرجل يبيع

السلمة ثم يريد اشتراءها بنفسه ، وهذا اللفظ له ، وأُخرجَه بطريق الثوري أيضا

بعده ٨ / ١٨٥ برقم ١٤٨١٢ .

- وأُخرجَه أبو يوسف في الآثار عن أبي حنيفة ص ١٨٦ برقم ٨٩٢ في الميعود والمصنف .

- وأُخرجَه أحمد في المسند بسند جيد كما ذكره في نصب الراية ٤ / ١٦ .

- والدارقطني في سننه بطريقين في كتاب الميعود ، الأول ٢ / ٥٢ برقم ٢١١ ، وقال

الشيخ (أي الدارقطني) : أم محبة والعائشة مجهولتان لا يحتج بهما - والثاني

٢ / ٥٢ برقم ٢١٢ .

- والبيهقي في السنن الكبرى ٥ / ٢٢٠ - ٢٢١ يخدمه طرق في كتاب

الميعود باب الرجل يبيع الشيء إلى أجل ثم يشتريه بأقل .

- والجصاص في أحكام القرآن ١ / ٤٦٦ بطريق بونس بن إسحاق عن أبيه عن أبي العالية .

وعلى رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة أن زيدا باع ثوبه ثم اشترى نقداً فحصل له الربح ، وعلى رواية غيره أن أم حبة باعت ثوبه ثم اشترت نقداً فحصل الربح لها ، وفي رواية لأبي حنيفة ^(١) فلانها زيد معتزراً فقلت عليه قوله تعالى : ﴿ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَبِهْ فَلَهُ مَا سَلَفَ ﴾ (١) .

ومعنى حديث أبي يعقوب : قال تعالى ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخِيسٍ ﴾ (٢) أي باعوه .

وجه الدلالة من طريقين :

الأول : أن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ألحقت بزيد بن أرقم رضي الله عنه وفيها حديثاً ، وهو بطلان الطاعة من الحج والجهاد مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إن لم يتب . ولولا أن عند أم المؤمنين ولماً من رسول الله صلى الله عليه وسلم أن هذا محرم لم نستجز أن نقول مثل هذا الكلام بالإعتناء . لأن هذا وصلاً لا يترك ولا يوقف عليه بالرأى . فالظاهر أنها قالتها سماعاً من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، بدليل أن زيدا اعتذر إليها بأنه لم يسمعه ، لأن الصحابة في المجتنبات التي لم يرد فيها نص واضح كان بعضهم يخالف بعضها فيها ، وما كان أحدهم يعتذر إلى صاحبه ، ولا يتحقق الوعيد إلا بمباشرة المصممة . فدل على فساد البيع ، لأن البيع الفاسد معصية (٣)

والثاني : أنها رضي الله عنها سمعت ذلك البيع يبيع سوءاً وشرّاً سوءاً ، والفاسد هو الذي يوفى بذلك لا الصحيح ، ولأن في هذا البيع شبهة الربا ، لأن الثمن الثاني يصير قسماً

(١) المبسوط ١٣/ ١٢٢ ، والآية الكريمة وردت في سورة المائدة الآية (٢٧٥) (

(٢) سورة يوسف آية (٢٠)

(٣) بدائع الصنائع ٥/ ١٩٩ ، وفتح القدير ٦/ ٤٣٥ ، والنهاية ٦/ ٤٢٢ ، والمغني ٤/ ١٩٤ ،

وتهذيب مختصر أبي داود لابن القيم ٥/ ١٠٤ ، والإيضاح ١/ ٢٧٥ .

بالمشمن الأول ، وفي الأول زيادة لإثباتها عوش في عقد المعاوضة وهو تفسير الربى ،
إلا أن الزيادة ثبتت بمجموع العقدين ، فكان الثابت بأحدهما شبهة الربى ، فالشبهة
في هذا الباب ملحقة بالحقيقة ، فأبو حنيفة ومالك اكتفيا بشبهة الربى فأبطلوا العقد
الثاني وأحمد في إحدى روايته نظر إلى حقيقة الربى فأبطل العقدين (١) .

مناقشة الدليل الأول :

اعترض على الأثر المذكور ابن الجوزي والدارقطني وقد كان رواه من طريقين ،
بأن المالقة وأم محبة مجهولتان لا يحتج بما روتاه (٢) . وأجيب : بأن أم محبة هي
أم ولد زيد بن أرقم . رضي الله عنه التي سألت عائشة رضي الله عنهما عن بيعها .
وأما المالقة فهي امرأة جليسة القدر ، ذكرها ابن سعد في الطبقات فقال :
المالقة بنت أنفع بن شرحبيل امرأة أبي إسحق ، روى عنها زوجها وابنها يونس ،
وهما إمامان . ذكرهما ابن عيان في الثقات ، وذهب إلى حديثهما الثوري والأوزاعي
وأبو حنيفة وأصحابه ومالك وأحمد . وهذا يكفي لمعرفتها (٣) .
واعترض عليه الشافعي بأن الحديث غير ثابت عن عائشة (٤) .
وأجيب بأن الحديث ثابت عن عائشة رضي الله عنها بطرق متعددة ،
يقوى بعضها بعضاً ، وليس هناك ظمن مقبول في رجال هذه الطرق كما ذكرنا في تخريج
بعضها (٥) .

(١) بدائع المنافع ١٩٩/٥ ، والمقدمات الممهدات ٥٢/٢ ، وكشاف القناع ١٨٥/٢ .

(٢) سنن الدارقطني ٥٢/٣ ، ونصب الرأية ١٦/٤ .

(٣) الجوهر النقي ٢٢٠/٥ ، والتعاقد المفتى ٥٢/٣ ، ونصب الرأية ١٦/٤ ، وفتح القدير

+ ٤٢٥/٦

(٤) السنن الكبرى ٣٣١/٥ ، والمجموع ١٥٠/١٠ .

(٥) نصب الرأية ١٦/٤ ، وفتح القدير ٤٢٤/٦ .

واعترض الخافعي أيضاً بأن السبب في إنكار عائشة هو تأجيل التمسك إلى المظاهـ وهو أجل مجهول لأسناد البيع • (١)

وأجيب بأنه لا يقبل لأنه ثبت أن مذهب عائشة رضي الله عنها جوازُ البيع إلى أجل مجهول وهو مذهب علي وابن أبي ليلى وجماعة • نقله الإتقاني (٢) عن القاضي أبي زيد الديلمى (٣) في الأسرار • ولأن عائشة رضي الله عنها كرهت المفسـ

(١) السنن الكبرى ٢٢١/٥ ، والمجموع ١٥٠/١٠ •

(٢) الإتقاني هو أمير كاتب بن أمير عمر ، قوام الدين الفارابي الإتقاني أبو حنيفة بن عبد سنة ٦٨٥ هـ وتوفي سنة ٧٥٨ هـ ، وفارب ناحية وراء نهر سيحون وإتقان قصبته • وكان إماماً علامةً رأساً في مذهب الحنفية بارعاً في الفقه واللغة العربية حدث موثقاً محمداً ، وروى الهداية من خمسة طرق • قوم دمشق مرتين ودرس وناقض بها وظهرت فضائله ، وولس التدريس في دار الحديث ببغداد والقضاة بها • وقدم مصر فأكرمته الأمير مير قشم وبني له المدرسة ، ودرس بها وانتفع به الطلبة • وله كتاب نهاية البيان ونافذة الأسرار وهو شرح نفيس حافل مطوّل على الهداية وأتقن فيه • وكتاب التبيين شرح المنتخب لحسام الدين الأخصيكشي • ورسالة في مسألة رفع اليد • ورسالة في عدم صحة الجمعـ في موضعين من البلد •

(٣) الجواهر المحفلة ١٢٨/٤ - ١٢٩ ، وتاج التراجم ١٨ - ١٩ ، والفوائد البهية ٥٢٥٠

(٣) الديلمى هو عبيد الله (أو عبدالله) بن عمر بن موسى القاضي أبو زيد الديلمى نسبه إلى نيسابور وهي بلدة بين بخارى وسمرقند • توفي سنة ٤٣٠ هـ وقيل سنة ٤٢٢ هـ وكان إماماً فقيهاً أصولياً أدبياً نظاراً هو أول من وضع علم الخلاف وأبرزه في الوجود • وكان أحد أئمة السبعة ، قال السمعاني وابن خلكان والذهبي : وكان من كبار فقهاء الحنفية وكان ممن يضرب به المثل في الخطر واستخراج الحجج • تفقه على أبي جعفر الأسروعي ومن أجل تمانينه كتاب الأسرار في الفقه ، وتقويم الألبسة في الأصول ، والأهمـ

الثاني حيث قالت : (بشى ماضيت) مع خلوّه من هذا المعنى فلا يكون كذلك ، بل لأشهما
نوسلا بالمعنى الأول إلى الثاني (١) .

واعترض الشافعى أيضا بأن القاعدة الأصولية : أن المحابة إذا اختلفوا
نأخذ بقول الذى معه القياس ، وهناك اختلفوا ، والذى معه القياس قول زيد بن أرقم
رضى الله عنه بالجواز. وقد سلموا هذا القياس ، وتمنع دليهم (٢)

وأجيب بأن عائشة وزيد بن أرقم رضى الله عنهما لم يختلفا ، لأن فساد
البيع فى العينة كان ضعيفا خفيا ، يخفى على زيد بن أرقم رضى الله عنه كما قال أبو حنيفة
رحمه الله فلو سلمه زيد اعترض إليها رضى الله عنهما لكونه مسموعا من النسي مالى
الله عليه وسلم ، إذ لا يرد مثله بالرأى ، ويرجع زيد رضى الله عنه عن قوله (٣)

وبأسه وإن كان القياس الجواز ، لكن السنة النبوية دلت على خلافه ، وأحاديث
الجمهور تقابلته .

واعترض على قولهم بأن العينة أربعة التى الربا ، ولا يصح هذا ، لأن الشرائع تختلف فيها
أو بأن القصد من هذا البيع هو الربا وهو ممنوع ، لأن المقامد والأضرار لا تعرف ، ولا يجوز الرجوع
إلى المقامد الخفية ، والأولى الاعتماد على ظواهر العقود الشرعية . (٤)

الأقصى فى السلوك والنظم فى الفتاوى .

(الجواهر المشية ٤٩٩/٢ - ٥٠٠ ، وتاج التراجم ص ٣٦ ، والفوائد المبهمة ص ١٠٩)

(١) هامش تبين الحقائق ٥٤/٤ ، والميسوط ١٢٢/١٣ ، والعتابة ٤٣٥/٦ .

(٢) السنن الكبرى ٣٣١/٥ ، والمجموع ١٥٠/١٠ ، ١٥٤ .

(٣) لميسوط ١٢ / ١٢٢ ، وتهذيب مختصر مشى أبى داود ١٠٥/٥ .

(٤) المجموع ١٥٥/١٠ .

وبجواب منه بأن كثرة وقوع هذه المعاملة من بعض الناس دليل على قصده
أكل الربا ، والقصد المناقش لقصد الشارع معتبر غير إبطال العقد ، بدلالة أدلة كثيرة ،
كقوله تعالى ﴿لَا تُمْسِكُوا بِعُرَاقِهَا لِكَيْتَمَتَّنَّوهَا﴾ (١) ، وقوله في التوبة ﴿لَا تَبْرَأْ مُشَارِكًا
وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ﴾ (٢)

٢ - استدل الجمهور ثانياً بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبد الله بن عمرو
ابن العاص رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (لا يحل سلف
وبيع ، ولا طرفان في بيع ، ولا ربح مالم يضمن ، ولا بيع مالم ي عندل) أخرجه أبو داود
والترمذي والنسائي ، وقال الترمذي : حسن صحيح . (٣)

محل الدلالة بقوله صلى الله عليه وسلم (ولا ربح مالم يضمن) ، ووجهها :
أن ما حجب المينة وهو المانع الأول استريح مالم يضمن في ضمانه ، لأن التمن لا يدخل
في ضمانه قبل القبض ، فإذا عاد إليه الملك الذي زال عنه بيمينه وبقي له بعض الشئ من
حاصل الربح من مال لم يضمنه ، وقد نهى صلى الله عليه وسلم عنه بقوله (ولا ربح مالم
يضمن) ونهيه يقتضي الفساد ، فيكون بيع المينة فاسداً (٤)

٣ - واستدلوا ثالثاً بما رواه ابن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول : (إذا شنَّ الناس بالدينار والدرهم ، وتبايعوا بالمينة واتبعوا
أذنابَ البقر ، وتركوا الجهاد في سبيل الله أنزل الله بهم دلائلهم برفعهم حتى يراجعوا
بينهم) أخرجه أبو داود وأحمد وغيرهما وصححه ابن

(١) سورة العنقر ، آية (٢٣١) .

(٢) سورة النساء ، آية (١٢) .

(٣) انظر نصب الرأية ١٨/٤ ، وقد سبق تخريجه من ٧٢ بضمه الأخير ، وفيه محل الشاهد
وسمائي تخريج الحديث بكامله من ٣٦٠ .

(٤) المنسوخ ١٢/١٢ ، وفتح القدير ٤٣٥/٦ ، والبحر الرائق ٨٢/٦ .

القطان (١) *

ومعنى مَنْ أي يخل *

وجبه الدلالة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توسع على بيع العينة وقهره بالذل في الدنيا ، وهو يدل على النهي عنه + والنهي لوصف ملازم بقيد التمسك به وهو ههنا ما تضمنه بيع العينة من الربا (٢) *

وعلى الحنفية والمالكية والحنابلة تحريم بيع العينة - وهو قول أكثر أهل العلم (٣) - بأن فيه ربا الفضل والنسيئة والحيلة المحرمة والمكر والخساع

(١) أخرجه أبو داود يشرح بطل المجهود ١٣٦/١٥ = ١٣٧ في البيوع أبواب النهي عن العينة (

بلفظ [إذا تبايعتم بالعينة ٢٠٠] وسكت عليه أبو داود ، وضاع المنزوي وعنه إسناده ابن القيم في تهذيب مختصر سنن أبي داود ١٠٤/٥ .

- وأخرجه أحمد في المسند ٢٨/٢ ، وعنه إسناده ابن القيم في تهذيب مختصر سنن أبي داود ١٠٤/٥ ، وأخرجه أحمد أيضا في كتاب الزهد بهذا اللفظ ، نقله الزبيدي بإسناده في نصب الراية ، ونقل فيه أيضا قول ابن القطان أنه قال في كتابه : وهذا حديث صحيح ورجاله ثقات ، انظر نصب الراية ١٢/٤ .

- وأخرجه أيضا أبو يعلى الموصلي والبيهقي في مسندهما، انظر نصب الراية ١٧/٤ .

(٢) رد المحتار ٣٢٦/٥ ، والمغني ١٩٥/٤ .

(٣) وهم من الصحابة والتابعين وتابعيهم ، منهم ابن عباس وابن عمر وعائشة رضي الله عنهم ، ومنهم الثخفي والشعبي والحسن ومروك وابن سيرين وابن جبير وطاوس وأبو الزناد وربيعة وعبد العزيز بن سلمة ، ومنهم الثوري والأوزاعي وإسحق وغيرهم رحمهم الله، انظر : مصنف أبي أبي شيبة ٤٧/٦ - ٤٩ ، ٥٩٣ ، ومصنف عبد الرزاق ١٨٦/٨ - ١٨٨ ، والمغني ١٩٣/٤ .

فقالوا : إن معنى العينة هو إعطاء البائع مائة نقداً ليأخذ منه مائة وخمسين نسيئة ، وهو ربا . لكن البائع يوثق بينهما البيع والشراء لغرض الرضا تحيلاً على الوصول إليه ، ويتخذ هذا البيع ذريعةً إلى أخذ الربا .

ولهذا روى عن ابن عباس رضي الله عنهما في مثل هذه المسألة أنهما

قال ^١ دراهم بdraهم وبهينهما جريرة ^٢ أخرجه ابن أبي شيبة (١) أي جفلا الجريرة فسي بيعهما .

والجريرة ما يجره الإنسان من ذنب ، والجرير حبل من أدوم يجعل في عنق

الذئبة (٢)

ولذلك ذمت المديقة رضي الله عنها العقد الأول لكونه وسيلة إلى الربا

والثاني لكون المقصود منه الفساد كما قال ابن الهمام رحمه الله . (٣)

وبيع العينة ذريعة إلى الربا ويجب سدها ، لأن الوسيلة إلى العرام حرام .

ويتضمن هذا البيع أيضا المكر والخداع واتخاذ آيات الله هزوا ، وهي أعظم فسادا ^(٤) من هذه العينة المحرمة ، كما أفاده ابن القيم رحمه الله .

وقال الإمام محمد بن الحسن الشيباني رحمه الله : هذا البيع في قلبه

كشال الجبال نعيم ، اختصره آكله ^(٥) الربا ، وقد ذهب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أن البيع في قلبه ككشال الجبال نعيم ، اختصره آكله ^(٥) الحديث . (٥)

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف ٤٧/٦ - ٤٨ ، برقم ١٩٨ في كتاب البيوع والأشربة

باب من كره العينة .

(٢) التمهيد المنير مائة : (جرير) .

(٣) فتح القدير ٢٥/٦ .

(٤) إعلم الموقعين ٢٣٥/٣ .

(٥) رد المحتار ٢٢٦/٥ .

وكل من الحنفية والمالكية والحنابلة ألحقوا ببيع العينة المحرم صوراً متعددة
 لإتحاد العينة، وسنعرض من التعامل بها لما ثبت لهم من الأدلة السابقة (١) .

(١) ألحق الحنفية بها صورتين :

١ - هي أن يأتي الرجل إلى تاجر فيطلب منه القرض ، فيطلب التاجر منه القاشد^٢ ،
 ويخاف من الربا ، فيبيعه التاجر ثوباً يساوي عشرة مثلاً ، بخمسة عشر نسيئة^٣ ،
 فيبيعه هو في السوق بعشرة فيحصل له العشرة ، ويجب عليه للبائع خمسة عشر إلى
 أجل سوى المعروفة بالتورق عند الحنابلة أو يقرضه خمسة عشر درهماً ، ثم يبيعه
 المقرض ثوباً يساوي عشرة بخمسة عشرة ، فيأخذ الدراهم التي أقرضه على أنها ثمن
 الثوب ، فيبقى عليه خمسة عشر قرشاً .

٢ - أن يبيع المقرض ما يساوي عشرة ، بائناً عشر . ثم يبيعه المستقرض إلى ثالث
 بعشرة . ثم يبيعه الثالث إلى المقرض بعشرة . فيصور للمقرض اثني عشر إلى أجل
 وقد أعطى عشرة نقداً . وإنما لم يشتري المقرض من المستقرض تحريزاً من شراء ما باع
 بأقل مما باع قبل نقد الثمن . واشترط الحنفية عودة المبيع إلى البائع الأول ليسمى بيع
 العينة وإلا فلا يسمى بيع العينة .

(انظر رد المحتار ٥ / ٢٧٣ & ٣٢٥)

وتسم المالكية العينة إلى جائزة ومكروهة ومحتلوة^٤ ، وألحقوا بالمحتلوة التي هي
 معلومة بالعينة . ست صور :

١ - يقول : اشتري سلعة كذا وكذا بعشرة دراهم نقداً ، ولنا أبتاعها منك بائناً .

عشر نقدا +

٢ - أن يقول : اشتريها لي بعشرة نقدا ، وأنا أشتريها منك بائني عشر إلى أجل .

٣ - عكسها ، وهي أن يقول له : اشتريها لي بائني عشر إلى أجل ، وأنا أشتريها منك بعشرة

نقدا +

٤ - أن يقول له : اشتريها لنفسك بعشرة نقدا ، وأنا أشتريها منك بائني عشر نقدا +

٥ - أن يقول له : اشتريها لنفسك بعشرة نقدا ، وأنا أبتاعها منك بائني عشر إلى أجل .

٦ - عكسها ، وهي أن يقول : اشتريها لنفسك أو اشتر ولا يزيد ذلك بائني عشر إلى أجل ،

وأنا أبتاعها منك بعشرة نقدا +

(انظر المقدمات الممهدة لابن رشد ٥٦/٢)

والخابط عند المالكية كما ذكرنا في منع بيع العينة أن يرجع إلى اليد السابقة أكثر من

مما خرج في القدر أو في الأجل (انظر الشرح الكبير للمردني ٧٨/٣ - ٧٩)

— وأحق الجائبة بالعينة صورتين :

١ - عكس العينة : وهو أن يبيع السلعة بنقدا يقبضه أو لا يقبضه ، ثم يشتريها من مشترته بأكثر من الأول ، من جنسه نسيئة ، وهي رواية حرب عن أحمد ، وهي المذهب ، لأن هذه الموردة وسيلة إلى الربا . وفيه نظر .

٢ - أن يبيع الربوي نسيئة كالمكيل والموزون والمطعوم ، ثم يشتريها منه بتمنسه

قبل قبضه من جنسه . كما لو باعه قُرارة قمح بمائة درهم ، فلما حل اشترى بها قرارة

قمح . وكما لو باعه برا بعشرة دراهم ، ثم اشترى منه بالفراهم برا . لأن

يؤول إلى قمح بقمح نسيئة ، والخاتبة تحمل للمشتري لحاجته إلى القمح . أو اشترى ما

لا يجوز بيعه به نسيئة ، كما لو اشترى بتمن القمح قرارة شعير لم يجز ، لأنه يؤول

إلى بيع قمح بشعير نسيئة . وهذا التحريم حم لِمَا به رِبا النسيئة في المسألة

إذ يكون الثمن المعروش عنه بيعهما كالمعشوم ، لأنه لا أثر له .

واستدل الشافعية على جواز بيع العينة بالقياس، وقالوا : يجوز بيع المبنية
 كيفما كان ، كما لو باع من غير المائع بأقل من الثمن أو منه بمثل الثمن الأول أو أكثر
 أو بعرض قيمته أقل من الثمن ، بجامع قيام المثل (١)

ويجاب عن هذا القياس بأنه مقابلة النصوص السابقة و تعيين بهذا البحث
 أن الكلام فيه يدور حول أثر من آثار الصحابة التي دلت على حكم لا يفرق بالرأى ، بسبل
 الظاهر أنه مسموع من النبي صلى الله عليه وسلم ، فله حكم الرفع إليه .

وتأيد حديثين مرفوعين إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهما قوله
 (لا يحل سلف وبيع ١٠٠٠) الخ ، وقوله (إنا شن الناس بالدينار والدرهم وتباعوا بالعينة
 ١٠٠٠٠) الخ .

- وعمل بالأثر والحديثين جمهور الفقهاء ولم يعمل بها الشافعية بل قال بأنه لم يثبت .
- ثم إن الذين قالوا بتحريم بيع العينة علّقوا التحريم بأنه راجع إلى الربا وتعايل بينهما
 فالذي أراد أن يعطى ثمانمائة قرصاً (١) ليأخذها ألفاً لم يعلل هذه المعاملة بل ستر
 لصدقه بالشراء ، والبيع كما رأينا في بيع العينة . والراجع قول الجمهور ، ثم إن الفقهاء
 القائلين بتحريم بيع العينة بعد تحليل هذا الحكم عقوه إلى صور غير ماورد به الأثر ،
 وأكثرهم معتدة هو الإمام مالك حيث عدّ الحكم إلى ست صور - فيما أطلعت عليها - .
 - وبهذا تبين أن المسألة حقيقتها ، ولها نصيب من الرأي وهو القياس الذي قدمناه .
 والله أعلم وأحكم .

~~~~~  
 وجوّزه ابن لقمان في المغني إذا لم يقعله حيلة ، وكذلك جوزه الشيخ تقي الدين لعاجة  
 الناس إليه .

انظر : كشاف الخناز ١٨٥/٣ ، والمبدع ٥٠/٤ ، والمغني ١٩٥/٤ - ١٩٦ ، والروث المربع  
 ص ١٧٠ . وتكر ابن قيم الجوزية صورا آخر في كتابه إعلام الموقعين ٢٢٥/٢ .

(١) المجموع ١٤٩/١٠ ، ١٥٤ ، ١٥٨ ، والمغني ١٩٤/٤ وقتح القدير ٤٢٣/٦ ، وبناشع



## المطلب الخامس :

١٨ - الخلاف في حكم بيع العرايا امتثالا من العزابة :

معنى العرايا في اللغة : العرايا جميع عريستهموزن فَعِيلَة بمعنى مفعولة ، مثل نَحِيحة وأَكِيلَة ، وهي عطية وهبة ، فالعرب سَمَت عطايا خاصة بأسماء خاصة ، كمنيحة لمطية الشاة لحلب لبشها ، والعربة النخلة الموهوب ثمرها (١) .

معناها في الاصطلاح الشرعي : اختلف الفقهاء رحمهم الله في تفسيرها وتأويلها كما يلي :

قال الحنفية : العربة هي أن يهب الرجلُ شعر نخله من بستانه لرجلي ، ثم يشق على الممري دخول الممرى له في بستانه كل يوم لكون أهل في البستان ، ولا يهرق من نفسه خَلَف الوعد والرجوع في الهبة ، فمطية عوض ذلك تمرًا مجنونًا بطريق الخرس والتخمين ، ليدفع ضرره من نفسه ، ولشلا يكون خلفًا للوعد (٢) .

وتأويلها المالكية بثلاثة معانٍ :

١ - قال القاضي عبد الوهاب : هو أن يهب الرجل ثمرة نخله أو نخلات من حاشته لرجل بعينه ، وقال الباجي : هذا على مذهب أشهب (٣) .

(١) انظر القاموس المحيط ولسان العرب وأساس البلاغة والمقرب والمصباح المنير ،

مادة : عرو .

(٢) المبسوط ١٢/١٩٣ ، والمعاني ٦/٤٠٥ ، وتبيين الحقائق ٤/٤٨ .

(٣) هو: أشهب بن محمد العزيز بن داود القيسي العامري المصري أبو عمر ، ولد سنة ١٤٠ وتوفي

بمصر سنة ٢٠٤ هـ ، وكان شيخا فقيها ثبتا عالما جاسعا بمن الورع والصدق ، وكان

رئيس المالكية بمصر بعد ابن القاسم ، روى عن أبيه والفضيل ومالك ، وبه نقله

وعنه بنو عبد الحكم وسجلون وجماعة أخرجه عنه أصحاب السنن ، وعده كتب سماعه

عشرون ، (شجرة النور الزكية ص ٥٩ برقم ٢٦)

واسن حبيب (١) \*

- ٢ - وقال ابن رشد الحفيد : هو أن الرجل كان يبيع الخبثات من حاشته فيشترى عليه دخول الموهوب له عليه ، فأبيع له أن يشتريها بخربها تمرًا عند الجذائذ (٢)
- ٣ - وقال القناشي : (٢) العربة تمر نخل أو غيره يبيع ويدخر يبيعها مالكة ثم يشتريها من الموهوب له بتمر يابس إلى الجذائذ (٤) \*

(١) المنتقى ٢٢٦/٤ ، وبداية المجتهد ٢١٦/٢ ، وابن حبيب هو عبد الملك بن حبيب السلمي القرطبي ، مات سنة ٢٣٨ هـ . وكان فقها أديبا ثقة ومحدثا ، انتهت إليه رئاسة الأئمة بعد يحيى بن يحيى . ومن كتبه الواضحة في الفقه والسنن ، وكتاب في فقل الصحابة ، وكتاب في غريب الحديث ، وكتاب طبقة الفقهاء ، والتابعين . وقيل ألف ألفاً وعشرين كتاباً . ( شجرة النور الزكية ص ٢٤ - ٧٥ برقم ١٠٩ )

(٢) بداية المجتهد ٢١٨/٢ ، وابن رشد الحفيد هو محمد بن أحمد بن أبي وليد بن رشد الشهير بالحفيد القرطبي . مولده سنة ٥٢٠ هـ ومات سنة ٥٩٥ هـ . وكان فقيها أديبا حافظا نظارا ، أخذ عن أبيه ، وابن بشكول ، درس الفقه والأصول والكلام والطب . وانتج بالتحقيق وإجراق كتبه القيمة . ومن تأليفه : بداية المجتهد والتكملة في الطب واختصار المستمل في الأصول . ( شجرة النور الزكية ص ١٤٦ - ١٤٧ برقم ٤٤٩ )

(٣) القناشي هو محمد بن إبراهيم القناشي أبو عبد الله شمس الدين ، توفي سنة ٩٤٢ هـ ، وكان إماما متفكرا فقيها فاضلا ، فاضلا ، له حاشيتان على المختصر وشرح على ابن حاسب القرعي ، وشرح إرشاد ابن عسكو وألفية العراقي ، ومقدمة ابن رشد ، وحاشية على شرح المحلي على جمع الجوامع ، وشرح على الرسالة وله تأليف في الفرائض والحساب والمبيقات وغيرها . ( شجرة النور الزكية ص ٢٧٢ برقم ١٠٠٨ )

(٤) حاشية الدسوقي ١٧٩/٣



الواهب (١) لأنه يكون من بيع مالم يملكه فهو فاسد ، فإذا أعطاه صاحب البستان  
سفل العربية تمرّاً للتحرز من خلف الوعد ، فقد وهبه له أيضا هبة أخرى ، لا بطريق  
المعاوضة ، ورجع عن الأولى .

وإنما سميت هذه الهبة بيعاً مجازاً ، لأنها في الصورة عوض عن الرطب  
الذي أعطاه أولاً .

وقال مالك في رواية (٢) والشافعي (٣) وأحمد (٤) :

المراد بالبيع الوارد في الحديث الشريف حقيقة ، ويجوز بيع العربية  
بشرطها التي تأتي في بيان كل مذهب من المذاهب من المالكية والشافعية والحنابلة (٥)

(١) وهذا عند الجميع ، ويجوز له بيعه قبل قبضه إلى غير الواهب عند المالكية ، كما

ورد في جواهر الإكليل ٥٤/٢ ، ٢١٢ .

(٢) حاشية المسوقي ١٧٩/٣ ، والتاج والإكليل ٥٠٢/٤ .

(٣) المزبذ ٩٢/٩ ، والمجموع ٢/١١ ، ومغني المحتاج ٩٢/٢ .

(٤) كشف القناع ٢٥٧/٣ ، والمغني ٦٥٢/١٦/٤ ، والمبدع ١٤٠/٤ .

(٥) شروط صحة بيع المرابا عند المالكية والشافعية والحنابلة كما يلي :

اغترط المالكية لجواز شراء المعمرى من المعمرى للعربية التي وهبها أحد عشر شرطاً :

الأول : كون العربية مما يهب ويحتر لو تركت ، ككوز وجوز ونخل وعنب وتين وزيتون  
في غير مصر . لا كتمر ورمّان وخوخ وتفاخ وبرقوق وفي رواية عن مالك لا يجوز إلا في النخل  
والعنب ولكنه ليس بمشهور .

والثاني : أن يأتي المعمرى بلفظ العربية حينما أعطاه كأي ربتك ، لا بلفظ المملوكة  
والهبة والمنحة .

والثالث : أن تكون العربية قد بدأ ثمرها وقت الفرا .

والرابع : أن يكون المكيل بقدر كفاها ، لا أزيد ولا أنقص إذا بيعت بثمر ، وسعف  
بالإحتياط .

والخامس : أن يكون شراء العرية بشعر من جنس العرية ونوعها ،

والسادس : أن يوقى التمر عند الجذاذ ، ويجوز تمجيله قبله بالشرط فإن شرط التمجيل

فسد العقد .

والسابع : أن يكون التمر المقدر في ذمة المعري لاقى حادث معين مثلاً .

والثامن : أن لا يتابع العرية بشرط التيقية ، ذكره العاجي .

والعاشر : أن لا يكون المشتري من العرية أكثر من خمسة أوسق ، فإن كان أقل جاز ، واختلف

المالكية فيما كان خمسة أوسق : وعن مالك روايتان أشهرهما : الجواز ، إلا إذا تمسكه

المعري له فلا يشترط تعدد المقد إفتاءً ، ويجوز الأخذ من كل خمسة أوسق فأقل .

والعاشر : ولا بد أن يكون شراء الشجرة لأجل دفع الشرر أو للمعروف ، لا للتجارة . ولا بد

أن يكون الثابت للمعري على الشراء أحد الأمرين المذكورين أو هما معاً . وهذا مذهب

مالك وأبي القاسم فإن كان الشراء للتجارة منع باتفاق أهل المذهب .

والحادي عشر : أن يكون المشتري من المعري له هو الواهب أو من يقوم مقامه ، كالأوارث

والمشتري للبيتان ، فلو كان المشتري أجنبياً لا يجوز له الشراء إلا بقصد أو عرض .

( انظر : حاشية النسوفي ١٧٩/٣ - ١٨١ ، والتاج والإكليل ٥٠٢/٤ - ٥٠٤ ، وسواهما )

الجليل ٥٠٢/٤ - ٥٠٤ ، والمنقلى للعاجي ٢٢٧/٤ - ٢٣١ ، وبغاية المجتهد ٢١٦/٢ - ٢١٧ )

وعند الشافعية ستة شروط لصحة بيع العرياء :

الأول : أن تكون العرية في التمر والعنب ، وفي غيرها قولان : أحقها : المنع ونسبه

الإمامين الراغب والنسوي .

والثاني : أن تكون العرية دون خمسة أوسق ، وفي الخمسة قولان : أحقهما عند النسوي

المنع ، ولو زاد عليه في الصفقتين جاز .

والثالث : أن لا يوجد تفاوت واضح بين مقدار التمر المجهول عوضاً وبين الرطب .

والرابع : أن يكون المشتري محتاجاً إلى العربة لا البائع .  
والخامس : التقاض في المجلس يسلم التمر أو الزبيب إلى البائع كيلاً<sup>٥</sup> معجلاً<sup>٦</sup> .

والتخلف بين المشتري ورطب النخلة أو عنب الكرم .

والسادس : أن يكون تمر العربة إناء يمس متعائلاً للتمر أو الزبيب خرواً<sup>٧</sup> كما يفهم من كلام النووي في شرح مسلم . ( انظر العزيز ٩٢/٩ - ٩٥ ، والمجموع ٢٢/١١ ، وشرح مسلم ١٨٩/١٠ ، والأتم ٥٤/٢ ، ومغني المحتاج ٩٤/٢ ) .

وعند الحنابلة ثلاثة عشر شرطاً لصحة بيعها :

الأول : أن تكون العربة متحصرة على التمر إلا أن القاضي جوزه في سائر الثمار .  
والثاني : أن تكون العربة دون خمسة أوسق ، ففي خمسة أوسق أو أكثر منه يبطل البيع على ما هو الراجح في المذهب ، إلا عند ابن عقيل وابن الزاغوني<sup>٨</sup> فإنهما جازا في القليل والكثير خلافاً للمذهب .

والثالث : أن يبيع العربة بخرمها من التمر جزأً<sup>٩</sup> .  
والرابع الحلول والتقاض في مجلس العقد من الطرفين قبل التفرق ، ويكون القبض في النخلة بالتخلية ، وفي التمر بالكيل .

والخامس : أن يكون المشتري بحاجة إلى أكل الرطب ، ولاتتمتع حاجة البائع إليه .  
والسادس : أن لا يكون مع المشتري نقد إلا التمر .

والسابع : اشتراط القاضي وأبو بكر حاجة البائع إلى المبيع .  
والثامن : اشتراط الخرق وصاحب التلخيص كون العربة موهوبة<sup>١٠</sup> لبائعيها ، كما هو قاهر كلام أحمد في رواية السندي خلافاً للأكثر .

والتاسع : كون العربة رطباً ، فإن تركها حتى تصير تمرآ يبطل العقد .  
والعاشر : كون العربة رطباً على رؤوس النخلة ، فلا يجوز بيعها على الأرض بتمر .

## أدب الحنفية

١ - استدال الحنفية أولاً باللفظة العربية على أن معنى العربة الهبة والعطبة ، وهي جائزة ، وبؤسده أقوال أهل اللفظة وليس معناها المبيع ، واستعماله في المبيع مجاز .  
قال في القاموس : أعراه النخلة وهبته ثمرة عابها ، والعربة النخلة الشجرة  
والشي أكمل ما عليها .

وقال في اللسان : أعراه النخلة : وهب له ثمرة عابها ، والعربة النخلة  
الممرأة ، وقال أبو عبيد : (١) العربة النخلة يُمر بها صاحبها رجلاً محتاجاً ، والإعراء

=====

والحادى عشر : أن يكون الشراء بتمر لا برطب ، حتى لو احتاج إليه وليس معه تمر  
إلا الرطب فلا يجوز .

والثاني عشر : أن يكتال التمر بالكيل لا جزأه .

والثالث عشر : كون التمر مثل ما حمل به الخرس ، لأزيد منه ولا أنقص .

( انظر : المصنف ٢٢/٤ ، والإحصاف ٣٢/٥ ، والمبدع ١٤١/٤ - ١٤٢ ، وكشاف

القناع ٢٥٩/٣ - ٢٦٠ ، وشرح منتهى الإرادات ١٩٧/٢ ، والروض المربع ص ١٨١ )

(١) أبو عبيد هو القاسم بن سلام أبو عبيد اللخوي قرأت الخراساني ، توفي سنة ٢٢٤ هـ وقيل  
سنة ٢٢٢ هـ ، كان فقيهاً محدثاً أميناً ثبتاً ورعاً جواداً ربانياً متفانياً إماماً ، تولى  
الخلافة بطرسوس ، وقدم بغداد ، وعلم الناس ، وحج وتوفي بمكة ، وله غريب  
المصنف والأمثال وغريب الحديث ومعاني القرآن والأموال وغريب القرآن والشعراء ، ما  
والمقصود والمردود والقراءات ، وكتاب المحكر والمؤثك وكتاب النسب والأحداث  
وأب القاضى وعبد آى القرآن والأيمان والنذور وغيرها . ( إنباء الرواة على أنباء النحاة  
١٢/٢ - ٢٣ برقم ٥٥٠ ، )

أن يجعل له ثمرة عامها • وقال الأزهري (١) : أعزى فلان ثمرة نخله : إنا أعطاء إياها يأكل رطبها ، وليس في هذا بيع وإيما هو فضل وإحسان<sup>٩</sup> .

وقال الزمخشري (٢) في الأساس : نخلهم عرايا أى موهوبات ، يعرونها الناس لكرمهم (٣) •

وقال حسان بن ثابت رضي الله عنه في مدح الأتمار :

لمست رطباً ولا رجباً  
ولكن عرايا في السنين الجوارح

معنى رطباً : أن تحمل سنة فون سنة • والرَّجْبَةُ : هى التى تنبى حولها رَجَبٌ ، وهى جدار ونحوه لتمد على ثقلها أو لضعفها • والعرايا جمع عرية ، وهى

(١) الأزهري هو محمد بن أحمد بن الأزهري الهروي اللخوي الشافعي الأزهري أبو منصور ، توفي سنة ٣٧٠ هـ بهراة ، وكان لغويا نحوي علامة فقيها صالحا ، وبقي في أسمر القرامطة مدة طويلة • روى عن النحوي ونفطويه ، وله تهذيب اللغة ، والتفريب في التفسير • ( حذرات الذهب ٧٢/٣ - ٧٤ )

(٢) الزمخشري هو محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم جاز الله الزمخشري ، ولد بزمخشري وهو قرية من قرى خوارزم سنة ٤٦٧ هـ وتوفي ٥٢٨ هـ ، وكان فخر خوارزم إمام عصره بلا منافع ، نحوي ذكيا فقيها متافرا بيانيا متكلماً أديبا شاعرا مفسرا وعده في الحنفية الشيخ محيي الدين والشيخ مجد الدين ، وكان معتزليا ، كثرت الفتن غاية في الذكاء ، متفنا في كل علم • صنف الكشاف في التفسير لم يصنف قبله مثله ، والفاش في تفسير الحديث وأساس البلاغة في اللغة وربيع الأبرار وشقائق الشعمان ، ومتشابه أسامي الرواة والنماذج الكبار والصفاريا وكتبا كثيرا ، وألف تفسيره بين مقام إبراهيم وبشر زمزم تلقب جاز الله • وقيل غير ذلك • ( تاج التراجم ص ٧١-٧٢ ، والقوائد السبئية ص ٢٠٩-٢١٠ )

(٣) انظر إلى القاموس واللسان وأساس البلاغة ، مادة : عرو •



عطية النخلة التي يُعربها صاحبها رجلاً محتاجاً بأن يجعل له ثمرها عاماً ، والجواشع :  
جمع جاشعة وهي السنة المجدية أو سنة قُضْفٍ .

يقول الشاعر : إن نخيل الأنصار تُثْجِر كل سنة ، لاسنة دون سنة ، ولم  
توضع على شمارها أعرافٌ وعواجز ليثلاً تمل إليها يدُ أكسل ، بل هي عرايا ممنوعات غسسى  
يلقي القحط . (١)

وجه الدلالة : إن شاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصف الأنصار رضي  
الله عنهم بأنهم كانوا يهيئون ثمرة نخيلهم في السنوات المجدية والقحط . واقتطع  
بهذا الكرم والخلق الحسن . فدل هذا وأقوال أهل اللغة على أن في العرايا معنى الهبة  
والهدية والمنع والإعطاء . فلا يتحقق فيها معنى المزينة حتى ينهي عنها ، ولا توجد  
فيها حقيقة البيع . ولو كان فيها معنى البيع حقيقة لَمَّا اقتضى شاعر الأنصار  
بالبيع ، ولم يمدحهم به فيما قاله ، فتعين صرف اللفظ إلى ما وضع له في اللغة ما لم  
يوجد ما يصرقه عن ذلك (٢)

٢ - استدلوا أيضاً على أن العربية المرخمة فيها في الحديث الشريف هي المظلمة  
والهبة دون البيع ، يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم للخراصين : [خَفِّفُوا فِي الْخَرَصِ ،

(١) إن قائل هذا البيت هو حسان بن ثابت رضي الله عنه عند ابن التين والكاساسي .  
وأما عند ابن منظور والبيدر العيني هو سُوَيْد بن عامر رضي الله عنه .

{ انظر إلى لسان العرب والمعرب مادة : عرو ، والبناءة ٣٩٤/٦ ، وتعليق  
كتاب الحجة على أهل المدينة ٥٤٧/٢ }

(٢) شرح معاني الآثار ٣١/٤ ، والمبوط ١٢ / ١٩٣ ، وبتأليف المناشع ١٩٤/٥ ،  
والبناءة ٣٩٤/٦ .

فإن في المال العربية والوصية] أخرجه الطحاوي (١) .

وجه الدلالة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر الخراطين أن يخلطوا في تقدير الثمر والزرع والحب ، والمخروص له لا يستحق التخفيف بسبب البيع بـ... يستحق بسبب العطاء... فدل ذلك على أن العربية إنما هي شيء يملكه أرباب الأموال فوفاً في حياتهم على وجه التبرع ، كما يملكون الوصايا بعد وفاتهم بطريق الهبة ، بيان ذلك : أن تعليل التخفيف في الخرص بقوله عليه الخلة والسلم [فإن في المال العربية] يدل على أن المراد بها أمر مناسب للتخفيف والذي فيه التخفيف هو تفسيرها بالهبة لا بالبيع (٢) .

٣ - واستدلوا أيضاً على عدم جواز بيع المرأب بالمعنى الذي ذكره الجمهور بعموم الحديث المشهور الذي رواه عباد بن النعمان وأبو سعيد الخدري وغيرهما رضي الله عنهم (٣) عن النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ( .. والتمر بالتمر .. مثلاً بمثل سواء يسواً يسداً بيده ... ) (٤) .

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٤/٤ ، في كتاب البيوع باب العرايب... مرسلًا من مكحول الشامى ، وله شواهد : فقد أخرج النسائي في مسنده ٤٢/٥ برقم ٢٤٩١ ، في كتاب الزكاة باب كم يشركه الخارص بإسناده عن سهل بن أبي حنيفة قوله صلى الله عليه وسلم لأصحابه [إننا خرستم فخذوا ودعوا الثلث... فإن تأخذوا أو دعوا الثلث... شك شعبة فدعوا الربع] وأخرجه أحمد في مسنده ٤٤٨/٣ مسنداً نحو حديث النسائي وأخرجه أبو عبيد يمعناه في كتاب الأموال ص ٦٥٦ برقم ١٤٥٤ .

(٢) شرح معاني الآثار ٣٤/٤ ، والمبسوط ١٩٣/١٢ .

(٣) وقد سبق الكلام عن هذا الحديث في بحث علة الربا أنه مشهور قليل قريب من متواتر ، ص ١٥٨ .

(٤) أخرجه مسلم ١٢١١/٣ برقم ٨١ في المساقاة باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقداً ، عن

عبادة رضي الله عنه مسنداً .

ويقوله [٠٠] والتمر بالتمر كيلاً بكيل والفصل ربا [٠٠] (١) ، ويقولونه [٠٠] لا مائى  
تمر بصاع [٠٠] (٢) ، ويقولونه [٠٠] فمن زاد أو استزاد فقد أربى ، الآخنة والمعطى  
فيه سوا [٠٠] (٣) .

وجه الدلالة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أوجب المماثلة فى  
مقدار الكيل فى بيع التمر بجنسه بقوله ( مثلاً بمثل سوا سوا ) ويقولونه  
( كيلاً بكيل ) ، كما أوجب المماثلة فيه فى الأجل بقوله ( يدا بيد ) . وحرم الزيادة  
فى القدر والأجل بقوله : ( والفصل ربا ) ويقولونه ( فمن زاد أو استزاد فقد أربى )  
ويقوله ( لا مائى تمر بصاع ) . وسمى أخذ الزيادة فى القدر والأجل ومعطى سوا  
مرابحاً .

وهذا الحديث المشهور الذى تلقته الأشقة بالقبول يدل بعمومه على تحريم  
بيع الحرية وغيرها من الأموال الربوية إنا يبيع بجنسها لعدم تحقق المماثلة بينهما  
ولتحقق الربا فيه (٤)

٤ - واستدلوا عليه أيضاً بما رواه الشيخان وغيرهما بإسناده عن النبى صلى الله

(١) أخرجه أبو يوسف فى القطار ص ١٨٣ برقم ٨٢٢ بإسناده من حديث أبى سعيد رضى الله عنه وشيخ ص ١٦٢

(٢) أخرجه مسلم ١٢١٦/٣ برقم ٩٨ (١٥٩٥) فى المساقاة باب بيع الطعام بالطعام مثلاً

بمثل ، مستنداً من حديث أبى سعيد رضى الله عنه ، والنسائى فى سننه ٢٧٢/٧ - ٢٧٣ ،

برقم ٤٥٥٦ ، فى المبيع باب التمر بالتمر متفاضلاً ، مستنداً من حديث أبى سعيد رضى

الله عنه .

(٣) أخرجه مسلم ١٢١١/٣ برقم ٨٢ (١٥٨٤) فى المساقاة ، باب الصرف وبيع الذهب

بالورق نقداً ، بإسناده من حديث أبى سعيد رضى الله عنه .

(٤) المعبوض ١٢/١٢ - ١٩٣ ، وتبيين الحقائق ٤٧/٤ .

عليه وسلم [أنه نهي عن المزابنة والمحاكمة] متفق عليه (١) .

والمزابنة عرفها الإمام محمد : بأنها اشتراء الثمر في رؤوس النخل بالتمر كميلاً لا يدرى التمر الذي أعطى أكثر أو أقل ، والزبيب بالعنب لا يدرى أيهما أكثر .  
وعرف المحاكمة بأنها اشتراء الحب في السنبيل بالحنطة كميلاً لا يدرى أيهما أكثر (٢) .

وجه الدلالة : أن نهيه صلى الله عليه وسلم بعمومه يدل على تحريم بيعع المزابنة ، أي بيع الرطب على النخل بالتمر مجازفةً إلى أجل . إذ لم يتحقق شرط المماثلة في القدر والأجل في الأموال الربوية التي بيعت بجنسها ، وشرط الخلو عن احتمال الربا ، فلا يصح البيع ، لأن الحكم كان معلقاً على هذين الشرطين ، لأن غير الثابت يبقين لا يثبت بالشك ، كما أن الثابت يبقين لا يزول بالشك ، والنهي عن بيع المزابنة شامل لبيع العرية (٣)

٥ - واستدلوا عليه أيضاً بالقياس ، وهو أنه لا يجوز بيع الرطب على رؤوس النخل

(١) أخرجه الشيخان من حديث جابر وأبي سعيد ، والبخاري من حديث ابن عباس وأنس وابن عمر ، ومسلم من حديث أبي هريرة ، والنسائي من حديث رافع بن خديج ، والطبراني من حديث سهل بن سعد رضي الله عنهم (انظر نصب الراية ١٢/٤ - ١٣ وتلخيص الحبير ٢٩/٢)

(٢) مؤلفاً محمد ص ٢٧٦ . واختار الكاساني في البدائع ١٩٤/٥ تعريف محمد كائن بأنه كان إماماً في اللغة كما كان إماماً في الشريعة وأصل المزابنة في اللغة مأخوذة من الزبن ، وهو الدفع من باب شرب ، يقال زبنتم الناقة ولحقها عن شربها برجلها ، وتزبن الحائض ، فهي زبون . انظر المصباح واللسان ، مادة : زبن .

(٣) بدائع الصنائع ١٩٣/٥ - ١٩٤ ، والمباني ٣٩٢/٦ ، والإعراف ٢٥٩ - ٢٦٠ .

بالمعنى بطريق الخرس ، كما لا يجوز بيع مكيل بمكيل من جنسه بطريق الخرس ، وسواء  
لو كانا موضوعين على الأرض أو كانا على رؤوس النخيل ، وكما في سائر المكيلات فمن  
الحنطة والشعير بجنسه بطريق الخرس ، بجامع أن في كل منها لا تتحقق المماثلة ، وفي كل  
منها احتمال الربا (١)

### مناقشة أدلة الحنفية

نوقش الدليل الأول بأن العرية اسم للجميع لا للجهة ، وبأنها مستثناة من  
بيع الثمر بالثمر الذي نهى عنه النبي صلى الله عليه وسلم ، والأصل في المستثنى  
أن يكون من جنس المستثنى منه ، فوجب أن يكون المستثنى بيعاً وأن يكون رخصة مستثناة  
من بيع المزايعة ، بتحليل قول زيد بن ثابت رضي الله عنه [أن رسول الله صلى الله عليه  
وسلم أرخس لماحب العرية أن يبيعها بخرصها] (٢) والظاهر يقتضي هذا (٣) .  
وأجيب بأن معنى العرية لغة الجهة لما قدمنا من قول أهل اللغة ، وصرف اللفظ  
إلى موضوعه واجب ما لم يوجد صافته عنه ، ولا صار لها عن معناها الحقيقي ، وكذلك يدل  
على ما قلنا حديث البخاري الذي رواه عن سفيان بن حسين قال : [العرايا نخل كانت  
توهب للمساكين] الحديث (٤) وقول زيد بن ثابت [رخس في العرايا في النخل  
والنخلتين توهبان للرجل] الحديث (٥)

(١) المصنوع ١٢/١٢

(٢) أخرجه مالك في الموطأ ٢/٢٤٠ برقم ١٤ ، في البيوع ، باب ما جاء في بيع العريسة .

والبخاري يشرح العمدة ٩/٣٩٨ ، في البيوع ، باب بيع المزايعة .

(٣) المزيب ٩/٩٢ ، والمجموع ١١/٥ ، ١٥ ، ومغني المحتاج ٢/٩٢ ، وأم ٣/٥٢ .

(٤) أخرجه البخاري يشرح العمدة ٩/٤٠٢ ، في البيوع ، باب تفسير العرايا .

(٥) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/٣٤ .

ولما منع أن يقال أرخص للواهب أن يبيعها وقد عرفنا أنها بيع في القاهر ونفس الواقع إعطاء التمر بدل الرطب ، ثم إن قوله ( أرخص لصاحب العريضة أن يبيعها ) أي للواهب يلغى أنه معروف بأنه صاحب العريضة قبل البيع ، قبل على أن العريضة غير البيع .

وأبد الحنفية في ذلك المالكية وأحمد في رواية عنه ، وأجاب الحنفية عن الاستثناء بالموجب ، وهو سلمنا أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في الغراب ، فإن الأحاديث الدالة على ذلك كثيرة لا يمكن ردها ، لكن ليس حقيقة معناها ما ذكرتم ، بل معناها العطف لغة ، والاستثناء منقطع ، ومعناه ( لكن رخص في الغراب ) أي أعطاه بدلها هبة أخرى ، فهو القرآن في النظم ، لا يوجب القرآن في الحكم ، وقد يقرن الشيء بالشيء وحكمهما مختلف (١) .

ونوقش أيضا جواب الحنفية بأنه لا معنى للتصيير بالرخصة مادام الاستثناء منقطعا وانعزاد الهبة .

وأجيب بأنه رخصة من حيث إخلاف الوعد ، فإن الواهب كان وعده أن يعطيه النخلة ثم أخلف وعده فأعطاه التمر (٢) .

واعترض على الحنفية أيضا بأن رسول الله صلى الله عليه وسلم استثنى من المزابنة وهذا يدل على أن العريضة ببسبوع ، وقد جاء في حديث جابر أنه قال : ( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزابنة إلا أنه رخص في الغراب ) أخرجه الشيخان (٣) .  
وأجيب بأنه استثناء منقطع ، وإلا فهو يعارض قوله صلى الله عليه وسلم ( التمر بالتمر مثلا بمثل ) (٤) وقوله صلى الله عليه وسلم ( لا تبيعموا بالتمر

(١) شرح معاني الآثار ٣١/٤ ، والمغنية ٤١٥/٦ - ٤١٦ ، والمغنية ٢٩٥/٦ ، والبحر الرائق

٧٦/٦ ، والمنتقى للباي ٢٢٨/٤ .

(٢) المغنية ٣٩٦/٦ ، والبحر الرائق ٧٦/٦ ، وقته القدير ٤١٦/٦ .

(٣) بداية المجتهد ٢١٩/٢ ، والحديث أخرجه الشيخان كما في نصب الراية ١٢/٤ .

(٤) والحديث سبق تخريجه من حديث عبادة رضى الله عنه فيما رواه مسلم - ص ١٨٥ ، ٢٢٢ .

بالتمسك [أخرجه الطحاوي (١) ونهجه صلى الله عليه وسلم عن المزانية •

وهذه الأحاديث مشهورة وثقل متواترة ، والمشهور راجع على هذا الحديث ،  
ولها وجوب تأويله ، <sup>١</sup>لأننا حملنا العرايا على البيوع فاد ماروى عن النبي  
صلى الله عليه وسلم ، وإن حملناها على الهبة اتفقت معانها ولم تنضاد<sup>٢</sup> والأولسى  
بنا في بيان وجوه الآثار ومعانها صرفها إلى ما ليس فيه تضاد<sup>٣</sup> ، ولا معارضة لسنن<sup>٤</sup>  
بسنة • (٢)

واعترض عليهم أيضا بأن المنهى عنه فَرَّ بِخَمْسَةِ أَوْسُقَ ، ومقال الحنفية لا يخلص

بالخسة • (٣)

وأجيب بأن رواية الحديث ذكرُوا أَنَّ الرِّخْمَةَ كَانَتْ فِيمَا دُونَ خِمْسَةِ عَلَى سَبِيلِ  
الْإِخْبَارِ عَمَّا كَانَ لَأَنَّهُمْ كَانُوا يَعْرِونَ هَذَا الْمَقْدَارَ وَمَا قَرَّبَ مِنْهُ فِي عَهْدِهِمْ عَلَى عَرَفِهِمْ •  
ورسول الله صلى الله عليه وسلم رخص فيه لِقَوْمٍ فِي عَرَبِيَّةٍ لَيْسَ فِي هَذَا الْقَدْرِ ، وليس تشريعا<sup>٥</sup>  
لهم أن الرخمة مقصورة على هذا المقدار <sup>٦</sup>نحو صحيح ، فهي واقعة<sup>٧</sup> عين ، لا تمل على  
حكم عام ، فكسل ما تفيد: جواز التعرية في هذا المقدار (٤) .

واعترض على الحنفية بأن الرخمة لا تكون إلا عن خطر ، والخطر يكون في البيوع

لا في الرجوع عن الهبة (٥)

وأجاب الحنفية عنه بأن في الرجوع عن الهبة خطر ، لأنه خلاف الوعد الذي  
هو ثبت النفاق ، لكن في اطلاع المعري له على أهل المعري خطر وقتنة أيضا ، وكذلك في خدمة

(١) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٣٢/٤ ، في البيوع كتاب العرايا •

(٢) شرح معاني الآثار ٣٢/٤ ، والمنهاية ٤١٦/٦ ، والنهاية ٢٩٥/٦ •

(٣) المجموع ١٦/١١ •

(٤) شرح معاني الآثار ٣١/٤ ، والمنهاية ٤١٥/٦ - ٤١٦ ، وفتح القدير ٤١٦/٦ ، والنهاية

٣٩٦/٦ ، وتبيين الحقائق ٤٨/٤ ، والبحر الرائق ٧٦/٦ •

(٥) المجموع ١٥/١٢

المعرى النخلة التي وهبها في مؤسسه عملها كجمع سواقطها وسقيها والعمل عليها ،  
بلحقه به ضرر ومشقة أكثر من قيمة العريفة . (١)

### أبلسة الجمهور

- ١ - استدل الجمهور على جواز بيع العريفة بما روى أبو هريرة رضي الله عنه : (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع المرايا بخرصها فيما دون خمسة أوسق أو غنسى خمسة) يشك داود قال : خمسة أو دون خمسة ( ٢ قال : نعم) أخرجه مسلم (٢)
  - ٢ - وبما رواه سهل بن أبي حنيفة (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمر بالتمر وقال ذلك الربا ، تلك المزانية ، إلا أنه رخص في بيع العريفة النخلة والنخلتين بأخذهما أهل البيت بخرصها تمرأ يأكلونها رطباً) أخرجه مسلم (٣)
  - ٣ - وبما رواه زيد بن ثابت (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أُرخص لمأحاب العريفة أن يبيعها بخرصها) أخرجه البخاري (٤)
- وفي لفظ مسلم عن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم (أنه رخص بعد ذلك في بيع العريفة بالرطب أو بالتمر ، ولم يرخص من غير ذلك) (٥) .

- 
- (١) المبسوط ١٢/١٩٣ ، وفتح القدير ٦/٤١٦ ، والعناية ٦/٤١٥ .
  - (٢) أخرجه مسلم ١١٧١/٣ برقم ٧١ (١٥٤١) في الميعود ، باب تحريم بيع الرطب بالتمر ، لا في المرايا . ومالك في الموطأ ٢/٦٢٠ برقم ١٤ ، في الميعود كتاب ما جاء في بيع العريفة .
  - (٣) أخرجه مسلم ١١٧٠/٣ برقم ٦٧ (١٥٤٠) في الميعود ، باب تحريم بيع الرطب بالتمر ، لا في المرايا .
  - (٤) أخرجه البخاري بشرح عمدة القاري ٩/٢٩٨ في الميعود كتاب بيع المزانية ومالك غنسى الموطأ ٢/٦١٩ - ٦٢٠ برقم ١٤ ، في الميعود كتاب ما جاء في بيع العريفة .
  - (٥) أخرجه مسلم ١١٦٨/٣ برقم ٥٩ (١٥٤١) في الميعود ، باب تحريم بيع الرطب بالتمر ، لا في المرايا .



٤ - وبما روى [أنه قيل لمحمود بن لبيد أو قال محمود بن لبيد لرجل من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم إما زيد بن ثابت وإما غيره] ما عرايكم هذه ؟ قال : فسلان وفسلان وسمى رجلاً محتاجين من الأتصار شكوا إلى النبي صلى الله عليه وسلم أن الرطب بأنسى ولائقد بأيديهم يتنايمون به رطبا يأكلونه مع الناس وعندهم فضول من قوتهم سمن التمر ، فرخص لهم أن يتنايموا العرايا بخرصا من التمر الذي في أيديهم يأكلونه رطبا [رواه الشافعي في الأم] وقال ابن قدامة متفق عليه (١) .

وجه الدلالة في الأحاديث الأربعة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم بيع المزابنة بينهم ، أنها ، لأن الأصل اعتبار المماثلة وأن إجماع الرطب بالتمر لجبل المماثلة في متحدى الجنس ، ثم استثنى منها بيع العريسة ، والإستئنا به أن يسفر المستثنى غير مراد بلفظ العام ، وإن حكمه على خلاف حكمه وهو الإباحة (٢) . وكذلك يدل حديث محمود بن لبيد على ما هو المراد بالعرايا التي رخص فيها رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣) .

وبنا على مذهب الجمهور تكون مسألة العريسة من باب الإستحسان لأن القياس في أموال الربا غير الذهب والفضة ترك بالسنّة ، وهي ما قدمنا .  
وتوقفت ما جاء في التلخيص الرابع المروي عن محمود بن لبيد من تفسير العريسة وذكر السبب بأنه لم يصح ، فقد وهموا فيما ذكروا في كتبهم أنه متفق عليه (٤) بل هو ليس في الصحيحين

(١) الأم ٥٤/٣ ، والكافي ٦٤/٢ .

(٢) المنتقى ٢٢٤/٤ - ٢٢٩ ، وبداية المجتهد ٢١٩/٢ ، ونهاية المحتاج ١٥٧/٤ ، والأم ٥٦/٣ .

والكافي ٦٤/٢ ، والمفتي ٦٦/٤ ، ٦٩ ، ٧٢ ، وكشاف القناع ٢٥٨/٣ .

(٣) الأم ٥٤/٣ ، وكشاف القناع ٢٥٨/٣ ، والمبدع ١٤١/٤ .

(٤) انظر الكافي ٦٤/٢ ، وكشاف القناع ٢٥٨/٣ ، والمبدع ١٤١/٤ .

ولا في المتن ولا في شيء من الكتب المشهورة ، قال الحافظ الزيلعي<sup>(١)</sup> مخرج الحديث :  
لم أجد له سنداً بعد الفحص البالغ ، ولكن الشافعي ذكره في كتابه (٢) في باب العريسة  
من غير إسناد (٣) .

واعترض الحنفية على الجمهور بأن أهل اللغة الموثوق بنقلهم فسروا العربية  
بالبهجة كما قدمنا ، وقدمنا أن العادة الجارية أن المعري كان يعطي الثمر للمعري له  
ولا يعطيه النخلة لئمنعه من دخول البستان ، وأن الراوي أطلق على هذا بيتاً مجازاً أو قلنا  
منه أنه يسبح ، فنذكر التبع هنا مجازاً لاحتمال .

(١) الزيلعي هو عبد الله بن يوسف بن محمد جمال الدين أبو محمد الحنفي تولى سنة  
٧٦٢ هـ ، وكان إماماً حائظاً فقيهاً عارفاً بقتون الحديث ورعا ، واشتغل  
كثيراً ، وسمع على جماعة من الكبار ، وأخذ من الفخر الزيلعي شارح الكنز  
والفاخي علاء الدين التركماني وابن عقيل ، وكان جميعاً عن التعصب المذهبي واستفاد  
من كتبه الحفاظ ، وألف كتاب نصب الراية . (أحاديث البهجة ، وكتاب  
تخريج أحاديث الكشاف للزمخشري ، واستوعب ذلك استيعاباً بالغاً ، وأخصها  
ابن حجر العسقلاني ، وكتاب نصب الراية كتاب لتفسير له في استقصاء  
أحاديث الأحكام .

(٢) طبقات الحفاظ من ٥٣٥ برقم ١١٦٣ ، وثيل تذكرة الحفاظ ١٢٨ - ١٣٠ .

(٣) ٣٦٢

(٢) انظر الأم ٥٤/٣ .

(٣) فتح القدير ٤١٦/٦ ، ونصب الراية ١٤/٤ .

ويؤيده أنهم ائتمروا لئلا يملك الموهوب قبضه ، والمعنى له لم يقبض  
العريضة ، ومع ذلك فجعل هذا العمل بهما معناه أنهم جوزوا للموهوب له أن يملكها  
قبل قبضها وتملكها ، وهذا منسأ قضة .  
لأننا لم يجوز بيع العريضة التي لم يملكها بالقبض عندهم وجب صرف الخسار  
البيع في العريضة إلى معناها المجازي وهو البهية (١) .

وسبغ يشيرون أن قول الحنفية هو الراجح وأن أدلة الفقهاء من الجانبين كلها حديثة ،  
وأنها مبنية على فهم نصوص الأحاديث بقوانين اللغة العربية ، وبالنظر إلى ما كان  
عليه العرب في معاملاتهم ، فلا مدخل للرأي في هذه المسألة . وما ذكره الحنفية  
من القياس إنما قصدوا تأكيد النصوص ، الذي تكررت أنه مدخل منه إلى الاستحسان ليس  
هو القياس المصطلح عليه ولا هو من باب الرأي ، ولكنه بمعنى الأصل والقاعدة .

---

(١) تبين الحقائق ٤/٤٨ ، وفتح القدير ١٦/٦٤١ .

## المطلب الساسي :

١٩ - الخلاف في جريان الربا بين المسلم والحربي في دار الحرب (١) :

لأخلاف بين الفقهاء ، رحمهم الله في عدم جواز التعامل بالربا أخذاً وإعطاءً بين المسلمين ، ومن المسلمين والذميين ولا بين الذميين ، كما لأخلاف بينهم في حرمة إعطاء المسلم الربا للحربي في دار الإسلام أو في دار الحرب ، ولو كان الحربي مستألفاً (٢) .  
ولكن وقع الخلاف في أخذ المسلم المستألف ماله الحربي في داره برضاها  
بمقتضى فاسد ، كالربا والقمار والميتة ، فهل يجوز أخذه أم لا ؟  
فقال النخعي والثوري وأبو حنيفة ومحمد بن الحسن الشيباني وعبد المالك  
ابن حبيب وأحمد في رواية : يجوز أخذ أموالهم بطيب أنفسهم بأي وجه كان ، أنا لم يكن  
هناك نكر (٣) .

- 
- (١) دار الحرب هي ما تغلب فيها أحكام الكفر ، ولو كانت بين دار الإسلام وهذه الدار علاقات سياسية موصولة ، لأن هذه العلاقات عيئة في حكم الهبة أو الصلح ، فلا يُلغى هنا أن يكون دار حرب تتعلق بها أحكام اختلاف الدار ، كالربا بين المستألفين المسلم والحربي .  
( انظر للتعريف : بدائع المنافع ١٣٠/٧ - ١٣١ ، ورد المحتار ١٧٤/٤ - ١٧٥ ، والفتاوى الهندية ٢٢٢/٢ ، وكشاف القناع ٤٢/٣ ، والمبدع ٢١٢/٢ .
- (٢) شرح السير الكبير ١٤٩٣/٤ - ١٤٩٤ ، برقم ٢٩١٩ - ٢٩٢٠ ، ورد المحتار ١٨٦/٥ ، والإكراه ٢٦٢/١ ، والمجموع ٣٩١/٩ ، وكشاف القناع ٢٧١/٣ ، والمنفى ٤٦/٤ ، والمبدع ١٥٧/٤ .
- (٣) شرح السير الكبير ١٤٩٣/٤ - ١٤٩٤ ، برقم ٢٩٢١ ، والمبسوط ٥٦/١٤ ، وبدائع المنافع ١٩٢/٥ ، والإختصار ٣٢/٢ ، والنفق للسفدي ٤٩٥/١ ، ورد المحتار ١٨٦/٥ ، وحاشية الطحطاوي ١١٢/٣ ، والعزیز ١٨٩/٨ ، والمجموع ٣٩٢/٩ ، ٢٢٨/١١ والمنفى ٤٥/٤ ، والمبدع ١٥٧/٤ ، والإصناف ٥٢/٥ - ٥٣ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٥١٦/١ .

وقال الأوزاعي ومالك وأبو يوسف والشافعي وأحمد : هذا لا يجوز أخذه ، لأنه ربا أو مال محرّم استيفاء من العقد (١) .

### أدلة القول الأول :

١ - استدلوا على القول الأول بأن من شرائط جريان الربا أن يكون المبدآن معصومين ، فإِنْ كان أحدهما غير معصوم لا يتحقق الربا ، ومال الحربي مباح غير معصوم يملكه المسلم بالاستيلاء لا بالعقد .

فأخذ الربا من الحربي مباح ، وإتلافه مباح ، وبالعقد الأمان لم يضر مثالبهم معصوما ، إلا أن المسلم المستأمن منع من تملكه من غير رضا إما نفسه من الغدر والخيانة ، والأمان إنما يوجب الرضا فيحرم الغدر ، فإذا أخذه المسلم برضى الحربي زال ملكه عنه بإرادته ، وإذا أخذه المسلم كان أخذه استيلاءً على مال مباح غير مملوك ، وأنه مشروع مفيد للملك ، كالاستيلاء على الحطب والحشيش . وبه تبين أن العقد هنا ليس مفيداً للملك بل يفيد تحصيل شرط التملك وهو الرضى ، فما دام الحربي راضياً حل المأخوذ من غير شبهة ، فلا يتحقق الربا لأن الربا اسم لفعل مانع معصوم يستفاد بالعقد (٢) .

٢ - استدلوا ثانياً على جواز أخذ المسلم مال الحربي في داره برضاه بما رواه مكحول مرسلًا عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : [ لا ربا بين المسلم والحربي في دار الحرب ]

(١) الرد على سير الأوزاعي ص ٩٦ ، والمبسوط ٥٦/١٤ ، وبداية المناقب ١٩٢/٥ ، وشروح الرقابة ٣٤/٢ ، والإختيار ٣٣/٢ ، والفناوى الهندية ٢٢٢/٢ ، والإشراف ١٦٢/١ ، وأحكام القرآن لابن العربي ٥١٦/١ ، والمجموع ٢٩٢/٩ = ٢٩٣ ، والمعيز ١٨٩/٨ ، وكشاف القناع ٢٧١/٣ ، والمفنى ٤٥/٤ ، والمبدع ١٥٧/٤ .

(٢) بداية المناقب ١٩٢/٥ ، ١٣٢/٧ ، وتبيين الحقائق ٩٧/٤ ، وفتح القدير ٣٩/٧ .

أخرجه أبو يوسف في الرد على سير الأوزاعي (١)

وجه الدلالة : أن الحديث فيه لفظ ( ٧ ) النافية للجنس وهي في الحديث تدل على نفي وجود الرها بين المسلم والعربي في دار الحرب ، وقد اتفقوا على أن الحديث مرسل واختلفوا في قبوله ، والمعروف في الأصول أن المرسل حجة عند الأئمة الثلاثة غير الشافعي ، وقول بعض الرواة هنا حديث غريب ؛ تفسر الغرابة بأن مكحولاً انفراداً بروايته (٢) ، ومكحول الشافعي ثقة فقيه كثير الإرسال اجتمعت السنة في الرواية عنه كما جاء في تقريب التهذيب (٣) والمرسل من مثله مقبول اتفاقاً لأنه ثقة .

٣ - واستدلوا ثالثاً بما روى الإمام محمد رحمه الله في قصة بني النضير أنه قال: [بلغنا أن أبا بكر الصديق رضي الله عنه قبل الهجرة حين أنزل الله تعالى لا آل لم قُلبت الروم] (٤) قال له مشر كو قريش : ترون أن الروم تطلب فارس ؟ فقال نعم ، فقالوا بل لك أن تخاطبنا على أن نضع بيتنا وبهذه خطراً ، فإن غلبت الروم أخذت خطرتنا ، وإن غلبت فارس أخذنا

(١) أخرجه أبو يوسف في الرد على سير الأوزاعي ص ٩٧ ، والمرخص في المبسوط ٥٦/١٤ ، عن الإمام محمد عن مكحول مرسل ، وقال الحافظ ابن حجر في الدراية (١٥٨/٢) : وقال : ثم أجده لكن ذكر الشافعي ومن طريق الميهقي قال قال أبو يوسف : وإنما قال أبو حنيفة هذا لأن بعض المشيخة حدثنا عن مكحول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا ربا بين أهل الحرب [أثنته قال (وأهل الإسلام)] ، وفي نصب الراية ٤٤/٤

(٢) المبسوط ٥٦/١٤ ، وفتح القدير ٣٨/٧ - ٣٩ ، والمناية ٣٩/٧ ، والبحر الرائق ١٤٥/٦ - ١٢٦ ، وتبيين الحقائق ٩٧/٤ ، ومجمع الأنهر ٩٠/٤ ، والمجموع ٣٩٢/٩ ، ٢٢٨/١١ ، والميدان ١٥٧/٤ .

(٣) تقريب التهذيب ص ٥٤٥ ، برقم ٦٨٧٥ .

(٤) سورة الروم ، آية ( ١ ، ٢ )

خبرته . فحاطهم أبو بكر رضى الله عنه على ذلك . ثم أتى النبي صلى الله عليه وسلم وأخبره فقال : [ انهب إليهم فرد في الخطر وأبعد في الأجل ] . ففعل أبو بكر رضى الله عنه ، وتبهرت الروم على فارس ، فبعثوا إلى أبي بكر رضى الله عنه أن تكالر فخصد خطرك ، فذهب وأخذ ، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم به ، فأمره بأكله . (١)

(١) أخرجه بهذا التلفظ السرخسي في المبسوط ٥٦/١٤ ، بلاناً عن الإمام محمد ، وبلاغات

محمد حجة عند الحنفية ، ورويت هذه القصة بطرق متعددة بالفاظ متقاربة ، منها :

- ما أخرجه الترمذي بشرح تحفة القودى ٥١/٩ برقم ٣٢٤٥ في كتاب تفسير القرآن .

سورة الروم ، بطريق ابن عباس ، وفيه لفظ قول المشركين : ( اجعل بيننا وبينك أجلاً فإنا

ظهِرنا كان لنا كذا وكذا ، وإن ظهرَ ثم كان لكم كذا وكذا ، فجعل - أي أبو بكر - أجلاً

خمس سنين (٥٠٠) القصة . وقال هذا حديث حسن صحيح غريب ، وأخرج أيضاً من طريق

نهار بن مكرم الألباني برقم ٣٢٤٦ ، بعد حديث ابن عباس ثم قال : حديث حسن صحيح

غريب .

- وأخرج الحافظ ابن كثير في تفسيره ٤٢٢/٣ - ٤٢٦ ، في سورة الروم أحاديث كثيرة في

هذه القصة عن أحمد والترمذي والنسائي وابن أبي حاتم والطبري مرفوعاً ثم قال :

وقد روى نحو هذا مرسلان عن جماعة من التابعين مثل عكرمة والشعبي ومجاهد قتادة والنسائي

والزهري وغيرهم انتهى . وأخرج القرطبي الأحاديث بطرق متعددة أيضاً في الجامع

لأحكام القرآن ١/١٤ ، وما بعدها في تفسير سورة الروم والسيوطي في الدر المنثور

١٥٠/٥ ، بطريق وقال : وأخرج أبو يعلى وابن حاتم وابن مردويه وابن عساكر عن السراة

الحديث بطوله وفيه : " فقام أبو بكر ، فجاء به يحمله إلى رسول الله صلى الله

عليه وسلم ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [ هذا السحت تصدق به ] . وهذه

الروايات تصح وتؤيد ما روى عن الإمام محمد رحمه الله .

قال ابن عباس : إن المخاطرة قمار (١)

وجه الدلالة : أن هذا القمار لا يحل بين أهل الإسلام وقد أجازاه رسول الله صلى

الله عليه وسلم بين أبي بكر الصديق رضي الله عنه وبين مشركي قريش ، لأنه كان بمكة في دار الشرك حيث لا تنطبق فيها أحكام المسلمين ، وفي عدم نهيه صلى الله عليه وسلم إياه عن الأخذ ، وعدم أمره بالرد إلى من أخذه منه دليل على جواز الأخذ ، وحل الأخذ يستلزم حل المأخوذ ، فيلزم الربا على القمار لعدم الفارق بينهما ، إذ الكل محرم في الإسلام .

وفي الرواية التي جاءت بالأمر بالتصدق إنما كان تورعاً وتزهداً لكونه

مأخوذاً بطريق القمار ، وإن كانت حقيقته منتفية لكونه استيلاً على مال الحرى برقاء ، ومعنى

قوله صلى الله عليه وسلم ( هذا السحت ) أي السحت مورد لا حيلة ، ولا أنباء عن أخذه (٢)

٤ - واستدلوا رابعاً بما روى الإمام محمد رحمه الله بلفظ عن رسول الله صلى الله عليه

وسلم أنه لقي ركاة بأعلى مكة ، فقال له ركاة : هل لك أن تصارعني على ثلث فقمسي ؟

فقال ملوات الله عليه نعم . فصارعه . الحديث . . إلى أن أخذ منه جميع فقمه ، ثم ردها

عليه فكراً (٣) .

(١) أحكام القرآن للجصاص ٢٢٩/١ .

(٢) المبسوط ٥٧/١٤ ، وفتح القدير ٣٩/٧ ، وإملاء المتن ٢٥٧/١٤ .

(٣) أخرجه السرخسي في المبسوط ٥٧/١٤ ، بلفظاً عن محمد بن الحسن .

- وأخرجه السيوطي في الخماش الكبرى ٢٢٢/١ - ٢٢٥ ، عن البيهقي وأبي نعيم عن

أبي أمامة ، وفيه [ عشرة شاة في كل مرة ، حتى أتى ثلاثين شاة فقمه ، ثم قال : ليس لي

حاجة إلى فقمك أنا أبينك أن تسلم ] وأخرج البيهقي القصة بطريقها في دلائل النبوة ٢٥٠/٦ -

٢٥٤ وفيه : " قال ركاة : قدونك ثلاثين شاة من فقمي فاخترتها " فقال له النبي صلى الله

عليه وسلم [ ما أريد ذلك ولكني أدعوك إلى الإسلام باركاة ] وأنفس بك أن تصير إلى الفسار ،

أنك أن تسلم تسلم ] .

- قال المسقلائي في الإصابة ٥٢١/١ ، وابن عبد البر في الاستيعاب ٥١٥/١ : وقصة

المصارعة لركاة بن عبد يزيد مشهورة . انتهى .

- وأخرج قصة المصارعة الحاكم في المستدرک ٤٥٢/٢ في كتاب معرفة الصحابة فسي



وجه الدلالة : أن هذا قمار ، وقد جاز لمسلم أخذه من الحربى ، فيقال عليه  
أخذ الربا من الحربى في داره برضاه ، لأن كلاً مال محرّم (١)

### مناقشة الأدلة :

اعترض على الدليل الأول بأنه لا يلزم من كون أموالهم تباح بالإقتسام استباحة قمارها  
بالمقد الفاسد ، بدليل أن أبضاع تباح بالسبى دون المقد الفاسد (٢)  
وأجيب بالفرق بين الأبضاع والأموال ، بدليل أن المرأة لا تستباح بخلاف الحال ،  
فإنه يباح بطيب النفس به وإباحته (٣)  
واعترض على الدليل الثانى بأن ( لا ) فى الحديث للنهى ، ومعناه لا تأخذوا  
الربا من الحربيين فى دار الحرب جتمعاً بين الأكلة (٤) .

===

فى ذكر مناقب ركائز ، وسكت عليه هو والنهضى ، وأبو داود بمختصره ٤٤/٦ برقم ٣٩١٩ ،  
فى التلغاس باب المعاشم ، وسكت عليه أبو داود ، والترمذى ٢٤٧/٤ - ٢٤٨ برقم ١٧٨٤ ،  
فى كتاب اللباس باب المعاشم على النقائس كوتال هذا حديث حسن قريب وإنشاده ليس  
بالقائم ولا تعرف لها الحسن المعقلانى ولا ابن ركانة ، والطبرانى فى المعجم الكبير  
٧١/٥ برقم ٤٦١٤ ، وكل هذه الروايات يقوى ما رواه محمد بن خلف عن النبى صلى الله عليه  
عليه وسلم .

(١) الميسوط ٥٧/١٤ ، وإعلاء السنن ٢٥٧/١٤ .

(٢) المجموع ٢٩٢/٩ .

(٣) فتح القدير ٢٩/٧ ، والفتاوى الهنكية ٢٢٢/٢ .

(٤) المغنى ٤٦/٤ .

وأجيب بأن مثل هذا الأسلوب لدغى الإعتبار الشرعى مثل لاشغار فى الإسلام .  
 واعترض عليه أيضا بأنه مرسل لا مصلح حجة (١)  
 وأجيب بأنه حجة عند الأئمة الثلاثة غير الشافعية ، ولم نجد الاعتراض  
 على الدليل الثالث والرابع .

### أبـ القـول الثانـى :

- ١ - استدلل الجمهور أولاً على جريان الربا بين المسلم والحربى فى دار الحرب ، وعلى  
 حرمة أخذ من الحربى بمعموم الآيات والأحاديث المحرمة للربا ، مثل قوله تعالى : **لَا تُؤْكَلُ**  
**الرِّبَا** (٢) وقوله صلى الله عليه وسلم ( فمن زاد أو أزيد فقد أربى ) وسائر النصوص .  
 وجه الدلالة : أن حرمة الربا ثبتت بنصوص عامة ، ولم يقيد المنع بمكان  
 دون مكان ، ولا مع قوم دون قوم ، والكفار مخاطبون بالمعاملات فى الصحيح من الأقسام ،  
 ومنها الربا ، فاشتراطه فى البيع يوجب فساد (٣)  
 ٢ - استدللوا ثانياً بالنقيض على المستأمن الحربى فى دار الإسلام ، فإنه يحرم على المسلم  
 أخذ الربا منه ، بجامع أن كبيل واحد منهما أخذ لفعل حال من العوض المستحق بفلسف

(١) المجموع ٣٩٢/٩ ، والمغنى ٤٦/٤

(٢) سورة البقرة ، آية (٢٧٥)

(٣) فتح القدير ٣٨/٧ ، ونبات المعاني ١٩٢/٥ ، ١٣٢/٧ والإقصراف ٢٦٢/١ ، والعزير

١٨٩/٨ ، والمجموع ٣٩٢/٩ ، ١١ / ٢٢٨ ، والمغنى ٤٦/٤ ، وكشاف القناع ٢٧١/٣ ،

والممدح ١٥٧/٤ ، والروض المربع ص ١٨٢.

المبصر = (٦)

مناقشة أكلة الحمص

اعترض على الدليل الأول بفتح العموم ، إذ المعلوم بالبداهة أن المجمع عليه أن مال الحربى نفقة للمسلم ، وهذا يخص بالإجماع ، فالمراد من النهى عن الربا نفس الآيات والأحاديث فى المال الممتوم لا فى غير الممتوم (٢) .

وأجيب عن الدليل الثانى بالفرق ، بأن عقد الأمان من المسلمين والحربى الموجود فى دار الإسلام يفيد تأمين الحربى على نفسه وماله ، فلا يجوز أخذه منه ، لرفع الإشتباة بعقد الأمان ، بخلاف الأمان من الحربى فإنه لا يرفع الإشتباة كائناً ما كان راضياً بأخذه (المال) . (٣) .

وبهذا المناقشة تبين ترجيح مذهب أبي حنيفة رضي الله عنه • ولو ترجح مذهب الجمهور لوجب على من أودع ماله في مصارف أهل الحرب وأعطوه الفوائد على هذه الوشائع أن يردّها إليهم ، لأن مقتضى مذهب الجمهور أن لا يأخذ هذه الفوائد • لكن نقول : إن تركها لهم في هذا الزمان فيه مفاسد كثيرة • لأشهم يستمينون بها على الإضرار بالمسلمين ، والأولى به أن يأخذها وينفقها على تقوية جيش المسلمين ، كغزاة سلاجك • والله أعلم • وتبين هذه المسألة أن الاستدلال من الجانبين بالقرآن والسنة والقياس •

(١) مباحث المناهج ١٣٢/٧، وتبيين الحقائق ٩٧/٤، وفتح القدير ٣٨/٧، والنهاية ٥٧٠/٦، والإعراف ٢٢٢/١، وأحكام القرآن لابن العربي ٥١٦/١، والمميز ١٨٩/٨، والمجموع ٣٩٢/٩، ٢٢٨/١١.

(٤) حاشية سعدى حلمي، على الفتاوى ٣٩/٧ -

(٣) فتح القدير ٣٩/٧ .

## الفصل الثالث

في المسائل المتعلقة بالصفة ، والشرط في البيع ، والبيع لغرض محرم ونحوه ثلاثة مباحث :

### المبحث الأول :

الخلاف في ثبوت خيار المجلس .

### المبحث الثاني :

في المسائل المتعلقة بالشرط في البيع ، ونحوه ستة مطالب :

الأول : الخلاف في حكم البيع مع بشرط الذي لا يقضي العقد وفيه نفع لأهل القديس .

والثاني : الخلاف في حكم اشتراط ترك الزرع في بذر صه ولغيره على الشجر .

والثالث : الخلاف في مدة خيار الشرط .

والرابع : الخلاف في ميراث خيار الشرط السات البائع أو المشتري .

والخامس : الخلاف في حكم البيع بشرط براءة البائع من كل عيب في البيع .

والسادس : الخلاف في حكم زوال البيع بعد البيع وقبله البيع قبل الرد بالعيب منه تكرره ، للمشتري أو للبائع ؟

### المبحث الثالث :

الخلاف في حكم البيع لغرض محرم كبعض مباح في

أيام الفتنة ، وبيع العتبه لمن يتخذ عصيره محرراً .

## المبحث الأول :

### ٢٠- الخلاف في ثبوت خيار المجلس :

خيار المجلس : هو أن يكون لكل من العاقلين في عقود المعاوضة المالية بعد إتمامها حق الرجوع عنها في مجلس العقد .  
 اختلف الفقهاء وحكم الله في ثبوت هذا الخيار :  
 فقال الحنفية<sup>(١)</sup> والمالكية<sup>(٢)</sup> : إن البيع يلزم بمجرد القبول \* .  
 ولا يثبت فيه خيار المجلس \* .

وقال الشافعية<sup>(٣)</sup> والحنابلة<sup>(٤)</sup> : يثبت خيار المجلس لكل من العاقلين في فسخ العقد وإتمامه بعدما تم العقد بالإيجاب والقبول ما دام مجتمعين في المجلس ولم ينفردا بأيهما ، فإذا افرقا عن المجلس تلزم هذه العقود \* .

(١) مختصر الطحاوي ص ٧٤ ، وشرح الوقاية ٢/٢ ، والإختصار ٥/٢ ، والجوهرية النيرة ص ٢٢٨ ، ومجمع الأنهر ٢/٢ ، والنهاية ٦/٢٠٥ ، وسامع المنافع ٥/١٢٧ ، وفتح القدير ٦/٢٥٧ ، وتبيين الحقائق ٤/٢ ، والبحر الرائق ٥/٢٦٢ ، وحاشية الطحطاوي ٣/١٢٠ .

(٢) إشراف ١/٢٤٩ ، والمنتقى ٥/٥٥ ، وبداية المجتهد ٢/١٧٠ ، والفروق ٣/٢٦٩ ، ومواهب الجليل ٤/٤٠٩ ، والتاج والإكفيل ٤/٤٠٩ ، وحاشية المدسوقي ٣/٩١ ، والجواهر الثمينة ص ٢١٣ .

(٣) الميز ٨/٢٩٢ ، والمجموع ٩/١٨٤ ، وملقى المحتاج ٢/٤٢٠ .

(٤) المقنن ٣/٥٦٢ ، وكشاف الخناص ٣/١٩٨ ، والمبدع ٤/٦٣ ، والسيروى المربع ص ١٧٢ .

### أدلة المانع من خيار المجلس :

١ - استدل الحنفية والمالكية على عدم ثبوت خيار المجلس أولاً بالقرآن الكريم

بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ۖ ﴾ (١)

ويقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبُطُولِ ۚ إِنَّ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَائِفِ  
مِنْكُمْ ۖ ﴾ (٢)

وجه الدلالة : أن الله تعالى أمر في الآية الأولى بالوفاء بالعقد ، والعقد هو الإيجاب

والقبول قبل التخيير ، والأمر للوجوب ، وخيار المجلس يوجب ترك الوفاء بالعقد ، فإن  
الراجع عن العقد لم يَلَفْ به ، وذلك خلاف مقتضى الآية . (٣)

والمراد بالتجارة في الآية الثانية: البيع والشراء . وقد دلت على أن الله تعالى

أباح أكل المشتري بمجرد إتمام عقد البيع بالإيجاب والقبول ، فإثبات الخيار له بعد ذلك  
زيادة على النص من غير دليل صالح للزيادة عليه . (٤)

٢ - واستدلوا ثانياً بالسنة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : ﴿ لَا فُرَّارَ

وَلَا فِضْرَارَ ﴾ أخرجه الحاكم وأحمد وابن ماجه والبيهقي وغيرهم . (٥)

(١) سورة المائدة ، آية (١)

(٢) سورة النساء ، آية (٢٩) .

(٣) فتح القدير ٢٥٨/٦ ، والنهاية ٢٠٦/٦ ، ورد المختار ٥٢٨/٤ ، وحاشية الطحطاوي ١٢/٢

وبداية المجتهد ١٧١/٢ ، والفروق ٢٢٢/٢

(٤) فتح القدير ٢٥٨/٦ ، ورد المختار ٥٢٨/٤ ، وحاشية الطحطاوي ١٢/٢ وأحكام القرآن تلخيص ٢

(٥) أخرجه الحاكم في المستدرک ٥٨٨/٢ لمسنده في كتاب البيوع من حديث أبي سعيد

الخدري ، يبلغه ﴿ لَا فُرَّارَ وَلَا فِضْرَارَ ۖ ﴾ من حَرْفِ ضارِه الله يؤمن شاق شاق الله عليه ، =

(٦) ويشمل العقد بمعنى الإيجاب فقط ، وذلك كاليمين والنذر ، كما ذكر الجماص .

وجه الدلالة : أنَّ حروف ( لا ) في قوله صلى الله عليه وسلم لبي بمعنى التهنيت .  
فلا يجوز أن يشر الرجل أخاه ابتداءً ولا أن يقابل الضرر بالشر ، وفي إثبات الطيار لأحمد  
المالكين إضرار بالآخر إما فيه من إبطال حقه بعدما تمّ العقد بالإنجاب والقبول ، لوجود ركنته  
وشرائطه . (١)

وقال الذهبي صلى الله عليه وسلم : [المؤمنون عند شروطهم] أخرجه البيهقاري  
في صحيحه تعليقاً بمسند الجزم وغيره . (٢)

• وقال : هذا حديث صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه . وأبده الذهبي ،  
• وأخرجه أحمد في المسند ٣١٢/١ مسنداً من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ  
[لا ضرر ولا إضرار] .

• والبيهقي ٦٩/٦ ، في كتاب الملح/باب لا ضرر ولا إضرار ، مسنداً من حديث أبي  
سعيد رضي الله عنه نحو حديث الحاكم سنداً ومثلاً . وأخرجه أيضاً مسنداً من يحيى  
ومالك في نفس المكان ج ٦ / ٧٠ •

• ومالك في الموطأ ٧٤٥/٢ ، مسنداً من يحيى المازري في كتاب الأفضية/باب القضاء  
في المرقق • وقال محمد فؤاد عبد الباقي : قوله ابن ماجة عن عباد بن العامت •  
• وابن ماجة بطريقين : الأول : عن عباد بن العامت ٧٨٤/٢ برقم ٢٢٤٠ ، والثاني : عن ابن  
عباس ٧٨٤/٢ برقم ٢٢٤١ ، في كتاب الأحكام ، باب من يشي في حقه ما يضر بجاره ،  
لكن في إسنادهما كلام •

• والدارقطني ٢٢٧/٤ - ٢٢٨ في كتاب الأفضية والأحكام بثلاثة طرق : الأول : من طريق  
عائشة برقم ٨٢ بلفظ [لا ضرر ولا إضرار] • والثاني : برقم ٨٤ من طريق ابن عباس •  
والثالث : برقم ٨٥ من طريق أبي سعيد • وكلاهما بلفظ [لا ضرر ولا إضرار] •  
(١) مجمع الأنهر ٢/٢ ، والإختصار ٥/٢ ، والبنية ٢٠٧/٦ ، وتبيين الحقائق ٣/٤ •

(٢) أخرجه البخاري بشرح عمدة القاري ٨٦/١٠ ، في كتاب الإجارة ، باب أجر التمسيرة ،  
قائلاً : وقال الذهبي صلى الله عليه وسلم : [المؤمنون عند شروطهم] وتعليق البخاري  
بمسند الجزم حكم منه بصحته من المضاف إليه كما هو معروف في علم أصول الحديث •

وجه الدلالة : أن العقد شرط من الجانبين ، فمجرد إتمامه بالأيجاب والقبول

بحسب النزول عنده والوفاء به ، فإثبات الخيار بعده مخالف للحديث ، (١)

٢ - واستدل المالكية ثالثاً بعمل أهل المدينة حيث لم يتعاملوا بخيار المجلس ،

وهو مقدم على خبر الواحد ، لأنه كالحديث المتواتر وكالإجماع في إئادة القطع (٢).

٤ - واستدلوا رابعاً بالمقياس على عقد النكاح والطلق والرهن والملح عن دم العمد

والكتابة والتمتع على مال - بجامع حيث إن كل متبا عقد معاوضة ، وهذه العقود تتم بمجرد

انظر: قواعد علوم الحديث ص ١٠١ ملخصاً من تدريب الراوي .

- وأبو داود بشرح بطل المجهود ٢٧١/١٥ ، في القضاء باب في الملح ، بطريق أبي هريرة بلفظ [المسلمون على شروطهم] وسكت عليه .

- والترمذي ٦٢٤/٣ - ٦٢٥ برقم ١٢٥٢ ، في الأحكام باب ما ذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الملح بين الناس . وقال : هذا حديث حسن صحيح .

- والحاكم ٤٩/٢ - ٥٠ في البيوع لمن حديث أبي هريرة وعائشة وأنس رضي الله عنهم ، وسكت على حديث عائشة وأنس رضي الله عنهما الحاكم والذهبي .

- والدارقطني ٢٧/٣ - ٢٨ في البيوع ، من حديث أبي هريرة برقم ١٦ بلفظ [المسلمون على شروطهم] ومن عمرو بن عوف برقم ٩٨ - وعائشة برقم ٩٩ بلفظ [المسلمون عند شروطهم] . ومن حديث أنس برقم ١٠٠ بلفظ [المسلمون على شروطهم] وما وافق الحسق من ذلك .

- والبيهقي ٢٩/٦ في الشركة باب الشرط في الشركة وتبطلها ، من حديث أبي هريرة وعمرو بن عوف رضي الله عنهما ، وأخرجه أيضاً عن طريق أنس مرفوعاً في السنن الكبرى ٢٤٩/٧ في الصداق كباب الشرط في النكاح .

(١) السنن ٢٠٧/٦ ، ونيل الأوطار ٢١٠/٥ .

(٢) الفروق ٢٧٣/٣ ، ومواهب الجليل ٤١٠/٤ ، وحاشية الدسوقي ٩١/٣ ، والجواهر المشبية



الإيجاب والقبول أولاً ثبتت فيها خييار المجلس بالإجماع<sup>(١)</sup>.

### أدلة الشافعية والحنابلة :

استدل الشافعية والحنابلة على ثبوت خيار المجلس للمتعاقدين بحديث حكيم بن حزام رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [البَّيْعَانُ بالخيار ما لم يتفرقا] ، لأنَّ سَدَّكَا وَبَيَّنَّا بِوَرْدِهِمَا فِي بَيْعِهِمَا ، وَإِنْ كُنَّا وَكُنَّا مَجْعُتٌ بِرُكَّتِهِمَا ] أخرجه الجماعة إلا ابن ماجه<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية لابن عمر رضى الله عنهما : [ البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقبولا أحدهما لمأخذهما ] أخرجه البخاري<sup>(٣)</sup>.

وجه الدلالة : أن البيعين أى المتبايعين هما من وجد من أحدهما البيع ومن الآخر الشراء . وقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم لهما الخيار بعد تبايعهما بالإيجاب والقبول ما دام في المجلس حتى يتفرقا بأن يذهب أحدهما عن الآخر ويفارقه بهنئه وإثبات خيار المجلس مريح في الحديث<sup>(٤)</sup>.

(١) فتح القدير ٢٥٩/٦ ، وحاشية الطحطاوى ١٢/٣ ، ورد المحتار ٥٢٨/٤ ، والإكشاف ٢٤٩/١ ، والمنقلى ٥٥/٥ ، وبداية المجتهد ١٢١/٢ .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البخاري بشرح عمدة القارى ٣١٦/٩ ، في كتاب البيوع باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا قال في نصب الرأية ٢/٤ ، وفي تلخيص العبير ٢٠/٣ : أخرجه الخمسة .

(٣) أخرجه البخاري بشرح عمدة القارى ٣١٥/٩ ، في البيوع باب إنا لم نوقت في الخيار هل يجوز البيع ؟

(٤) المنقلى ٥٥/٥ ، والعزير ٢٩٢/٨ ، والمجموع ١٨٥/٩ ، ومغنى المحتاج ٤٢/٢ ، والمغنى ٥٢٢/٢ ، والسميع ٦٣/٤ ، وكشاف القناع ١٩٨/٣ .

ويؤيد هذا الاستدلال عملُ ابن عمر رضي الله عنهما - قال نافع :  
 [وكان ابن عمر إذا اشترى شيئاً يُعجبه فارق صاحبه] - أخرجه البخاري .<sup>(١)</sup>  
 وفي رواية أخرى قال نافع : [فكان - ابن عمر - إذا باع وجلاً فأراد أن لا يُقبله  
 قام فمضى خفيةً ثم رجع إليه] أخرجه مسلم والطحاوي .<sup>(٢)</sup>

### مناقشة أدلة الحنفية والمالكية :

أجيب عن احتجاجهم بقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ  
 يَاسًا ۚ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً مِنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ۚ ۝٤٠٠٠ ﴾<sup>(٣)</sup> : بأنه مطلق مقيد بالحديث الذي يشهد  
 خيار المجلس في المبيع .<sup>(٤)</sup>

والجواب عن التحليل الثاني : أن المراد بالضرر في حديث [لا ضرر ولا ضرار] هو الضرر المنفصل  
 وليس منه خيار المجلس ، والمراد بالشبهة في حديث [المؤمنون عند شروطهم] هي الشروط  
 التي أوجب الله على المؤمنين أن يتمسكوا بها عالم تتناف مع الشرع ، ولما بين رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم أن خيار المجلس من أحكام المبيع ، ثبت بذلك أن العمل به ليس  
 من الضرر المنفصل ، وأن الشروط التي أمر بالتمسك بها مقيدة بهذا الخيار .<sup>(٥)</sup>

(١) أخرجه البخاري بشرح عمدة القاري ٣١٤/٩ ، في المبيع ، باب كم يجوز الخيار .

(٢) أخرجه مسلم ١١٦٤/٣ ، برقم ٤٥ ، في المبيع ، باب ثبوت خيار المجلس للمتعاقدين .

- والطحاوي في شرح معاني الآثار ١٤/٤ ، في المبيع ، باب خيار المبيعين حتى يتفرقا .

(٣) سورة النما ، آية (٢٩) .

(٤) المجموع ١٨٧/٩ .

(٥) إملاء فضيلة أستاذنا الشيخ أبو سنة .

وليفتش الدليل الثالث باعتراضيين :

**الأول :** ان حديث [البوعان بالخيار ٥٠٠٠] سنة من سنن الرسول صلى الله عليه وسلم ، كيف تترك السنة بعرك فقهاء المدينة العمل بها ؟ ولا سيما أن الثقباء والمحدثين لم يكونوا منحصرين في المدينة ولا في الحجاز ، بل كانوا متفرقين في أقطار الأرض كالعراق والشام وسمر ، ومع كل واحد منهم طريف من الأخبار ، فحتملوا وجب عليه أن يبتليهم ووجب على كل مسلم قبوله والعمل به ، كما قال عليه الصلاة والسلام : [نشر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أتاه لمن لم يسمعها ، كَرَبّاً حَامِلًا فَقَوْلِي لَهُ ، وَرَب حَامِلًا فَقَوْلِي لَهُ] أخرجه الإمام أحمد رحمه الله . (١)

**والإعتراف الثاني :** كيف يصح دعوى إجماع فقهاء المدينة على نفي خيار المجلس ؟ وابن أبي نشب منهم ، وقد خالفهم في ذلك وأنكر على مالك وأقلد الكلام ، وقال : يستتاب مالك من ذلك . (٢)

وتجيب عن قهاسهم على النكاح والخلع بالفرق ، لأنه ليس المقصود منهما الحال (٣) بل أحكامهما متعلقة بالأبضاع ، والله تعالى صان أمرها فوسجها من الخطر ما لم يمنح الحال ، ومن صانها وخطرها أن يحكم بإبرام العقد بمجرد القبول ، وأن لا يفتح في العقود المتعلقة بها باب الخيار بخلاف البيع ، ولهذا لا يفسدان بفساد المهر في الزواج ، والبذل في الخلع بخلاف البيع .

- 
- (١) أخرجه أحمد في المسند ٨٢/٤ ، عن جبير بن مطعم رضى الله عنه .  
 (٢) المجموع ١٨٦/٩ - ١٨٧ - وابن أبي نشب : هو محمد بن عبد الرحمن بن العارث بن نشب القرشي المدني ، توفي سنة ١٥٨ هـ أو ١٥٩ هـ ، وهو ثقة فقيه فاضل من السابعة أي من الذين عاشوا الخامسة ولم يشهد لهم لقاء أحد من الصحابة كإبن جريج ، روى عن السنة .  
 (٣) تقريب التهذيب ص ٤٩٢ برقم ٦٠٨٢ .  
 (٤) المجموع ١٨٨/٩ .

### مناقشة دليل الشافعية والحنابلة :

ونقش دليلهم أولاً بأن معنى (البَيَّعَان) في الحديث: ليس مَنْ تَمَّ البيعُ بينهما وانقضى، لأنه مجاز ، بل المراد المعنى الحقيقي لتبادره من اللفظ ، وهو المتشاكلان بأمر البيع أي المتساويين. وهذا المعنى يصدق عند إيجاب أحدهما قبل قبول الآخر ، وهو المعنى الحقيقي ، لأنهما معاثران البيع، مثل قوله صلى الله عليه وسلم : [ لا يبيع بمضكم على بيع يبيع بعضكم ]<sup>(١)</sup>.

وقد قال علماء الأصول : الوصفُ حالٌ الإتيان حقيقةً وبعد الإتيان مجاز . فنحن نفهم من قول القائل<sup>٢</sup> زيه وعمره يتبايعان؟ على وجه التبادر : انهما مشتغلان بأمر البيع مستراوحيان فيه .

والمراد بالخيار في الحديث خيار قبول أحد العاقلين بعد إيجاب الآخر . وقد يقال : الخيار بهذا المعنى معلوم لا يحتاج إلى النص عليه . والجواب : أن الغرض نفي توهم أن العاقلين إذا اتفقا على الثمن وتراضيا عليه تم أوجب أحدهما البيع، يلزم الآخر من غير أن يقبل ذلك أصلاً للاتفاق والتراضي السابق<sup>(٢)</sup>.

ونقش ثانياً بأن معنى التفرق في الحديث بناءً على الذي قلنا يكون التفسرُق بالأقوال لا بالأبدان ، وهو أن يقول العاقد الآخر بعد الإيجاب: "لا أشتري" أو يرجع الموجب قبل القبول ، والتفرق بهذا المعنى كثير في الشرع والعرف :

(١) المنتقى ٥٥/٥ ، قال في تلخيص الحبير ١٥/٣ : والحديث متفق عليه .

(٢) فتح القدير ٢٥٨/٦ ، والمنتقى للهاجي ٥٥/٥ .

قال تعالى : ﴿ وَمَا تَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَةُ ﴾ (١)

وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [ افتقرت اليهود على إحدى - أو ثنتين - وسبعين فرقة ، وتفرقت النصارى على إحدى - أو ثنتين - وسبعين فرقة ، وتفرقت أممى على ثلاث وسبعين فرقة ] أخرجه أبو داود وغيره . (٢)

وعلى هذا يكون المراد بأحدهما في قوله صلى الله عليه وسلم في الرواية الأخرى لا ين رضى الله عنهما [ أو يقول أحدهما لصاحبه اختِرْ ] الموجب بأن يقول بعد إيجابه للمعاقد الآخر : اختِرْ . أى اتَّخِذْ أو لا . (٣)

وروى مالك حديث ابن عمر [ المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يمتزجا إلا ببيع الخيار ] وقال : وليس لهما عندنا حدٌ معروفٌ . ولا أمرٌ معمول به فيه (٤).

(١) سورة البينة آية (٤) .

(٢) أخرجه أبو داود بمختصره للمنذرى ٢/٧ برقم ٤٤٢٨ ، في أول كتاب السنة ، وبكت عليه أبو داود ، وقال المنذرى : وأخرجه الترمذى وابن ماجه ، وحديث ابن ماجه مختصراً . وقال الترمذى : حسن صحيح ، وأقرّ تحسين الترمذى وتصحيحه ، انتهى . وأخرجه أحمد في المسند ٣٣٢/٢ ، ١٢٠/٢ .

(٣) فتح القدیر ٦/٢٥٨ - ٢٥٩ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ٦٧١/٢ ، برقم ٧٩ ، في كتاب الميسوع ، باب بيع الخيار وأضاف قوله هذا بعد الحديث ، وفي المنتقى ٥٥/٥ . وأخرجه الشيخان أيضاً كما سيأتي ص ٢٧٧ .

وقد روى ابن العربي (١) قول مالك أي يريد أن يفرق بينهما ليس لها وقت معلوم (٢).

ويجاب عن هذا التفسير بأن ابن عمر رضي الله عنهما - وهو أحد رواة الحديث -  
 خَلَّفَ لِقَظَ (المتبايعين) على التبايع والمشتري بعد إتمام العقد ، وحلَّ التفرق على التفرق  
 بالأبدان .

روى مسلم والطحاوي عن نافع أنه قال : ( كان - أي ابن عمر - إذا بايع  
 رجلاً فأراد أن لا يُبَيِّله قام لمشي ضَبَّةً (أي زمناً يسيراً) ثم رجع إليه ) (٣)

وفي صحيح البخاري : قال نافع ( وكان ابن عمر إذا اشترى شيئاً يعجب به  
 فارق صاحبه ) (٤).

وهذا العمل دليل على التفسير الذي قدّمنا ، فيكون ابن عمر أوَّلَ  
 لِقَظَ المتبايعين بحمله على المجاز. وأوَّلَ لِقَظَ التفرق بحمله على أحد معنييه الحقيقيين.

(١) ابن العربي : هو محمد بن عبد الله بن محمد ، ابن العربي الإشبيلي المالكي ، ولد سنة ٤٦٧ هـ  
 وتوفي سنة ٥٤٣ هـ ، اُوتِفِنَ بالخاص . وكان إماماً حافظاً خاتمةً علماً ، الأندلس . رحل إلى مشرق  
 ومصر للعلم ، وصحب النّزالي ، وأخذ منه القاضي عياض وابن بشكول وغيرهم . وكان قارئاً  
 فقيهاً أصولياً وأمثلاً مفسراً ورعاً . رحل أيضاً إلى بلداد ومكة ، وتولى القضاء ببلده ، فنفع  
 الله به أهلها . وله كتاب أحكام القرآن ، وعارضة الأخواني في شرح الترمذي ، والقيس في  
 شرح الموطأ ، والمواصم من القواصم ، وكتاب مشكل الكتاب والسنة والناسخ والمنسوخ ،  
 والمحمول في أصول الفقه ، وترتيب الرحلة وغيرها ..

(شجرة النور الزكية ص ١٣٦-١٣٧ برقم ٤٠٨ ، ومقدمة أحكام القرآن ص ٧٠٤)

(٢) مواهب الجليل ٤/٤١٠ .

(٣) أخرجه مسلم ٣/١١٦٤ برقم ٤٥ ، في البيوع باب ثبوت خيار المنجس للمتبايعين والطحاوي

في شرح معاني الآثار ٤/١٤ في البيوع باب خيار البيعين حتى يتفرقا .

(٤) أخرجه البخاري بعمدة القاري ٩/٣١٤ ، في البيوع باب كم يجوز الخيار .

والراجع عند علماء الأصول أن تأويل الصحابي لإرويه مقبول<sup>(١)</sup>، لأنه عربي عالم بأمان العرب،  
عدل لا يترك الظاهر إلا بدليل، لأن تركه بلا دليل حرام.

فالظاهر أنه لا يفعل ذلك إلا لدليل قام عنده، كسماعه من النبي صلى الله عليه وسلم  
أو فهمه ذلك من أقواله عليه الصلاة والسلام<sup>(١)</sup>.

ولهذا أرجح القول بثبوت خبار المجلس بهذا الحديث .

ويتبين من ذكر الأدلة من الجانبين ومناقشتها أن الخلاف بين الطرفين في هذه المسألة

سببه هو اختلاف الفهم في الدلالة اللغوية من الكتاب والسنة .

والقياس المذكور في أدلة النافذين للخيار ذكر لتقوية الدلالة من الآيات

والأحاديث ، وليس دليلاً مستقلاً ، والله تعالى اعلم .

---

(١) التقرير والتعبير ٢/٢٦٥ ، وتيسير التحرير ٣/٧١ .

المطلب الأول : من المبحث الثاني :

## ٢١ - الخلاف في حكم البيع مع الشرط الذي لا يقتضيه العقد وفيه

### نقع لأحد المآخذين:

الشروط في البيع لها أقسام، ولكل قسم حكم :

فمن أقسامها: الشرط الذي يقتضيه العقد ، كالشراء بشرط أن يملك المبيع ، أو البيع بشرط أن يملك الثمن ، أو أن يبيع المبيع إلى قبض الثمن .  
وحكمه : وهذا القسم صحيح جائز بالاتفاق ، لأنه لا يترتب له فسخ العقد من الأحكام (١) .

ومنها: الشرط الذي لا يقتضيه العقد ولكن ورد به الشرع ، كتأجيل الثمن وخيار الشرط ، أو كان ملائماً للعقد كاشتراط الرهن بالثمن المؤجل أو كإسقاطه فإنه مؤيد لمصلحة العقد وهو قبض الثمن ، وكاشتراط صفه بمقصودة في المبيع كالسرعة والحرث والصيد .  
وحكمه : أنه جائز بالاتفاق ، لأن الشرع ورد بجنس الحاجة للناس إلى هذه الشروط ويجب الوفاء به ، لقوله صلى الله عليه وسلم [المسلمون على شروطهم] أخرجه أبو داود ، وفيه (٢) .

(١) الميسوق ١٢/١٤ ، الوفاء ٢/٢١ ، وفتح القدير ٦/٤٤٢ ، وبداية المناقب ٥/١٧١ ، والشرح المفيد مع الباش ٣/١٠٢ ، وحاشية النسائي ٣/٦٥ ، والمهذب مع المجموع ٩/٣٦٣ ، ٣٦٤ ، والمغني ٤/٢٤٨ - ٢٤٩ ، والمبدع ٤/٥١ ، وكشاف القناع ٣/١٨٩ ، والروش المربع ص ١٧٠ .

(٢) فتح القدير ٦/٤٤٣ ، وشرح النواقي ٢/٢٢ وتبيين الحقائق ٤/٥٧٢ ، وبإنتاج ولائيل ٤/٣٤٠ ، وحاشية النسائي ٣/٦٧ ، ومغني المحتاج ٢/٣٤ ، والمجموع ٩/٣٦٤ ، والمغني ٤/٢٤٩ ، وكشاف القناع ٣/١٨٩ ، والمبدع ٤/٥١ ، والحديث سبق تخريجه في مسألة خيار المجلس ، بعد تعليق البخاري بموافقة الجوزم بلغة [المؤمنون عند شروطهم] ص ٣٤٤ - ٣٤٥ .



ومن الأقسام : الشرط الذي ينافي مقتضى العقد ، وليس فيه نفع لأحد مثل أن يشترط البائع على المشتري أن لا يسكن الدار ، وأن لا يبيع السلعة ولا يهبها .

وحكمه : أن العقد صحيح والشرط باطل عند الحنابلة ، وهي رواية الحسن عن أبي حنيفة ، وهو المذهب .

استدل الحنابلة بحديث هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة في قصة بريرة بقوله صلى الله عليه وسلم : [ ٠٠٠ ] اشترىها وأعتقها واشترط ليها الولاء ، فإن الولاء لمن أعتق [ ٠٠٠ ] - أخرجه مسلم (١)

وجه الدلالة : أن اشتراط الولاء ينافي مقتضى العقد ، لأنه ثابت للعالم المصدق ، وقد صرح عليه الصلاة والسلام بالبيع وأبطل الشرط ، لأنه شرط منافي لمقتضى العقد ، فيقاس عليه غيره في هذا المعنى (٢)

واستدل الحنفية لما روى عنهم بأن الشرط المقسد للبيع هو الذي يؤدي إلى شبهة الربا ، بأن يكون مما لا يقتضيه العقد وفيه نفع لأحد العاقدين ، فإن فيه زيادة على التمسك بلا مقابل ، أما همسنا فلا يؤدي إلى شبهة الربا ، إذ لا نفع فيه لأحد فيبطل . لأنه لا يقتضيه العقد ويصح العقد (٣)

(١) أخرجه مسلم ١١٤٢/٢ - ١١٤٣ ، برقم ٨ ، في كتاب العتق ، باب إنما الولاء لمن أعتق ، والحديث مثق عليه .

(٢) كشف القناع ١٩٣/٣ ، والمغنى ٢٥١/٤ .

(٣) بدائع الصنائع ١٢٠/٥ ، والمبسوط ١٥/١٢ . وفي ظاهر الرواية مثال التريق مستثناة من هنا . وإذا اشترى عبدا على أن يمتقه فالبيع فاسد خلافا لرواية الحسن بن زياد ففسى المجرى .

وأما عند مالك ورواية أبي يوسف والشافعي، فتحكمه بطلان الشرط والبيع .

واستدلوا على هذا بما رواه أبو حنيفة عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم [أنه نهى عن بيع وشرط] أخرجه الطبراني في الأوسط وغيره .<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة : أن نهيه صلى الله عليه وسلم عن البيع الذي فيه شرط متنافي لمقتضاه بطل على تمام البيع والشرط<sup>(٢)</sup> .

ومنها : اشتراط أحد العاقدین على صاحبه عقدًا آخر أو شرطين ولا يقتضيهما العقد وفيهما نفع للبايع أو للمشتري ، كأن يبيعه شيئًا بشرط أن يبيعه شيئًا آخر، أو بشرط أن يشرى منه أو يؤجره ، أو يزوجه أو كأن يشترط عليه أن يعطيه له الثوب ، وجميع بين الشرطين منها . وحكم هذا الشرط : فساد العقد والشرط عند الأئمة الأربعة ، وهذا القسم داخل عند الحنفية في اشتراط ما لا يقتضيه العقد وفيه نفع لأحد العاقدین<sup>(٣)</sup> .

(١) قال الحافظ الزيلعي في نصب الرأية ١٧/٤ - ١٨ ، والحافظ ابن حجر في الشرائع ١٥١/٢ ، وفي تلخيص الحبير ١٢/٣ ، والحافظ ابن الهمام في فتح القدير ٤٤١/٦ : " والحديث رواه الطبراني في الأوسط ، والحاكم في علوم الحديث ، وابن حزم في المحلى ، والخطابي في معالم السنن ، من طريق عبد الوارث بن سعيد ، عن أبي سعيد عن أبي حنيفة ، حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم [أنه نهى عن بيع وشرط] أوردته في قصة طويلة مشهورة ، ومن جهة الحاكم ذكره عبد الحق في أحكامه وسكت عليه " انتهى ، وستأتي القصة بهامش ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .  
- وأخرجه الخوارزمي في جامع المسانيد ٢٢/٢ - ٢٤ ، بطرق متعددة يلفظ :

[أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرط في البيع] .

(٢) بدائع الصنائع ١٧٠/٥ ، والمبسوط ١٥/١٣ ، والشرح الصغير ١٠٢/٢ ، ومواهب الجليل ٣٧٢/٤ ، والناج والاكمل ٢٧٢/٤ ، ومغنى المحتاج ٣٩/٢ ، والمجموع ٩/٣٦٨ ، والمغنى ٢٥١/٤ ، والمقدمات انمهدات ٦٧/٢ - ٦٨ .

(٣) المبسوط ١٦/١٣ ، وفتح القدير ٤٤٧/٦ ، انمئذى ٢١١/٤ - ٢١٢ ، ومغنى المحتاج ٣١/٢ ، والمجموع ٩/٣٦٤ ، واللمعنى ٢٥٨/٤ ، والمبدع ٥٦/٤ ، والاكشاف ٢٤٩/٤ ، والبرهان المجموع ص ١٧١ .

والدليل على هذا ما رواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : [ إن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين في بيعة ] أخرجه الترمذي ، وقال : حسن صحيح . (١)  
والنهي يقتضي إفساد المبيع منه .

ومبدأ بالشرط الذي لا يقتضيه العقد ولا يلائمه وفيه منفعة للبائع أو للمشتري  
أو للمبيع إن كان من بني آدم كالرقيق ومثال ما ينفق البائع مثل أن يبيع داراً بشرط أن يسكنها مدة معلومة أو يبيع دابة بشرط أن يركبها إلى بلده أو يبيع ثوباً بشرط أن يخيطه له ، أو جلداً بشرط أن يصنعه هذا .

ومثال ما ينفق المشتري مثل أن يشتري ثوباً على أن يخيطه قميصاً له ، ومثال ما فيه نفع لغيرهما مثل أن يشترط على البائع أو المشتري أن يقرض محمداً مبلغاً من المال .  
وحكمه : وقد اختلف الفقهاء رحمهم الله في حكم هذا القسم :

لقال ابن عمر وعكرمة والأوزاعي (٢) والحنفية (٣) والشافعية في الأصح (٤)

(١) أخرجه الترمذي ٥٢٢/٣ ، برقم ١٢٣١ ، في البيوع باب النهي عن بيعتين في بيعة ،

وقال : حسن صحيح وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وابن عمر وابن مسعود .

- والنسائي ٢٩٦/٧ ، برقم ٤٦٢ ، في البيوع كتاب بيعتين في بيعة .

- ومالك في الموطأ ٦٦٢/٢ ، برقم ٧٢ ، في البيوع كتاب الشهي عن بيعتين في بيعة ،

سائلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم .

(٢) المجموع ٢٧٦/٩

(٣) المبسوط ١٥/١٣ ، وبداية المنايع ١٦٩/٥ ، والهداية مع فتح القدير ٤٤٢/٦ ، وشرح

الوقاية ٢١/٢ ، والبداية ٤٤٤/٦ ، وتبيين الحقائق ٥٧/٤ ، والبحر الرائق ٨٥/٦ ،

ورد المختار ٨٥/٥

(٤) المعز ١٩٥/٨ ، ٢٠٥ ، حاشية الجلال وعميرة والقليوبي على مشايخ الظالميين

١٧٧/٢ ، ومفاتيح السحتاج ٣١/٢ ، والمجموع ٣٦٤/٩ ، ٣٧٦

وأحمد في رواية (١) : يبطل البيع والشرط .

وقال النخعي والحسن والشعبي وابن أبي ليلى وأبو ثور وابن المنذر (٢) :

يحسب البيع يبطل الشرط .

وقال ابن سيرين وعبد الله بن شبرمة وجماعة (٣) ومالك (٤) : يحسب البيع والشرط .

وقال أحمد وإسحاق (٥) : إن شرطاً شرطاً واحداً من هذه الشروط ونحوها صح البيع

ولزم الشرط . وإن شرطاً شرطين فأكثر بطل البيع والشرط . وتقدم أحمد الصحة في انفراد الواحد بما إذا كان الشرط للمشتري على البايع .

### أدلة المبطلين للبيع والشرط :

١ - استدلال الحنفية ، والشافعية على بطلان البيع والشرط بما روى أبو حنيفة

عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده [ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع وشرط ] أخرجه الطبراني في الأوسط والحاكم في علوم الحديث وابن حزم في المحلى والخطابي في

(١) المغني ١٠٩/٤ .

(٢) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى من ١٨ ، والمبسوط ١٣/١٣ ، والنهاية ٢١١/٦ ، وبداية المجتهد ١٦٠/٢ ، والمجموع ٣٧٦/٩ ، وعمدة القاري ٢٨٣/٩ .

(٣) الميسوط ١٣/١٣ ، والمجموع ٣٧٢/٩ ، وبداية المجتهد ١٥٩/٢ - ١٦١ .

(٤) الشرح المفهر مع حاشيته ١٠٢/٢ ، وحاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٦٧-٦٥/٢ ، ومواهب الجليل ٣٧٢/٤ ، والتاج والإكليل ٣٧٢/٤ ، ٣٧٥ ، وبداية المجتهد ١٥٩/٢ - ١٦١ ، والمالكية لم يندخلوا هذا القسم إلى الأقسام المنهى عنها التي تناقش لمقتضى العقد من الشروط فبطل على الأصل وهو الإباحة .

(٥) المغني ٢٤٨/٤ ، وكشاف القناع ١٩١/٢ - ١٩٢ ، والمبدع ٥٥/٤ ، والاتصاف ٢٤٥/٤ - ٢٤٨ ، والمجموع ٣٧٦/٩ ، والروش المربع ص ١٧١ .

المعامل ومبدئ الحق في الأحكام والخوارزمي في جامع المسانيد<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة : نَهَى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشرط في البيع .  
ومطلق النهي بوجوب فساد المعنى عنه ، وهذا الشرط عام في شروط البيع ، لكنه مخصوص بما ورد النص بجوازها ، وهو اشتراط ما يقتضيه العقد أو يلاشه ، وما ورد به الشرع<sup>(٢)</sup> .  
وعمل الحنفية بأن فيه زيادة طائلة على العوض فيؤذي إلى شبهة الربح  
لأنه يؤدي إلى المتارمة ، ويخالف مقتضى العقد<sup>(٣)</sup>.

٢ - وبما روى عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال : [نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفتين في صفة واحدة] أخرجه أحمد وغيره .<sup>(٤)</sup>

(١) قاله الزيلعي وابن حجر وابن السكيت ، وقد سبق قيل قليل : انظر هامش ص ٢٥٥

(٢) المبسوط ١٥/١٣ ، والإختصار ٢٤/٢ ، والجوهرة النيرة ٢٦١/١ ، وتبيين الحقائق ٥٧/٤ ، والبحر الرائق ٨٥/٦ ، والنهاية ٤٤٢/٦ ، والنهاية ٤٤٤/٦ ، وفتح القدير ٤٤١/٦ ، وكشف الحقائق ٢٢/٢ ، وبدائع المنافع ١٧٥/٥ .

والمزب ١٩٥/٨ ، والمجموع ٣٧٧/٩ ، ومغنى المحتاج ٣١/٢ ، وشرح صحيح مسلم ٣٠/١١ .

(٣) المبسوط ١٤/١٣ ، والنهاية ٤٤٢/٦ - ٤٤٤ ، وبدائع المنافع ١٦٩/٥ ، وتبيين الحقائق ٥٧/٤ .

(٤) أخرجه أحمد في المسند بهذا اللفظ ٣٩٨/١ ، قال في مجمع الزوائد ٨٥/٤ : رجال حديث أحمد رجال الصحيح<sup>٥</sup> . انتهى .  
ونكر الزيلعي في نصب الراية ٢٠/٤ ، طرقه المستعمدة مرفوعا وموقوفا .

وجه الدلالة : أن معنى (مفقتين في صفة) أن يشترط عقد في عقد ، كأن

يبيع بشرط أن يقرنه أو يؤجر له • فإنما يباع على هذا الوجه فقد شرط في عقد البيع عقدا

آخر ، ونهيه على الله عليه وسلم يفيد إساءة هذا النوع •

ومنه أن يقول : أبيعك عبيدي هذا على أن تخدمني شهرا ، أو ناري هذه على أن

أسكنها شهرا • فإن الخدمة والسكنى إن كان يقابلها شيء من الثمن يكون إجارة في بيع •

والإيجارة في بيع • وقد نبه النبي صلى الله عليه وسلم عن مفقتين في صفة ، كما ذكره

المرقطياني (١) في الهداية (٢).

(١) المرقطاني هو علي بن أبي بكر بن عبد الجليل شيخ الإسلام برهان الدين القرطبي

المرقطاني • توفي سنة ٥٩٣ هـ • وكان إماما فقيها حافضا مفسرا علامة جامع

للمعروف ضابطا للفنون متضلعا محققا نظارا مدققا زاهدا ورعا بارعا ماهرا أصوليا

أديبا شامرا عارفا في الخلاف • وأقر له أهل عصره بالفعل والتقدم • وعنه

اللكلبي مجتهدا في المذهب الحنفي • تلقه على المشهورين مثل نجم الدين

النمفي • وتلقه عليه جم كثير من المشهورين • وكتبه معتمدة ألف كتابا جامع

أبواب الفقه صغير الحجم كبير الرسم جمع فيه مختصر القنوري والجامع الصغير

وسماه بداية المبتدي • ثم شرحه باسم كفاية الملتقي ثم اختصره وسماه بالهداية

وهذا مشهور في المذهب • وله كتب أخرى مثل المنقذ ونشر المذهب والتجسس

والمزيد ومناهل الحج ومختارات النوازل وكتاب في الفرائض وغيرها •

(الكنز المصنف ٦٢٩/٢ - ٦٣٠ ، برقم ١٠٣١ - والطواشي البيهية ١٤١ - ١٤٤).

(٢) الهداية مع فتح القدير ٤٤٦/٦ .. والنهاية ٤٣١/٦ ، وتبيين الحقائق

ومن معناه أن يقول الرجل للرجل : أبيعك هذا نقدا بعشرة ، ولمبنة بمسنة عشرة ، ويفترقا عليه <sup>(١)</sup> من غير ركونٍ إلى أحد الشمنين ، فكلٌّ يأخذ في نهجه على الله عليه وسلم عن مقلتين في صفقة .

٢ - وبما روى عمرو بن شعيب قال : حدثني أبي عن أبيه حتى ذكر عبد الله بن عمرو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : [ لا يخل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا بيع ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك ] أخرجه أبو داود وسكت عليه والترمذي وحسنه وصححه وقهرهما <sup>(٢)</sup>

وبحديث حكيم بن حزام رضى الله عنه قال : [يأتى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أربع خصال في البيع : عن سلف وبيع ، وشرطين في بيع ، وبيع ما ليس عندك ، وبيع ما لم يضمن] أخرجه الطبراني <sup>(٣)</sup>

(١) النهاية لابن الأثير ، مادة : بيع .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ أبو داود بشرح يخل المجهود ١٧٨/١٥ ، وبمختصره للمتنزى ١٤٤/٥ ، برقم ٣٣١١ ، في كتاب البيوع كباب في الرجل يبيع ما ليس عنده ، وسكت عليه أبو داود ، وأقر المتنزى تصحيح الترمذي وتحسينه .  
- والترمذي ٥٣٥/٢ - ٥٣٦ برقم ١٢٢٤ في البيوع كباب كراهية بيع ما ليس عندك ، وقال : حديث حسن صحيح .

- والنسائي ٢٩٥/٧ - برقم ٤٦٣٠ ، في البيوع كباب شرطان في بيع ، وشرح السراوي عبد الله بن عمر .

- والحاكم في المستدرک ١٧/٢ ، في البيوع وصححه ، وأقر تصحيحه الذهبي . وقال ابن حجر في الدراية ( ١٥١/٢ ) وصححه ابن حبان .

(٣) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير ٢٠٧/٣ ، برقم ٣١٤٦ ، عن ابن سيرين عن حكيم بن حزام رضى الله عنه ، وسكت عليه الحافظ العسقلاني في الدراية ١٥٢/٢ ،  
- ومالك في الموطأ ٦٥٧/٢ ، برقم ٦٩ ، في البيوع كباب السلف ، بلفظ [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وسلف] وهو محل الاستدلال هنا .

وبحديث عتاب بن أسيد رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال له : [انطلق إلى أهل الله يعنى أهل مكة ، فانهم من أربع خصال : من بيع ما لم يقبضوا ومن ربح ما لم يضمنوا ، ومن شرطون فى بيع ، وعن سلف وبيع] أخرجه أبو يوسف ومحمد فى آثارهما والشافعى فى الأم<sup>(١)</sup>

معنى السلف : القرض .

ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم [سلف وبيع] كما فسره الإمام محمد رحمه الله : هو أن يقول الرجل للرجل : أبيعك عيدى هذا بكذا وكذا على أن تفرضنى كذا وكذا ، أو يقول : تفرضنى على أن أبيعك .<sup>(٢)</sup>

وجه الدلالة فى الأحاديث الثلاثة : أن نهيهم صلى الله عليه وسلم عن بيع وسلف يدل على إفساد البيع بهذا الشرط الفاسد .<sup>(٣)</sup>

وعلى الحنفية هذا النهى بأن فيه شبهة الربا ، وما فيه جهالة فى الثمن<sup>(٤)</sup> ووافقهم على هذا المالكية ، وتكرهه مدرّك الشرط الذى بناه فى مقتضى العقد .<sup>(٥)</sup>

(١) أخرجه أبو يوسف فى الآثار من ١٨١ - ١٨٢ ، برقم ٨٢٨ فى البيوع والسلف .

ومحمد فى الآثار من ١٦١ برقم ٢٣٠ فى البيوع ، باب التجارة والشرط فى المبيع ، وهذا اللفظ له ، وأخرجه الشافعى فى الأم ٢/٣٠ .

(٢) آثار للإمام محمد من ١٦١ ، وتفسير الإمام مالك رحمه الله فى الموطأ ٢/٦٥٧ ، قريب من هذا التفسير .

(٣) فتح القدير ٦/٤٤٢ ، والعناية ٦/٤٤٧ ، والمهنية ٦/٤٣٠ ، والمبسوط ١٣/١٦٠ .

(٤) بدائع المنافع ٥/١٦٩ ، وعقود الجواهر العنيفة ١/٢٢٣ .

(٥) الموطأ ٢/٦٥٧ ، ومواهب الجليل ٤/٢٧٢ ، والناج والإكليل ٤/٢٧٢ ، وحاشية السواقى ٣/٦٧ .



٤ - وبالأثر المروى عن ابن مسعود رضى الله عنه [أنه اشترى جارية من أم رأسه زينب الثقفية ، واشترطت عليه أنك إن بعكها فهي لى بالثمن الذى تباعها به ، فسأل عبدالله بن مسعود رضى الله عنه عن ذلك عمر بن الخطاب ، فقال عمر بن الخطاب : لا تقربها فإنها شرط لأحد] أخرجه مالك ومحمد والبيهقى ، وصححه النووي (١) .

وجه الدلالة فى الأثر : أن قول عمر رضى الله عنه يدل بعمومه على النهى عن بيع وشرط ، ولقول الصحابى حجة انا نقل ولم يعلم له مخالف من الصحابة (٢) .

قال الطحاوى : إنه إجماع سكونى بين الصحابة ، لأن عمر رضى الله عنه أئتمس لمعبد الله رضى الله عنه باليطلق ، و وافقه عليه ابن عمر وزينب الثقفية رضى الله عليهما ولم يعلم له مخالف (٣) .

وعلمه الحنفية - كما تقدم - بما فيه من شبهة الربا ، لثبوت نفع لأحد العاقدتين بلا مقابل (٤) .

(١) أخرجه مالك فى الموطأ ٦١٥/٢ برقم ٥ ، فى البيوع ، باب ما يفعل فى الوليدة إذا بيعت والشرط فيها ، واللفظ لمالك .

- ومحمد فى الآثار ص ٩٩ برقم ٤٦١ ، فى كتاب الطلاق باب الأمة تباع أو توهب ولها زوج ، وزاد عليه بعد ( لأحد ) [فرجع عبدالله رضى الله عنه فريداً] .

- والبيهقى فى السنن الكبرى ٣٣٦/٥ ، فى البيوع باب الشرط الذى يفسد البيع .  
- وعبد الرزاق فى المصنف ٥٦/٨ ، برقم ١٤٢٩١ ، فى البيوع باب الشرط فى البيع .

- وأخرج الطحاوى فى شرح معانى الآثار ٤٧/٤ ، مثل هذه القصة عن عبدالله رضى الله عنه .  
- وصح هذا الأثر المروى عن ابن مسعود النووى فى المجموع بشرح المهذب ٣٦٨/٩ .

(٢) تيسير التحرير ١٣٣/٣ .

(٣) شرح معانى الآثار ٤٧/٤ .

(٤) بدائع المنافع ١٧٠/٥ .

وقد روى الإمام أبو بكر أحمد الرازي الجماسي عن عمرو رضى الله عنه أنه قال :  
 [إن آية الربا من آخر ما نزل من القرآن ، وإن النبي صلى الله عليه وسلم قبض قبل أن يبينه  
 لنا ، فقدموا الربا والربوة] (١).

### دليل من صحيح الجميع وأبطل الشرط :

استدل الحسن والنخعي وابن أبي ليلى والشعبي وأبو ثور وابن المنذر على صحة  
 البيع وبطلان الشرط بحديث عائشة رضى الله عنها في قصة بريدة المشهورة ، بقوله صلى  
 الله عليه وسلم لعائشة [ ..... خذوها واشترطوا لهن الولاء ، إنما الولاء لمن أعتق ] (٢).  
 متفق عليه . (٣)

وجه الدلالة : أن النبي صلى الله عليه وسلم صحح هذا البيع وأثروا مع أنه  
 أبطل الشرط ، لأن معناه : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة رضى الله عنها :  
 اشترطوا لأهل بريدة الولاء إن شئتم ، فإنه لا أثر لهذا الشرط ، لأنه شرط مخالف للشرع .  
 إذ الشرع أعطى حق الولاء لمن أعتقه . (٤)

(١) أحكام القرآن للجماسي ٤٦٤/١ .

(٢) أخرجه البخاري بشرح عمدة القاري ٣٨٣/٩ ، في كتاب البيوع ، باب إذا اشترط  
 شروطاً في البيع لا تحل ، واللفظ للبخاري .  
 ومسلم ١١٤٢/٢ برقم ٨ ، في كتاب العتق ، باب إنما الولاء لمن أعتق .

(٣) المبسوط ١٣/١٣ ، وبداية المجتهد ١٦٠/٢ ، والمجموع ٢٧٦/٩ ،  
 والمفتي ٢٤٨/٤ ، وعمدة القاري ٣٨٣/٩ .

### أدلة من صحيح البيهق والشرط :

١ - استدلل ابن حجرمة وابن سيرين وجماد ومالك على صحة الشرط والميسر ( بحديث جابر رضى الله عنه أنه قال : [لما أتى على النبي صلى الله عليه وسلم وقعد أُمَيَّةَ بغيري قال : فَتَحَسَّه قَوْشِب ، فَكُنْتُ بَعْدَ ذَلِكَ أَحْبَبَ شَطَاكُهُ لِأَسْمَحَ حَدِيثَهُ لِمَا أَتَمَّرَ عَلَيْهِ ، فَطَحَنِي النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : " بِعْتُمِهِ " فَبَعَثَهُ مِنْ بَحْضِ أَوَّلِ قَالِ قُلْتُ : عَلَى أَنَّ لِي قَهْرَهُ إِلَى الْمَدِينَةِ ، قَالَ : " وَلَكِنْ قَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ " فَلَمَّا قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ أَتَيْتُهُ بِهِ ، فَرَأَيْتُهُ وَفِيَّ ثُمَّ وَهَبَهُ لِي ] . أخرجه الشيخان ، واللفظ لمسلم. (١)

واللفظ البخارى : [ ... قال : بِعْتُمِهِ . قَدْ أَخَذْتُهُ بِأَرْبَعَةِ مَنَابِيرَ ، وَلَكِنْ قَهْرُهُ إِلَى الْمَدِينَةِ ... ] (٢).

وجه الدلالة : أن جابرًا رضى الله عنه لما باع النبي صلى الله عليه وسلم جبلته وشرط في البيع ركوبه إلى المدينة ، قيل النبي صلى الله عليه وسلم وأقره على ذلك بقوله [ولكن قهره إلى المدينة] كما هو صريح حديث مسلم وإن رواه البخارى مختصراً ، فيكون دليلاً على صحة البيع والشرط ، وظاهر الرواية أن الشرط في صلب العقد. (٣)

- (١) أخرجه مسلم ١٢٢٢/٣ برقم ١١٣ ، في كتاب المساقاة ، باب بيع البعير واشتائه ركوبه .
- (٢) أخرجه البخارى بشرح عمدة القارى ١٤٧/١٠ ، في كتاب الوكالة ، باب إذا وكل رجلاً أن يعطى شيئاً ولم يبين كم يعطى فأعطى على ما يتعارفه الناس .
- (٣) انظر لأئمة المالكية : حاشية الدسوقي ٦٥/٣ ، والتاج والإكلیل ٣٧٢/٤ ، وبداية المجتهد ١٦٠/٢ ، وشرح مسلم للنووى ٣٠/١١ ، ولأئمة فروعهم ممن استدلل معهم : الميسوط ١٣/١٣ ، والمجموع ٣٧٦/٩ ، والمغنى ٢٤٨/٤ ، وبداية المجتهد ...

٢ - واستدلوا أيضاً بحديث أبي هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : **[المسلمون على شروطهم]** أخرجه أبو داود وسكت عنه الترمذى وصححه وحسنه الحاكم وسكت عنه والمبهي والمناظر (١).

وجه الدلالة : ومعناه أنه يجب على المسلمين الوفاء بشروطهم ، فهذا الحديث يعممه على صحة البيع والشرط إلا ما خصه الدليل (٢).

٣ - واستدل المالكية بمعوم قوله تعالى : **لَا حِلَّ لِلَّهِ الْبَيْعُ بَيْنَ يَدَيْهِ** (٣) ولم يرد عنهم ما يدل على البطلان في هذا القسم لأنهم فسروا النهي عن بيع وشرط بأن المبرك به الشرط المعاني لمقتضى العقد<sup>٤</sup> واشترط السلف في البيع (٤) وعللوا النهي عن بيع وسلف بما فيه من البخر في الثمن لأنه إذا لم يقرض صار الثمن مجهولاً (٥).

(١) وقد سبق تخريجه في مسألة خيار المجلس) بعدما ذكرنا أن البخارى علقه بميقسة الجزم بلغة **[المؤمنون عند شروطهم]** ، هامش ص ٢٤٤ - ٢٤٥ .

(٢) المجموع ٣٧٦/٩ .

(٣) سورة البقرة ، آية (٢٧٥) .

(٤) الشرح الصغير بحاشيته للماوى ١٠٢/٢ ، ومواهب الجليل ٣٧٢/٤ ، والفتاوى والفتاوى ٣٧٢/٤ .

(٥) التاج والإكليل للمواق ٣٧٢/٤ .

### هـ أرسل من صحيح الشرط الواحد فقط :

استدل الإمام أحمد وإسحاق رحمهما الله على صحة الشرط والبيع ، إذا كان الشرط واحداً ، وعلى فسادهما إذا كان شرطان فلكثر ، بحديث عمرو بن شعيب أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : **[ لا يحل سلف وبيع ، ولا شرطان في بيع ، ولا ربح ما لم يضمن ، ولا بيع ما ليس عندك ]** أخرجه أبو داود وسكت عنه ، والترمذي وحسنه وصححه ، وأقر المصنفين تحسينه وتصحيحه ، والنسائي والحاكم وصححه وأقر الذهبي تصحيحه وابن حبان وصححه<sup>(١)</sup> .

وفسر أحمد قوله صلى الله عليه وسلم **[ ولا شرطان في بيع ]** بأن يبيع ويشترط شرطين فاسمين ، كالقرض والسكنى<sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة : أن نهيه صلى الله عليه وسلم عن اشتراط الشرطين في البيع يفيد الفساد ، ويفيد صحة اشتراط الشرط الواحد بطريق المفهوم<sup>(٣)</sup> .

(١) وقد سبق تخريجه قريباً في هذا المبحث عند ذكر أدلة المبطلين للبيع والشرط ص ٢٦٠ .

(٢) المفتى ١٠٨/٤ ، ١١٠ ، ٢٤٨ ، والنهاية لابن الأثير مادة : ( شرط ) .

(٣) كشف القناع ١٩٣/٣ ، والمفتى ٢٤٨/٤ .

### مناقشة الأمانة :

اعتبر على الجليل الأول للحنفية والشافعية بأن حديث [نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع وشراء] لم يصح وليس له أصل، وقد أنكره أحمد، ولا يعرف مروياً في مسند ولا يعول عليه، فذكره في مقابلة النسي، وهو عموم قوله تعالى: ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ فلا يقبل ولا يصلح دليلاً للتخصيص لضعفه (١).

و- الجواب عنه: أنه حديث مشهور كما جاء في الميسوط (٢) والمشهور لا يضر الكلام في سنده كالماتر، إذ المشهور ما روى آحاداً في القرن الأول، متواتراً في القرن الثاني والثالث (٣) ومآل الشهرة إجماع علماء الأمة على قبوله، وتلقي العلماء له بالقبول (٤).

وأجيب عنه بأن شهرته لو صحت لم يختلف علماء الأمة في العمل به وقد صرح عن أحمد أنه أنكره ولم يعمل به، وغيره المالكية على فرض صحته بالشرط المناقض لمقتضى المقصد (٥).

(١) كشف القناع ١٩١/٣، والمفني ٢٤٩/٤.

(٢) الميسوط ١٤/١٣.

(٣) التقرير والتحبير ٢٣٥/٢.

(٤) نصب الرتبة ١٢/٤ - ١٨، والمראה ١٥١/٢، وتلخيص الحبير ١٢/٣.

(٥) مواهب الجليل والنتاج والإكتيل ٣٧٢/٤ - ٣٧٣، وأما القصة في هذا الحديث : قال الزيلعي في نصب الرتبة ١٢/٤ - ١٨، روى الطبراني في (معجمه الوسيط) حدثنا عبد الله بن أيوب المقرئ، ثنا محمد بن سليمان الذهلي، ثنا عبد الوارث بن سعيد السلمي : قدمت مكة فوجدت بها أبا حنيفة، وابن أبي ليلى وابن شبرمة - فسألت أبا حنيفة عن رجل باع بعباءة وشرطاً - فقال : البيع باطل والشرط باطل - ثم أنبت إلى ابن أبي ليلى فسألته، فقال : البيع جائز والشرط باطل - ثم أنبت ابن شبرمة فسألته، فقال : البيع جائز والشرط جائز - فقلت : سبحان الله ! ثلاثة من أهلها

واعترض على التلليل الثالث للحنفية بأن في إسناده حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده إنقطاع وهو من قبيل المرسل عند الشافعي وكثير من أهل الحديث ، لأن الجسد محمداً لم يكن صحابياً ، ورواه عن النبي صلى الله عليه وسلم .

والجواب عنه بأن ذلك إذا لم يصرح عمرو بن شعيب بجده أبيه وهو عبدالله بن عمرو ابن العاص . وهنا صرح أبو داود والترمذي والنسائي بأنه عبدالله بن عمرو، وليس محمد بن عبدالله بن عمرو ، والحديث مسند . ومن أجل ذلك سكّت عليه أبو داود ، وصححه وحسنه الترمذي وأثر المنفري تحسينه وتصحيحه وكذلك صححه الحاكم وابن حبان والذهبي . ويؤيده حديث حكيم وعطاء رضي الله عنهما في هذا الباب، ولو سلم أنه مرسل فهو حجة عند الأئمة

= العراق اختلفوا في مسألة واحدة ؟ فأُتيَتْ أبا حنيفة فأخبرته . فقال : ما أدرى ما قالوا ، حدثني عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه نهي عن بيع وشرط [ البيع باطل والشرط باطل ] ثم أتيت ابن أبي ليلى فأخبرته فقال : سأأدرى ما قالوا ، حدثني هشام بن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : [ أمرني النبي صلى الله عليه وسلم أن أشعري بريرة فأعتقها ] ، البيع جائز والشرط باطل . ثم أتيت ابن شبرمة فأخبرته فقال : ما أدرى ما قالوا ، حدثني مسعر بن كدام عن معاذ بن معاذ عن جابر قال : [ بيعت النبي صلى الله عليه وسلم ناقة ، وشرط لي حملها إلى المدينة ] [ البيع جائز ، والشرط جائز . انتهى ] .

وروي هذه القصة المشهورة الحافظ مثل السطيراني والحاكم وابن حزم والخطابي والزيلعي وابن حجر وابن الهمام وأقروها . وصحّحها عبدالحق في أحكامه بالسكوت عليه ، كما سبق عليه القول ص ٢٥٥ ، وذكرها اللخمي في كتبهم مثل ابن رشد التجد وابن أبي عمير والحنابل ، والمواق والغزالي والرافعي وغيرهم واستدلوا بأحاديثها . وهذه القصة أيضاً أوضح تلليل بخبرنا عن موقف الفقهاء الثلاثة العراقيين من الحديث والرأي .

## الخلاصة (١).

وأما مناقشة حديث عائشة رضي الله عنها :

قبل أن نجيب عن قصة بريرة مع المديقة في أدلة مَنْ أبطل الشرط وصح البيع نقول :

إن حديث عائشة رضي الله عنها وقع من روايتين :

الأولى : رواية هشام عن أبيه عروة عن عائشة من قوله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله عنها : [ ... اشترىها وأعتقها ، واشترى لهما الولاء ، فإن الولاء لمن أعتق ] .<sup>(٢)</sup>  
فإن هشاماً انفرد فيها بقوله [ واشترى لهما الولاء ]<sup>(٣)</sup> . وفيها إباحة البيع بشرط عتقها لمشترى ، ولائها للمبتاع ، فصح البيع وبطل الشرط ، وثبت الولاء للمعتق<sup>(٤)</sup>

والثانية : رواية الزهري عن عروة عن عائشة من قوله صلى الله عليه وسلم : [ ... ابتاعني وأعتقني فإنما الولاء لمن أعتق ]<sup>(٥)</sup> . وهي رواية الجسور ، مثل رواية الثيث ويونس بن يزيد عن الزهري عن عروة عن عائشة<sup>(٦)</sup> ورواية الثيث وعمرو بن الحارث عن عروة ، ورواية

(١) فتح القدير ٤٤٢/٦ .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ مسلم ١١٤٢/٢ ، برقم ٨ ، في كتاب العتق / باب إنما الولاء لمن أعتق . والبطاري بشرح عمدة القاري ٣٨٣/٩ ، في المبيع ، باب إذا اشترط شروطاً في البيع لا تحل .

(٣) قاله الرافعي كما في تلخيص الحبير ١٣/٣ .

(٤) شرح معاني الآثار ٤٤/٤ .

(٥) أخرجه مسلم ١١٤١/٢ برقم ٦ ، في العتق ، باب إنما الولاء لمن أعتق .

(٦) مثل الحديث السابق لمسلم أو حديث الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤٢/٤ .



شعبة من الحكم ورواية ربيعة عن القاسم بن محمد ، ورواية مالك عن نافع ويحيى بن سعيد (١).

ومعنى هذه الرواية : إن المكاتب إذا أدّى دينه فبكون مكاتبه هو المقتضى لـه وهو الذى يستحق الولاء ، لأن الشرع أعطى حق الولاء للمعتق ، وكانت ببررة مكاتبه قبل أن تشتريها السيدة عائشة رضى الله عنها .  
وخلال امتداد عائشة رضى الله عنها استمعت ببررة فى كتابتها ، وقبلت السيدة عائشة على أن الولاء لها . وهنا مخالف للشرع ، لأن الولاء لمن أعتق لا لمن أعان .  
فأنكر الرسول عليه الصلاة والسلام عليها ، ثم قام فخطب وقال : [ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست فى كتاب الله عز وجل ، كل شرط ليس فى كتاب الله فهو باطل ، وإن كان عائشة شرطاً ، فإنما الولاء لمن أعتق] أخرجه مسلم والطحاوى (٢).

وهكذا العرش يتبين أن الجواب عن الاستدلال بحديث عائشة رضى الله عنها من وجوهه :

١- أن رواية [واشترطى لهم الولاء] انفرد به هشام عن الثقات لمخالفتها رواية الجمهور .  
٢- عن ابن شهاب وغيره لفظاً ومعنى كـ [إن ابن شهاب سقم على هشام فى الحفظ والشبه والإتقان ، فما الظن به إذا كان معه الجمهور ؟]  
٣- وأما مخالفتها فى المسمى ، فقال الطحاوى : زاد هشام شيئاً فى رواية أبيه (٣).

(١) تعليق كتاب الحجة على أهل المدينة ٥٣٣/٢ .

(٢) أخرجه مسلم ١١٤٢/٣ برقم ٨ ، فى المقتب باب إنما الولاء لمن أعتق ، والطحاوى بهذا اللفظ فى شرح معاني الآثار ٤٥/٤ ، فى كتاب المبيع ككتاب البيع يشترط فيه تسريط لمن منه .

(٣) شرح معاني الآثار ٤٥/٤ .

وقال أبو يوسف : أَوْهَمَ عَشَامَ مَا قَالَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [أَتَسْخَرُطِي لِهَيْمَ الْوَلَاءِ] لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ بِالْغَرَرِ ، وَلَا يَطْنُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ذَلِكَ <sup>(١)</sup> .  
وَبِنَاءً عَلَى هَذِهِ الرَّوَايَةِ فَهُوَ شَرْطٌ فِي الْإِيمَانَةِ لَا فِي الْبَيْعِ ، فَيَكُونُ الْحَدِيثُ فِيهِ  
غَيْرُ مَوْضِعِ الْمَزَاجِ .

وَأُجِيبَ عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ بِحَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ  
وَالشَّرْطِ ، بِأَنَّ الشَّرْطَ هُوَ اسْتِثْنَاءُ حِمْلِهِ لِمَقْعَعٍ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ <sup>(٢)</sup> .  
وَرَدَّ بِمَا هُوَ قَاهِرٌ مِنَ رَوَايَةِ الشَّيْخَيْنِ أَنَّ الشَّرْطَ كَانَ فِي صُلْبِ الْعَقْدِ ، وَإِنْ جَاءَ فِي  
غَيْرِهِمَا بِرَوَايَةٍ مُخَالَفَةٍ ، رَجَحَتْ رَوَايَتُهُمَا بِقُوَّةِ السَّنَدِ .

وَأُجِيبَ عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ بِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
[الْمُسْلِمُونَ عَلَى شُرُوطِهِمْ] عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ وَالشَّرْطِ ، بِأَنَّهُ نَامٌ مَخْصُوصٌ ، وَالْمُرَادُ بِهِ الشَّرْطُ  
الْجَائِزُ ، وَلَيْسَ الشَّرْطُ الَّذِي لَا يَقْتَضِيهِ الْعَقْدُ وَفِيهِ نَفْعٌ لِأَحَدِ الْعَاقِلَيْنِ <sup>(٣)</sup> .  
وَدَفَعَتْ هَذِهِ الْمُنَاقَشَةُ بِأَنَّ جَوَازَ الشَّرْطِ وَفُسَادَهُ إِنَّمَا يَحْدَرُ مِنَ الشَّرْعِ ، وَقَدْ دَلَّ  
حَدِيثُ جَابِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى الْجَوَازِ .

وَالْجَوَابُ عَنِ الْإِسْتِدْلَالِ بِحَدِيثِ عُمَرَوِ بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ [..... وَلَا شَرْطَانِ فِي بَيْعٍ .....] عَلَى صِحَّةِ الشَّرْطِ الْوَاحِدِ ، بِأَنَّ هَيْمَ صِحَّةَ الشَّرْطِ الْوَاحِدِ  
مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِمَقْهُومِ الْمَخَالَفَةِ وَمَقْهُومِ الْمَخَالَفَةِ مُخْتَلَفٌ فِي حَقِيقَتِهِ .

(١) المجموع ١٤/١٣ .

(٢) فتح القدير ٤٤٢/٦ .

(٣) المجموع ٢٧٧/٩ .

ويُدْفَعُ بأن مفهوم المخالفة وإن اختلفت في حقيقته ولكن تُجِدُ المفهوم حَسْبَ  
بِالْمَشْهُورِ السابق ، وهو ما في حديث جابر رضى الله عنه ، ويجاء عن أنس ابن مسعود بأن معنى قول  
عمر رضى الله عنهما فيه " لَا تُقَرَّبُهَا " وفيها شرط لأحد " أَيُّ شَرْطٍ مَنَاقِشَ كَالشَّرْطِ الْمَكْشُولِ عَنْهُ " (١)

وهذه المناقشة تتمين أن الراجح صحة البيع والشرط الذى لا يقتضيه العقد  
ولا يلائمه وفيه نفع لأحد المتقربين .

والحديث وإن ورد الشرط فيه على البائع لمنفعة المشتري ، لكن الظاهر أنه يقاس  
عليه الاشتراط على المشتري لمصلحة البائع بعدم الفرق بين الحالسين .

و العمل بهذا الرأي يرفع الحرج عن الأمة ، لأنه كَثُرَ في البدوع والشروط المحتاج  
إليها .

وأبلة هذه المسألة حديثة ، وكل من المختلفين استدَلَّ بِمَا صَحَّ لديه ، وغلب على  
قِيَّتِهِ سَحَةُ الْعَمَلِ بِهِ ، وليس للرأى فيه مجال ، اللهم إلا في إلحاق المشتري بالبائع في صحة  
الاشتراط . والله أعلم بالصواب .

(١) شرح موطأ مالك للجوازى ٢٠٨/٣ .

# المطلب الثاني :

## ٢٢ - الخلاف في حكم اشتراط ترك الزرع في الأرض والتمر على الشجر :

اختلف الفقهاء رحمهم الله في حكم قراء الشمار على الشجر بعد بذر الحبوب والزرع في الأرض بعد اشتداد الحب بشرط ترك التمر على الشجر إلى الجذاز ، والزرع إلى ولست الحماد .

فقال أبو حنيفة وأبو يوسف (١) : إن العقد فاسد .

وقال مالك (٢) والشافعي (٣) وأحمد (٤) : العقد جائز .

وقال محمد (٥) : إن لم يمتدأ بقرعة فالعقد فاسد ، وإلا فهو جائز . والغتوى على قول محمد عند الحنفية (٦) .

- 
- (١) المبسوط ١٩٦/١٢ ، وبدائع الصنائع ١٧٣/٥ ، ومجمع الأنهر ١٨/٢ ، والهداية مع فتح القدير ٢٨٧/٦ - ٢٨٨ ، وتبيين الحقائق ١٢/٤ ، ورد المحتار ٥٥٦/٤ - ٥٥٧/٤
- (٢) الإشراف ٢٦٣/١ ، والشرح الكبير ١٧٦/٣ ، وبداية المجتهد ١٥١/٢ ، ومواهب الجليل ٥٠٠/٤ ، والتاج والإكليل ٥٠٠/٤
- (٣) المفيز ٦٠/٩ ، والمهذب مع المجموع ٤٣٣/١١ ، والمجموع ٤٣٥/١١ ، ومفلسي المحتاج ٨٨/٢ ، وشرح مسلم للنووي ١٨١/١٠ - ١٨٢ ، والمبسوط ١٩٦/١٢
- (٤) كشاف القناع ٢٨٥/٣ ، والمفنى ٩٨/٤ ، والمبدع ١٧٠/٤ ، والروش المربع ص ١٨٥ ، والقواعد النورانية ص ١٧٧
- (٥) المبسوط ١٩٦/١٢ ، والهداية ومعه فتح القدير ٢٨٧/٦ - ٢٨٨ ، ٤٥٢ ، وبدائع الصنائع ١٧٣/٥ ، ورد المحتار ٥٥٦/٤ ، وتبيين الحقائق ١٢/٤
- (٦) مجمع الأنهر ١٨/٢ ، ورد المحتار ٥٥٦/٤

### أما قدلتهم :

استدل أبو حنيفة وأبو يوسف بما رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط] أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (١)

وجه الدلالة : أن البيع بشرط بقاء الشئ أو الزرع بيع وشرط ، لا يقتضيه العقد ولا يلزمه وفيه منقعة لأحد العاقلين ، والنهي يقتضي الفساد (٢)

واستدل أيضاً بما رواه عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : [نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صفقتين في صفقة واحدة] أخرجه الإمام أحمد (٣)

وجه الدلالة من هذا الحديث : أنه إن كان بمقابلته منقعة العكس في الثمن فهذه إجارة مشروطة في البيع ، وإن لم يكن نهى إجارة مشروطة في البيع ، وكلاهما بمعنى صفقتين في صفقة واحدة (٤)

واستدل الجمهور بما رواه ابن عمر رضي الله عنهما : [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها، نهى البائع والمشتري] أخرجه مالك (٥) وغيره .

(١) وقد سبق تخريجه في مسألة الشرط الذي لا يقتضيه العقد . ص ٢٥٥

(٢) المبسوط ١٩٦/١٢ ، وتبيين الحقائق ١٢/٤ ، والهداية مع فتح القدير ٢٨٨/٦ ،

(٣) أخرجه بهذا اللفظ أحمد في المسند ٣٩٨/١ ، رجال ثقات ، وسبق تخريجه . ص ٢٥٧

(٤) المبسوط ١٩٦/١٢ ، وتبيين الحقائق ١٢/٤ ، وبدائع المنافع ١٧٣/٥ ، والهداية مع شرحه فتح القدير ٢٨٨/٦

(٥) أخرجه مالك في الموطأ ٦١٨/٢ ، برقم ١٠ ، في الميعود ، باب النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ، واللفظ له ، وقال في تلخيص الحبير ٢٨/٣ يتعلق عليه .

وفي رواية لمالك : [حتى تنجو من العاصفة]<sup>(١)</sup>

وجه الدلالة : أن قوله صلى الله عليه وسلم [حتى يبعد صلاحها] يدل بمفهومه على جواز بيعها بعد بدو صلاحها ، سواء شرط الترك أم لا ، وعند الإطلاق يجوز الإبقاء إلى أوّل الجذاذ<sup>(٢)</sup> .

واستدلوا أيضا بتمارف الناس ، أن من اشترى تمراً ببقية إلى وقت الجذاذ ، وزرعاً ببقية إلى وقت الحصاد<sup>(٣)</sup> ، وهذا عرف عام ، يفيد الإجماع العملي<sup>(٤)</sup> .

واستدل الإمام محمد بأن النبي الذي ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الثمر حتى يبعد صلاحها<sup>(٥)</sup> وبيع الحب حتى يشتد<sup>(٦)</sup> إنما كان ، لأن الناس اعتسبوا أن يشترطوا فيه بقاء الزرع والثمر حتى يتناهي ويحد الثمر ، ويستحصد الزرع ، وفي ذلك اشتراط زيادة للثمر مستفادة من الشجر ، واشتراط زيادة للزرع مستفادة من الأرض ، وهما ملكه الباحث ، وفيه شبهة الربا .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ٦١٨/٢ ، برقم ١٢ ، في المبيع باب النبي عن بيع الشمار حتى يبعد صلاحها ، مرسلاً عن عمرة بنت عبد الرحمن ، قال في تلخيص الحبير ١٨/٣ و<sup>١</sup> قوله البارقي في الملل من طريق أبي الرجال عن عمرة عن عائشة<sup>٢</sup> .

(٢) الإصراف ٢٦٣/١ ، وبداية المجتهد ١٥١/٢ ، والتاج والإكليل ٥٠٠/٤ ، والعزير ٦٠/٩ ، ومفاتيح المحتاج ٨٨/٢ ، والمجموع ٤٣٥/١١ ، وشرح مسلم للنووي ١٨٢/١٠ ، وكشاف القناع ٢٨٥/٣ ، والمبدع ١٢٠/٤ ، والمفني ٩٩/٤ .

(٣) الإصراف ٢٦٢/١ ، والمفني ٩٩/٤ .

(٤) أفاده أستاذي أبو سنة حقه الله .

(٥) وهو حديث ابن عمر رضي الله عنه الذي ذكرناه في أدلة الجمهور .

(٦) وهو حديث أنس [أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن بيع العنب حتى يسود وعن بيع الحب حتى يشتد] قال في نصب الرأية ٦/٤ : أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه ، وأبو حبان في صحيحه ، والحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرط مسلم<sup>٣</sup> . وسبق تسخرجه من

أما إذا تنهى نضج الثمر والزرع ، فلا توجد هذه العالبة ، لأن الزرع والتمسك لا يستفدان من ملك البائع شيئاً .<sup>(١)</sup>

والراجع ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة وقريب منه مذهب محمد ، ولأن الممسوك انعماء انراجع إلى الاجتماع العرفي مخيّر حديث [ نهى عن بيع وشروط ] ، ومفهم كذلك حديث [ نهى عن ملكتين في صفقة واحدة ] .

وفي العمل بالمنع خرج عليهم لاحق بالمشعري ، إذ لا يستطيع غالباً جني الثمر وحماد الزرع بمجرد الشروط .

والخلاف في هذه المسألة مبني على الخلاف في قبول حديث [ نهى عن بيع وشروط ] ، وفي تحليل حديث [ نهى عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ] .  
وليس للأئمة المبنية على الرأي فيه مجال .

(١) شرح معاني الآثار ٢٧/٤ = ٢٨ .

### المطلب الثالث :

#### ٢٢ - الخلاف في مكنة خيار الشرط :

خيار الشرط : أن يتفق في العقد على أن يكون لأحد العاقدين ، أو لكليهما أو لغيرهما الحق في فسخ العقد أو إمثاله خلال مدّة معلومة ، كأن يقول المشتري للبائع : اخترت هذا الشيء منك على أنى بالخيار يوماً أو ثلاثة أيام<sup>(١)</sup> أو يقول البائع للمشتري : بعثك على هذا الشرط .

وقد شرع خيار الشرط للحاجة إلى العروى في المبيع والتمن ، لدفع الفسب عن العاقد . وبشئ في عقود المعاوضات المالية القابلة للفسخ بغرض العاقدين ، كالمبيع والإجارة والمزارعة ونحوها ، وتبعاً منه عقب العقد<sup>(٢)</sup>.

والأصل في مشروعيته :

أولاً : الإجماع . فقد أجمع الفقهاء رحمهم الله على جواز البيع بشرط الخيار ثلاثة أيام بلياليها<sup>(٣)</sup>.

ثانياً : ما رواه ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

«المتبايعان كل واحد منهما بالخيار على صاحبه ما لم يتفرقا» لا يبيع الخيار [ أخرجه مالك في الموطأ والشيطان في صحيحهما<sup>(٤)</sup> .

(١) درر الحكام شرح مجلة الأحكام ٢٤٥/١ ، المائة (٣٠٠) بشرحها .

(٢) المجموع ١٩١/٩ = ١٩٢ ، وبداية المناقب ١٧٤/٥ ، والمبسوط ٤٢/١٣ .

(٣) مراتب الإجماع ص ٨٦ ، وفتح القدير ٣٠٠/٦ ، والبحر الراسق ٣/٦ ، والمجموع ١١٠/٩ .

(٤) أخرجه مالك في الموطأ ٦٧١/٢ ، برقم ٧٩ ، في البيوع ، باب بيع الخيار .

– والبخاري بشرح عمدة القاري ٣١٧/٩ ، في البيوع ، باب البيعان بالخيار ما لم يتفرقا ،

– ومسلم ١١٢٣/٢ برقم ٤٢ (١٥٣١) في البيوع ، باب ثبوت خيار المجلس للمتبايعين .

ولفظهم واحد ، إلا جاء في لفظ مسلم (البيعان) بدل (المتبايعان) عند مالك والبخاري .



وجه الدلالة : أن معنى الحديث ، كل واحد من الباشع والمشتري له خيار الفسخ في المجلس ، وينتهي الخيار في المجلس إلا إذا شرط في البيع خيار الشرط ، فيبطل الخيار لشرطه أو للمشروط له مدة الخيار .

ثالثاً : قوله صلى الله عليه وسلم لِحَبِيبِ بْنِ مَنْقُذَ بْنِ عَمْرٍو الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا : «إِنَّا أَنْتَ بِابَيْكَ فَقُلْ لَا خَلَاةَ» ثم أنت في كل سلعة ابتعتها بالخيار ثلاث ليالٍ فان رضىت فأمسك . وإن سخطت فاردها على صاحبها»<sup>(١)</sup> الخلافة : الخديعة .

وجه الدلالة : أن إثبات النبي صلى الله عليه وسلم وتصريحه لحبان بن منقذ رضي الله عنهما خيار الشرط ثلاثة أيام يدل على مشروعيته فيها وفيما دونها .<sup>(٢)</sup>

ورد الاستدلال بهذا الحديث بأنه خصوصيته لحبان رضي الله عنه ، لأنه كان مريضاً ، بدليل أن الرسول صلى الله عليه وسلم جعل له الخيار ، وَرَضِيَ الْعَاقِدُ الْأَخْرَ أَوْ لَمْ يَرْضَ .

اتفق الفقهاء رحمهم الله على أنه يشترط في المدة أن تكون مؤقتة بوقت معلوم . فإذا لم تذكر المدة أو كانت مجهولة أو مؤبدة بفسد البيع عند الحنفية<sup>(٣)</sup> وبطل عند غيرهم<sup>(٤)</sup> .

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن ماجه ١٧٨٩/٢ برقم ٢٢٥٥ ، في الأحكام ، باب الحجر على من يفسد ماله . وحسنه النووي في المجموع ١٩٠/٩ ، والمعنى في عمدة القاري ٣٢٤/٩ . والمنقول له حَبِيبُ بْنُ مَنْقُذَ ، وقيل أبوه منقذ بن عمرو . والأول أرجح . والحديث روى من طرق كثيرة . انظر نصب الرتبة ٤/٤٦٤ .

(٢) المزيز ٨/٣١٠ .

(٣) بدائع المتنازع ١٢٤/٥ ، والبحر الرائق ٥٤٤/٦ .

(٤) المزيز ٨/٣١٢ ، والمجموع ١٩٠/٩-١٩١ ، والمعنى ٥٨٩/٣ .

لكن أجاز المالكية أن يكون الخيار مطلقاً ، ويقتصر الحاكم مدته بما جرى به العرف بقدر الحاجة ، وهي المدة التي يختار فيها المبيع ، وتختلف باختلاف قيمة المبيع والشرطي منه ، فإذا اشترط مدة زائدة على المتعارف أو مدة مجبولة فالمعقد عندهم باطل<sup>(١)</sup> .

#### اختلاف الجمهور في مدة خيار الشرط :

نقال أبو حنيفة وزفر<sup>(٢)</sup> والشافعي<sup>(٣)</sup> : هي ثلاثة أيام فما دونها ، فإذا زاد عليها فالمعقد فاسد عند أبي حنيفة وزفر ، وباطل عند الشافعي ، لأن الأصل إمتناع الجبرار ، إذ هو مخالف لمقتضى العقد ، ويأمن من الملك ، ومن لزوم العقد وإلحاق التصرف ، لكنّه ثبت بالشرع على خلاف القياس بالإجماع والحديث السابق ، ويقتصر على الوارد في حديث حبان رضي الله عنه ، فلا يزداد عليه مدة أخرى .

وقال صاحبان<sup>(٤)</sup> وابن أبي لهيلى<sup>(٥)</sup> وأحمد<sup>(٦)</sup> وأسحاق وأبو ثور<sup>(٧)</sup>

(١) المفتى ٥٧/٥ ، ومواهب الجليل ٤١٠/٤ ، وبناية المجتهد ٢٠٩/٢ .

(٢) الأصل لمحمد ١٢٢/٥ ، والمبسوط ٤١/١٣ ، والبنية ٢٦٠/٦ ، وبدايع المنايع ١٧٤/٥ ، وفتح القدير ٣٠٠/٦ ، وتبيين الحقائق ١٤/٤ - ١٥ .

(٣) العزيز ٣١١/٨ ، والمجموع ١٨٨/٩ - ١٩٠ ، ومغنى المحتاج ٤٧/٢ ، وشرح صحيح مسلم للنووي ١٧٧/١٠ .

(٤) فتح القدير ٣٠٠/٦ ، وتبيين الحقائق ١٤/٤ - ١٥ ، وموطأ محمد بن ٢٨١ .

(٥) اختلاف أبي حنيفة وابن أبي لهيلى من ١٦ - ١٧ ، والمبسوط ٤١/١٣ ، والمغنى ٥٨٥/٣ .

(٦) كشف القناع ٢٠٢/٣ - ٢٠٣ ، والعمدع ٦٧/٤ ، والمغنى ٥٨٤/٣ - ٥٨٥ ، والروث المربع من ١٧٢ .

(٧) المغنى ٥٨٥/٣ .

وابن المنذر <sup>(١)</sup> : تكون مدة الخيار بحسب ما يتفق عليه المتعاقدان بشرط أن تكون معلومة ،  
وغير مؤبدة ، سواء أكانت قليلة أو كثيرة .

وقال مالك : تكون المدة بقدر ما جرى به العرف ويختلف ذلك باختلاف المبيعات ؟  
فلى بيع الناقة تكون المدة يوماً ، وفي بيع الثوب والثياب ثلاثة أيام ، وفي بيع الأرش  
والغار شهراً ، والتقدير في حديث حبان كان مبنياً على العرف . <sup>(٢)</sup>

### أقوال أبي حنيفة وزفر والشافعي :

١ - استدلل أبو حنيفة وزفر والشافعي بما أخرجه الحاكم في المستدرک من حديث  
محمد بن اسحاق عن نافع عن ابن عمر قال : [ كان حبان بن منقذ رجلاً ضعيفاً ، وكان قد شُيخ فسى  
رأسه مأمومةً ، فجعل له رسول الله صلى الله عليه وسلم الخيار فيما اشترى ثلثاً ، وكان  
قد ثقل لسانه ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : رُبُّ قُلٍّ لا خلاية ، فكنتُ أسمع  
يقول : لا خلاية لا خلاية ، وكان يشترى الشيء ويحيى به أهله فيقولون : هذا قال ، فيقول :  
إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد خيرني في بيعي ] أخرجه الحاكم في المستدرک ، وقال  
الذهبي في تلخيصه صحيح . <sup>(٣)</sup>

(١) الملحق ٥٨٥/٣ ، والمجموع ١٩٠/٩ .

(٢) الإتراف ٢٥٠/١ ، والملحق ٥٦/٥ ، وبداية المجتهد ٢٠٩/٢ ، ومواهب الجليل

٤١٠/٤ ، وحاشية المسوقي ٩١/٣ ، والشايع والإكليل ٤١٠/٤ .

(٣) أخرجه بهذا اللفظ الحاكم في المستدرک ٢٢/٢ ، في كتاب المبيع وقال الذهبي في  
تلخيصه صحيح .

والحديث روى من طرق متعددة مسنداً ومرسلاً ، قال في نصب الرأية ٨٦/٤ ،

والترامية ١٤٨/٢ ، وتلخيص الحمير ٢١/٢ : ؟ أخرجه ابن ماجة والدارقطني فسمي

سنيحاً ، والبيهقي في السنن الكبرى وفي المعرفة ، والبخاري في تاريخه الأوسط ،

وابن أبي شبة في المصنف ، والطبراني في الأوسط ، وعبدالحق في الأحكام والحيدي =

وفي رواية قال صلى الله عليه وسلم لحبان [إذا بايعت قتل لاختلافه] ، ثم أتت بالطيار في كل سلعة ابتعتها ثلاث لئال<sup>(١)</sup>.

حبان بفتح الحاء وبالياء الموحدة ، ومعنى لا خلافة لا خبيعة ، وتلخيص [سفع في رأسه مأدومة] : أنه كان قد شج في بعض مغازبه صنع النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الحصون بحجر فأصابته في رأسه ، وولدت الشجة جلد الدماغ ، فتغير بها لسانه وعقله .<sup>(٢)</sup>

وجه الدلالة : أن في إثبات النبي صلى الله عليه وسلم لحبان خيار الشرط ثلاثة أيام في شرائه دليل على جوازه وعلى مدته ، أما دلالته على جوازه : فلأن الأصل عدم الجواز لمخالفته القياس ، إذ القياس منع الشرط في المبيع ، لأنه مخالف لمقتضى العقد وهو التزام ، ولأن فيه تمردا ، والشرع نهى عن بيع الشرط<sup>(٣)</sup> ، ولا أن هذا القياس تركه لإجماع والعنيتين السابقين ، ولحاجة الناس إلى هذا الخيار للتعرف في حال المبيع أو ماله للمشتري أم لا ، وجواز من طريق الاحتسان .

وأما دلالته الحديث على المدة : فلأنه ذكر ثلاثة أيام ، فمقتصر فيه على مسوره النبي ، لوروده على خلاف القياس ، ويكون تكرر العدد لمنع الزيادة من الضمان .<sup>(٤)</sup>

في المسند<sup>(٥)</sup> وصح النووي حديث البخاري في التاريخ ، وحسن هو والعلبي إسناد حديث ابن ماجة والمسيقي . انظر المجموع ١٩٠/٩ ، وعمدة القاري ٣٢٤/٩ .

(١) أخرجه البخاري في التاريخ الوسط بإسناد صحيح ، وابن ماجة والمسيقي والدارقطني في سننهم بإسناد حسن ، كما في نصب الراية ٧/٤ ، وعمدة القاري ٣٢٤/٩ ، والمجموع ١٩٠/٩ .

(٢) شرح صحيح مسلم للنووي ١٧٧/١٠ ، وأساس الخلافة مادة (أسم) ،

(٣) وهو حديث [نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الشرط] . أخرجه ابن حبان في صحيحه بإسناد يترتيب ابن حبان ٢٢٠/٧ برقم ٤٩٣٠ عن أبي هريرة ، وبرقم ٤٩٥١

(٤) عن ابن عمر رضي الله عنهما . ورواه مسلم وأصحاب السنن الأربعة كما سبق من ١١٢-١١٣ الأصل ١٢٣/٥ ، والمبسوط ٤١/١٣ ، والعناية ٢٩٩/٦ ، وبدائع الصنائع ١٧٤/٥ ، وتبيين

الحقائق ١٤/٤ ، والعزیز ٣١١ / ٨ ، والمجموع ١٨٩/٩ .

وما روى عن ابن عمر الراوى لهذا الحديث أنه أجاز الخيار إلى شهرين ، لم يصح عنه <sup>(١)</sup> فلا يعترض به على الرواية بأن فتواه بمنزلة روايته للناسخ ، كما قال الحنفية . <sup>(٢)</sup>

واستعملوا ثانياً بحديث أنس رضي الله عنه قال [إن رجلاً اشترى من رجل بعيراً وشرط عليه الخيار أربعة أيام ، فلبطل رسول الله صلى الله عليه وسلم البيع ، وقال : الخيار ثلاثة أيام] أخرجه عبدالرزاق في المصنف . <sup>(٣)</sup>

وجه الاستدلال أن هذا الحديث يمنع الزائد في خيار الشرط على ثلاثة أيام ، وبثبت الخيار للثلاثة ، وهو دليل جوازها وما دونها .

وقال ابن السمام ، وهذا النص وإن لم يبلغ درجة الحجة فلا شك أنه يستأنس به بعد تمام الحجة . <sup>(٤)</sup>

استدل المأخوذ أبو يوسف ومحمد والحنابلة أولاً بما رواه أبو هريرة رضي الله عنه  
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [المسلمون على شروطهم] أخرجه أبو داود وسكت عنه <sup>(٥)</sup> وغيره .

(١) فتح القدير ٢٠٢/٦ .

(٢) منية الألمعي للقاسم بن فضال في آخر نصب الراية ص ٤٨ .

(٣) قال في نصب الراية ٨/٤ : أخرجه عبدالرزاق ، وساق الحديث ثم قال : وتكسره عبدالحق في أحكامه من جهة عبدالرزاق ، وأملّه بأن من أبي عباس ، وقال : إنه لا يحتاج بحديثه ، مع أنه كان رجلاً صالحاً ، انتهى .

(٤) فتح القدير ٢٠١/٦ ، والبحر الرائق ٤/٦ ، ومقنن المحتاج ٤٧/٢ .

(٥) أخرجه أبو داود بشرح بطل المجهود ٢٧١/١٥ ، في القضاة ، باب المصلحة ، وسكت عنه وسبق تخريجه ، ص ٢٤٤ - ٢٤٥ ، والحديث صحيح .

وجه الدلالة : أن هذا الحديث يدل بعمومه على وجوب الوفاء بالشرط لمن اشترطه . قلنا : المدة أو كثرت بشرط أن تكون معلومة ، ولقوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا بِرَأْسُ الْقُرُونِ ﴾ (١) .

واستدلوا ثانياً بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما أنه أجاز الخيار إلى شهرين [ ورأى الصحابة حجة (٢) . وعللوا حديث حبان بحاجته ، وقالوا هو خصوصية له (٣) ] بدليل أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل له الخيار رضي العائد الآخر أم لا .

ونائلاً بالقياس على اشتراط تأجيل الثمن بجامع أن كلاً منها مدة ملحقة بالمعقود للحاجة ، فيجوز أن يزداد على ثلاثة أيام . (٤)

١ - استدلل المالكية على جواز شرط الخيار المطلق في البيع ، بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : [ لكل مسلم شرط ] . (٥)

وجه الدلالة : أن الحديث أوجب الوفاء بالشرط ، وهو بعمومه يدل على صحة شرط الخيار المطلق سواء طالت المدة أو قصرت . (٦)

(١) المبسوط ٤١/١٣ ، وفتح القدير ٣٠٠/٦ ، والنهاية ٦٦١/٦ وكشاف القناع ٢٥٢/٣ ، والمبدع ٦٧/٤ ، والرواش المربع ١٧٣ ، والآية الكريمة وردت في سورة المائدة (١) آية (١) .

(٢) البداية مع فتح القدير ٣٠٠/٦ ، وتبيين الحقائق ١٤/٤ .

(٣) المبدع ٦٧/٤ ، والمغني ٥٩٢/٣ .

(٤) النهاية ٢٩٩/٦ - ٣٠٠ .

(٥) لم أجده مرفوعاً ، وإنما أخرجه ابن أبي شيبة ٥٦٩/٦ ، برقم ٢٠٦٧ من قول القاضى شريح رحمه الله ، ونسبه القاضى عبد الوهاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم .

(٦) الإشراف ٢٥٠/١ .

٢ - ولأن الخيار وضع للتروى في المبيع واختياره يختلف مدته باختلاف أنواع المبيعات وأحوالها •  
ولأنه لا يجوز أن يكون مشروعاً لحكمة أو مستثنى من النهى عن الغرر للحاجة إليه ثم يقرر بمدة لا يستفاد بها • (١)

### مناقشة الأدلة

ناقش القائلون بالثلاثة رأي القائلين بالزيادة عليها والمعلقين حديث حبان بالحاجة بقولهم إن الحديث ورد في حبان بن منقذ الذي كان مريضاً بمرض عظمي يستدعي العروى إلى مدة أطول من الثلاثة ، فلو كان الراشد على الثلاثة مشروعاً لأجازه رسول الله صلى الله عليه وسلم • ونوقش الاستدلال بحديث أنس الذي أخرجه عبدالرزاق بأنه ضعيف لا يصلح للحجبة • أو يحمل على خيار الرؤية والمعيب • (٢)  
وأجيب بأننا لم نورد له للاحتجاج به ، بل للتأييد للحديث الذي ذكرناه ، والحديث الضعيف يصلح مؤيداً • (٣)

وأجيب عن حديث [المسلمون على شروطهم] بأنه عام ، وحديث حبان عام في الكلام عليه ، ولا سيما أنه مانع للزيادة على الثلاثة ، والمانع مقدم على المبيح • (٤)  
ورد على هذا الكلام بأن الظاهر من حديث حبان أنه خصوصية له •

(١) الإشراف ٢٥٠/١ ، وبداية المجتهد ٢١٠/٢ ، وحاشية النسوي ٩٢/٢ ، والشاح والإكليل ٤١٠/٤

(٢) فتح القدير ٣٠١/٦ ، والعناية ٣٠٠/٦ ، والمبسوط ٤١/١٣ •

(٣) المبسوط ٤٢/١٣ ، والعناية ٣٠٠/٦ •

(٤) فتح القدير ٣٠١/٦ •

(٥) المبسوط ٤٢/١٣ •

والجواب عن ما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما في إجازة الخيار إلى شهرين بأنه لم يصح . (١)

ونوقش الاستدلال لمالك بحديث [ لكل مسلم شرطه ] بأن هذا القول لم يصح مسن كلام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وقد رواه ابن أبي شيبة عن كاتم شريح النابغى ، ولا حجة في أقوال التابعين على أنه لا يدل على مذهب المالكية ، لأنه جعل المدة إلى اشترائط الماقتنين لا إلى العرف .

بلى استدلالهم بمقصود الشارع من تشريع الخيار وهو اختبار المبيع • وإذا تعارض المقصود • وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم [ المسلمون على شروطهم ] ترجح الحديث على أن اشترائط كل المدة التي يروا فيها تحقق مقصوده من التروى على اختلاف المبيعات • ويزيد في سبب الترجيح أن اتفاق الماقتنين على المدة مشروط ، لا يلغى إلى المزاغ بخلاف التوقيض إلى العرف ، وقد تختلف الآراء •

والراجع قول ابن أبي ليلى وأبى يوسف ومحمد وأحمد •

ومما تقدم في المسألة يتبين أن المسألة حديثة إلا ما كان من مالك رحمه الله حيث استدل بمقصود الشارع بتشريع الخيار •



## المطلب الرابع :

### ٢٤ - الخلاف في ميراث خيار الشرط الثابت للبائع أو للمشتري ؟

اتفق الفقهاء رحمهم الله على أن خيار العيب يورث <sup>(١)</sup> ، لأن البيع ينقل ملكة العين إلى المشتري كاملاً . فإنما كان فيها خيار عيب كان جزء من العيب عند البائع ومستحقاً للمشتري ، وإنما كان مستحقاً له كان مستحقاً لو ارثته بعده . <sup>(٢)</sup>

وأما خيار الشرط ، فقد اختلفوا فيما إذا مات من له خيار الشرط من البائع أو المشتري <sup>(٣)</sup> هل يورث ورثته هذا الخيار في إتمام العقد أو فسخه أو لا ؟

فقال الحنفية <sup>(٤)</sup> والحنابلة <sup>(٥)</sup> : لا يورث خيار الشرط . وإنما مات من له الخيار بطل خياره ، بإتمامه أو مشغرياً أو كليهما ، ولم ينتقل إلى ورثته ولم يمسح البيع .

واشترط الحنابلة لعدم إرثته عدم مطالبة الميث به قبل موته .

(١) بدائع الصنائع ٢٦٨/٥ ، والشرح الكبير للمردير ١٠٢/٢ ، وبولطى المحتاج ٤٥/٢ والمفنى ٥٧٩/٢

(٢) فتح القدير ٣١٩/٦ .

(٣) وأما إذا مات العاقد الذي لا خيار له فالآخر على خياره بالإجماع .

انظر: فتح القدير ٣١٨/٦ ، ومجمع الأشهر ٢٩/٢ . والمفنى ٥٧٩/٢ .

(٤) المبسوط ٤٢/١٣ ، وبدائع الصنائع ٢٦٨/٥ ، وتبيين الحقائق ١٨/٤ ، والبحر

الرائق ١٧/٦ ، وفتح القدير ٣١٨/٦ ، والبنية ٢٨٣/٦ ، ورد المحتسار ٥٨١/٤ ،

ومجمع الأشهر ٢٩/٢ .

(٥) المفنى ٥٧٩/٢ ، والمبدع ٧٦/٤ ، وكشاف القناع ٢٠٢/٣ ، ٢١٠ ،

والروى المربع من ١٧٤ .

وهذا الرأي هو المذهب عند الحنابلة .

وقال المالكية (١) والشافعية (٢) وأحمد في رواية (٣) : يورث خيار

الشرط ، ويقوم وارث من له الخيار مقامه في التصرف بحكم الخيار .

### أدلة المذهب

استدل الحنفية بأن الميراث الذي نص الله عز وجل عليه في كتابه هو انتقال

الأموال وما يتعلق بها كخيار الميب في البيع وخيار التعمين ، من ملك المورث إلى ملك الوارث بالموت .

وخيار الشرط ليس إلا مشيئة وإرادة ، فلا يتصور انتقاله بالورثة ، لأنه وصف

شخصي ينتهي بوفاء صاحبه ؟ خيار القبول في العقد . (٤)

واستدل الحنابلة بأن خيار الشرط حق في العقد ، وهو حق ليس

بمال ، إذ لا يجوز الإعتياش عنه ، كحق الرجوع في الهبة فلا يورثه فان طالب به قبل موته ورث كالشفعة . (٥)

(١) الإشراف ٢٤٩/١ ، والقوانين الفقهية ص ١٨٠ ، والمنقلى ٥٩/٥ ، وبداية

المجتهد ٢١١/٢ ، ومواهب الجليل ٤٢١/٤ ، والشرح الكبير للدرسي ١٠٢/٢ .

(٢) العزيز ٣٠٤/٨ ، وسفلى المحتاج ٤٥/٢ ، وفتح الوهاب ١٦٩/١ ، والسنن مع

المجموع ١٩٣/١٢ .

(٣) المبدع ٧٦/٤ ، والمنقلى ٥٧٩/٣ .

(٤) الميسوط ٤٢/١٣ ، وفتح القدير ٣١٨/٦ ، وتبيين الحقائق ١٩/٤ ، والمحسر

الرائق ١٧/٦ .

(٥) كشف القناع ٢١٠/٣ - ٣١١ ، والمبدع ٧٦/٤ ، والمنقلى ٥٧٩/٣ .

واستدل المالكية بما جاء في آية الموارث من أن الميراث إما تركته الميت ، وخيار الشرط ومّا تركه المتعلقه بالمبيع .<sup>(١)</sup>

وبما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : [ من ترك مالا أو حقاً لم يورثه ] .<sup>(٢)</sup>

وجه الدلالة : أن الحميت الشريف بمعمومه يدل على أن الأموال والحقوق تورث ، وخيار الشرط من الحقوق .<sup>(٣)</sup>

واستدل الشافعية والمالكية بقياس خيار الشرط على خيار العيب ، وحسب المبيع بالثمن ، في أن كلاً حق متعلق بالمبيع ، فيورث كـمـيـا يورث خيار العيب .<sup>(٤)</sup>

### مناقشة الأدلة :

ثوق دليل الحنفية بأن موجب الإرث انتقل ملك المبيع من الميت إلى ورثته ، فينتقل ما في ثمنه وهو الخيار ، لأن الملك ليس بآثاق .

(١) الإشراف ٢٥٠/١ ، والمنقلى ٥٩/٥ .

(٢) لم أجده إلا أن القاضي عبدالوهاب نسب إلى النبي صلى الله عليه وسلم في الإشراف ٢٥٠/١ وسيأتي بعد هذه الصحيفة ما صح عنه صلى الله عليه وسلم .

(٣) الإشراف ٢٥٠/١ .

(٤) منى المحتاج ٤٥/٢ ، وفتح الوهاب ١٦٩/١ ، والهيذب مع المجموع ١٢/١١٣ ، والمنقلى ٥٩/٥ .

وأجيب بأنه غير مسلم إذا كان الخيار للمشتري ، إذ خيار المشتري يمتنع من دخول المبيع في ملكه عند أبي حنيفة رحمه الله (١) وأما عند المأخذين فمسلم ، لأن خيار المشتري لا يمنع من دخول المبيع في ملكه ، فإذا دخل في ملك الميت انتقل إلى ملك الوارث ، وعلى قولهما ينبغي أن يورث (٢).

ونوقش دليل الحنابلة بأنه لا يشترط في الحق الموروث أن يصح الاعتياض عنه ، كما في الشفعة بعد طلب المورث لها ، فإنه ينتقل للوارث عندهم (٣) ، وكما إذا ترك المورث شيئاً مؤجلاً ، فإنه ينتقل بمفاته إلى الوارث .  
ونوقش دليل المالكية بأن ما ترك الميت هو الأموال ، وما تعلق بها من الحقوق كخيار العيب بخلاف خيار الشرط ، لأنه إرادة محضة .

ونوقش أيضاً استدلالهم بالحديث بأنه لم يثبت بهذا النص ، والذي ثبت هو ما أخرجه مسلم (٤) وفيه الاختصار على المال ، ولم يذكر فيه لفظ (الحق) فلا يصلح دليلاً . (٥)

(١) فتح القدير ٣٠٦/٦ - ٣٠٧ ، ٣١٩ ، ومقتضباً فلا ينتقل الخيار إلى الورثة على قول أبي حنيفة .

(٢) فتح القدير ٣١٩/٦ ، ٣٠٧ .

(٣) الممدوح ٢٢٣/٥ .

(٤) وهو ما أخرجه مسلم في صحيحه ٥٩٢/٢ ، برقم ٤٣ ، في كتاب الجمعة باب تخفيف الصلاة والخطبة ، عن جابر رضي الله عنه قال : (كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : ..... أنا أولى بكل مؤمن من نفسه ، من ترك ما لأفأخيه ، ومن ترك شيئاً أو شيئاً فأكسني وعليّ) .

(٥) فتح القدير ٣١٩/٦ ، قال ابن السهام " ثبت (إلّا) شرعاً في أسلاك الأيمان معلوم ، متفق عليه ، وأما ثبوته من الشرع في غيرها من الحقوق يشوق على الدليل المسمي ، ولم يوجد ، ونفي المهرك الشرعي يكفي لنفي الحكم الشرعي ، انظر نفس الصحيفة .

وتوتش دليل المالكية والشافعية بأن القياس على خيار العيب لا يسلّم. لأنه ليس بطريق النقل، بل المورث استحق المبيع سليماً، فكذا الوارث، فكان ذلك نقلاً في الأعيان دون الرقبات.

وذلك، لأن سبب خيار العيب استحقاق المطالبة، بتسليم الجزء الفاسد، لأن ذلك الجزء من المال مستحق للمشتري بالعقد. فلذا طالب المشتري بالبائع بالتسليم، وعجز عن التسليم فسخ المشتري العقد لأجله، وقد وجد هنا المعنى في حق الوارث، لأنه يخلف المشتري في ملكه ذلك الجزء، بخلاف خيار الشرط، فإنه مشيئة محضة<sup>(١)</sup> على ما قد مضى.

ويقال للحنفية كون خيار الشرط رغبة وإرادة لا ينافي أن يكون من الحقوق المتعلقة بالمال، لأنه لأغراض تتعلق بالمال، فقد يكون المبيع غير صالح للمشتري، وقد يكون في الشئ عيب للبايع.

وهذا يترجح القول بالميراث.

وهذا يبين أن الخلاف في المسألة مبني على الخلاف في تفسير خيار الشرط هل هو رغبة صرفة أو من متعلقات المال، وأن خيار الشرط مما يورث أو لا؟ وليس لشرأي فيه مجال والله أعلم.

(١) العناية ٣١٩/٦ - ٣٢٠.

## المطلب الخامس :

٢٥ - الخلاف في حكم البيع بشرط براءة البائع من كل عيب في المبيع :

معنى البراءة : هي التزام المشتري للبائع في عقد البيع أن لا يطالبه بشيء بسبب عيوب المبيع سواء أكانت قديمة أو مشكوكا في قديمها<sup>(١)</sup>، ومثالبها أن يقول البائع : أبيعك على أي شيء من كل عيب .

وفي العرف عبارات أخرى بهذا المعنى ، فتحكمها كحكم شرط البراءة من كل عيب . ومثالبها - كما ذكر ابن عابدين<sup>(٢)</sup> في حاشيته أن يقول البائع في بيع الدار : أبيع

(١) مواهب الجليل للحطاب ٤/٢٢٩ ، وحقق من تعريف الحطاب / وصف كون

المبيع معلوماً على مذهبه ، ليكون التعريف عاماً .

(٢) ابن عابدين هو محمد أمين بن عمر عابدين المجه الحسني الدمشقي ، ولد في سنة ١١٩٨ هـ ، وتوفي سنة ١٢٥٢ هـ ، حفظ القرآن والفرائد قبل بلوغه وحفظ متون الصرف والنحو وفقه الشافعي ثم قرأ على الشيخ محمد شاكر السالمي المعقول والحديث والتفسير والفقه والأصول ، وتختلف وكان علامة زمانه وإمام الحنفية في عصره ، وكان شغله التعلم والتعليم ، وجمع في شخصيته الأطلاق الحميدة ، وترجم له ابنه محمد علاء الدين في أول جزء من تكملة حاشية ابن عابدين ، ترجمة شافية ، وله مؤلفات كثيرة ، منها : رد المختار وهو حاشية على الدر المختار في الفقه ، والعقود الدرية في تنقيح الفتاوى الحامدية ، وحاشية رفع الأنظار عما أورده الحلبي على الدر المختار ، ونسبات الأبحار على إبانة الأنوار شرح المنار في الأصول ، وحاشية على البيضاوي والنزاهة ما لم يتكره المفسرون ، وحاشية على البحر المسمى بمنحة الخالق ، وحاشية على المطول وعلى شرح الملتقى والشهر ، وشرح الكافي في العروش والقوافي ، وله مجموعة =

أشياء كرم تراب ، وفي بيع الحبة مكسرة مخططة ١٠٠٠ الخ . (١)

اختلف الفقهاء ، رحمهم الله في المسألة على أربعة مناهج :

المذهب الأول : إذا أبرأ البائع من كل عيب فاشق وقت البيع (٢) فالبيع بهذها الشرط صحيح ، سواء أكان العيب معلوما له أو غير معلوم ، وقف عليه المشتري أو لم يلف ، عمّ العموم أو خص بتسمية جنس منها ، فإنما أبرأه البائع وتلبه المشتري فقد أسقط المشتري حقه في خيار الرد بالعيب وصح إسقاطه .

هذا هو مذهب أبي حنيفة وأصحابه (٣) ورواية مطرف (٤) وابن الماجشون من مالك

رسائل ومجموعة في تاريخ علماء العصر ، وغيرها ..

(١) تكملة حاشية ابن عابدين ١٤٧/٢ ، والأعلام للزركلي ٤٢/٦ ، مادة محمد أمين .

(٢) حاشية ابن عابدين المسمى برد المختار على الدر المختار ٤٢/٥ .

(٣) أما إذا حدث العيب بعد البيع قبل التسليم فقد أدخل أبو حنيفة وأبو يوسف في الظاهر البراءة من العيب في هذا الشرط ، وخالفهما غيرهما في ذلك .

(٤) المبسوط ٩١/١٣ - ٩٣ ، وبداية المنايع ١٧٢/٥ ، ٢٧٦ ، وفتح القدير الميسر ٣٩٧/٦ ، والعناية ٣٩٧/٦ ، والبنية ٣٦٩/٦ ، وتبيين الحقائق ٤٣/٤ ، والبحر الرائق ٦٦/٦ ، ورد المختار ٤٢/٥ .

(٤) هو مطرف : بن عبدالله مطرف بن سليمان بن يسار الأصم الهلالي المدني أبو مصعب ، توفي سنة ٢٢٠ هـ وسنة ٨٣ هـ . وكان ثقة أمينا مقدما ثبتا ، روى عن جماعة منهم مالك ، صاحب مالكا عشرين سنة ، وتفقه به ، وبعيد العزيز بن الماجشون وابن أبي حازم وابن دينار وابن كنانة والمقبورة . وعنه أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان والبخاري ، وأخرج له في الصحيح . قال الامام أحمد : كانوا يقدمونه على أصحاب مالك .

(شجرة النور الزكية ص ٥٧ برقم ١٤ ، طبقات الفقهاء ص ١٢٧) .

وأختصار ابن حبيب من المالكية (١) .

ورواية حسن الشافعي وهي أظهر الوجهين كما قال الرافعي (٢) .

ورواية عن أحمد (٣) .

والمنهج الثاني: لا يبرأ البائع في غير الحيوان بحال ، ويبرأ في الحيوان

عما لا يعلمه من الميوب الباطنة دون غيرها . فلا يبرأ من عيب بغير حيوان ، كالتياب

والمقار مطلقا . ولا من عيب ظاهر بالحيوان علمه أم لا . ولا من عيب باطن بالحيوان

إن علمه ، والمراد بالباطن ما لا يطلع عليه غالبا .

وهي الرواية المشهورة والمعوكة عليها في المنهج عند المالكية (٤) ، والرواية

الأصح والأظهر عند الشافعية (٥) .

(١) الاثراف ٢٧٢/١ ، والقوانين الفقهية ص ١٧٥ ، والمنقلى ١٨١/٤ - ١٨٢ ،

قال الباجسي : فقد أثبت المالكية جواز البراءة في الرقيق والحيوان والمسرووق ،

بناءً على هذه الرواية . انظر : المنقلى ١٨٠/٤ - ١٨١ .

ويعتبر بيع الورثة وبيع السلطان من بيع البراءة ، ولو لم يشترطوا

البراءة . وذلك فيما باعوه لفساد دين على الميت ، أو لفساد وصية دون ما باعوه

لأنفسهم . انظر : القوانين الفقهية ص ١٧٥ ، والتاج والإكليل ٤٢٩/٤ .

(٢) العزيز ٣٣٩/٨ - ٣٤٠ ، ومغنى المحتاج ٥٣/٢ ، وفتح الوهاب ١٦٥/١ ، ١٧٨ ، والمصنوع ٢٨٨/١

(٣) كشف القناع ١٩٧/٣ ، والمبدع ٦١/٤ ، والمقنى ١٩٨/٤ .

(٤) الاثراف ٢٧٢/١ ، والمنقلى ١٧٩/٤ ، والتاج والإكليل ٤٢٩/٤ ، وبداية

المجتهد ١٨٤/٢ .

(٥) العزيز ٣٣٩/٨ ، ومغنى المحتاج ٥٣/٢ ، وفتح الوهاب ١٧١/١ ، والمصنوع ٢٨٨/١ .



والمنهـب الثالث : أن الـباح لا يبرأ من كل عيب يـلمه . ولا يبرأ من عيب عـلمه

وكنهه .

وهو رواية عن مالك (١) وأحمد (٢).

والمنهـب الرابع : أن الـباح لا يبرأ بشرط البراءة من أى عيب . سواء

قال من كل عيب أو ذكر عيباً معيناً .

وهو ظاهر المنهـب الحنـبلى (٣) ورواية عند الشافعية

وقال الشافعية فيها : لا يبرأ عن عيب مجهول (٤).

#### أدلة المنهـب :

استدل أصحاب المنهـب الأول على صحة شرط البراءة من كل عيب فى البيع

بما رواه أبو هريرة رضى الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : [المسلمون على شروطهم] أخرجه أبو داود وسكت عنه أبو القرمزى / وقال حسن صحيح (٥). وغيرهما .

(١) موطأ محمد بن ٢٧٤ ، والإشراق ٢٧٢/١ ، والمنتقى ١٨١/٤ .

(٢) المفتى ١٩٧/٤ ، والمبدع ٦١/٤ .

(٣) المبدع ٦٠/٤ ، وكشاف القناع ١٩٦/٣ .

(٤) مفتى المحتاج ٥٢/٢ ، والعزیز ٢٣٩/٨ .

(٥) أخرجه أبو داود بشرح بطل المجهود ٢٧١/١٥ ، فى كتاب القضاء/باب الصلح ، وسكت عنه .

والترمذى بشرح تحفة الأحوذى ٥٨٤/٤ . برقم ١٣٦٣ ، فى كتاب الأحكام باب ما ذكر عن النبي صلى الله عليه وسلم فى الصلح بين الناس / وقال حسن صحيح ، وهو جزء من الحديث الطويل .

وأخرجه آخرون ، وسبق الكلام فى تخريجه مراراً فى ص ٢٤٥ ، ٢٥٣ ، ٢٦٥ ، ٢٨٢ .

وعلق البخارى بصيغة الجزم بالقول [المؤمنون منه شروطهم] في صحيحه<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة : أن الحديث بعمومه يدل على صحة شرط البراءة من كسب  
صيب في البيع<sup>(٢)</sup> .

بيان قيل : هذا الشرط يشتمل على الإبراء عن الحقوق وهو غير صحيح ، لأنها  
حقوق مجهولة ضرورة أن العيوب التي شرطت البراءة عنها غير معلومة للمشتري ،  
وهذه الجهالة تفشي إلى المنازعة فيكون الإبراء باطلاً .

والجواب أن الجهالة المؤدية إلى الإبطال إنما هي في التملك ، والإبراء من  
الحقوق إسقاط ، بدليل حصوله بالقول بالإسقاط ، وبدليل تحققه بقبول كما في الطلاق ،  
والجهالة في الإسقاط لا تفشي إلى المنازعة لأن الجهالة إنما أبطلت التملكيات لقوت التملك  
الواجب بالملك ، وهو لا يستحق في الإسقاط . نعم ، في الإبراء معنى التملك ، ولهذا  
يرتد بالرد<sup>(٣)</sup> .

والدليل على صحة الإبراء من الحقوق المجهولة السنة والإجماع :

أما السنة : فما أخرجه أبو داود في سننه عن أم سلمة رضي الله عنها قالت :

[أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان يختصمان في مواريت لهما ، لم تكن لهما بينة  
إلا دنواهما . فقال النبي صلى الله عليه وسلم - فذكر مثله<sup>(٤)</sup> - فبكسى الرجلان ،

(١) أخرجه البخارى بشرح عمدة القارى (٨٦/١٠) في الإجارة باب أجر المسمرة - سبق ص ٢٤٤ .

(٢) المبسوط ٩٢/١٣ ، والعزیز ٤٣٩/٨ .

(٣) السعدية ٣٩٧/٦ - ٣٩٨ ، وفتح القدير ٣٩٧/٦ - ٣٩٨ ، والمبسوط ٩٢/١٣ .

(٤) أى ذكر الحديث السابق في سنن أبي داود وهو قوله صلى الله عليه وسلم [إنما أنا بشر

وانكم تختصمون إليّ ، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض ، فأقضى له على

نحو مما أسمع منه ، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذ منه شيئاً -

وقال كل واحد منهما : حق لك ، فقال لهما النبي صلى الله عليه وسلم : " وأنتما إذ  
فَعَلْتُمَا مَا فَعَلْتُمَا ، غَالَتِرِمَا ، وَتَوَقَّيَا الْحَقَّ ، ثُمَّ اسْتَرِيحَا ثُمَّ تَحَالَّيَا " وفي نسخة [وتحللا]  
أُخْرِجَهُ أَبُو دَاوُدَ ، وَكَتَبَتْ عَلَيْهِ هُوَ وَالْمَنْذَرِيُّ <sup>(١)</sup> .

التوخي : هو أكثر الرأي وغالب الظن . والإستيهام : هو الإقتراع ، غلبت أفسوى  
من التوخي <sup>(٢)</sup> . والأمر بالتحليل ليتأكد أن كل واحد منهما لم يقل بم صاحبه .

وجه الدلالة : أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر كلًّا من الرجلين المتخاصمين  
أن يبرأ صاحبه مما عليه من الحقوق المجبولة بقوله ( تَحَالَّيَا ) بعد التوخي والفرقة <sup>(٣)</sup> .  
وأما الإجماع على صحة الإبراء من الحقوق المجبولة : أن من حفره المسموت  
في كافة الأعمار كان يستحل معايلته مما عليه من غير تكبير <sup>(٤)</sup> .

واستدل أصحاب المذهب الثاني بما أخرجه مالك في الموطأ [أن عبد الله بن عمر  
باع غلامًا له بثمانمائة درهم ، وباعه بالبراءة ، فقال الذي ابتاعه لعبد الله بن عمر :

(٥) فإنما أقطع له قطعة من النار ] . كما في سنن أبي داود بشرح بذي المجبوسود

٢٦١/١٥ ، في القضاة ، باب في قضاء القاضي إذا أخطأ .

(١) أخرجه أبو داود بمختصره للمنذري ٢١٠/٥ ، برقم ٣٤٤٠ ، في كتاب الأقفوسية  
باب قضاء القاضي إذا أخطأ ، وكتب عليه أبو داود والمنذري .

(٢) فسر الخطابي في معالم السنن مع مختصر سنن أبي داود للمنذري ٢١٠/٥ .

(٣) المعسوط ٩٢/١٣ ، وفتح القدير ٣٩٨/٦ ، وبدائع المنافع ١٢٣/٥ ، والمنسني  
١٩٨/٤ .

(٤) فتح القدير ٣٩٨/٦ ، وبدائع المنافع ١٢٣/٥ .

بالقلام داء لم يسمه ، وقال عبدالله : بعته بالبراءة ، فلقى عثمان بن عفان على عبدالله ابن عمر أن يحلف والرتج العبد فصّح عنه ، فباعه عبدالله بعد ذلك بألف وثمانمائة درهم .  
أخرجه مالك والبيهقي . (١)

والرجل المبيع أو المشتري في الحديث هو زيد بن ثابت رضي الله عنه ، كما مرجه الصرخسي وابن حجر . (٢)

وجه الدلالة : أن طلب عثمان يمين ابن عمر على أنه لا يعلم المبيع الذي ادعاه خصمه ، دليل على أنه كان يرى البراءة في العبد من عيب باطن لا يعلمه الناس دون ما يعلمه .

ثم قال مالك والشافعي مائر الحيوان على العبد . (٣)

واستدل أصحاب المذهب الثالث بحديث ابن عمر رضي الله عنهما الذي سبق في أدلة المذهب الثاني .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ٦١٣/٢ ، في البيوع ، باب المبيع في الرقيق واليهيقي في في السنن الكبرى ٣٢٨/٥ ، في البيوع ، باب بيع البراءة . وقال : ههنا أصح ما روى في هذا الباب .

قال في تلخيص الحبير ٢٤/٣ وأخرجه أيضا أبو عبيد وعبدالرزاق وابن أبي شيبة .

(٢) الميسوط ٩٢/١٢ ، وتلخيص الحبير ٢٤/٣ .

(٣) الإعراف ٢٧٢/١ ، والمغني ١٨٠/٤ - ١٨١ ، والعزیز ٢٣٩/٨ - ٢٤٠ ، ومغني المحتاج ٥٢/٢ ، وفتح الوهاب ١٧١/١ .

وجه الدلالة فيه : أن طلب عثمان رضى الله عنه تحليل ابن عمر رضى الله  
عليهما على أنه لا يعلم العيب الذى انعاه خصمه ، يدل على أنه كان يرى البراءة فى بيع  
العبد من كل عيب لا يعلمه البائع ، دون ما يعلمه \* ولم ينكر على عثمان أحد ، قصار  
اجماعا ، وهذه القصة اشتهرت بين الصحابة رضى الله عنهم ، فيقال على الرقيق الذى  
كان القفا فيه سائر العيومات (١)

استدل الحنابلة للمذهب الرابع بأن خيار العيب يثبت بعد البيع لا قبله ، فلا  
يسقط بالشرط عنده ، لأنه إسقاط لإحقاق قبل وجوبه ، قياساً على الشفعة إذا أسقطها  
الشفيع قبل البيع ، فإنها حق تثبت بالبيع لا قبله ، فلو أسقطها الشفيع قبله لا تسقط (٢)  
وأجيب بأنه قياس مع الفارق ، لأن شرط البراءة فى طلب العقد لا قبله ،  
وقد أسقطه فى طلب العقد ، فهو إسقاط لما وجب بالعقد ، بخلاف إسقاط الشفعة  
قبل البيع ، لأنها إسقاط لما لم يجب .

واستدل الشافعية لهذا المذهب بأن العيب الذى شرطت البراءة منه  
مجهول ، والبراءة من المجهول لا تصح قياساً على تعليق المجهول (٣).

(١) الإعراف ٢٧٢/١ ، والمنقذ ١٨١/٤ ، والمقنن ١٩٧/٤ ، ١٩٨ ، والمبدع ٦١/٤ .

(٢) المبدع ٦٠/٤ ، وكشاف القناع ١٩٦/٣ - ١٩٧ .

(٣) المعز ٣٢٩/٨ ، ومقنن المحتاج ٥٣/٢ .

والجواب عن دليل الشافعي بالفرق بين الإبراء والتعليل ، فإن المعتبر  
بحثنا إلى التسليم ، والجهالة تفره . لأنها تقضى إلى النزاع بخلاف الإبراء ، فإنه  
إسقاط لا تفره الجهالة ، كما تقدم في دليل الحنفية من السنة والإجماع .

وسناقش دليل المستدلين بقصة عثمان من المذهب الثاني والثالث بأن أسوال  
الصحية إذا خالفت الحديث لا عبرة بها . وقد خالف عثمان الحديث ، وكذلك القياس  
إذا خالف الحديث كان فاسد الإعتبار ، والحديث الذي خولف : قوله صلى الله عليه وسلم  
[المسلمون على شروطهم] .

وروي [أن عبد الله بن عمر وزيد بن ثابت رضى الله عنهم أكانا يقولان بمحنة  
اشترط البراءة من كل عيب ، سواء تعلقت أو لم تعلقه (١)  
وكذلك لا يدل قضاء عثمان على أن يناقش به رأى لهما .  
وقد علم الرد على دليل المذهب الرابع .  
والراجع هو المذهب الأول .  
ومن هنا يتبين أن أدلة هذه المسألة مترددة بين الحديث وقول الصحابي والرأى .  
فإن أهل المذهب الأول استدلقوا بالحديث ومنهم الحنفية ، والمذهب الثاني  
والثالث استدلا بقول عثمان رضى الله عنه ، والمذهب الرابع استدل بالقياس ومنهم  
الحنابلة والشافعية .

---

(١) مؤلفاً محمد ص ٢٧٤ ، والحجة على أهل المدينة ٥١٢/٢ .

٢٦ - الخلاف في حكم زوائد المبيع بعد البيع وقبض المبيع قبل الرد بالمعيب ،

لمن تكون ؛ للبائع أو للمشتري ؟

زوائد المبيع أربعة أقسام ينقسم الحنفية :

الأول : الزيادة المتعلقة لغير المتولدة من المبيع؛ كخطائة المشتري الشوب

وصفيه ، والبناء على الأرض أو الفرس فيها .

وحكمها :

قال المالكية (١) والشافعية (٢) والحنابلة (٣) : إن هذه الزيادة لا تمنع من الرد

بالمعيب ، فله المشتري الخيار بين إيفاء العقد ورتبه ، وأخذ قيمة المعيب في حالة الإفساء .

لأن الزيادة تابعة لأصلها ، فإن رد بالمعيب كانت للبائع ، وإن لم يرد كانت للمشتري .

وقال المالكية : هي للمشتري ويكون شريكاً مع البائع بقيمة الزيادة في حالة

الفساد .

وقال الحنفية : هذه الزيادة مانعة من الرد بالمعيب ، ومسقطه خيار المشتري .

حتى لو قال البائع : أنا أقبله ورضي المشتري لا يجوز . وإذا اطلع المشتري على المعيب

رجع بنقله .

قالوا : لأنه لا وجه للفسخ في المبيع بدون الزيادة . لأنها لا تنفك عنه ،

كالخطائة والمبيع ، ولا إلى الفسخ معها ، لأن الزيادة ليست مبيعة ، والفسخ لا يترد

(١) الشرح الكبير للفرير ١٢٧/٣ ، ومواهب الجليل ٤٤٨/٤ ، والتاج والإكليل ٤/

٤٤٢ ، وبداية المجتهد ١٨٣/٢ .

(٢) المجموع ٢٤٢/١٢ .

(٣) الممدوح ٩٥/٤ .

على غير المبيع ، لأنه رفع ما كان من المبيع ، فيبقى ما كان من المبيع ، والثمن على ما كان . فلو رده مع الزيادة لزِمَ الربا ، فإن الزيادة حينئذ تكون فضلا مستحقا على عقد المعاوضة بلا مقابل ، وهو معنى الربا إن وجدت فيه علة الربا ، أو شبهة الربا إن لم توجد فيه علة الربا . وشبهة الربا لها حكم الربا . لقول عمر رضي الله عنه : ﴿فدعوا الربا والربصة﴾<sup>(١)</sup>.

وليس للبائع أن يأخذه ، وإن رضى المشتري بفرك الزيادة ، لأن الاستناح لسم يتمحل<sup>\*</sup> لحقه ، بل لحق الشرع . وحق الشرع بسبب ما ذكرنا من لزوم الربا ، ورضا المشتري إسقاط حقه ، لا يسقط حق الشرع .

ولأن الزيادة ليست بتابعة كما قال الأئمة الثلاثة بل هي أمل بنفسها ولا تنفك عنه<sup>(٢)</sup>.

والثاني : الزيادة المحتملة المتولدة من الأصل % كالسمن والحن والبر من المرص وتعلم الحيوان الحرفة ، وكبر الشجرة ، وحدث الثمرة قبل ظهورها .  
وحكمها :

هذه الزيادة لا تمنع الرد بالمعيب ، ولا يبطل خيار المشتري ، لأنها تابعة للأصل : فإن أراد المشتري أن يردَّ الأصل على البائع فهي للبائع ، وإن أراد إمضاء العقد فهي للمشتري ، ويأخذ قيمة المعيب ، لأنها وصف يتبع أمله في كل حال ، بالتساق

(١) أحكام القرآن للجصاص ، ١/ ٤٦٤ .

(٢) فتح القدير ٦/ ٣٦٨ ، وتبيين الحقائق ٤/ ٣٥٠ .



القبهاء رحمهم الله . (١)

والثالث : الزيادة المنقولة من الأصل ؛ كالولد والبن والميسر

والشجرة الظاهرة في بيع الشجرة .

وحكمها :

قال الحنفية : يبطل خيار المشتري ، ويرجع بقيمة العيب ، لأن هذه الزيادة مائة من الرد لتعذر الفسخ فيها وحدها ، لأن العقد لم يرد عليها ، بل هي تابعة في الملك للمبيع ، فيكون المشتري بالخيار قبل القبض ، وإن شاء ردها جميعاً وإن شاء رضى بهما بجميع الثمن ، ولا يفسخ في الأصل وحده بدون الزيادة ، لأنه يؤدي إلى الريا كما تقدم في الصورة الأولى ، لأن المشتري إن ارتد المبيع وأخذ الثمن تبقى الزيادة في ملكه بلا مقابل .

وأما بعد القبض ، فيرد المبيع خاصة بحمته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمة المبيع وقت العقد ، وعلى قيمة الزيادة وقت القبض . لأن هذه الزيادة بعد القبض ملكة للمشتري ، لأن المبيع بعد القبض في ضمانه . (٢)

لما روت عائشة رضى الله عنها أنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

[الخراج بالضمنان] أخرجه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم (٣) وسكت عليه أبو داود والحاكم

(١) بدائع الصنائع ٢٧٠/٥ ، والبنية ٢٢٩/٦ ، ومواهب الجليل ٤٥٤/٤ ، والمنتقى

٥٧/٥ ، والتاج والإكليل ٤٥٤/٤ ، والميزان ٣٧٨/٨ ، والمجموع ١٩٦/١٩ ،

وكشاف القناع ٢٢٠/٣ ، والمغنى ٥٧٣/٣ ، والميدع ٨٩/٤ .

(٢) فتح القدير ٢٦٨/٦ ، وشيبيhin الحقائق ٢٥/٤ .

(٣) أخرجه أبو داود ، يشرح بذلك المجهود ١٨٤/١٥ ، ويختصره للمنثري ١٥٨/٥ برقم

٢٣٦٥ ، في المجموع ، باب فمن اشترى عبداً فاستعمله ثم وجه به عبداً ، وسكت عليه =

وصححه الترمذى وابن حبان .

معنى الخراج : الدخل والمنفعة ، ومعنى الخراج بالضم : أن الجميع إذا كان له دخل وقلة فإن مال الله الرقبة - الذى هو ضامن الأصل - يملك الخراج بضم الأصل .

وروت عائشة رضى الله عنها أيضاً قالت : <sup>(١)</sup> "إن رجلاً اشترى غلاماً فى زمن النبى صلى الله عليه وسلم ، وبه عيب لم يعلم به فاستغله ثم علم العيب فرده ، فخاصمه إلى النبى صلى الله عليه وسلم ، فقال يا رسول الله إنه استغله منذ زمان . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [ القلة بالضم ] " أخرجه أحمد والطحاوى والحاكم وصححه هو والذهبي <sup>(١)</sup> .

أبو داود .

- والترمذى بشرح تحفة الأخوذى ٥٠٨٥٠٧/٤ ، برقم ١٢٠٢ ، فى البيوع ، باب ما جاء فىمن يشترى العبد ويستغله ثم يجد به عيباً ، يملك [ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لمضى أن الخراج بالضم ] . وقال : هنا حديث حسن وأثر المنزى تحصيله . وأخرج الترمذى بعد هذا الحديث برقم ١٢٠٤ بشرح تحفة الأخوذى وقال : هنا حديث صحيح قريب .

- والنسائى ٢٥٤/٧ - ٢٥٥ ، برقم ٤٤٩٠ ، فى البيوع ، باب الخراج بالضم . وابن ماجه ٥٥٤/٢ ، برقم ٢٢٤٢ - ٢٢٤٣ ، فى التجارات ، باب الخراج بالضم باسنادين .

- والحاكم فى المستدرک ١٥/٢ ، فى البيوع ، بثلاثة طرق وسكت عليه هو والذهبي . وابن حبان فى صحيحه بالإحسان بترتيب صحيح ابن حبان ٢١١/٧ ، برقم ٤٩٠٦ و برقم ٤٩٠٧ ، بحديثين فى البيوع ، باب خيار العيب .

- والطحاوى فى شرح معاني الآثار ٢١/٤ ، فى البيوع ، باب بيع المرأة . والدارقطنى ٥٢/٣ ، برقم ٢١٢ - ٢١٤ ، فى البيوع . والبيهقى ٣٢١/٥ ، فى البيوع ، باب المشتري يجد بما اشتراه عيباً وقد استغله زماناً ، بطرق .

- والطيالسى فى الهندس ٢٠٦ .  
- والشافعى فى ترتيب مسنده ١٤٢/٢ - ١٤٤ برقم ٤٨٢ - ٤٨٣ .  
أخرجه الحاكم بهذا اللفظ فى المستدرک ١٥/٢ ، وصححه هو والذهبي والطحاوى فى =

نعمني الحديثين : أن ما يخرج من المبيع من فائضة وغلة ودخل فهو للمشتري في مقابلة أنه لو تلف كان من ضمانه ، بناءً على ملكه له .<sup>(١)</sup>

وتترق المالكية في هذه المسألة بين الولد والثمرة المؤبرة والصوف التمام ، وغيرها ، فلانسا :

الولد ليس بغلة ، بل تابع لأمه ، قياساً على ذكاتها ، فإن الذي صلى الله عليه وسلم قال : [ ذكاة الجنين ذكاة أمه ] - أخرجه الترمذي وقال : وهذا حديث حسن <sup>(٢)</sup> وغيره .

ويرد المشتري أيضا الثمرة المؤبرة يوم الشراء إلى المانع . لأن لها حصة من الثمن ، ولو لم يشترطها المشتري لكانت للمانع .

ويرد الصوف التام الموجود يوم الصلقة ، ثم جزء ، فإن لم يكن الصوف تاماً يوم البيع لم يردّه إلى المانع مع النقص المعيبة .

وأما في ثور هذه الثلاثة فتكون الزيادة للمشتري ، كاللبن وما اشتق منه كالجبين والسمن ، ولو كان اللبن موجوداً في ضرعها يوم البيع ، لأنه وإن كان متولداً

= شرح معاني الآثار ٢٢/٤ ، في البيوع ، باب بيع المصراة بثلاثة طرق .

وأحمد في المسند ٨٠/٦ ، ١١٦ ، ١٦١ ، بثلاثة طرق .

والبيهقي في التمن الكبرى ٢٢٢/٥ ، في كتاب البيوع ، باب المشتري يجد بما اشتراه عيباً وقد استقله زماناً .

(١) فتح القدير ٣٦٨/٦ ، وتبيين الحقائق ٣٥/٤ .

(٢) أخرجه الترمذي بشرح تحفة الأحرى ٤٨/٥ - ٤٩ برقم ١٥٠٣ ، في كتاب الصيد ، باب في ذكاة الجنين ، عن أبي سعيد رضى الله عنه بإسناده ، بهذا اللفظ ، وقال : وفي الباب عن جابر وأبي أمامة وأبي الدرداء وأبي هريرة وهذا حديث حسن .  
- وأبو داود في سننه بمختصره ١١٩/٤ ، برقم ٢٧١٠ ، في الضحايا ، باب ما جاء في ذكاة الجنين ، عن جابر ، وحسنه المنظري برواية أحمد =

لكنه دائم المزل من الحيوان ، فينزل بمشقه عند المشعري ولأنها قلقة ، وهي بعد قبض  
المشعري من شمانه فتكون له . (١)

وقال الشافعية (٢) والحنابلة في إحدى الروايتين (٣) : وإن الزيادة المنفعة من  
الأصل لا تمنع الرد بالعيب عملاً بمقتضى العيب ، وهي للمشعري إن رد الأصل بعد قبضه  
سواء أحدثت بعد القبض أم قبله . وإنما كانت للمشعري في الحالين بناءً على أن الفسخ  
رفع العقد من حين الفسخ ، ولم يسترفع العقد من أصله ، وحدثت الزيادة قبله بكون  
على مثله المشعري .

وفي رواية عن أحمد أنه يقول بما يقول الحنفية . (٤)

= . وابن عاجة ١٠٦٢/٢ ، برقم ٣١٩٩ ، في النياح ، باب ذكاة الجنين ذكاة

أمه ، وأخرجه الزيلعي في نصب الرابة ١٨٩/٤ ، بطرق كثيرة صحيحاً  
وحسناً وضعيفاً من أحد عشر صاحباً للجراجع إليه .

(١) مواهب الجليل ٤٦٢-٤٦٢/٤ ، والتاج والإكليل ٤٦٢-٤٦٢/٤ ، والشرح الكبير

١٢٨/٢ ، والإشراف ٢٦٨/١ ، وبذابة المجتهد ١٨٢/٢ ، والشرح الصغير ١٨٦/٢

والمستدل بالحديث السابق هو صاحب الإشراف .

واختلفت عبارة المالكية في باقي المراجع السابقة جعلوا الفلأ أننا الطيسار

للمشعري من حين العقد إذا كان للفسخ ، وفي مكان آخر جعلوا الملك والفلسة

أثنا الخيار للبائع . انظر: التاج والإكليل ٤٢٢/٤ ، والشرح الكبير ١٠٤/٢

(٢) المزب ٣٧٩/٨ ، والمجموع ١٩٧/١٢ ، ومغنى المحتاج ٦٢/٢ ، وفتح الوهاب

١٧٥/١ .

(٣) المغنى ٥٧٢/٢ ، والمبدع ٨٩/٤ ، وكشاف القناع ٢٢٠/٢

(٤) المبدع ٨٩/٤ ، والمغنى ٥٧٢/٢ ، وهذا بناءً على أن الملك لا ينتقل من البائع

إلى المشعري أثنا الخيار ، كما هو رواية عن الإمام أحمد .

واستدل الشافعية والحنابلة بما روت عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم **[الخراج بالثمان]** أخرجه أصحاب السنن الأربعة وغيرهم <sup>(١)</sup> وحسنه وصححه الترمذي وغيره .

فإن معناه : أن ما يخرج من التبيع من الفاشدة والثلثة فهو للمشترى في مقابله أنه لو تلف كان من ضمانه ، بناءً على ملكه له . <sup>(٢)</sup>

والراجح رأي الشافعية ورواية الحنابلة ، لأن ملك المبيع يثبت للمشترى من حين العقد ، والزيادة المتولدة من الأصل للمشترى ، لأنها ثمرة ملكه ، وقد دخلت في ضمانه بالقبض . سواء أكان ذلك قبل القبض أو بعده ، والفسخ الذي حدث بالعقد إنما رفسخ المبيع من حين الفسخ ، لا من حين العقد . فلا يقال إن للمشترى أخذ الزيادة بلا مقابل ، لأنه أخذها باعتبارها ثمرة ملكه أو ملكه وضمانه .

والرابع : الزيادة المنقولة غير المتولدة من الأصل ، كالكسب والغلبة . وحكمها :

هي للمشترى بعد الرد بالمعيب عند الجمهور <sup>(٣)</sup> لأنها حاصلة من المبيع وهو

(١) وقد سبق تخريجه في أدلة الحنفية ص ٣٠٢ - ٣٠٣

(٢) مقني المحتاج ٦٢/٢ ، والمعز ٣٧٩/٨ ، والمجموع ١٩٧/١٢ ، شرح منتقى الإرادات ١٧٧/٢ ، والمقني ٥٧٣/٣ ، وكشاف القناع ٢٢٠/٣ ، والمبدع ٨٩/٤ .

(٣) فتح القدير ٣٦٩/٦ ، وتبيين الحقائق ٣٥/٤ ، وبدائع الصنائع ٢٧٠/٥ ، والإشراف

٢٦٨/١ ، وبداية المجتهد ١٨٢/٢ ، ومواهب الجليل ٤٦٢/٤ - ٤٦٣ ، والنساج

والإكامل ٤٦٢/٤ - ٤٦٣ ، والقوانين الفقهية ص ١٧٦ ، والمعز ٣٧٩/٨ ، ومنهجي

المحتاج ٦٢/٢ ، والمجموع ١٩٧/١٢ ، والمبدع ٨٩/٤ ، وكشاف القناع ٢٢٠/٣ .

للمشتري من حين العقد ، وقد دخل في ضمانه من حين القبض . لقوله صلى الله عليه وسلم : [الخراج بالخمسة] ، ولقوله صلى الله عليه وسلم : [الثقة بالخمسة] (١) . وقال أبو حنيفة : إن نكح العقد رد المبيع ، والزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل إلى البائع ، لأن ملك المبيع كان موقوفاً في زمن الخيار ، فإن نكح العقد تبين أن ملك البائع باقٍ ، فما استفيد من المبيع يكون له . (٢)

ويناقش هذا الرأي بأن هذه الثقة للمشتري من حين العقد لأنها ثمرة ملكة ، وتأكد هذا بالقبض وخيار العيب لا يمنع من ثبوت الملك للمشتري لأنه ما منع من لزوم العقد لا من نكاحه . ثم يأخذها بلا مقابل ، فليست فيه شبهة الربا ، وهو قبول أبي يوسف ومحمد والجمهور . وفي تبين الحقائق أن لها حذيفة مع الجمهور . (٣) .  
والراجع أن الملك في مدة خيار العيب ينتقل إلى المشتري ، وتأكد بالقبض (٤) ، لأنه ملك المبيع بالعقد ، وخيار يمنع لزومه فقط ، ولا يمنع انتقال الحكم .

وبناء على هذا التعميل يترجح رأي مالك وأبي يوسف ومحمد والشافعي وأحمد . ويتبين بهذا أن هذه المسألة حديثة ومبتنية على حكم خيار العيب هل يمنع انتقال الملك أو لا ، ولأن تكون زيادة المبيع في انتقال الملك أو في عدم انتقاله .

١ - (١) وقد سبق تشريحهما قريباً ، ص ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ .

(٢) بدائع المتنازع ٢٧٠/٥

(٣) تبين الحقائق ٣٥/٤

(٤) كما قال السرخسي في المبسوط ٩٢/١٢ : " يملك المشتري المعقود عليه بزواشده "

المتعلقة والمنفصلة " .

### المبحث الثالث :

٢٧ - الخلاف في حكم البيع لغرض محرم : كبيع السلاح في أيام الفتنة وبيع العنب

ممن يتخذ عصيره خمراً :

اختلف الفقهاء رحمهم الله في حكم البيع إذا كان الباعث عليه غرضاً محرماً ، كبيع العنب ممن يعلم أو يقن<sup>(١)</sup> أنه يتخذ خمراً ، أو بيع السلاح في أيام الفتنة ممن يعلم أو يقن<sup>(٢)</sup> أنه يقاتل به المسلمون كالبلغاة والخوارج والتموص وقطاع الطريق<sup>(٣)</sup> . وبإيه ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : يصح البيع من دون كراهة ، وهو مذهب الحسن وعطاء والثوري<sup>(٤)</sup> .

واحتجوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿ وَأَحْلَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ ۖ ﴾<sup>(٥)</sup> .

وجه الدلالة : أن الآية الكريمة تدل بمعموماً على جواز بيع السلاح والعنب ونحوهما ، ولو علم أو قن أن الباعث عليه غرض محرم وترتب المعصية ، لأن البيع تم بأركانه وشروطه<sup>(٥)</sup> .

(١) وأما بيع العنب ممن يعلم أنه يأكله ولا يتخذ خمراً ، فإنه حلال بالإتفاق . كما ذكره

في الدر المنثور ٥٤٨/٢ .

(٢) وأما بيع السلاح لأهل الحق لحال بالاجماع . كما حلَّ بهمه في ثوب أيام الفتنة . كما

ذكره في عمدة القاري ٢٠٦/٩ ، وكذلك أجمع العلماء على حرمة بيع السلاح لأهل

الحرب كما ذكره في المجموع ٢٥٤/٩ .

(٣) المغني ٢٤٥/٤ .

(٤) سورة البقرة ، آية (٢٧٥) .

(٥) المغني ٢٤٥/٤ .

والمذهب الثاني : يصح البيع عند الأثمة الأربعة إلا أنهم اختلفوا في الكراهة أو التحريم ، وفي بعض القيسود .

فقال الحنفية : إن بيع السلاح في أيام الفلنة ممن يعلم أو يظن أن المصطفى يقاتل به المسلمين أو يعين به على قتالهم . وكذا بيع العنب ممن يعلم أو يظن أنه يتخذ خمرًا ، صحيح مع الكراهة التحريمية .  
وفرقوا بين بيع ما أقيمت المعصية به كالعنب و السلاح ، وبين بيع ما يتخذ منه ما تقام به المعصية كالحديد يتخذ منه السلاح ، والخشب يتخذ منه المزمار ، وقالوا : الأول مكروه تحريمًا ، والثاني لا كراهة فيه . (١)

وقال المالكية : البيع صحيح مكروه ، ويجب على البائع أن يتوب ويتمصدق بما زاد في ثمنه ، أي بين ما إذا باعه للأكل وما إذا باعه ليأخذ خمرًا ، ومثله يقال في بيع السلاح لمن يقاتل به المسلمين . وقال ابن القاسم : إن كان المبيع قد فات فهو كئذله ، وإن كان قابضًا يفسخ البيع (٢) والكراهة عند المالكية شديدة لكنها لا تبلغ إلى التحريم (٣) .

(١) مطهر الطحاوى ص ٤٤٢ ، والجوهرة النيرة ٢/٣٦٦ ، والذر المنتقى

٢/٥٤٨ ، وبدايع المنافع ٥/٢٣٣ ، وتكملة فتح القدير ١٠/٥٩ - ٦٠ ، ورو المحتار ٤/٢٦٨ .

(٢) التاج والإكليل ٤/٢٣٦ ، ومواهب الجليل ٤/٢٣٦ .

(٣) المعيار المعرب ٦/٢٠٢ .



وقال الشافعية : إنَّ علم البائع من المشتري ذلك القصد أو ظنه فأنَّ غالباً فالبيع يكون صحيحاً حراماً ، وإن شك أو توهم يكن صحيحاً مكروهاً كراهة شديدة ، لأنَّه سبب لعدم محققه أو مظنونته ، ومن البيوع الصحيحة مع كونها حراماً عند الشافعية : بيع الغلمان المرء الحسان لمن عرف بالفجور بالغلان ، وكذا كل تصرف بغشٍ إلخ المصنوع (١).

وقال الحنابلة : إنَّ البائع إذا شك أو جهل قصد المشتري يكون البيع جائزاً مع الكراهة ، وإذا علم قصده الفاسد يكون البيع باطلاً حراماً ، وسيأتي (٢).

لكن الأئمة ما عدا الشافعي اتفقوا على فساد بيع العينة كما تقدم (٣).

واستدل الجمهور على صحة البيع وعدم فساده بأنَّه البيع الذي أحله الله لوجود ركنه قاهراً ، وهو مبادلة المال بالمال ، ولعدم الفساد في الثمن ولا في المثلن .

واستدلوا على كراهته التحريمية أو حرمة إلزاماً جاوره من إلهاماته على الإحسان والعدوان والعصيان ، وهو تسبب لعدم محققته أو مظنونه ، وهو منهي عنه لقوله تعالى : **عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ** (٤).

وأيضاً قالوا بعدم البطلان مع تصريحهم بالتحريم ، لأنَّ النهي عنه لوصف مجاور ،

(١) الأم ٧٤/٣ ، والمعيز ٢٢٠/٨ - ٢٢١ ، والمصنف مع المجموع ٢٥٢/٩ ، ومصنف

المستحاج ٣٧/٢ - ٣٨ ، وفتح الوهاب ١٦٧/١ .

(٢) المصنف ٤/٢٤٦ ، والعمدة ٤٢/٤ ، وعند الحنابلة قول كقول الشافعية .

(٣) انظر ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

(٤) سورة المائدة ، آية (٢) .

لاَحْتِمَالُ أَنْ لَا يَجْعَلَ الْمُشْتَرَى الْعَتَبَ خُمْرًا ، وَأَنْ لَا يَقْتُلَ بِالسَّلَاحِ أَحَدًا ؛ وَلَمْ يُغْرِسْهُ  
خُطًّا. (١)

والمذهب الثالث : يبطل البيع ويحرم ممن علم أو ظن أن المشتري يشتريه  
لفرض فاسد ، كالأمثلة السابقة ، وهو ظاهر مذهب الحنابلة. (٢)

ونحن الحنابلة على أن بين هذا الباب بيع كل ما يقد به الحرام ، كبيع ماكسول  
ومشروب ومشوم ، وقدر لمن يشرب به مسكرا ، وبيع جوز وبمش وبنفوق ونحوها للمعيب  
القمار ، وبيع غلام وأمة لمن عرف بعمل قوم لوط ، أو اتخاذ الجارية ممتنبة ، وإجارة  
داره لبيع الخمر فيها ، أو ليطبخها كنيسة أو بيت نار ، وشبه ذلك. (٣)

واستدل الحنابلة على بطلان البيع بقوله تعالى : ﴿وَلَا تَتَاَوَّلُوا عَلَى الْإِثْمِ  
وَالْعُدْوَانِ﴾ (٤).

وجه الدلالة : أن البيع على هذا الوجه من التماون على الإثم والعُدوان ، لا ينافيه  
إليه . والنهي في الآية الكريمة يدل على التحريم والبطلان (٥) . وهذا معنى على مذهب

(١) بدائع الصنائع ٢٢٣/٥ ، ورد المختار ٢٦٨/٤ ، و (تكملة) البحر الرائق ٢٠٢/٨ ،

والنَّجَاحُ وَالْإِكْلِيلُ ٢٢٦/٤ ، وَالْأَمُّ ٧٤/٣ ، وَالْمُهَيَّبُ مَعَ الْمَجْمُوعِ ٣٥٢/٩ ، وَفَتْحُ  
الْبُحَارِ ١٦٧/١ ، وَالْمَغْنَى ٢٤٦/٤ .

(٢) شرح منتهى الإرادات ١٥٥/٢ ، وكشاف القناع ١٨١/٣ ، وَالْمَغْنَى ٢٤٥/٤ - ٢٤٦ ،  
وَالْمُبْدَعُ ٤٢/٤ ، وَالرُّوْضُ الْمَرْبُوعُ ١٦٩ ، وَأَعْلَامُ الْمُوقَعِينَ ١٠٧/٣ .

(٣) شرح منتهى الإرادات ١٥٥/٢ ، وكشاف القناع ١٨٢/٣ ، وَالْمَغْنَى ٢٤٦/٤ ، وَالْمُبْدَعُ  
٤٢/٤ .

(٤) سورة المائدة ، آية (٢) .

(٥) شرح منتهى الإرادات ١٥٦/٢ ، وكشاف القناع ١٨٢/٣ ، وَالْمَغْنَى ٢٤٥/٤ - ٢٤٦ .

الامام أحمد رحمه الله عن أن النبي يهسه البطلان ولو كان لوصف مجاور .  
 واستتلوا على بطلان بيع العنب <sup>(١)</sup> بما أخرجه الحاكم عن ابن عباس رضي الله  
 عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : [ أتاني جبريل فقال : يا محمد !  
 لعن الله الخمر وعاصرها ومعتصرها وغاربا وحامليها والمحمولة إلية وباتعبيها  
 وساقبيها وسلبها ] أخرجه الحاكم وصححه <sup>(٢)</sup> .

وجه الدلالة : أن اللعن يدل على النهي الشديد وهو يدل على الحرمة والبطلان .  
 وهو معلل كما يفهم من الحديث بالإمانة على شرب الخمر . ومن الإمانة على شربها بيع  
 العنب ممن يتخذ خمرًا ، كما أشار إليه بقوله صلى الله عليه وسلم [ وعاصرها ] .

واستدلوا أيضا بالنقيض على إجارة الأمة للزنا ، بجامع أن كلاً من الإجارة والبيع

(١) المصنف ٢٤٥/٤ ، والميدع ٤٢/٤ .

(٢) أخرجه الحاكم في المستدرک ٣١/٢ ، في کتاب البيوع ، وقال : هذا حديث صحيح الإسناد  
 وشاهد حديث عبد الله بن عمر ، ولم يخرجاه . وأقر الذهبي تصحيحه بقوله : صحيح .  
 - وأبو داود بشرح يدل المجهود ٩/١٦ ، في کتاب الأشربة ، باب المصير للخمر .  
 وفي نسخة باب في العنب يعمر للخمر ، مستنداً عن حديث ابن عمر رضي الله  
 عنهما ، وسكت عليه .

- والترمذي ٥٨٩/٣ برقم ١٣٩٥ ، في البيوع باب النهي أن يتخذ الخمر خسلًا  
 مستنداً عن أنس رضي الله عنه باللفظ [ لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخمر  
 عشرة ٠٠٠ ] وذكر الحديث ثم قال : هذا حديث ثريب من حديث أنس ، وقد روى نحو  
 هذا عن ابن عباس وابن مسعود وابن عمر رضي الله عنهم .

- وابن ماجه ١١٢١/٢ برقم ٢٣٨٠ ، في الأشربة باب لوئت الخمر على عشرة أوجه ،  
 مستنداً عن ابن عمر رضي الله عنهما ، وعن أنس بعده ١١٢٢/٢ ، برقم ٢٢٨١ .

- وابن حبان بإحسان بغرنيب صحيح ابن حبان ٢٧٠/٧ ، برقم ٥٢٢٢ ، في الأشربة ،  
 ذكر استحقات لعن الله جل وعلا من أعان في الخمر لشرب ، نحو لفظ الحاكم =

قد على عين براد بها المعصية . (١)

ويجاب عن دليل المذهب الأول : بأن الآية وهي ( وَأَحْسِنَ إِلَيْهِ ) مخصصة  
بصور كثيرة ، فيخص منها محلّ الزواج ، بدليل الجمهور ، وهو كونه إمانة على الإثم  
والعدوان .

ويجاب عن قياس الحنابلة بالفارق ، بأن بطلان الإجارة لرجوعها إلى ركن العقد  
وهو الخلقة ، بخلاف بيع العقب والربط ، فإنه رجع إلى وصف مجاور ، وهو استعمال  
الصبي لقرش محرم .

بقي الاستدلال بالآية الكريمة ( وَلَا تَتَاَوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ ) ، وبالحدیث  
[إن الله لعن الخمر وعاصرها] .

وجه الخلاف بين الأئمة والإمام أحمد : في أنهم قالوا بالصحة والكراهة أو التحريم ،  
وقال بالبطان : هو الخلاف في قاعدة التبي من الأمر الشرعي لوصف مجاور .

فقرر الأئمة أنه يفيد الكراهة ، وقرر الإمام أحمد أنه يفيد الفساد .  
والمسألة مبحوثة في علم أصول الفقه .

ومن يترجح رأيه في الأصول يترجح رأيه في هذه المسألة ، وبأش الكلام من شيء منها (٢) .

الإزاء عليه لفظ [وَمُنْتَعَمًا] بعد [بِإِثْمٍ] .

- وأحمد في المسند ٢/٢٥ ، ٧١ ، ٩٧ ، عن ابن عمر رضي الله عنهما .

- والبيهقي في السنن الكبرى ٨/٢٨٧ ، في كتاب الأشربة والحد فيها ، باب ما  
جاء في تحريم الخمر ، بطريقين عن ابن عمر رضي الله عنهما .

(١) شرح منتهى الإرادات ٢/١٥٥ ، والمغنى ٤/٢٤٦ .

(٢) انظر ص ٣٤٠ - ٣٥٠ .

والخلاف بين الفقهاء سبباً على قاعدة أصولية متعلقة بدلالة الألفاظ .

وهي الشيء إذا كان لوصف مجاور أهل يدل على المحبة مع الكراهة أو الفساد ، وليس

مبنياً على الرأي .

## الفصل الرابع

في حكم البيع ورحمة بنت مباحة :

- الأول : الخلاف في منع خيار البائع خروج البيع عنه ملكه .  
والثاني : الخلاف فيما إذا ظهر في البيع عيب وقبله المشتري هل يقبله بكل الثمن أو يستثنى أرض العيب ؟  
والثالث : الخلاف في حكم ما إذا ظهرت الغشاة في بيع المراجعة والتولية .  
والرابع : الخلاف في حكم بيع المصرة إذا أراد المشتري ردها .  
والخاص : الخلاف في حكم البيع المنهي عنه بسبب من الأسباب إذا كان معارضة مال بمال ، هل يفيد قبض المشتري فيه ملك لبيعه ؟  
والسادس : في البيع المنهي عنه لوصف مجاور ، ورحمة فائزته مطالب :  
الأول : الخلاف في حكم البيع عند أذان الجمعة .  
والثاني : الخلاف في حكم بيع الماخذ للبياري .  
والثالث : الخلاف في حكم البيع الذي وقع فيه العقب .

## المبحث الأول :

### ٢٨ - الخلاف في منع خيار البائع خروج المبيع عن ملكه :

اختلف الفقهاء رحمهم الله في خروج المبيع عن ملك البائع إذا كان الخيار له

في مدة الخيار :

فقال الحنفية (١) والمالكية (٢) والشافعية (٣) وأحمد في رواية (٤) : خيار البائع

يمنع خروج المبيع عن ملكه في مدة الخيار ، فالمالك يكون له في مدة خياره ، ولا ينتقل إلى المشتري .

وقال الحنابلة : يخرج المبيع عن ملك البائع إلى ملك المشتري في مدة

الخيار . (٥)

---

(١) الميسوق ٤٩/١٣ ، وسدائع المنافع ٥٦٥/٥ ، وفتح القدير ٢٠٥/٦ ، والنباية

٢٦٧/٦ ، وتبيين الحقائق ١٦/٤ ، والبحر الرائق ٩/٦ ، والإختصار ١٤/٢ ،

وسمع الأئمة ٢٥/٢ ، ورتة المختار ٥٧٢/٤ .

(٢) الشرح الصغير ١٤٦/٣ - ١٤٧ ، والإتراء ٢٤٩/١ ، وحاشية الدسوقي ١٠٣/٣ ،

والمنتقى ٥٨/٥ ، والتاج والإكتيسل ٤٢٢/٤ ، والقوانين الفقهية ص ١٨٠ .

(٣) التميز ٣١٧/٨ ، والوجيز مع التميز ٣١٥/٨ ، والمجموع ٢١٢/٩ - ٢١٤ ، وفتح

الرواهب ١٧٠/١ ، ومغنى المحتاج ٤٨/٢ .

(٤) المغنى ٥٧١/٣ ، والمبدع ٢١/٤ .

(٥) شرح منتهى الإرادات ١٧٠/٢ ، وكشاف القناع ٢٠٥/٣ ، ٢٠٦ ، والمبسوط

٢١/٤ ، والمغنى ٥٧١/٣ ، والروض المربع ص ١٧٤ .

### أدلة الفريقين :

استدل الجمهور على ما قالوه بقوله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالطَّلَاقِ وَلَا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَافِي وَيُنْفِخُ﴾ (١)

وجه الدلالة : أن الله تعالى شرط في هذه الآية رضا العاقدین معاً ، المعتبر عنه بالإيجاب والقبول ، لا انعقاد البيع وانتقال الملك ، فإنما لقد الرضا لا يتم البيع ولا ينتقل الملك ، ووجود الخيار للبائع يدل على أن رضاه لم يتم ، لأنه يعطيه حق الرجوع فيما صدر منه فلم ينتقل الملك عنه إلى المشتري (٢) .

ولأن البائع له أن يتصرف في ملكه وهذه كيف شاء في مدة خياره ، كالبهية ، فنفسه تصرفه في المبيع يدل على أن الملك له باق (٣) .

وكذلك يدل عدم نفاذ تصرف المشتري فيه على أن : الملك للبائع (٤) .

واستدل الحنابلة بما رواه ابن عمر رضي الله عنهما ، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : [من باع نخلاً قد أثرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع] أخرجه مسلم (٥) .

(١) سورة النساء ، آية ( ٢٩ ) .

(٢) فتح القدير ٢/٢١٣ ، والإشراف ١/٢٤٩ ، والمنقلى ٥/٥٩٠ .

(٣) مجمع الأشهر ٢/٢٥٠ ، والبدنية ٦/٢٦٢ ، والمجموع ٩/٢١٣ ، ومغنى المحتسج ٢/٤٨٠ .

(٤) تبين الحقائق ٤/١٦ ، والبحر الرائق ٦/٩٠ .

(٥) أخرجه مسلم ٣/١١٢٢ ، بروقم ١٥٤٣ ، في البيوع أبواب من باع نخلاً عليها تمر .



وراد عليه النشأى قوله صلى الله عليه وسلم : [ ومن باع عبداً وله مال ؟

فماله للمبتاع إلا أن يشترط المبتاع ]<sup>(١)</sup>.

وجه الدلالة : أنه صلى الله عليه وسلم جعل ملكه الشرع ومال العبد

للمشترى باعتباره ، ومعناه أن المشتري يملكها بالشرط ، ويملكها فروع ملكه أمثلهما .

ثم أن لفظة [ من باع ] في الحديث الشريف عامٌ شامل للبيع الذي فيه الخيار ، والثالثي من الخيار<sup>(٢)</sup>.

ولأن البيع الذي هو علة للملك قد تم بالإيجاب والقبول ، لأن البيع تملكه

أي إدخال في الملك ، والثابت له بالخيار حق الفسخ ، وثبوت حق الفسخ له بالخيار لا يوجب قصوراً في الملك ، كما في خيار العيب ، فإن جواز الفسخ للمشتري بخيار العيب لا يوجب قصور ملكه<sup>(٣)</sup>.

وأجاب الجمهور بأن العمارة بالبيع في الحديث البيع الثاني من الخيار

بالليل الذي قدمنا ، وبأنه ليس كل بيع يملكه التملك ، بل البيع الذي يتم فيه

رضا المبتاع ، وههنا لم يتم الرضا .

ولفرق بين الفسخ بخيار الشرط والفسخ بخيار العيب ، لأن البيع

مع خيار الشرط وإن وجد لكن لم يتم بخلافه في خيار العيب ، فإنه تم لكن

(١) أخرجه النشأى ١٩٧/٧ ، برقم ٤٦٣٦ ، في البيوع ، باب العبد يباع ويستثنى

المشترى ماله .

(٢) شرح منتهى الإرادات ١٧٠/٢ ، والمغنى ٥٧٢/٢ ، والمبدع ٧١/٤ ، وكشاف القناع

٢٠٦/٢ ، والروض المربع ص ١٧٤ .

(٣) كشاف القناع ٢٠٦/٣ ، والمبدع ٧١/٤ .

وجد ما يمنع من لزومه ، وأما ضمان المشتري للمبيع إذا هلك في يده فهو تاسست  
بلفظه ، ولهذا يضمن قيمته لا ثمنه .<sup>(١)</sup>

وبهذا يترجح مذهب الجمهور .

والاستدلال في المسألة كما رأينا بالكتاب والسنة ، والعناقشة السعي  
دارت بين المخالفين هي في فهم الكتاب والسنة ، فكلُّ مفسِّر بما ظهر له ، فليس  
للرأي هنا مجال . والله أعلم .

---

(١) فتح القدير ٢٠٦/٦ ، وتبيين الحقائق ١٦/٩ .

## المبحث الثاني :

٢٩ - الخلاف فيما إذا ظهر في المبيع عيب وقبله المشتري ،

هل يقبضه بكل الثمن أو يستثنى أرض العيب :

اتفق الفقهاء رحمهم الله على أن المشتري إذا وجد في المبيع عيباً لم يكن يعظمه <sup>(١)</sup> إن شاء رده واسترد الثمن ، وإن شاء أمسكه .

واختلفوا في حالة إيسائه المبيع ، هل يمسكه بجميع الثمن أو يستثنى منه أرض العيب أي قيمة العيب .

ويصرف أرض العيب بتقويم المبيع سالماً من العيب وتقويمه مبيعاً ، فالأرض هو مقدار ما بين القيمتين ، فيطرح من الثمن .

نقال الحنفية <sup>(٢)</sup> والمالكية <sup>(٣)</sup> والشافعية <sup>(٤)</sup> والحنابلة في رواية <sup>(٥)</sup> :

يمسكه المشتري بجميع الثمن ولا يستثنى أرض العيب .

وقال الحنابلة : لا يمسكه بجميع الثمن ، بل يمسكه بالباقي بعد استثناء

أرض العيب مالم يفسد إلى ريسا <sup>(٦)</sup> .

(١) وهذا قيل تصرف المشتري في المبيع تصرفاً يبرره ، وأما بعده فليس من بحثنا .

(٢) فتح القدير ٣٥٦/٦ ، وتبيين الحقائق ٣١/٤ ، والبحر الرائق ٣٦/٦ .

(٣) الطواكه المواتي ١٢١/٢ ، وبداية المجتهد ١٧٧/٢ ، والمدونة ( بدون المقدمات .

بطبع صادر ) ١٨٤/٤ .

(٤) روضة الطالبين ٤٧٨/٣ .

(٥) المبدع ٨٧/٤ ، وهو اختيار الشيخ تقي الدين ، والمحصر في الفقه ٢٢٤/٢ .

(٦) الكافي ٨٤/٢ ، وشرح منتهى الإزادات ١٧٦/٢ ، والمبدع ٨٧/٤ ، وكشاف

القناع ٢١٨/٣ .

### أدلة المذهبين :

استدل الحنفية لمذهب الجمهور بأن العيب في المبيع وصف له ، والأوصاف لا يقابلها شيء من الثمن بمجرد المقد لكونها تبعاً ، إذ الثمن عين يقابله مثله ، وهو عين المبيع / والوصف غيره . (١)

وبأن البائع لم يرض بوزال المبيع عن ملكه إلا بالثمن المسمى ، فنقص الثمن عند الرد بسبب العيب يلحق شرراً به .

فإن قيل : يتضرر المشتري بأخذ المبيع معيباً بكل الثمن .

قلنا : دفع الضرر عن المشتري ممكن برّد المبيع إلى البائع بمقتضى خيار العيب ، وذلك لأن الخيار إنما شرع لدفع الضرر عن المشتري ، ودفع الضرر عن المشتري . إنما يتم شرعاً إذا لم يعرّب عليه ضرر بالبائع ، فإذا قلنا يلزمه أرش العيب لحقّ شرراً به لا محالة . (٢)

قال الشيخ تقي الدين : وفي استثناء أرش العيب إلزام البائع ما لم يرض به ، فإنه لم يرض بإخراج ملكه إلا بهذا الموضع ، فالإزام بهذا الموضع إلزام له بشيء لم يستلزمه . (٣)

واستدل الحنابلة على ما هو المذهب عندهم ، بأن المتبايعين تراضيا على أن الثمن في مقابلة المبيع ، فكل جزء من الموضع يقابله جزء من الموضع ، ومسح المبيع فوات جزء منه . فيرجع ببطله وهو الأرش . (٤)

(١) تبين الحقائق ٣١/٤ ، والبحر الرائق ٣٦/٦ ، وفتح القدير ٣٥٦/٦ .

(٢) فتح القدير ٣٥٦/٦ ، والبحر الرائق ٣٦/٦ .

(٣) المبدع ٨٧/٤ .

(٤) الكافي ٨٤/٢ ، شرح منتهى الإرادات ١٧٦-١٧٧/٢ ، وكشاف القناع ٢١٨/٢ .

والمبدع ٨٧/٤ .

وتوقّش دليل الحنفية **أولاً** : بأن السلامة في المبيع وإن كانت وصفاً لم تكن لا تتحقق إلا بسلامة كل أجزائه . فإنما تعيب فالذات هو جزء منه لا أنه وصف له ، وبما أنّ الثمن منقسم على أجزاء المبيع فضرورة المقابلة ، وقد نقص جزء من المبيع وجب أن ينقص جزء من الثمن ، وذلك يردّه إلى المشتري عند إمسائه المبيع ليعتادل الموفان ، وهو العدل الذي من أجله نزلت الكتب وأُرسل الرسل .

وثانياً : قولكم نقص الثمن عند الرد يلحق ضرراً بالمائع مشوّع ، لأن الجزء الغائث من الثمن إنما كان بسبب الجزء الغائث من المبيع ، فلا يسمى ضرراً إلا إذا سبى أخذ الحق ممن هو عليه ضرراً به . وبما أنّ على هذا لا يقال: إن دفع الضرر عن المشتري ألحق ضرراً بالمائع . بل الواقع أنه دفع عنه الظلم .

وبهذا يترجح مذهب الحنفية .

والمسألة مبنية على تحقيق العدل بين الموفين في عقد البيع وبما يتم ، ومعلوم أن العدل مأمور به في الكتاب والسنة .

### المبحث الثالث :

#### ٣- الخلاف في حكم ما إذا ظهرت الخيانة في بيع المراجعة والتولية :

المراجعة في اللغة : أن تبيع الشيء على أن تسعى للثمن ربحاً ، يقال : بعته المتاع واشتريته منه مراجعةً ، إذا سميت لكلل فتر من الثمن ربحاً ، (١)

وفي الشرع : هي بيع ما اشتراه بها قام عليه مع زيادة .

وإنما قلتُ بها قام عليه ، ولم أقل بالثمن الأول ، ليشمل ما أنفق عليه ، وما إذا ملكه بهية أو صلح أو إرث ، فإن له أن يقوّمه قيمة عسدل ويراج على القيمة ، (٢)

والتولية في اللغة كما جاء في القاموس : التولية في البيع نقل ما ملكه بالمقد الأول ، وبالثمن الأول ، من غير زيادة (٣) .

وهذا بعينه هو المعنى الفقهي كما ذكره صاحب الهداية وغيره ، وليكنون التعريف شاملاً كما قلنا في المراجعة/تعرّف بأنها : بيع ما ملكه بها قام عليه من شير زيادة .

وحكم بيع المراجعة : الحل والمحة عند الجمهور إذا توفرت فيه أركان البيع وشروطه ، ومنها علم الشئ، ومقدار الربح المثلّق عليه ، (٤)

واستدلوا على جواز بيعهما أولاً بعموم قوله تعالى : ﴿وَأَحْسِنَ إِلَيْهِ﴾ (٥)

(١) للمصباح المفير : ( ربح ) .

(٢) البحر الرائق ١٠٧/٦ ، وبداية المجتهد ٢١٣/٢ ، ومغنى المحتاج ٧٦/٢ - ٧٧ ، والمغنى ١٩٩/٤ .

(٣) القاموس المحيط ، مادة : ( ولي ) .

(٤) بدائع الصنائع ٢٢٠/٥ ، والمعيز ٩٣/٩ ، والمغنى ١٩٩/٤ .

(٥) سورة البقرة ، آية (٢٧٥) .

وجه الدلالة : أن الآية الكريمة تدل بعمومها على جواز بيع المرابحة لإستجماعه

شروط البيع . (١)

واستد لسوا نتائج بالإجماع العمل الماتر من لمن عهد الصحابة رضي الله عنهم

من غير تكسير . (٢)

والمقصود من شرعه : الحاجة إليه ، لأن بعض الناس قد لا يهتدى إلى أنصاف

المبيعات ، فبأنهم البائع على الثمن الذي اشترى به ، فيشترى منه بربح معين . (٣)

ولعل عن ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم ، والحسن وسروق وسعيد بن جبير

وعطاء وعكرمة وإسحاق والشافعية في رواية القاضي أبي حامد (٤) كراهته تنزيها عنه

جهالة الثمن حال العقد . (٥) بأن يقول : على أن أربح في كل عشرة دراهم درهم . ولم يبين جملة الثمن . وقال إسحاق : البيع باطل لجهالة الثمن وهو القياس .

وأجاب الجمهور بأن إزالة الجهالة حاصلة عند ذكر البائع الثمن ، ولا تؤثر الخيانة

في صحة العقد ، بل تؤثر في لزومه كماله ، هذا إذا كان الثمن مجهولاً حال العقد ،

(١) البداية مع شرحه فتح القدير ٤٩٧/٦ ، ومثني المحتاج ٧٧/٢ .

(٢) بدائع الصنائع ٢٢٠/٥ ، ٢٢٦ .

(٣) النهاية ٤٨٧/٦ .

(٤) هو أحمد بن يشر بن عامر السروذي . مات سنة ٣٦٢ هـ ، وكان إماماً شافعيًا قس البصرة ، أخذ عن أبي إسحاق السروذي . وعنه أخذ فقهاء البصرة ، وصف الجامع في المذهب وشرح الميزي ، وصف في أصول الفقه ، (طبقات الفقهاء ص ١١٤ ، وشذرات الذهب ٤٠/٣) .

(٥) النهاية ٤٨٧/٦ ، والمعبر ١٢/٩ ، ومثني المحتاج ٧٧/٢ ، والمثني

أما إذا كان معلوماً حال العقد فلا كراهة بالإتفاق. (١)

وإذا ظهرت الخيانة في بيع المراجعة ، كأن يقول البائع : اشترى المبيع بمائة أو قام علي بمائة ، وأبيعته مائة مائة وعشرة ، ثم بان أنه اشتراه أو قام عليه بتسعين ، بإقرار البائع أو بالبينة أو بالنكول عن الميسر (٢) اختلف الفقهاء رحمهم الله في حكمه على منطقتين :

فقال أبو حنيفة ومحمد (٣) ومالك (٤) وزفر (٥) والشافعي في أحد قوليه (٦) : المشرى في هذه الحالة بالخيار ؛ إن شاء أمسك المبيع بجميع ثمنه الذي ذكره المشتري ، وإن شاء رده ، إلا أن ابن القاسم قال : يسقط الخيار ويلزم البيع إن خط البائع الزيادة وما يعادلها من الربح. (٧)

- 
- (١) العزيز ١٣/٩ ، والمنقلى ١٩٩/٤ .  
 (٢) فتح القدير ٥٠٠/٦ ، وبداية المجتهد ٢١٥/٢ ، ورد المحتار ١٣٧/٥ ، والعزيز ١٣/٩ ، والمنقلى ١٩٩/٤ .  
 (٣) المبسوط ٨٦/١٣ ، وبداية المحتاج ٢٢٦/٥ ، والبنية ٤٩٢/٦ ، وفتح القدير ٥٠٠/٦ ، والبنية ٥٠٠/٦ ، وتبيين الحقائق ٧٥/٤ ، والبحر الرائق ١١٠/٦ ، ورد المحتار ١٣٧/٥ ، ومجمع الأشهر ٧٦/٢ .  
 (٤) المنقلى ٥١/٥ - ٥٢ ، وبداية المجتهد ٢١٥/٢ ، والشرح الصغير ٢٢٤/٣ ، والشرح الكبير مع حاشيته للردوقي ١٦٨/٣ - ١٦٩ ، والتاج والإكمال ٤٩٤/٤ ، والقوانين الفقهية ص ١٧٤ .  
 (٥) بداية المجتهد ٢١٥/٢ .  
 (٦) روضة الطالبين ٥٣٢/٢ ، والعزيز ١٣/٩ ، والمجموع ١٠/١٣ ، ومغنى المحتاج ٧٩/٢ .  
 (٧) نقل الحاجي والمواق قول ابن القاسم من المدونة . انظر المنقلى للحاجي ٥٢.٥١/٥ ، والتاج والإكمال للمواق ٤٩٤/٤ .



وقال أبو يوسف (١) وابن أبي ليلى (٢) والشورى (٣) والشافعي في أظهير القولين (٤) وأحمد في المذهب (٥) : يحط عنه قدر الخيانة وبعثها من الربح على كل حال \* وفي ثبوت الخيار مع الحط روايتان : إحداهما : لا يثبت \* وهو مذهب أبي يوسف والشافعي في أظهر القولين وأحمد كما أئلفه الخرقى وصاحب التلخيص \* والثانية : يثبت \* وهو القول الثاني عند الشافعي وأحمد في المنصوص عنه \*

### دليل المذهب الأول :

استدل أبو حنيفة ومحمد على ثبوت الخيار بأن المشتري لم يرش بـسـزوم العقد إلا بالثمن المسمى المعلوم القدر ، والمراوحة ترويح وترغيب في الشراء فتكون وصفاً مرغوباً فيه كوصف الكتابة والخياطة ، وبها يلزم العقد فيبطل التزام بدونهما ، فتفقد مقدار الثمن تفويت للوصف المرغوب فيه بظهور الخيانة \*  
والقاعدة : أن فسوات الوصف المرغوب يوجب خيلاً في الرضا ، بمنزلة ظهور الغيب ، فيثبت للمشتري الخيار بفوات الوصف المرغوب فيه ، كما يثبت بفوات السلامة عن الغيب \* (٦)

- 
- (١) المبسوط ٨٦/١٣ ، وبدائع الصنائع ٢٢٦/٥ ، وفتح القدير ٥٠٠/٦ ، وتبيين الحقائق ٧٥/٤ ، والبحر الرائق ١١٠/٦ .  
(٢) المبسوط ٨٦/١٣ ، والمغنى ١٩٩/٤ .  
(٣) المغنى ١٩٩/٤ .  
(٤) الأم ٩٢/٣ ، والميزان ١٢/٩ ، وروضة الطالبين ٥٣٢/٣ ، والمجموع ١٠/١٤ ، وملئى المحتاج ٧٩/٤ ، وفتح الوهاب ١٧٩/١ .  
(٥) شرح منتهى الإرادات ١٨٣/٢ ، والمغنى ١٩٩/٤-٢٠٠ ، وكشاف القناع ٢٢١/٣ ، والمبدع ١٠٤/٤ ، والروض المربع ص ١٧٦ .  
(٦) بدائع الصنائع ٢٢٦/٥ ، وتبيين الحقائق ٧٥/٤ ، والبحر الرائق ١١٠/٦ ، والمعاني ٥٠٠/٦ ، والنهاية ٩٢/٦ - ٩٣ -

ودليل المالكة قريب من هذا ، لأنهم تاسوا الكذب في ذكر الثمن على ظهور العيب ، في أن كلاً منهما يوجب الخيار <sup>(١)</sup>.

#### دليل المذهب الثاني :

استدل أبو يوسف رحمه الله على لزوم العقد بحال الزيادة وحسبها من الربح ، بأن المراجعة تتمدد وتلزم بقوله " بمثلك مراجعة على الثمن الأول " إذا كان الثمن الأول والربح معلومين ، فلا بد من بناء العقد الثاني على الأول في حق الثمن ، ولما كان قدر الخيانة غير موجود في العقد الأول فلا يمكن إثباته في العقد الثاني ، فيجب حط هذا القدر من رأس المال ، وحط ما يقابله من الربح ، لأن التوزيع يتقسم عليهما <sup>(٢)</sup>.

وقريب من هذا الدليل دليل الشافعية والحنابلة ، حيث قالوا : بأن البائع ملئك المشتري بالثمن الأول ، وما قدره من الربح ، فإذا بان رأس ماله دون ما أخير به وجب عليه أن يحط الزائد عليه لكسبه <sup>(٣)</sup> ، فير أن الحنابلة تاسوا حط مقدار الخيانة على حط المشتري أرض العيب في المبيع <sup>(٤)</sup>.

ثم إن من نفي الخيار بعد الحط استدل بأن بالحط حمل مقصود المشتري ، وهو رفع الزيادة التي خان بها البائع <sup>(٥)</sup>.

(١) بداية المجتهد ٢/٢١٥ .

(٢) المبسوط ١٢/٨٦ ، وتبيين الحقائق ٤/٧٥ ، والعناية ٦/٥٠٠ ، وبداية المجتهد

٥/٢٢٦ .

(٣) الحزب ٩/١٢ ، وفتح الوهاب ١/١٧٩ ، وشرح منتهى الإشارات ٢/١٨٣ .

(٤) المقنى ٤/١٩٩ - ٢٠٠ .

(٥) المجموع ١٣/١٠ ، وفتح الوهاب ١/١٧٩ ، والمقنى ٤/٢٠٠ ، والعمد ٤/١٠٤ .

وشرح منتهى الإشارات ٢/١٨٣ .

ومن قال بالخيار استدلال بأن البائع خان في الثمن الأول ، فلا يؤكّد  
أن يخون في الثاني . (١)

والآراء في حكم التولية هي الآراء في حكم المراجعة (٢) غير أن لها حنيئة  
يقول بالحط كما قال أبو يوسف والشافعي وأحمد رحمهم الله .  
وجه قوله : أن البائع لمّا خان في الثمن بالزيادة على الثمن الأول لم يبق  
تولية ، فبقي تولى يجب حط الزيادة بخلاف المراجعة ، فإنها تبقى مراجعة حط  
الثمن الأول ، لوجود الزيادة على الثمن الأول . (٣)

ويناقش دليل أبي حنيفة بأن سبب الخلل في الرشا هو الزيادة على الثمن  
الأول ، فإنما زال هذا السبب بحط البائع الزيادة يتحقق الرشا ، فلا حاجة إلى الخيار .  
ويناقش دليل من قال بالخيار مع الحط ، بأن الأصل حسن الظن بالمسلم ،  
إلا إذا قويت الشبهة .

وبهذا يرجح القول بلزوم العقد في المراجعة والتولية ، إذا أسقط البائع  
الزيادة على خان بها ، وأنه لا خيار للمشتري مع الحط .  
وبالتأمل في هذه الأدلة يتبين أن الاستدلال في المسألة مبني في المذهب الأول  
على القياس ، وفي المذهب الثاني على مقتضى عقد البيع .

(١) المجموع ١٠/١٣ ، والمغنى ٢٠٠/٤ ، والمبدع ١٠٤/٤ .

(٢) المغنى ٢٠٧/٤ .

(٣) بدائع المنافع ٢٢٦/٥ ، والبحر الرائق ١١٠/٦ .

### المبحث الرابع :

#### ٢١ - الخلاف في حكم بيع المصرة إذا أُرَادَ المشتري ردّها :

المُصَرَّة اسم المفعول من التصرية ، ويقال لها المحكَّلة ،  
والتصرية في اللغة : الجمع والحبس (١) والمصرة هي الشاة أو الناقة أو نحوهما  
تترك من الحلب أياماً ، حتى يعظم ضرعها ، يذلس بها البائع (٢)  
والتصرية في الاصطلاح : هي أن يترك البائع حلب الشاة ونحوها مدة قبيل  
بيعها حتى يجتمع اللبن في ضرعها ليظن المشتري أنها كثيرة اللبن ، فيزيد في الثمن (٣)  
اتفق الفقهاء رحمهم الله على أن التصرية حرام ، سواء قصد بها التلبس وخداع  
المشتري أم لا ، لقوله صلى الله عليه وسلم [من شقنا فليس منا] أخرجه مسلم (٤) ، وقوله  
صلى الله عليه وسلم : [إن بيع المحكَّلات خلاية ، ولا تحل الخلاية لمسلم] أخرجه الطحاوي  
وابن ماجه (٥) .

- 
- (١) لسان العرب ، مادة : (صرى) .  
(٢) أساس البلاغة ، مادة : (صرى) .  
(٣) المبسوط ٣٨/١٣ ، وفتح القدير ٤٠٠/٦ ، والتاج والإكليل ٤٣٢/٤ ، وأسهل  
المدارك ٢٩٨/٢ ، وصفى المحتاج ٦٣/٢ ، ونهاية المحتاج ٢٠/٤ ، والميسدع  
٨١/٤ ، وكشاف القناع ٢١٤/٣ .  
(٤) أخرجه مسلم ٩٩/١ ، برقم ١٦٤ ، في كتاب الإيمان ، باب قول النبي صلى الله  
عليه وسلم [من شقنا فليس منا] ، من حديث أبي هريرة رضى الله عنه .  
(٥) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ٢٠/٤ ، في البيوع ، باب بيع المصرة ،  
واللفظ له ، من حديث عبد الله بن مسعود رضى الله عنه .  
- وابن ماجه ٧٥٢/٢ برقم ٢٢٤١ ، في التجارات ، باب بيع المصرة ، عن ابن مسعود  
رضى الله عنه - قال المعلق : وفي الزوائد : وفي سننه جابر الجعفي وهو متهم .

وجه الدلالة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع المصراة ،  
لأنه لم يش وداع ، ونهى صلى الله عليه وسلم يدل على التحريم ، ولأن التصرية إيضا  
للحيوان فلا يجوز . (١)

واختلفوا في ثبوت الخيار للمشتري ببيع المصراة إذا لم يعلم أنها مصراة  
حال البيع ، ثم علم أنها مصراة .

فقال مالك (٢) وزفر (٣) وأبو يوسف (٤) وابن أبي ليلى (٥) والشافعية (٦)  
والشافعية (٧) وإسحاق (٨) وداود وأبو ثور (٩) : التصرية عيب ، يثبت بها خيار

(١) عمدة القارى ٣٦٦/٩ ، والشرح الصغير ١٦٠/٣ ، ١٦١ ، وفتح الوهاب ١٧٠/١ ، والمغنى ١٤٩/٤ .

(٢) الإصراف ٢٦٧/١ ، وبداية المجتهد ١٧٥/٢ ، والشرح الصغير ١٦١/٣ ، والشرح  
الكبير ١١٥/٣ ، وسواهب الجليل ٤٢٨/٤ ، والتاج والإكليل ٤٢٧/٤ - ٤٢٨ ،

(٣) فتح القدير ٤٠٠/٦ ، وعمدة القارى ٣٦٤/٩ ، والمجموع ٢٠/١٢ ،

(٤) شرح معاني الآثار ١٩/٤ ، واختلاف ابن أبي ليلى وأبى حنيفة ص ١٧ ، بالمسوط

٢٨/١٢ ، ورد المحتار ٤٤/٥ ، وفتح القدير ٤٠٠/٦ ، والتقريب والتحجير ٢٥٠/٢ ،  
وكشف الأسرار للبخارى ٣٨٣/٢ ، وعمدة القارى ٣٦٤/٩ .

(٥) اختلاف ابن أبي ليلى وأبى حنيفة ص ١٧ ، وشرح معاني الآثار ١٩/٤ ، والمجموع  
٢٠/١٢ .

(٦) عمدة القارى ٣٦٤/٩ ، والمجموع ٢٠/١٢ .

(٧) الأم ٦٨/٣ ، وروضة الطالبين ٤٦٧/٢ ، والمجموع ٢٠/١٢ ، ومغنى المحتاج  
٦٢/٢ - ٦٤ ، وفتح الوهاب ١٧٠/١ .

(٨) عمدة القارى ٣٦٤/٩ ، والمغنى ١٥٠/٤ ، والمجموع ٢٠/١٢ .

(٩) عمدة القارى ٣٦٤/٩ ، والمجموع ٢٠/١٢ .

العيب للمشتري في السرد ، لأن البائع بالتصريح كتم عيباً على المشتري ، ينقص الثمن عند التجار وهو ثلثة الثلثين ، فإذا أراد ردّها ، وقد جلبها رد معها ماعداً من تمسّر . وقالت المالكية : ماعداً من غالب قوت البلد <sup>(١)</sup> . وفي رواية عن أبي يوسف وابن أبي ليلى : رد معها قيمة ما ع من تمر . وفي رواية قيمة الثمن <sup>(٢)</sup> .

وقال أحمد : إن الخيار الذي يثبت للمشتري في الرد هو خيار التفجير لا العيب ، لأن التصريح يزيد في الثمن ولا تنقصه عند التجار ، وليس خيار العيب ، لأن العيب ما يُلغى الثمن عند التجار ، فإن أراد المشتري رد المصرة وقد جلبها رد معها ماعداً من تمر <sup>(٣)</sup> .

وقال أبو حنيفة ومحمد : لا يرد المشتري المبيع ولكنه يرجع بنقصان الوصف المرغوب فيه لا بنقصان العيب ، وروى عنهما أنه لا يرجع بالنقصان <sup>(٤)</sup> .

(١) الشرح الكبير للمردير ١١٦/٢ ، والتاج والإكليل ٤٣٧/٤ ، والمغني ١٥١/٤ ،

(٢) عمدة القاري ٣٦٤/٩ ، والمغني ١٥١/٤ ، وشرح معاني الآثار ١٩/٤ ، وتيسير التحرير ٥٢/٢ . قلت : ولأنه لا يُلغى الثمن ولا معنى لهما . والرواية الصحيحة عن أبي يوسف يرد معها ماعداً من تمر . كما في المبسوط والفتح والتقرير .

(٣) شرح منتهى الإرادات ١٧٤/٢ ، والمغني ١٥٠/٤ ، وكشاف القناع ٢١٤/٢ ، والمبدع ٨١/٤ ، والروض المربع ص ١٧٥ . والحنابلة لا يقولون في هذه المسألة بالرجوع بأثر العيب ، مع أن المذهب عندهم هو الرجوع بأثر العيب ، كما تقدم . انظر: كشف القناع ٢١٢/٢ .

(٤) فتح القدير ٤٠٠/٦ ، وشرح معاني الآثار ١٩/٤ ، ورد المحنار ٤٤/٥ ، والتقرير والتحجير ٢٥٠/٢ ، وكشف الأسرار للمبخاري ٣٨١/٢ ، ولتح القناع ٨٢/٢ . ورواية الرجوع بالنقصان هي رواية الطحاوي ، وهي المطبوعة في المذهب ، كما نسأله ابن السكيت وابن عابدين . والثانية هي رواية الصموصي في كتاب الأمرار .

وقال أشهب : التصرية عيب لكن لا يردعها المشتري بعد حليها ، بل يرجع  
بشكمان العيب . (١)

واستدل القائلون بثبوت الخيار للمشتري سواء كان خيار العيب أو التفسير  
بما روى أبو هريرة رضى الله عنه ، عن النبي صلى الله عليه وسلم : [ لَا تَمُرُّوا بِالْأَيْلِ وَالنَّعَمِ ،  
فَمِنْ امْتَنَعَا بِعْدُ فَإِنَّهُ يَخِيرُ الْفَظْرَيْنِ بَيْنَ أَنْ يَحْتَلِبَا : إِنْ شَاءَ أَسْلَكَ ، وَإِنْ شَاءَ رَدَعَا وَصَاعِ  
تَمْرٍ ] أخرجه البخاري . (٢)

وفي رواية [ من اشترى شاةً مصراةً فهو بالخيار ثلاثة أيام ، فإن ردها رد معها صاعاً  
من طعام لا سَمْرًا ] أخرجه مسلم والترمذي ، وقال : حسن صحيح . ومعنى قوله لا سمرًا : يعنى  
لا بُرَّ . (٣)

وجه الدلالة : أن الحديث صريح في الدلالة على ثبوت الخيار للمشتري في  
المصراة بين الإسالة والرد ، وإن رد ردها صاعاً من تمر أو من طعام . بلين البائع السفي  
عليه المشتري . (٤)

(١) الخناج والإكليل ٤/٤٣٧ ، والمجموع ١٢/٢٠٠ . وروى هذا الرأي أيضاً عن مالك وأبي  
يوسف وابن أبي ليلى ، لكن المتن هو ما قدمنا . أنظر : الشرح الصغير ٢/١٦١ ،  
والمجموع ١٢/٢٠٠ ، وعمدة القاري ٩/٣٦٤ .

(٢) أخرجه البخاري بشرح عمدة القاري ٩/٣٦٢ ، في البيوع ، باب النبي للبائع أن  
لا يحفل بالإيل والبق والنعم . وقال في تلخيص الحبير ٢٢/٢٢٢ مطلق عليه .  
(٣) أخرجه مسلم ٣/١١٥٨ ، برقم ٢٥ في البيوع ، باب حكم بيع المصراة ، عن أبي هريرة رضى  
الله عنه بهذا اللفظ .

— والترمذي ٥٥٤/٢ برقم ١٢٥٢ ، في البيوع ، باب ما جاء في المصراة ، وقال حسن  
صحيح ومعنى قوله لا سمرًا : يعنى لا بُرَّ .

(٤) الميسوط ١٣/٣٨ ، وبدائع الصنائع ٥/٢٧٤ ، ورد المختار ٥/٤٤ ، والإعراف ١/٢٦٧ .  
والخناج والإكليل ٤/٤٣٧ ، وحاشية الصاوي مع الشرح الصغير ٢/١٦١ ، وبدائية المجتهد  
٢/١٧٥ ، وسفني المحتاج ٢/١٢٣ ، وفتح الوهاب ١/١٧٠ ، والمجموع ١٢/٢٠٠ ، وكشاف  
القناع ٣/٢١٤ ، وشرح مفتي الإمارات ٢/١٧٣ ، والمبدع ٤/٨١ ، والمفتي ٤/١٥٠ .

غير أن المالكية فهموا من صاع الضر صاعاً من قوت البلد ، لأن قوتهم كان لخالسه  
التمر ، ويؤيده {من طعام} في حديث آخر .  
وفهم الحنابلة أن المراد بالطيار خيار التقرير ، وأسيرهم يعتبرونه خيار العيب لما  
قدمنا .

وقاس الحنابلة المسألة على ما لو كانت الجارية المبيعة شحطاً<sup>(١)</sup> فسود الباشع  
شعرها ، بجاع أن في كلٍ منهما تدليلاً بما يختلف الثمن باختلافه<sup>(٢)</sup> .  
ومنصب أبي حنيفة ومحمد كما قدمنا ، وكما نقل عنهما الطحاوي : أن التصريفة  
ليست بعيب بل هي تقرير ، ولا يكون للمشتري ولاية الرد بعدما حلها ، ونثبت له الزيادة  
المنفصلة المتولدة من المبيع وهي اللبن ، ورجع بنقمان الوصف المرغوب فيه ولا ينقصان  
العيب .

واستدل على ثلثه بأن البيع يلتصق سلامة المبيع ، وبقلة اللبن لا تنعدم صفة  
السلامة ، لأن فوات كثرة اللبن ليس بعيب ، إذ اللبن ثمرة وبعدمها لا تنعدم صفة السلامة ،  
فبقلتها أولى .

ولا يرد المشتري اللبن لكنه يرجع بنقمان الوصف المرغوب فيه ، لأنه لما مرّاها  
فقد فرر بالمشتري ، وصار كما لو قال له : على أنها كثرة اللبن ، وهو إذا قال له نأسله

(١) قال في مختار الصحاح مادة (شحط) : الشَّحَطُ بفتح الحاء : بهاش شعر الرأس  
بخالط سواده ، وقد شحط من باب طرب والمرأة شحطاً : بوزن حمراء .

(٢) المعنى ١٥١/٤ .



وسين خلاقه ثبت الرجوع بالتقمان بغوات الوصف المرحوب فيه لا بتقمان العيب <sup>(١)</sup> .

وأجاب أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله عن حديث المصراة بأنه مخالف  
للأصول العامة الثابتة بكتاب الله عز وجل وستة رسوله صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة  
والقباس ؛

أما الكتاب : فقال تعالى : ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ قَاعِدُوا عَلَيْهِمْ يَمْشِلُ مَا أَعَدَّى  
عَلَيْكُمْ﴾ <sup>(٢)</sup> . وقال تعالى : ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾ <sup>(٣)</sup> .

وجه الدلالة : أن عموم الآيتين يدل على أن ضمان المتلفات ينقصر بالممثل  
فيما له مثل ، واللين مثلى ، وضمانه يكون بالممثل بالكتاب والسنة والإجماع ، والجماع  
من التمس في الحديث ليس بمثل ، فيكون الحديث مطولاً لمخالفته ما هو أقوى منه ،  
ويتوقف به عن العمل بقاها <sup>(٤)</sup> .

وأما السنة : فقد أخرج الشيخان عن ابن عمر رضي الله عنهما قال : قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم : [من أعتق شركاً له <sup>(٥)</sup> ، في عيد ، فكان <sup>(٦)</sup> له مال يبلغ ثمنين

(١) شرح معاني الآثار ١٩/٤ ، والمبسوط ٣٩/١٣ ، وفتح القدير ٤٠٠/٦ ، ورد المختار

٤٤/٥ ، والتقريب والتحبير ٢٥٠/٢ ، وكشف الأسرار للبخاري ٢٨١/٢ ، وفتح  
المنظار بشرح المنار ٨٢/٢ .

(٢) سورة البقرة ، آية : (١٩٤) .

(٣) سورة النحل ، آية : (١٣٦) .

(٤) المبسوط ١٣/٤٠ ، والتقريب والتحبير ٢٥٠/٢ ، وكشف الأسرار للبخاري ٢٨١/٢ ،  
وعدة القاري ٣٦٤/٩ .

(٥) أي تميماً له من مملوك .

(٦) وفي صحيح البخاري ورد بلفظ [فكان] .

المعبد ، فَوُضِعَ عليه قِطعة المعدل ، فأعطى شركاءه حصصهم ، وعُتِقَ عليه العبد ، وإلا فقد عتق منه ما عتق (١).

وجه الدلالة : أن هذا الحديث المشهور يدل على أن ضمان المتلفات في تفسير المثليات يكون بالقيمة من النقصين ، وإيجاب الماع من التمر مكان اللبن المحلوب مخالف لهذا الحدوث ، لأن الماع من التمر ليس بمثل اللبن المحلوب ولا بقيمته (٢).

وأما الإجماع : فقد انعقد الإجماع على وجوب المثل أو القيمة عند غوات العين وتعذر الرد دون التمر (٣).

والحديث بخلاف القياس أيهاً على سائر المتلفات المثلية وغيرها من كل وجه (٤).

ثم اللبن إن كان من ذوات الأمثال يضمن بالمثل ويكون القول في بيان المقدار قول من عليه ، وإن لم يكن منها يضمن بالقيمة ، لإيجاب التمر مكانه يكون مخالفاً للحكم الثابت بالكتاب . والحديث معارض للكتاب والسنة المشهورة والإجماع ، فتخرج

(١) أخرجه البخاري بشرح عمدة القاري ٣٧٤/١٠ ، كتاب الشركة ، باب تقويم الأشياء بين الشركاء بقيمة المعدل .

ومسلم ١١٣٩/٢ برقم ١٥٠١ ، في أول كتاب العتق ، بهذا اللفظ . وأبو داود بشرح بذل المجهود ٢٧٦/١٦ ، ومختصر المنقري ٤٠٢/٥ ، برقم ٣٧٨٥ ، في كتاب العتق ، باب فمن روى أنه لا يستعصى .

(٢) الميسوط ٤٠/١٣ ، والتقريب والتحبير ٢٥٠/٢ ، وكشف الأسرار للبخاري ٢٨١/٢ ، والنكت الطريفة ص ٩١ .

(٣) التقريب والتحبير ٢٥١/٢ ، وكشف الأسرار للبخاري ٢٨١/٢ - ٢٨٢ ، ومراتب الإجماع ص ٥٩ .

(٤) التقريب والتحبير ٢٥١/٢ ، وفتح القفار ٨١/٢ - ٨٢ .

عليه، ولو عجلنا به لفتننا الظن على القطع<sup>(١)</sup>.

وفي حديث العمارة مخالفة أخرى أيضاً، وهي أنه وقت الرد بالمعيب بثلاثسة أيام، وإتفاقاً على أن خيار المعيب غير موقت<sup>(٢)</sup>.

والحديث وإن كان صحيح الإسناد، وممن رواه أبو حنيفة عن أبيه عن ابن مسيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه<sup>(٣)</sup>، وكذلك رواه محمد بن الحسن بلاناً عن رسول الله صلى الله عليه وسلم<sup>(٤)</sup>. لكن الحنفية قالوا: إن هذا الحديث موقوف، لأن في المتن اضطراباً واختلافاً شديداً في المدة وفيما يدفع. كما قال ابن الخسين<sup>(٥)</sup> في فقرة جعل الواجب ماعاً من ثمر، ومرة ماعاً من طعام غير بر، ومرة إناء من طعام، ومرة نكر الخيار ثلاثة أيام، ومرة لم يذكره<sup>(٦)</sup>.

(١) الميسوط ٤٠/١٣.

(٢) كشف الأستار للبخاري ٢٨٢/٢، وعمدة القاري ٣٦٦/٩، والنكت الطريفة ص ٩١.

(٣) جامع المسانيد ٢٥/٢، وعقود الجواهر المنيفة ٢٢١/١.

(٤) كتاب الأمل المعروف بالميسوط لمحمد بن الحسن ١٢٣/٥.

(٥) ابن الخسين: هو عبد الواحد بن التين أبو محمد الصفاقسي، توفي سنة ٦١١ هـ.

وكان علامة محدثاً مسرّاً مقرباً مالكيّاً، له شرح على البخاري المسمى بالمخبر الصحيح في شرح البخاري الصحيح، له اعتناء زائد في الفقه مزوجاً بكثير من كلام المدونة.

(٦) شجرة النور الزكية ص ١٦٨ برقم ٥٢٨، وهدية الحارفين ٢٣٥/٥.

(٧) التقرير والتحجير ٢٥٠/٢، وعمدة القاري ٣٦٤/٩، وعقود الجواهر المنيفة ٢٢١/١، والنكت الطريفة ص ٩١.

ويجاء عن الإضطراب بقبول الرواية الراجحة وطرح غيرها وبإمكان الجمع بين أنفاك الروايات الراجحة<sup>(١)</sup> ولأن التعليل من أجل مجرد الاختلاف غير قاطع، وإن لا بأس بمجرد الاختلاف اضطراباً بموجب الضعف<sup>(٢)</sup>.

واعترض أشهب وابن السكيت على حديث المصراة بأنه مخالف لما لحديث [الخروج بالضممان] الذي رواه أحمد وأصحاب السنن الأربعة وغيرهم<sup>(٣)</sup> وعملته الأمة وهو الأنثى والأقوى<sup>(٤)</sup>، ومقتضاه أنه يضمن اللبن الذي كان وهو مملوك للبائع لا ما ذكر في ملكه المفسري، لأنه ملكه بالضممان.

والجواب أنه لا يظهر هذه المخالفة، لأن الكلام ليس في لبن المحققة كله، بل هو في اللبن الذي كان في الطرح حين الشراء، أما ما ذكر في ملك المفسري فهو على ملكه، والتمر ليس موصفاً عنه.

ثم رد هذا الحديث بوجوه أخرى لم يتبين وجهها.

وأولهم بعضهم بأن رد المحققة إلى البائع مع الماع من التمر بعد حلب الثمن كان ملحقاً لا حكماً، فظن الراوي أنه حكم فنقله بالنسبة على ما قلنا<sup>(٥)</sup>.

(١) الموققة ص ٥١ - ٥٢.

(٢) قواعد في علوم الحديث ص ١٠٢، نقلًا عن ابن حجر العسقلاني.

(٣) الحديث أخرجه أصحاب السنن الأربعة وأحمد والطحاوي والحاكم وغيرهم، وسكت عليه أبو داود والمنذري والحاكم والذهبي وصححه الترمذي وابن حبان، وسبق تخريجه في مسألة زوائد المبيع بهامش ص ٦٧٢ - ٦٧٣.

(٤) التاج والإكمال ٤/٤٣٧، والتقريب والتعريف ٢/٢٥٠.

(٥) كشف الأسرار للبخلاري ٢/٢٨٢، والمبسوط ١٢/٤٠١.

وهذا التأويل بقوة كبرى ، لأن فيه تنمية الجبل إلى راوى الحديث ، وفي هذا رفع الأمان عن رواية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، حاشاهم أن يكونوا كـ... وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار]<sup>(١)</sup>.  
والشرط في الرواية بالمعنى أن يكون الراوى عالماً بالثقة والخفة ، وأبو هريرة نفسه .<sup>(٢)</sup>

والظاهر كما قال الكاساني<sup>(٣)</sup> أن المصراة معيبة ، وعيبها قلة لينها ، والبائس كتم بتمريته هذا العيب ، فيأخذ العقد حكم البيع الذي ظهر فيه المبيع بعد القبض سعيها . وحكمه هو ثبوت الخبر له بين الرد والإمضا . فإذا أراد الرد وقد جلب لينها فعليه قيمة اللبن . ولما لم يُسكن معرفة مقدار الاختلاف لبن البائع بين المشتري وأوجب الشارع شيئاً على سبيل التقريب ترغيةً للبائع ، وهو الماع من التمر أو من الطعام

(١) أخرجه مسلم ٢٢٩٩/٤ برقم ٧٢ ، في كتاب الزهد ، باب التثبت في الحديث

وغيره .

(٢) التقرير والتحجير ٢٥١/٢ .

(٣) الكاساني هو أبو بكر بن مسعود . بن أحمد الكاساني ملك العلماء علاء الدين .

توفي سنة ٥٨٧ هـ بحلب ، والكاسان بلد كبير بتركستان وراء القاش وسجسون ، وكان الكاساني إماماً فقيهاً أصولياً عالماً بالخلاف حنفياً ، تلقه على محمد بن أحمد السمرقندي المعروف بعلاء الدين وأقرأ عليه تصانيفه ولزمه وبرع في الأصول والفروع ، وشرح تحفة الفقهاء وسماه بدائع المنافع ، وشرح به شيخه ، وزوج ابنته فاطمة الفقيهة العالمة التي لم يزوجها بالملوك ، فجعل كتاب البدائع مبراً انفسه ، فقال الفقهاء في عصره يشرح تحفته وتزوج ابنته ، فولاه الملك نور الدين محمسون الخلافة بحلب مفرساً ، والتفت به أهل المملوك كتاب السلطان في أصول الفقه أيضاً . =

وهو رأى الجمهور<sup>(١)</sup>.

وتبين في هذه المسألة أن الخلاف بين الأشعة مبني على الأصول، فكل واحد جرى

على أمده .

فأبو حنيفة لم ير تخصيص الكتاب القطعي<sup>(٢)</sup> ولا تقييده بخبر الواحد وإن أجابوا  
عن هذا بأن حديث المصراة مشهور<sup>(٣)</sup> ورد حديث المصراة لكونه ثانياً ومختلفاً لما هو  
أقوى من كتاب السنة وأمل مجمع عليه وعمل بالأصول العامة، والمراد بها القواعد العامة،  
لا القياس بمعنى مساواة فرع لأصل .

ونسبوا رأؤهم تخصيص الكتاب وتقييده بخبر الواحد، وعملوا بالحديث .

وبهذا تبين أن أبا حنيفة رحمه الله لم يعمل بحديث المصراة لأنه قدم عليه  
الكتاب والسنة والإجماع . لا لأنه ترك الحديث وعمل بالرأى . كما يدعيه من لم يحسن فهم  
هذه المسألة . أو لم يرد أن يتجشم الإحاطة بها ليعلم الحق .<sup>(٤)</sup>  
والحق أحق أن يتبع .

= (الجواهر المشيخة ٢٥/٤ - ٢٨ ، ونجاشي العراجم ص ٨٤ - ٨٥ ، والقواعد المهيبة

ص ٥٢) .

(١) بدائع المنافع ٢٣٤/٥ .

(٢) لنا بالقطعي أي غير مخصص . لأنه إذا خص . يبقى ظنياً (أي سنة) .

(٣) فتح المغار ٨٨/١ .

(٤) انظر نيل الأوطار ٢٣٢/٥ - ٢٣٣ ، وعون المعبود ٢١١/٩ . وأعلام الموقعين ٢١١/٢ .

### المبحث الخامس :

٢٢ - الخلاف في حكم المبيع النسيء عنه بسبب من الأسباب

إذا كان معاوضة مال بمال ، هل يفيد قبض المشتري نفسه

#### ملفد المبيع ؟

ونظراً لبناء الكلام في هذه المسألة على القاعدة الأصولية في باب النسيء أحييت أن أقدم الكلام عليها ، لتتضح بها آراء الفقهاء في المسألة .

قال الحنفية (١) : النسيء إما أن يكون عن الفعل الحسي أو الفعل الشرعي . فالمراد بالفعل الحسي : ما لا تتوقف معرفته حقيقته على الشرع ، كالعدل والظلم والزنا وشرب الخمر . والمراد بالفعل الشرعي : ما تتوقف معرفته حقيقته على مجرى الشرع ، كالبيع والزواج والطلاق ، فإن الحقائق الشرعية لهذه الأمور لا تستفاد إلا من الشرع .

وحكم النسيء من الخصمات أنه يكون ليعين الفعل أي يفيد القبح لعين الفعل ، إلا بدليل يدل على أنه لوصف .

وهذا الوصف إما أن يكون لازماً للفعل ، كالزنا ، فإن النسيء عنه لتضييع الحاء المطهي إلى عدم ثبوت النسب . وإما أن يكون لوصف مجاور ، أي منفك عن الفعل ، كالنسيء عن قربان الحاشي للحيش ، فإن الحيش وصف منفك ، بأن تكون المرأة طاهرة .

وحكم النسيء للوصف اللازم كحكم النسيء للعين ، في أن كلاً منهما حرام وباطل . أما حكم النسيء للوصف المجاور فإنه يفيد الحرمة فقط ، مع صلاحية الفعل سبباً لما ترتب عليه عاقبة . ولهذا كان الميسر في الحيش مع حرمة سبباً لثبوت النسب إن جاءت بولد ، وسبباً للإحصان إن زنت المرأة .

(١) التقرير والتجبير ١/ ٣٢٩-٣٣٤ ، وفتح البغار ١/ ٧٤٧٨ ، ومرة الأصول بشرحه .  
مرقاة الوصول ١/ ٧٤٧٧ ، والنوشرح مع شرحه الطلوع ٢/ ٢١٦-٢٢١ .

وأما النهي عن الأفعال الشرعية ، كالصوم والبيع : فإنه ناشئٌ يكون لنهي المنهي عنه إلا ليلبي ، كقصد ركن المنهي عنه ، لأن الأهل مشروع . فإن وجد هذا الدليل كان النهي لمعناه .

ثم هذا المنهي إما يكون وصفا ملازماً أو وصفا مجاوراً . فمن حيث الحرمة والكراهة : فإن كان الوصف ملازماً أفاد النهي الحرمة . إن كان قطعياً ، وأفاد الكراهة إن كان ظاهراً . وذلك كالصوم يوم العيد . فإن النهي منه ثبت بخبر الواحد لوصف لازم ، وهو الاعتساف من شبابة الله عز وجل ، وكان مقتضى التكميل السابق أن يكون هذا الصوم مكروهاً لثبوته بخبر الواحد ، لكنه حرام ، لأنه ثبت مع الخبر بالاجتماع على الحرمة . كما نقل ذلك في الاختيار من كتب الحنفية ، وشرح المذهب للنفوس من كتب الشافعية . (١)

وإن كان النهي لوصف مجاور أفاد الكراهة وإن ثبت بدليل قطعي . كالنهي عن البيع عند أتان الجمعة . فإنه ثابت بالقرآن لكنه لوصف مجاور . وهو إتيان الجمعة به عن السعي إلى الجمعة ، وهو مجاور ، لجواز أن يبيع بلا إتيان ويترك الجمعة كما إذا تهايماً وهما يشيران إلى الجمعة .

أما من حيث دلالة النهي على الميطلن والقضاء : فإن الحنفية وغيرهم قالوا :

يلقى النهي الميطلن في العبادات وفي النكاح إذا كان النهي لوصف ملازم . لأن حكم النهي يتأني حكم المنهي عنه .

فإن العبادة موضوعة لنيل الثواب ، والنكاح موضوع للنحل . وحكم المنهي الحرمة كما قدمنا . فإنما نهى الشارع عن العبادة أو عن النكاح ناقض حكم النهي حكم المنهي منه . فإنما نهى الشارع عن صوم العيد أو عن الصلاة عند الطلوع والإتيان والربوب ، كان النهي مقيماً لتحريمها ، فلا يترتب عليها الثواب ولذلك تبطل . وإنما نهى الشارع عن زواج المحارم أفاد النهي تحريمه ، وهو ينافي الحل الذي وضع له الزواج فيبطل .

(١) الاختيار ١/١٢٥ - ١٢٦ ، والمجموع ٦/٤٤٠ .

(٢) النصوص من القدماء ، أن الميطلن هو حالة الفرض لا النفل . لأن الفرض واجب كاملاً فلا يؤدي ناقصاً إلا عصر اليوم . فإنه واجب ناقصاً فيكره . أما النفل فإن أداها في وقت الكراهة واجب ناقصاً فيصح ناقصاً مع الكراهة المستثناة من الحديث . وحقق ابن القيم أن الصلاة كلها باطلة لمخالفة حكم النهي حكم المنهي عنه . فإن حكم النهي الحرمة . وحكم المنهي عنه الثواب . ولأثواب مع الحرمة .

التقرير والتحجير ١/٣٢٠ ، مجمع الأنهر ١/٢٢١



وإذا لم يناقش حكم النسي حكم المنهي عنه لم يقد بطلانه ، وذلك كالبيع  
والإجارة والهبة ، فإذا نهي الشارع عن البيع بالربا أو عن إجارة المشاع أو عن الهبة  
مع الجور لم يقد النسي البطلان ، لأن حكم هذه العقود المملك هو لا يناقش الحرمة  
المستفادة من النسي ، ولكنه يفيد الفساد للوصف الملائم .

والبطلان والفساد في العبادات والنكاح على الصحيح بمعنى واحد ويختلفان في  
المعاملات المالية عند الحنفية .

وهذه طريق الكمال في كتابه التحرير .

ويمكن أن يقال كما في التوضيح لمصر الشريعة (١) :

إن كان النسي في الشرعيات لمعين المنهي عنه أو لجزئه أفراد البطلان في العبادات  
والزواج والمعاملات .

وإن كان لوصف ملازم أفراد البطلان في العبادات والزواج ، ولم يقد البطلان  
في المعاملات كالبيع ، بل يفيد فسادها . وذلك كالبيع مع الربا أو مع الضرر أو كبيع  
مال بغير مال ، كبيع سقارة بخمر ، فيلزم صحة الأصل وفساد الوصف ضرورة أن الأصل  
مشروع .

---

(١) مصر الشريعة (الأصغر) : هو عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود بن مصر  
الشريعة أحمد بن جمال الدين عبيد الله المحبوبي ، البخاري الحنفي ، توفي سنة  
١٢٤٢ هـ .

وكان إماماً علامة شيخ الفروع والأصول عالم المعقول والمنقول ، غلبت أصوله خلافاً  
جدلياً محدثاً مفسراً نحوياً لغوياً أدبياً نظاراً عظيم القدر جليل المجلد ، تولى بالعلم  
والأدب ، أخذ العلم من جده تاج الشريعة ، وكان ذا عنابة بشقيده لغاش جده .  
وله شرح الوقاية لجده ، والنفاية مختصر الوقاية لجده ، كلاهما في الفقه والتفسيح  
وشرحه التوضيح في الأصول . وله المقدمات الأربعة وتعديل المثلوم والشروط والمعاشر .  
(الغوائد المبهجة ١٠٩ - ١١٠ ، والأعلام ١٩٤/٤ - ١٩٨) .

وإن كان الوصف مجاوراً أفاد الكراهة لا البطلان ، كالمبيع عند أثنان الجمعة وبيع الحاضر للبيادى . (١)

وقال مالك (٢) والشافعى (٣) وأحمد (٤) : انتهى عن الشرعيات لعيبه أو لجزئه أو لوصف مكرم فيعيد البطلان وأنا كان لخارج أفاد الكراهة إلا عند أحمد فإنه يبعد البطلان لافترق بين العبادات والمعاملات ، واستدلوا على البطلان بأن مطلق النهى يقتضى القبح الكامل ، كما أن مقتضى الأمر يقتضى الحسن الكامل . فيعيد النهى البطلان نفسى العبادات والشرعيات ، لقبح عيبه وللتفاد بين المشروعية والنهى فى الشرعيات ، فبأن مقتضى النهى أن يكون المنهى منه معيبة ، وهو ينالنى المشروعية .

وأجاب الحنفية بأن النهى فى الشرعيات لو اقتضى القبح الكامل لأدّى إلى بطلان المقتضى ، وبالتالي لأدّى إلى نسخة بخلاف الأمر . فإن كمال الحسن لا يبطله ، بل يحقق المأمور به ويقرر مشروعيته . ولأن النهى عن الشيء يقتضى أن يكون المنهى عنه مستموراً ، وإن لا يقال للحمان ، لا تنطق ، ولا للأصم لا تسمع . وتموره هو الحكم بمحكمة أمه فيكون النهى عن الوصف فقط ، وهو المعروف بالفساد . ولهذا قالوا : لو ارتفع المسفة عاد إلى صحة الأمل والوصف . وبناءً على مذهبهم القائل بفساد البيع لا ببطلانه

(١) انظر المراجع السابقة للحنفية ، وسيأتى ذكر هاتين المسألتين بعد هذا البحث .

(٢) واستثنى مالك من القول بالبطلان صوراً أربعة ، وقال فيها بما قال الحنفية . وهى :

" تلبس الأسواق أو تغير العين أو هلكها أو تعلق حق الغير بها كتلفى الركبان وبيع العمرة والنجش " كما ذكره القرافي فى شرح تنقيح الفصول فى شرح اختصار

المحمول ص ١٧٢ - ١٧٧ .

(٣) نهاية السؤل للإسئوى بحاشية التقرير والتحرير ٢٧٩/١ - ٢٨١ .

(٤) واستثنى من القول بالبطلان أنا كان النهى لخارج ما إذا تعلق النهى بحق آدمي . يمكن استدراكه كتلفى الركبان والنجش " قال فيها بما قال الحنفية . كما فى شرح الكوكب

المنير ٩١/٢ - ٩٦ ، والتمهيد فى أصول الفقه لأبى الخطاب ٣٦٩/١ .

قالوا : لو تبين المشتري المبيع من البائع ملكه ملكاً خبيثاً ، وبأنتم به .

وأعترض الصمد<sup>(١)</sup> في الطرح بأن إمكان الفعل باعتبار اللقطة كافٍ في النهي ، ولا تسلم احتياجه إلى إمكان تصور المعنى الشرعي .

وأجيب بأن كل فعل نهى عنه فإنما يعتبر إمكانه بالنظر إلى ما ينسب إليه مسرراً والجبر والمقتل والشرع . فإذا نهى الإنسان عن الظهوان أو عن الجمع بين الخفيين فمقتضى هذا عيباً ولفواً ، لعدم إمكان الأول ، وعدم تصور الثاني ، وكذا النهي عن الشرعيات .

والدليل الثاني للشافعية على بطلان البيع وغيره من المعاملات المالية هو التشاؤم بين المشروعية ومقتضى النهي وهو المعصية . فإن الله تعالى لما أحل البيع فقد أجاز أنه مشروع ، ولما نهى عن البيع المشتمل على الربا فقد دل على أنه معصية . والخشيان لا يجتمعان .

---

(١) هو مسعود بن عمر بن عبد الله سعد الدين التفتازاني ، نسبة إلى تفتازان بلدة بخراسان ، ولد سنة ٧٢٢ أو ٧١٢ وتوفي بمصر سنة ٧٩١ أو ٧٩٢ هـ ، وكان إماماً علامة بالنحو والتصريف والمعاني والبيان والأملين والمنطق وغيرها ، وكان أستاذاً على الإطلاق ، انتهت إليه رئاسة العلم بالمشرق ، لم تر العيون مثله ، وقدر السيد شريف علو مقامه ، وكان ثغريب لهما الأمثال ، أخذ عن القطب والمعد ، ولي قضاء الحنفية ، فجمعه طائفة حنفياً لأتاراه الجلييلة في المنهسب الحنفي ، مثل ابن نجيم المصري والطحاوي والقاري ، وجمعه طائفة شافعية مثل كاتب جليبي والكفوي والسيوطي مثاليافته تدل على مزيد فطنته وذكائه وارتفاعه . له كتب كثيرة منها : الطلوح حاشية التوضيح شرح التنقيح في الأصول ، وتكملة شرح الهداية للسروجي ، شرح العقائد والمقاصد والفتاوى الحنفية ، وشرح تلخيص الجامع الكبير ، وشرح التصريف للزنجاني ، وشرح الشمسية في المنطق ، وشرح المعتمد ، شرح الكبير والمفيد على تلخيص المفتاح ، وحاشية على الكشاف وغيرها . ( الفوائد البهية ص ١٣٤-١٣٧ ، وشرقات الذهب ٦/٣١٩-٣٢٢ ) .

وأجاب الحنفية بأن محل هذا الكلام إذا اتحد المشروع والمنهى عنه ، فكأنهما  
 ليس متحدين ، إذ المشروع هو الأمل ، والمنهى عنه هو الوصف ، فإن الشارع لم ينفه عن البيع  
 لكنه نهى عن عاقبه من الربا .

ويستثنى من القول بالفساد ما يدل الدليل على أن النهى لقبح غيبه ، وذلك عند عدم  
 محل العقد ، وهو المعقود عليه ، أو عند عدم الأهلية بأن صدر العقد من غير الأصل ،  
 كالسجنون والصبي غير المميز ، فإن النهى حينئذ يفيد البطلان وعدم مشروعية الأصل .  
 ومثال ما يُقيد المحل فيه نفيه صلى الله عليه وسلم عن بيع المضامين والملاقيح (١) ،  
 فإن المراد بالمضامين هو ما في الفحل ، والمراد بالملاقيح حمل الحيوان ، لأنه ما في الرحم .  
 وكل منهما ليس بمال .

والفرق بين الفاسد والباطل عند الحنفية : أن الفاسد يعرّض عليه حكم المعاشاة  
 الذي شرع له ، لكن الشارع يطلب فساده رفعاً للمصلحة ، والباطل لا يفيد هذا الحكم أصلاً .  
 فإنما دل النهى على قبح الأمل في الحسيات أو وجد دليل البطلان في الشرعيات  
 كان المنهى عنه باطلاً ، كما في المضامين والملاقيح . وإنما دل على قبح الوصف كان فاسداً ،  
 هذا إذا كان النهى لوصف مكروه ، كالنهي عن صوم يوم العيد ، والنهي عن بيع الربا .

وأما إن كان النهى لوصف مجاور بأن أمكن انفكاكه عن المنهى عنه أمّا الكراهية  
 فقط عند الحنفية والشافعية . لأن القبح مجاور لا ملازم ، ولا لعين المنهى عنه ولا لجزئه .

(١) فقد روى ابن عمر رضي الله عنهما : [أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن  
 بيع الملاقيح والمضامين] أخرجه عبد الرزاق بإسناد صحيح قوي ، كما قال في تلخيص  
 الحبير ١٢/٣ ، والتقريب والتحبير ١/٣٣٣ .

ونلكه كالتبى عن المبع عند أنان الجمعة ، والنسب عن الصلة فى الأرض المضمومة •  
فإنه يمكنه أن يبع من غير إخلال بإثراك الجمعة ، وإن يملأ فى دار غير مضمومة . (١)

وبعد هذا التمهيد نأتى لمسألتنا • وهى : ما إذا نسب عن المبع بسبب من الأسباب  
وكان معاوضةً بال بعل ، وقبض المشتري المبيع قبل يقيد هذا القبض ملكه له ؟  
ومثاله : ما إذا اشترى داراً أو سيارةً بدراهم مجهولة أو بشرط فاسد • وقبض المشتري  
المبيع بأن الناح •

قال الأئمة الثلاثة : المبع باطل أو فاسد • ومعنى البطلان والفساد عندهم  
واحد • وهو أن لا يترتب عليه حكمٌ أملاً ، فلا يملكه المشتري المبيع بالقبض . (٢)

وقال الحنفية : المبع فاسد لا باطل ، ومعنى البطلان عندهم كما قال الجمهور أن  
لا يترتب على العقد حكمٌ ، ومعنى الفساد : أن يترتب على العقد حكمٌ ، وهو الملك ملكاً  
خبيثاً ، إلا أنه يجب فسده وفقاً للمعصية (٣) كما تقدم •

(١) انظر لكل من المذاهب المراجع الأصولية السابقة •

(٢) الذخيرة ٨٢/١ ، والشرح الصغير ٨٦/٢ ، وسواهب الجليل ٣٦١/٤ ، والتاج  
والإكلیل ٣٦١/٤ •

• والمميز ٢١٢/٨ ، ٢١٥ ، والمجموع ٢٢٢/٩ - ٢٢٨ ، وروضة الطالبين ٤٠٨/٣ •  
٤٠٩ ، وسقنى المحتاج ٢٠/٤ ، وفتح الوهاب ١٦٤/١ ،  
• وكشاف القناع ١٨٠/٣ ، وشرح منتهى الإرادات ١٥٤/٢ - ١٥٥ ، والممدج ٤١/٤ ،  
والروض المربع ص ١٦٩ ، وشرح الكوكب المنير ٩١/٢ - ٩٦ •

(٣) بدائع المنافع ٢٩٩/٥ ، وفتح القدير ٤٠٤/٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٢ ، ٤١٦ ، والمنهاية ٦٠٩/٦ ، ٤٦٥ ، ٤٦٥ ،  
والمنهاية ٤٤٥/٦ ، والبحر الرائق ٦٩٠/٦ ، ومجمع الأشهر ٦٥/٢ ، والتقريب  
والتحصيل ٣٢٩/١ - ٣٣٤ •

استدل الحنفية بأن البيع مشروع كمثل قوله تعالى : ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ﴾ (١) ،

وحقيقته موجودة في محل النزاع لوجود محله ، وهو مبادلة المال بالمال بالتراضي ، وصورة من أهله ، إذ المفروض ذلك ، فيرتب عليه حكمه وهو الملك (٢) ، والنتيجة عنه كما في النهي عن بيع وشراء ، يدل على أنه صحيح لقبحه ، فلا ينافي المشروعية بل يقررها . لأن النهي عن المشروع يقتضي تصوره شرعاً ، وهو صحة الأمل ، وإنما يتجه النهي للقبح المعابر وهو الوصف ، ومن هنا أفاد الفاسد لا البطلان ، وما أنه صحيح الأمل ، صلح أن يكون سبباً لنسبة الملك (٣) .

واستدل الشافعي بأن النهي عن البيع يسمي من الأسباب كما مثله في يد زوال المشروعية ، ونسخاً للتفاد بين النهي والمشروعية ، فإن النهي يقتضي قبح المعبوس منه ، والمشروعية تقتضي حسنة ، وبما أنه غير مشروع لا يبيد حكمه وهو الملك (٤) .

وبالقياس على بيع الميتة أو الخمر بالدرهم ، فإن كلاً منهما منهي عنه وغير مشروع ، فلا يثبت الملك بالقبض في الأصل ، فيتمتع بالفرع (٥) .

وأجيب عن الدليل الأول : بمنع التفاد بين النهي والمشروعية ، فإن المشروعية لأصل البيع ، والنهي من وصفه السابق وهو الشرط الفاسد أو غيرهما ، فيبقى أصل المشروعية سالماً من المعارض ، فيستفيد الملك بالقبض ، وإنما لا يبيده قبل القبض لضعف السبب ، فيتقوى بالقبض (٦) .

(١) سورة البقرة ، آية : (٢٧٥) .

(٢) بدائع المتنازع ٢٩٩/٥ ، والعناية ٤٦٠/٦ ، ٤٦١ .

(٣) فتح القدير ٤٦٠/٦ - ٤٦١ ، والعناية ٤٦١/٦ ، والجلية ٤٤٧/٦ .

(٤) التقرير والتحجير ٢٣٣/١ .

(٥) العزيز ٢١٢/٨ ، والمجموع ٢٧٨/٩ .

(٦) العناية ٤٦٢/٦ .

وأجيب عن القياس بالفرق بين هذا البيع وبيع الخمر بالذراهم ، فإن بيع الخمر بالذراهم تبرير بوجود لفقد ركنه ، وهو المعقود عليه ، فهو باطل لا يترتب عليه حكم ، وأما الفرع فهو بيع موجود لموجود ركنه ، وهو محل العقد وأهلية عاقبته ، (١)

واستدل الشافعية ثالثاً بأن هذا البيع محظور للنهي عنه ، فلا يكون سبباً للملك ، لأنه نعمة ، والمحظور لا تنال به النعمة لوجوب التناسب بين السبب والمسبب ، (٢)

وأجاب الحنفية بأن هذا البيع مشروع بأمله كما قدمنا ، وهو كافي في ثبوت الملك ، وإنما النهي للوصف ، ويقتصر أثره في التحريم ، وطلب النسخ رفعاً للمعصية ، واعتراض القبض للملك ، لأن المشروع بأمله فقط سبب ضعيف في إفاضة الحكم .

وأصل هذا : الطلاق في الحيض ، فإن الطلاق مشروع ، ونهى عنه الشارع لوصف خاص ، وهو ما نهى عن إفاضة زمن العدة ومع ذلك رتب الشارع حكمة عليه ، وأمر المطلق خائياً بالمراجعة رفعاً للمعصية ، كما في حديث ابن عمر رضي الله عنهما (٣) .

ومن أدلة الفقهاء وأجوبتها يتبين أن منشأ الخلاف في مسألة فقهية هو الخلاف في مسألة أصولية . والخلاف في المسألة الأصولية أدلتها مأخوذة من الكتاب والسنة ،

(١) العناية ٤٦١/٦ ، وفتح القدير ٤٦١/٦ .

(٢) التقرير والتحجير ٢٢٢/١ .

(٣) فتح القدير ٤٦٠/٦ ، والتقرير والتحجير ٢٢٢/١ .

وحديث ابن عمر رضي الله عنهما : [أن ابن عمر طلق امرأته وهي حائض ، فسأل عمر عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال : مَرَّةٌ فليراجعها] .

وفي رواية : [ليراجعها ثم يمسكها حتى تحيض حيةً وتطهر] .

والحديث أخرجه الشيخان ، واللفظ للبخاري ، كما قال العملاق في تلخيص

غاية الأمر أن للمثل فيها مدخل في فهم النصوص والتوفيق بينهما ، فلا يدخل  
فيها الرأي إلا من أجل فهم النصوص والتوفيق بينهما ، والله أعلم .



# المطلب الأول : من المبحث السادس \*

## ٢٢ - الخلاف في حكم البيع عند أذان الجمعة :

النس المتعلق بهذا المبحث قوله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّا نَوَيُّ لِلْعَلَاءِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ وَذَرُوا الْبَيْعَ ، نَزَّلَكُمْ خَيْرًا مِّنْهُنَّ فَتَلْمِزُونَهُ ﴾ (١).

وسأذكر قبل أن أدخل في الموضوع شرح الآية وبعض أحكامها ليسهل علينا فهم الموضوع.

فالمراد من الخطاب بقوله تعالى (يا أيها الذين آمنوا) خاص للمكلفين بالجمعة بالإنجام ، فيخرج منه غيرهم ممن لا تلزمهم صلاة الجمعة ، كالمرضى والمسافرين والمبسر والنساء والمجان والسجناء والمقيمين في القرية التي ليست مكاناً لوجوب الجمعة ونحوهم (٢).

والمراد (بالنداء) هو الأذان لصلاة الجمعة ، واختلفوا في تعيينه : هل هو الأذان الأول أي الذي يكون قبل زمانا أم الثاني .

فقال الطحاوي : هو الأذان الثاني الذي يؤتى به بعد صعود الإمام على المنبر . لأنه المعبود على عهده صلى الله عليه وسلم حين نزول القرآن ، فتعلق الحكم به .

وهو الراجح عند الكشاف من الحنفية (٣) حيث قال : الصحيح قول العامة . والمذهب عند المالكية (٤) والشافعية (٥) والحنابلة (٦).

(١) سورة الجمعة ، آية : (٩)

(٢) فتح القدير ٦٢/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٨/١٠٣ ، والتاج والإكليل ١٦٦/٢ ، وفتح الوهاب ٧٣/١ ، والروش المربع ص ٨٢ .

(٣) بدائع الصنائع ١٥٢/١ ، والعتاة ٦٩/٢ ، والبحر الرائق ١٥٦/٢ ، ورد المحققان ١٧١/٢ ، ومجمع الأشهر ١٧١/١ .

(٤) مواهب الجليل ١٨١/٢ ، والتاج والإكليل ١٨١/٢ ، والشرح الصغير ١٠٦/٢ ، وبدائيه المجتهد ١٦٩/٢ ، والقوانين الفقهية ص ١٧١ .

(٥) مفتي المحتاج ٢٩٥/١ ، وفتح الوهاب ٢٧٨/١ .

(٦) شرح منتهى الإرادات ١٥٥/٢ ، وكشاف القناع ١٨٠/٢ ، والروش المربع ص ١٦٩ .

وقال الحسن بن زياد : هو الأذن الأول الذى يؤتى به بعد زوال الشمس على سبيل  
المنازلة ، وهو الذى رآه عثمان بن عفان رضى الله عنه ، للحاجة إليه حين كثر الناس ،  
ليتمكن البعيد عن المسجد من إدراك الجمعة ، وليتمكن من أدائها صلاة الجمعة التى قبلها .  
وهو اختيار شمس الأئمة المرعشى <sup>(١)</sup> قال فى العناية وتبيين الحقائق : هو الأصح .  
وان كان اسندا . المذكور فى الآية هو الأذن بعد جلوس الخطيب على المنبر ، لأن القرآن ينسب  
بما كان عند نزوله ، لا بما حدث بعده ، ونحن نرجح قول الطحاوى .

والمراد بقوله ( للمصلاة ) أى صلاة الجمعة .

والمراد بقوله ( فاسموا ) أى فامشوا ، وقري بها أيضا ، السعي والتمشي  
والذهاب شىء واحد كما قال أهل اللغة . وليس المراد به السرعة فى المشي ، وإنما المراد  
السمي بالقلب والنية والخشوع والعمل والاقدام وعليه السكنة والوقار .  
والمراد ( يذكر الله ) الخطبة أو الصلاة أو كلاهما <sup>(٢)</sup>.

وأمر الله عز وجل بالسمي إلى الخطبة أو الصلاة لمن تلزمه الجمعة يدل على الوجوب  
باتفاق الفقهاء . <sup>(٣)</sup>

والمراد بقوله ( وطروا البيع ) أى وتركوا البيع والشراء ، واكتفى بذكر البيع ،  
لأن البيع لا يخلو عن الشراء . انتهى الله عن البيع ، لأنه يشتمل على الشراء .  
وطى البيع لأنه أكثر ما يشتمل به أصحاب الأسواق .

(١) العناية ٦٩/٢ ، وفتح القدير ٦٩/٢ ، وبدائع المنافع ١٥٢/١ ، والبحر الراسخ  
١٥٦/٢ . وتبيين الحقائق ٢٢٢/١ .

وأيد القسطلاني فى إرشاد السارى ١٧٩/٢ بقوله : « أن عثمان كان أول الوقت »

(٢) الجامع لأحكام القرآن ١٠٧/١٨ ، وتفسير الخازن وضعه تفسير النسفى ٢٦٦/٤ .

(٣) بدائع المنافع ٢٥٦/١ ، ٢٦٢ ، ومجمع الأنهر ١٧١/١ ، وتر المختار ١٠١/٥ ، وبداية  
المجتهد ١٦٩/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٠٦/١٨ ، ومغنى المحتاج ٢٩٥/١ ، والروى  
المربع ص ١٦٩ .

ونهيه تعالى عن البيع عند أنان الجمعة يدل على التحريم عند الأئمة الثلاثة ( والكراهة التحريمية عند الحنفية ، ويعتبر محمد عن الكراهة التحريمية بالحرمة ) (١) واستثنى المالكية من البيع المحرم ما إذا انتقل وشوؤه وقت النداء ولم يجهده الماء إلا باليمن ، فله شراؤه ، وليس للمباح بيعه ، إلا أن بعض المالكية كالخطاب يجوزوا للمباح أن يبيع للمشتري الماء لمعينه على تحصيل الطهارة بالترضة لهما . (٢) وكذلك رخص الحنابلة للمطر وصاحب الحاجة أن يشتري ما يحتاج إليه ، ولم يجوزوا البيع في حالة الإضرار . (٣)

وقاس الحنفية والمالكية والشافعية والحنابلة في رواية سائر العقود والمناشع وغيرها على البيع ، بهاجم التشاغل من السعي إلى الجمعة بعد النداء . (٤) ولكن الحنابلة كما هو الراجح والمذهب عندهم - فسروا هذا النهي على البيع فلم يلحقوا غيره به ، ولذلك جوزوا عقد النكاح والإجارة والملح والقرش والرهن والفسان واختار إيشاء البيع وغيرها ، وعلموا ذلك بقلّة وقوع هذه العقود . (٥) وأما إن كان أحد العاقدین ممن يجب عليه الجمعة وآخى من لا يجب عليه ، منع المطالب بالجمعة من السعي بالاكفاح ، ومنع غير المطالب أيضاً من البيع تحريماً عند مالك والشافعي ، وكراهة أو تحريماً كما في شرح منتهى الإرادات عند أحمد

- 
- (١) فتح القدير ٤٧٦/٦ ، ورد المختار ١٦١/٢ ، ومواهب الجليل ١٨٠/٢ ، ومفاتيح المحتاج ٢٩٥/١ ، وكشاف القناع ١٨٠/٢ ، وشرح منتهى الإرادات ١٥٥/٢ .
  - (٢) مواهب الجليل ١٨١/٤ .
  - (٣) كشاف القناع ١٨٠/٣ ، والمبدع ٤١/٤ ، وشرح منتهى الإرادات ١٥٥/٢ .
  - (٤) الدر المنتهي ١٧١/١ ، ومواهب الجليل ١٨٢/٢ ، وبناية المجتهد ١٦٩/٢ ، ومنتهى المحتاج ٢٩٥/١ ، والمبدع ٤٢/٤ .
  - (٥) كشاف القناع ١٨١/٣ ، والمبدع ٤٢/٤ ، وشرح منتهى الإرادات ١٥٥/٢ .

لما فيه من الإغانة على الإلزام<sup>(١)</sup>.

وأما من لا يجب عليهم حضور الجمعة فلا يشهدون من البيع والشراء فيما يمتثلونهم  
لأنهم ليسوا مطالبين بالسعي ولا يشاءونهم النهي<sup>(٢)</sup> إلا أن المالكية ممنوعون من المسامحة  
في الأسواق فقط سدا للفرجة<sup>(٣)</sup>.

وأما حكم البيع من حيث الصحة والقضاء والبطالان عند النداء لمن تلتزمهم  
الجمعة :

لقال الحنفية<sup>(٤)</sup> والشافعية<sup>(٥)</sup> : البيع صحيح عند الحنفية مع كراهة التبريم ،  
وعند الشافعية مع الحرمة .

لأن النهي عن البيع وقت النداء ليس لعين الممنوع عنه أي لعين العقد ولا لجزئه  
ولا للوصف الملازم له ، بل هو لغيره أي لترك السعي الواجب إلى الجمعة ، وهو أمر  
مجاور للبيع ، قابل للإلغاء عنه . فإن البيع يوجد بدون الإخلال بالسعي ، بأن يتابعها  
في الطريق ناهبين إليها ، والإخلال بالسعي بوجوده بدون البيع ، بأن يمسكها

(١) مواهب الجليل ١٨١/٢ ، ومغني المحتاج ٢٩٥/١ ، وكشاف القناع ١٨٠/٣ ،

وشرح منتهى الإرادات ١٥٥/٢ ،

(٢) المبدع ٤٢/٤ .

(٣) مواهب الجليل ١٨٢/٢ .

(٤) التقرير والتحجير ٣٣٠/١ ، وتبيين الحقائق ٦٨/٤ ، والبحر الرائق ٩٩/٦ ،

وبدائع الصنائع ٤٧٠/١ ، ٢٣٢/٥ ، وفتح القدير ٤٧٨/٦ ، ورد المختار ١٠١/٥ ،

والعناية ٤٧٨/٦ - ٤٧٩ ، ومجمع الأنهر ٧٠/٢ .

(٥) نهاية السؤل للإسئوى بحاشية التقرير ٢٨٠/١ - ٢٨١ ، ومغني المحتاج ٢٩٥/١ ،

والوجيز مع العزيز ٢١٥/٨ ، وفتح الوهاب ٧٨/١ .

في الطريق من غير بيع ، فيفقد الكراهة عند الحنفية ، ولو كان طريق ثبوت النهي قطعياً ، ونظير هذه المسألة ، المسألة في الدار المغصوبة .

وعند الشافعية بفقد الحرمة بقوله تعالى : **يُؤْتِرُوا الْبَيْعَ إِذَا أُمِرَ لَوْ جُوبَ الْكَسْبُ** فيفقد حرمة الفعل . (١)

وقال المالكية (٢) والحنابلة (٣) : البيع فاسد ، وكذلك عندهم يبطل البيع قبل الفداء ، لمن منزله بعيد بحيث لا يتركها إلا بعد الفداء ، الثاني ، لأن الحلة في النهي هي خوف فوت الجمعة كما تقدم .

لأننا وقع البيع بفسخ في المشهور عن مالك .

واستدلوا على فساد البيع بقوله تعالى : **يُؤْتِرُوا الْبَيْعَ** (٤) .

وجه الدلالة : أن نهيهم عز وجل عن البيع عند النداء يدل على حرمة وفساده .  
إذا البيع في هذا الوقت يشغل عن الصلاة ، ويكون ذريعة إلى غواتها أو فوات بعضها . (٥)

وبما روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال :

[من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد] أخرجه مسلم . (٦)

(١) فتح الوهاب ٢٨/١ ، نهاية السؤل بهاش التقرير . ٢٧٨/١ . وقوله تعالى ورد في سورة الجمعة من الآية التاسعة كما سبق .

(٢) الشرح الصغير ١٨٠/٢ - ١٨١ ، وسواهب الجليل ١٨١/٢ - ١٨٢ ، وبداية المجتهد

١٦٩/٢ ، والجامع لأحكام القرآن ١٠٨/١٨ .

(٣) كشف القناع ١٨٠/٣ - ١٨١ ، والمبدع ٤١/٤ - ٤٢ ، وشرح منتهى الإزاعات ١٥٥/٢ .

(٤) سورة الجمعة ، آية (٩)

(٥) الجامع لأحكام القرآن ١٠٨/١٨ ، والمبدع ٤١/٤ ، وكشف القناع ١٨٠/٣ ، والروض

المربع ص ١٦٩ .

(٦) أخرجه مسلم ١٧٤٢/٣ - ١٣٤٤ برقم ١٨ ، كتاب الأقضية ، باب نفق الأحكام

الماتلة ورد محد ثاث الأماور .

وجه الدلالة: أن البيع في وقت النداء مخالف للشرع فهو يقتضى قسماً<sup>١</sup> ورده . (١)

وقد تبين من كلام الحنفية والشافعية أن النسي عن البيع وقت النداء ورد لتركه السمي الواجب إلى الجمعة ، فهو نهي لغيره لوصف مجاور .

وسبب الخلاف نشأ من مسألة أصولية ، وهي أن النهي لغيره إن كان وصفاً مجاوراً هل يفيد الكراهة أم الفساد؟

لنذهب الحنفية (٢) والشافعية (٣) إلى الأول أي الكراهة .

ونذهب المالكية والحنابلة (٤) إلى الثاني أي الفساد .

فمصدر الخلاف في هذه المسألة هو الخلاف في قاعدة أصولية ، وهي ما يدل عليه النهي لغيره إذا كان وصفاً مجاوراً ، فهو من الخلاف في دلالة اللفظ ، ولا يستتبع أحد المختلفين إلى الرأي من قريب أو بعيد . والله أعلم .

(١) الجامع لأحكام القرآن ١٨/١٠٨ ، والتصديق لأبي الخطاب ١/٣٢١ .

(٢) التقرير والتحجير ١/٣٣٠ .

(٣) نهاية السؤل بهامش التقرير ١/٢٨٠ - ٢٨١ ،

(٤) شرح الكوكب المنير ٣/٩٢ - ٩٤ .

والتصديق لأبي الخطاب ١/٣٦٩ .

### المطلب الثاني :

#### ٢٤ - الخلاف في حكم بيع الحاضر للمبادى :

معنى الحاضر والمبادى :

الحاضر : هو الذى يقام في المدن والقرى ، والمبادى : هو الذى يكون في المادية وتسكنه المشارب والخيما ، وهو غير مقيم في موضعه . (١)

والحق الحائلة بالمبادى من يدخل البلدة من غير أهلها ، سواء كان يهوى أو قرويا أو من بلدة أخرى . (٢)

والمقصود بالمبادى في الحديث النبوى عند المالكية : هم الذين لا يعرفون الأسعار ، سواء أكان من أهل البلدة أم من أهل القرى والمدن ، كما حققه الباجي . (٣)

والأصل في حكم هذا البيع حديث جابر رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :

[ لا يبيع حاضر لباد • تموا الناس ميرزى الله بعضهم من بعض ] أخرجه مسلم وغيره . (٤)

- (١) الحاضر بفثحتين مثل المصل • وخلافه البدو كمثل الغنم • والنسبة إلى الحاضرة بخبرى • والنسبة إلى المادية بدوى (يفتح الدال) يقال بدوى يتحضر • وخبرى شبدى • ويقال : بك إلى المادية ، أى خرج إليها ونزلها فهو بادى • (انظر مادة (بدو) و (حضر) إلى المصباح المنير ، و أساس البلاغة ، ولسان العرب)
- (٢) كشف القناع ١٨٤/٢ ، والمفنى ٢٢٧/٤ - ٢٢٨ •
- (٣) المنقلى ١٠٣/٥ •
- (٤) أخرجه مسلم ١١٥٢/٣ برقم ٢٠ ( ١٥٢٢ ) في المبيع ، باب تحريم بيع الحاضر للمبادى ، واللغة له •

- وأبو داود بمختصره للمنفرى ٨٤/٥ ، برقم ٢٢٩٩ ، في المبيع ، باب في النبى  
أن يبيع حاضر لباد ، وقال المنفرى : أخرجه مسلم (وأبو داود) والترمذى والنسائى وابن ماجه •

وفي معنى هذا الحديث ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : [ لَا تَلْقُوا الرُّكَّسِيَّانَ + وَلَا يَبِيعَ حَاضِرُ لِبَادٍ ] قال : قلت لأبي عباس ما قوله ( لا يبيع حاضر لباد ) ؟ قال : ( لا يكون له سمساراً )<sup>(١)</sup> أخرجه الشيطان<sup>(٢)</sup> وما رواه أبو هريرة رضي الله عنه يقول : [ نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يشترى حاضر لباد ] أخرجه الطحاوي<sup>(٣)</sup> .

وقد اختلف العلماء رحمهم الله في تصوير هذا البيع على رأيين : فقال جمهور الفقهاء : هو أن يأخذ الحاضر من البادي ما يجلبه إلى المدينة ، ولا يبيعه له بسم يومه ، بل يؤخره إلى ارتفاع السعر ، فيكون الحاضر على هذا سمساراً للبادي .<sup>(٤)</sup>

وصوره صاعب البدائع بأن يكون لشخصي سلعة يحتاج إليها أهل الحاضرة ، فلا يبيعها إلا لأهل البادية طمعاً في الثمن العالي ، فإن لم يكن أهل الحاضرة بحاجة إليها ولا يضرهم إلتئاع البيع لهم جاز البيع لأهل البادية .<sup>(٥)</sup>

(١) قال في المفرد : الرُّكَّسِيَّانَ بكسر الأول : المتوسط بين البائع والمشتري ، غريبة

معرفة عن الثبت ، والجمع : الساسرة أو سمرها المسخرة ، وهي : أن يتوكل الرجل من الحاضرة للبادية ، فيبيع لهم ما يجلبونه ، أنظر مادة ( سمر ) .

(٢) أخرجه البخاري بشرح صفة القاري ٢٧٦/٩ - ٢٧٧ ، في الميموع ، باب هل يبيع حاضر

لباد بغير أجر ، وهل يبيعه أو ينصحه ؟ ، ومسلم ١١٥٧/٣ بروقم ١٩ ( ١٥٢١ ) في كتاب الميموع ، باب تحريم بيع الحاضر للبادي .

(٣) أخرجه الطحاوي في شرح معاني الآثار ١١/٤ ، في الميموع ، باب تلقي الجلب .

(٤) الإختيار ٢٦/٢ ، وفتح القدير ٤٧٨/٦ ، والبحر الرائق ٩٩/٦ ، ومواهب الجليل ١/٢٧٨ ، وملغى المحتاج ٢٦/٢ ، والملغى ٢٣٧/٤ .

(٥) بدائع الصنائع ٢٢٢/٥ ، والهداية سبع فتح القدير ٤٧٨/٦ .



قال في البحر ورد المختار : وعلى هذا التصوير الحاضر <sup>٥</sup> ماله <sup>٥</sup> شائع ، والبهدي مشي<sup>(١)</sup>.

فاللزم في <sup>٥</sup> لِمَا في الحديث الشريف على الصورة الأولى بمعنى لِجُلِّ البسادي ، وعلى الثانية بمعنى التملك<sup>(٢)</sup>.

والراجع هو تفسير الجمهور ، لأنه موافق لتفسير ابن عباس <sup>(٣)</sup> وحديث جابر وهما راوي الحديث ، كما تقدم .

وعلى الفقهاء النبي بما في هذا البيع من الإقرار وقلة الأسماء والتطبيق على أهل المصر . فإنما انتهى الناس عن هذا البيع تحققت التوسعة عليهم<sup>(٤)</sup>.

وأما حكم هذا البيع : فقد اختلف الفقهاء وحسم الله فيه على مذهبين :

فقال الحنفية <sup>(٥)</sup> والشافعية <sup>(٦)</sup> ورواية عن مالك <sup>(٧)</sup> وأحمد <sup>(٨)</sup> : البيع صحيح ،

(١) البحر الرائق ٩٩/٦ ، ورد المختار ١٠٢/٥ .

(٢) مجمع الأنهر ٧٠/٢ .

(٣) فتح القدير ٤٧٨/٦ ، والبحر الرائق ٩٩/٦ ، ومواهب الجليل ٣٢٨/٤ .

(٤) فتح القدير ٤٧٨/٦ ، وبدائع الصنائع ٢٢٢/٥ ، وحاشية المسوقي ٦٩/٣ ، والتجارب والإكليل ٣٧٨/٤ ، ومغني المحتاج ٣٦/٢ ، وروضة الطالبين ٤١٢/٣ ، وقسح

الوهاب ١٦٦/١ ، والمغني ٢٣٨/٤ ، وكشاف القناع ١٨٤/٣ ، والمبدع ٤٦/٤ .

(٥) بدائع الصنائع ٢٢٢/٥ ، وتبيين الحقائق ٦٨/٤ .

(٦) العزيز ٢١٨/٨ ، والمهذب مع المجموع ٢٠/١٣ ، ومغني المحتاج ٣٦/٢ ، ونهاية

السمول بهامش التقرير ٢٧٨/١ .

(٧) المنتقى ١٠٤/٥ .

(٨) المغني ٢٣٨/٤ - ٢٣٩ ، والمبدع ٤٥/٤ - ٤٦ .

ولكن إذا اجتمعت فيه شروط المنع عندهم <sup>(١)</sup> يكون مكروهاً كراهةً تحريم عند الحنفية ، وحراماً عند غيرهم . وأما إذا فقد شيء من الشروط فلا كراهة ولا حرمة فيه ، لزوال المعنى الذي من أجله امتنع بيع الحاضر للمبادى .

واستدلوا على ذلك بأن النهي في الأحاديث السابقة هو لمعنى في غير المبيع مجاور له ، وهو الإقرار بأهل البلد ، فلا يوجب إفساده ، كالبيع وقت النداء يوم الجمعة <sup>(٢)</sup> في رأى الجمهور <sup>(٣)</sup> وقال المالكية في رواية : لا يفسخ العقد ، لأنه سالم من الفساد ، وإنما ينهى عنه للمعنى السابق <sup>(٤)</sup> .

- (١) عند الحنفية شرطان : أ - أن يكون في المبيع ضرر بأهل المصر ، كأن يكونوا في حالة الخطر أو الحاجة إلى هذه السلعة المبيعة ، ب - وأن يكون الدافع للحضرة إلى هذا البيع هو الثمن المرتفع . انظر : النهاية ٤٦٥/٦ ، وفتح القدير ٤٧٨/٦ وعند الشافعية أربعة شروط :
- أ - أن يكون الحاضر عالماً بالحرمة .
- ب - أن يكون المتاع المطلوب مما تهم الحاجة إليه .
- ج - أن يكره الحضرة ذلك على المدى .
- د - أن يظهر ببيع ذلك المتاع سعة بأهل البلد . وإن لم يظهر لكثير البلد أو قلته المبيع أو لعموم وجوهه وركبى السعر فوجهان : أولهما للحديث : التحريم . انظر : المزب ٢١٧/٨ - ٢١٨ ، وروضة الطالبين ٤١٢/٣ ، وملف المحتساج ٣٦/٢ .

- (٢) بدائع المنافع ٢٣٢/٥ ، والمجموع ١٨/١٣ ، وفتح الوهاب ١٦٦/١ ، والمثلثي ٢٣٨/٤ - ٢٣٩ ، والمبدع ٤٦/٤ .
- (٣) بداية المجتهد ١٦٢/٢ ، وشرح الكوكب المنير ٩٢/٣ - ٩٤ .
- (٤) المنتقى ١٠٤/٥ ، والناج والاكلیل ٣٧٨/٤ ، والشرح الكبير ٦٩/٣ .

وقال الحنابلة في المذهب (١) ومالك في رواية ابن القاسم عنه (٢): البيع باطلٌ وحرام مع شروطه (٣) وإنْ نقص منها شيءٌ يكون البيع صحيحاً وحلاً لا . واستدلوا على بطلانه بالأحاديث السابقة النافذة عن بيع الحاضر للبادي ، ووجه الدلالة فيها : أن النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن هذا البيع ، والنهي يقتضي نفاذ المنهى عنه (٤) .

وهذا مبني على مذهبهم في حكم المنهى عنه لغيره إذا كان حقاً لله تعالى ، كالبيع عند أئمة الجماعة (٥) وهذا البيع منه ، لأنه متعلق بحق المجتمع .

- 
- (١) شرح منتهى الإرادات ١٥٧/٢ ، والمبدع ٤٦/٤ ، والمغنى ٢٢٨/٤ .  
 (٢) المنقلى ١٠٤/٥ ، والتاج والإكليل ٢٧٨/٤ ، والقوانين الفقهية ص ١٧١ .  
 (٣) شروط المالكية ثلاثة ، كما يلهم من عباراتهم :  
 أ - كون البادي جاهلاً بالأسعار .  
 ب - أن يقدم الحاضر النفع والتمن الثاني بأن كان يعلم السعر وباع بأعلى .  
 ج - أن لا يفتقر المبيع على الأكثر منهم .  
 انظر : مواهب الجليل ٢٧٨/٤ ، وحاشية الموسوي ٦٩/٣ ، والتاج والإكليل ٢٧٨/٤ .  
 وشروط الحنابلة خمسة :  
 أ - أن يقدم الحاضر أن يتولى المبيع للبادي .  
 ب - أن يكون البادي جاهلاً بالأسعار .  
 ج - أن يجلب البادي السلعة للمبيع .  
 د - أن يبرء البادي بيع السلعة بسعر يومها .  
 هـ - أن يكون بالناس حاجة إلى المتاع ، وأن يكون في تأخير بيعه شيئاً .  
 انظر : كشف القناع ١٨٤/٣ ، والمغنى ٢٢٨/٤ ، والمبدع ٤٦/٤ ، وشرح منتهى الإرادات ١٥٧/٢ .  
 (٤) المغنى ٢٢٩/٤ ، وشرح منتهى الإرادات ١٥٥/٢ ، والمنقلى ١٠٤/٥ .  
 (٥) شرح الكوكب المنير ٩٣/٣ - ٩٤ .

وقد رد الجمهور بأن النبي ﷺ مجاور لا يفيد أكثر من الكراهة ، من غير فرق

بين حق الله تعالى وحق الإنسان ، بخلاف النبي ﷺ ملازم +

قال ابن القاسم : من تكرر منه هذا يؤتّب ، لأنه مضرة عامة ، وقد تكرّر منه مخالفة

الإمام ، فكان حكمه الأتّب ، (١)

والمسألة حديثة مبنية على ما يفهمه النبي ﷺ عند المختلفين +

والله تعالى أعلم وأحكم +

---

(١) المنقضى ١٠٤/٥ ، ومواهب الجليل ٣٧٨/٤ ، والتاج والإكليل ٣٧٨/٤ ، والشرح

الكبير للخرقي ٦٩/٣ +

### المطلب الثالث :

#### ٢٥ - الخلاف في حكم البيع الذي وقع فيه النجش :

النَّجَشُ في اللغة (١) والفقهاء (٢) : هو زيادة شخص لأهريه الشراء في ثمن سلعة أكثر من

ثمنها في سوقها ليعسر عليه فيشتريها بأكثر من ثمنها ، وهو من باب قتل +

اتفق الفقهاء رحمهم الله على أن النجاش عاص يغلطه ، لأنه يريد بترويض

السلعة بمدحها وزيادة ثمنها . أن يرفع البائع ويضر المشتري (٣)

ولكنهم اختلفوا في حكم البيع إذا كان فيه نجش ، على مذهبين فقال الحنفية (٤)

والشافعية (٥) ورواية من مالك (٦) وأحمد (٧) : البيع صحيح مع الكراهة التحريمية عند

الحنفية ومع التحريم عند غيرهم .

وقيدوا التحريم أو الكراهة بما إذا كان المشتري يطلب السلعة من صاحبها بمشعل

ثمنه ..... وأما إذا طلبها بأقل من ثمنها فنجش رجل في البيع ليلبس

السلعة ثمن سوقها فهذا جائز وليس بمكروه ، وإن كان النجاش لا يريد شراءها . لأنه

(١) المصباح المفير ، مادة : نجش .

(٢) بدائع المنافع ٢٣٣/٥ ، والتاج والإكلیل ٣٧٧/٤ ، والميزان ٢٢٥/٨ ، والمطی ٣٣٤/٤ .

(٣) فتح القدير ٤٧٦/٦ ، وبداية المجتهد ١٦٧/٢

والمجموع ١٦/١٢ ، والمطی ٤٣٤/٤ .

(٤) فتح القدير ٤٧٦/٦ ، وبدائع المنافع ٢٣٣/٥ ، والاختيار ٢٧/٢ ، والبحر الرائق ٩٩/٦

وربد المختار ١١/٥ ، ومجمع الأنهر ٦٩/٢ .

(٥) الأم ٩١/٣ ، والميزان ٢٢٥/٨ ، ومقتضى المحتاج ٣٧/٢ ، وفتح الوهاب ١٦٦/١ .

ونهاية السؤل بهامش التقرير ٢٧٨/٦ .

(٦) حاشية الدسوقي ٥٤/٣ ، ٦٨ ، والشرح المفير ٨٦/٢ ، ٨٧ ، وبداية المجتهد

١٦٨/٢ ، والتاج والإكلیل ٣٧٧/٤ ، ومواهب الجليل ٢٧٨/٤ .

(٧) المبدع ٧٥/٤ .

يلع مسلم من غير إقرار وخداع ، بغيره ، حتى قال ابن العربي : بل هو مندوب . (١)

واستدلوا على حرمة البيع أو على كراهته التحريمية بما روى ابن عمر رضي الله

عليهما قال :

[نهي النبي صلى الله عليه وسلم عن النجش] متفق عليه . (٢)

وبما روى أبو هريرة وابن عمر رضي الله عنهما قوله صلى الله عليه وسلم :

[لا تتاجشوا] كما أخرجه الشيخان (٣) .

وجه الدلالة فيهما : أن نهيه صلى الله عليه وسلم يدل على حرمة البيع الذي

فيه النجش ، أو على كراهة البيع كراهة تحريمية ، لأنه مكرٌ وخدمة واحتيال ؛ وبأنه بأخيه المسلم (٤) .

واستدلوا على صحة العقد بأن النهي في الأحاديث الناهية عن النجش ليس

لعمى المنهى عنه ولا لجزئه ولا لوصفه الملازم أى ليس لفقد ركن البيع ولا شرط من شرائطه

ولكن لما يترتب عليه من الزيادة على ثمن السوق ، فلم يؤثر في صحة البيع ، كالميسر في حال النداء ، إلى الجمعة . (٥)

(١) راجع المراجع السابقة لكل منذهب .

(٢) أخرجه بهذا اللفظ البخاري يشرح صفة القاري ٣٥٦/٩ ، في المبيع ، باب النجش .

وهو متفق عليه ، كما في تلخيص الحبير ١٥/٣ .

(٣) أخرجه الشيخان بللفظ طويل ، كما في نصب الرأية ٢١/٤ .

(٤) بدائع الصنائع ٢٣٣/٥ ، والمجموع ١٥/١٣ ، والمزب ٢٢٥/٨ ، ومغنى المحتاج

٣٧/٢ ، والمغنى ٢٣٤/٤ .

(٥) الاختيار ٢٧/٢ ، وبداية المجتهد ١٦٧/٢ .

والمجموع ١٥/١٣ ، والمغنى ٢٣٤/٤ .

وانما اختلف المصححون للبيع في الحرمة والكراهة ، بناءً على اصطلاح الحنفية ؛  
أن الحرمة لا تثبت إلا بدليل قطعي \* فان كان الدليل ظاهرياً كان المنهي عنه مكروهاً \* والجمهور  
لا يفرقون في تبسوت الحرمة بين قطعي وظاهري كما سبق \*

وقال أحمد (١) ورواية عن مالك (٢) : البيع فاسد وحرام \*

ولستد لوا على ذلك بالحديثين السابقين \*

ووجه الدلالة فيهما : أن النهي على اللد عليه وسلم من النجش يدل على نساء  
البيع وحرمة (٣).

ونوقش دليل هذا المذهب بأن النهي في الحديث يعود إلى النجاش لا إلى  
العائد ، فلم يؤثر في البيع (٤).

والنهي الوارد للوصف المجاور لا يفيد الفساد عند الجمهور كما قد منا \*

ويمكن أن يقال : الحكم بفساد بيع النجش مخالف أيضاً لأصول المالكية والحنابلة

في المشهور \* لأنه قد تقرر في أصولهم أن النهي إذا ورد لوصف مجاور متعلق بحقوق  
الآدمي ، كالنجش لا يفيد الفساد (٥) ويخير إن كان فيه ثبوت فاحش بين الفسخ والإمساك (٦).

والراجع مذهب الجمهور \*

والله أعلم بتأحكامه \*

ومضى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين \*

- 
- (١) المنهي ٢٣٤/٤ . - - - - -  
(٢) الإتراف ٢٨٢/١ ، وحاشية الدسوقي ٦٨/٣ .  
(٣) المنهي ٢٣٤/٤ ، والتصديق لأبي الخطاب ٢٨٠/١ ، والإتراف ٢٨٢/١ ، وبداية  
المجتهد ١٦٧/٤ .  
(٤) الاختيار ٢٧/٢ ، والمنهي ٢٣٤/٤ .  
(٥) تنقيح الأصول ص ١٧٥ - ١٧٧ ، وشرح الكوكب المنير ٩٢/٣ - ٩٤ ، والمنهي ٢٣٤/٤ .  
(٦) المنهي ٢٣٤/٤ ، والمبدع ٧٨/٤ .

# الخاتمة

في بيان النتائج التي توصلت إليها في هذا البحث



١ - الرأي في الإصطلاح : هو استنباط الحكم من علة التي بعد تعليله . ويندرج تحته القياس والمصلحة المرسلّة والإستحسان . أي المعدول عن القياس بغير النص والإجماع ، وليس منه الرأي المذموم الذي يصدر عن الهوى ، ولم يرجع إلى معقول النصوص من الكتاب والسنة والإجماع .

٢ - الحديث في اصطلاح المحدثين : هو ما أُضيف إلى النبي صلى الله عليه وسلم من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خُلِقَ أو نعت جُلِّقَ وما أُضيف إلى الصحابة أو التابعين . وفي اصطلاح أصول الفقه : هو أعم من السنة . وعلماء أصول الفقه غير احنفية يقتصرون السنة على أقواله صلى الله عليه وسلم وأفعاله وتقاريراته مما ليس من الأمور الطبيعية ، ويطلقون على ما روى عن الصحابة والتابعين أقوال الصحابة وأقوال التابعين .

ويُقسم الحديث باعتبار إسنادة إلى متواتر وآحاد ، كما قسمه المحدثون وغير احنفية من الأصوليين . وإلى متواتر ومشهور وآحاد كما قسمه احنفية . وكل العلماء قسموا الآحاد إلى مقبول ومردود ، ثم قسموا المقبول إلى الصحيح لذاته والصحيح لغيره والحسن لذاته والحسن لغيره .

والحديث الضعيف هو الذي لم تتوفر فيه شروط الحديث الصحيح والحسن والحديث الضعيف لا يحتج به . وقيل يحتج به في فائض الأعمال . وما ادعى من الضعف في بعض الأحاديث التي استدل به أبو حنيفة والشافعي وأحمد رحمهم الله تعالى لم يسمّ تعفّفه . والمراد بالضعيف في عبارة القضاة هو الحسن لغيره أو المرسل كما أسلفنا . ولو سَمّاهم الضعف في بعض هذه الأحاديث فلم يخلّ مجتهد من مثله ، ولم يطمعن تلك في اجتباؤهم .

٣ - أهل الرأي : هم الذين أكثروا العمل بالرأي لكثرة الحوادث التي لم يسرود فيها نص عندهم ، أو لعدم الوثوق بالحديث المروى لهم . وأهل الحديث : هم الذين

أَكْثَرُوا الْعَمَلَ بِالْحَدِيثِ لِقَلَّةِ الْوَقَائِعِ الَّتِي لَمْ يَرِدْ فِيهَا نَصٌّ مِنْهُمْ • فَعِنْدَمَا كَانَ الْعَرَابِيُّونَ مِنَ الْقُرُونِ الْأُولَى ، شَاعَ تَسْمِيَتُهُمْ بِأَهْلِ الرَّأْيِ ، وَنَصًّا كَانَ الْحِجَازِيُّونَ مِنَ الْغُرَبَاءِ الثَّانِي سُمُّوا بِأَهْلِ الْحَدِيثِ •

٤ - قَالَ الْجَمْهُورُ : إِنَّ بَيْعَ الْحَبِي الْمُمَيَّزِ وَالْمَعْتَوَى صَحِيحٌ وَمَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةٍ وَلَيْسَ بِهِمَا • وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنَّهُ قَبِيحٌ صَحِيحٌ • وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ • وَالْإِسْتِدْلَالُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ •

٥ - قَالَ الْجَمْهُورُ : إِنَّ بَيْعَ الْفُضُولِ صَحِيحٌ وَمَوْقُوفٌ عَلَى إِجَازَةِ الْمَالِكِ • وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : إِنَّ بَيْعَهُ بَاطِلٌ • وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ • وَالْإِسْتِدْلَالُ مِنْ جَانِبِ الْجَمْهُورِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ • وَمِنْ جَانِبِ الشَّافِعِيَّةِ بِالسُّنَّةِ ، وَالْقِيَاسِ •

٦ - قَالَ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ : بَيْعُ الْكَلْبِ الَّذِي يَنْتَفِعُ بِهِ صَحِيحٌ • وَقَالَ الشَّافِعِيَّةُ وَالْحَنَابِلَةُ : بَيْعُهُ بَاطِلٌ • وَالرَّاجِحُ الْأَوَّلُ • وَالْإِسْتِدْلَالُ مِنَ الْأَوَّلِينَ بِالْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ • وَمِنْ الْآخَرِينَ بِالسُّنَّةِ وَالْقِيَاسِ •

وَانْتَفَعُوا عَلَى جَوَازِ بَيْعِ السَّبَاعِ مِنَ الْمِهَاشِمِ وَالطَّيْرِ إِنْ كَانَ مُنْتَفِعًا بِهِمَا ، وَاسْتَدْلَلُوا بِإِسْرَاقِ الْكَرِيمِ •

قَالَ الْجَمْهُورُ بَيْعُ النِّجَسِ بَاطِلٌ • وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ وَبَعْضُ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةُ : بَيْعُهُ صَحِيحٌ • وَالرَّاجِحُ الثَّانِي • وَالْإِسْتِدْلَالُ مِنَ الْجَمْهُورِ بِالْحَدِيثِ وَالْقِيَاسِ • وَمِنْ الْحَنْفِيَّةِ بِالْحَدِيثِ وَالْإِجْمَاعِ الْعَمَلِيِّ وَالْقِيَاسِ •

٧ - اخْتَلَفُوا فِي بَيْعِ النِّحْلِ ، وَكُلٌّ مِنَ الْمُخْتَلَفِينَ اسْتَدْلَلَ بِالْقِيَاسِ • وَانْتَفَعُوا عَلَى جَوَازِ بَيْعِهِ إِنْ تَمَوَّلَهُ النَّاسُ وَكَانَ مَعْلُومًا وَمَقْدُورًا عَلَى تَسْلِيمِهِ ، وَكُلٌّ اسْتَدْلَلَ بِالْقِيَاسِ •

٨ - اخْتَلَفُوا فِي بَيْعِ هَوَاءِ الْعُلُوِّ إِنْ كَانَ الْهَوَاءُ لغيرِ صَاحِبِ السُّفْلِ : فَعَلَّاهُ الْحَنْفِيَّةُ وَالشَّافِعِيَّةُ : لَا يَجُوزُ ، لِأَنَّ الْهَوَاءَ وَحْدَهُ لَيْسَ بِمَالٍ بَلْ تَابِعٌ لِمَنْ لَهُ حَقُّ الْإِسْرَاقِ •

وقال المالكية والحنابلة : جائز ، لأن الهوا وحده مال • والراجح جوازه ، والإستدلال من الجانبين بالرأى •

٩ - قال الجمهور : بيع الغائب بالصفة صحيح ويشت للمشتري خيار الرؤية • وقال الشافعي : هو باطل • والراجح الأول. والإستدلال من جانب الجمهور بالآيات ، والأحاديث وقضا الصحابة وإجماعهم والقياس • ومن جانب الشافعي بالحديث والقياس ، والخلاف في فهم النصوص من الجانبين •

١٠ - قال الجمهور : بيع الشمر والزرع قبل بذور صلاحهما وبعد ظهورهما لا بشرط الترك ولا بشرط القطع باطل • وقال الحنفية وأحمد في رواية : صحيح • والراجح الأول • والإستدلال من الجانبين بالأحاديث الشريفة والبحث عن المراد بها ، وليس للرأى فيه مجال •

١١ - قال الجمهور : إن بيع ماله قسرتان إن لم تنزع عليهما كما يجوز ، وما تسر حياته في سنبله كالبر جائز • وقال الشافعي : هذا البيع باطل • والراجح الأول • استدلال الجمهور بالآية والأحاديث والإجماع والقياس • واستدل الشافعي بالحديث والقياس •

١٢ - بيع العقار قبل قبضه مختلف فيه : فقال أبو حنيفة وأبو يوسف ومالك وأحمد : جائز • وقال زفر وسحمد والشافعي : باطل • والراجح الثاني ، والإستدلال من الجانب الأول بالآية والأحاديث والقياس • ومن الجانب الآخر ، بالأحاديث ، والقياس •

١٣ - قال الجمهور : بيع العربي فاسد • وقال أحمد : صحيح • والراجح الأول ، والإستدلال من جانب الجمهور بالآية والحديث ، ومن جانب أحمد بالحديث والأثر ، والمسألة حديثة ولا أثر للرأى في أنلتها •

١٤ - في علة الربا في الذهب والفضة ثلاثة مذاهب :

- أ - قال الحنفية وأحمد في أقوى الروايات الثلاث عنه : هي الوزن مع اتحاد الجنس .
- ب - وقال مالك في أحد القولين وأحمد في إحدى الروايات الثلاث عنه ، والحنفية فيهما استنبط من فروعهم : هي الثمنية المطلقة .
- ج - وقال الشافعي ومالك في أحد القولين وأحمد في إحدى الروايات الثلاث عنه : هي الثمنية الفالصة .

وفي علة ربا الفضل في الحنطة والشعير والتمر والملح أربعة مذاهب :

- أ - قال الحنفية وأحمد في إحدى الروايات الثلاث عنه : هي الكيل مع اتحاد الجنس .
  - ب - وقال الشافعي وأحمد في إحدى الروايات الثلاث عنه : هي الطعم مع اتحاد الجنس .
  - ج - وقال أحمد في إحدى الروايات الثلاث عنه : هي الطعم والكيل مع اتحاد الجنس .
  - د - وقال مالك : هي في ربا الفضل والنساء : الإختار والإكتيات مع اتحاد الجنس .
- وفي ربا النساء في الأشياء الأربعة مذاهب :

- أ - قال الحنفية وأحمد في أقوى الروايات الثلاث عنه : هي الكيل مع اتحاد الجنس أو أحدهما .

- ب - وقال مالك والشافعي وأحمد في إحدى الروايات الثلاثة عنه : هي الطعم اتحاد الجنس أو اختلافهما لما لا يقول بحرمة النساء متى وجد الطعم سواء كان مقتاتاً مدطراً أم لا .

اتحد الجنس أو اختلف .

والاستدلال على علة الربا يرجع إلى السنة أو الرأي .

١٥ - وفي جريان الربا في الفلوس رأيان : الأول ينجرى فيها . وهو مذهب الحنفية

وأحد القولين عند المالكية والحنابلة . والثاني : لا يجرى فيها . وهو مذهب الشافعي والقول الثاني عند المالكية والحنابلة . والراجح الأول . والاستدلال من الجانبين بالرأي ، وهو قياس الفلوس على النقود .

١٦ - اختلفوا في اشراط التفاضل في الأموال الربوية قبل الفراق الأبدان

نسي ~~نسي~~ عقبة المصنف كالتفصيل بالقصص : فقال  
الجمهور : التفاضل شرط . وقال الحنفية وأحمد في رواية : ليس بشرط ويكفي التعمين .  
والراجح الأول . والإستدلال من الجانبين بتفسير قوله صلى الله عليه وسلم في حديث  
الربا (ياف بيه) .

١٧ - قال الجمهور : إن بيع العينة فاسد ، وقال الشافعي : صحيح . والراجح  
الأول . والإستدلال من جانب الجمهور بالحديث ، ومن جانب الشافعي بالسراى أى  
بالقياس .

١٨ - أجمع الفقهاء رحمهم الله على تحريم المزابنة وهي بيع الرطب على  
النخل بالتمر . واتفقوا على الجواز في العربة ، واختلفوا في معناها : فقال الحنفية :  
هي أن يبيع الرجل تمر نخله من بستانه لرجل ثم يشتق عليه التنقيذ فيه تمرًا بدائس ،  
فهي جائزة . وقال الجمهور هي بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر ، فتجوز استنقاض  
من المزابنة . والإستدلال من الحنفية بالشفقة والأحاديث والقياس وهو الراجح . ومن الجمهور  
بالحديث .

١٩ - قال الشافعي والثوري وأبو حنيفة ومحمد وابن حبيب وأحمد في رواية  
عنه : يجوز للمسلم المستأمن أخذ مال الحربى بعقد فاسد بالغراضى كمنقود الربا على سبيل  
الإستئثار على مال الحربى وهو غير مسموم . وقال الأوزاعي ومالك وأبو يوسف والشافعي  
وأحمد : لا يجوز لأنه ربا . والراجح الأول . والإستدلال من الجانبين بالقرآن والمنسقة  
القياس .

٢٠ - قال الحنفية والمالكية : لا يثبت خيار المجلس . وقال الشافعية والحنابلة  
يثبت . والراجح الثاني . والإستدلال من الأولين بالآية والحديث وعمل أهل المدينة

والقياس . ومن الآخرين بالحديث وعمل الصحابي . والخلاف في فهم النصوص فقط .  
 وذكر القياس مؤيداً للنصوص .

٢١ - اختلفوا في حكم المبيع مع الشرط الذي لا يقتضيه العقد ولا يلائمـــــــــــــــــه  
 وفيه نفع لأحد العاقدين على أربعة أقوال : والمراجع القول بمحة المبيع والشرط . ولدى  
 المختلفين هي السنة .

٢٢ - قال أبو حنيفة وأبو يوسف : إنا اشترى الرجل الثمر على الشجر بعد يسدو  
 الصلاح بشرط تركها عليها إلى الجفنة ، والزرع في الأرض بعد اشتداد الحب بشرط تركه  
 إلى وقت الحصاد فالمقد فاسد . وقال الأئمة الثلاثة : المقد صحيح . وقال محمدـــــــــــــــــ :  
 إن تناهى عظمه فالمقد جائز وإلا فاسد . والمراجع الثاني وقريب من هذا الثالثـــــــــــــــــ  
 واستدل كل من المختلفين بالسنة .

٢٣ - قال أبو حنيفة وزفر والشافعي : إن مدة خيار الشرط ثلاثة أيام فما دونها .  
 وقال ابن أبي ليلى وأبو يوسف ومحمد وأحمد : هي ما اتفق عليه العاقدان ، سواء أكانت  
 المدة قليلة أو كثيرة . واستدل الفريق الأول بالحديث ، والثاني بالحديث والقياس .  
 وقال مالك : تقديراً جرى به العرف ، واستدل بمقصود الشارع . والمراجع الرأي الثاني .

٢٤ - قال الحنفية والحنابلة : خيار الشرط لا يورث . قال المالكية والشافعية :  
 يورث . والمراجع الثاني . والإستدلال من الجانبين تفسير خيار الشرط هل هو  
 رغبة مرغة أو من متعلقات المال .

٢٥ - قال الحنفية ومالك في رواية ابن حبيب : المبيع بشرط براءة البائع من كل  
 عيب في المبيع صحيح . وقال المالكية والشافعية : صحيح في الحيوان من العيبـــــــــــــــــ  
 الباطنة التي لا يعلمها البائع ، وغير صحيح في غير الحيوان بهذا الشرط . وقال مالـــــــــــــــــك

وأحمد في رواية عنهما : يصح إن لم يعلم العيب وإلا فلا . وقال الحنابلة ورواية عيسى الشافعي : لا يصح العقد بشرط الإبراء . والراجح الأول . استدل المذهب الأول بالحدث ، منهم الحنفية . واستدل المذهب الثاني والثالث بقول عثمان ، واستدل المذهب الرابع بالقباس ، ومنهم الحنابلة والشافعية .

٢٦ - اختلفوا في كون زوائد المبيع للبائع أو للمشتري بعد البيع وقبض المبيع قبل الرد بالعيب . فقسموا الزوائد إلى أربعة أقسام :

أ - الزيادة المتصلة غير المتولدة من المبيع : كخياطة الثوب ، قال الجمهور : هي تابعة لأصلها ، فإن رد المشتري بالعيب تكون للبائع ، وإن لم يرد تكون للمشتري ، ويأخذ قيمة العيب . وقال الحنفية هي للمشتري ، ولا خيار له ، وله الرجوع بمقتضى العيب .

ب - الزيادة المتصلة المتولدة من الأصل : ككبر الشجرة ، وهي وصف تابع لأصلها : إن ردها المشتري إلى البائع تكون للبائع ، وإن لم يردها تكون للمشتري ، ويرجع بقيمة العيب بالتفريق القطع .

ج - الزيادة المنفصلة المتولدة من الأصل : كالولد واللبن والبيض ، قال الحنفية : هي تابعة لأصلها قبل القبض : إن شاء المشتري تركها جميعا ، وإن شاء رغبى بهما بجميع الثمن . وأما بعد القبض : فهي للمشتري ، لأن المبيع بعد القبض في ضمانه فيكون خروجه وفلته للمشتري ، وقال المالكية : الولد والشرة المؤبسة يوم الشراء ، والصوف التام يوم الصفة ، إن رد المشتري أصلها تكون للبائع .

وفي غير هذه الثلاثة تكون للمشتري وإن رد أصلها . وقال الشافعية : هي للمشتري في كل حال . وقال الحنابلة في رواية بما قال به الشافعية ، وفي رواية بما قال به الحنفية . والراجح أنها للمشتري في كل حال .

د - الزيادة المنفصلة غير المتولدة من الأصل : كالكسب ، قال الجمهور : هـ  
 للمشتري بعد الرد بالعيب ، وقال أبو حنيفة : إن لم يأت العقد تكون للبائع ، ولم ينسب  
 أنه مع الجمهور ، والراجع الأول .

والمسألة حديثة ومبنية على حكم خيار العيب ، هل يمنع انتقال ملكه أو لا ؟  
 فإن قلنا بانتقال الملك إلى المشتري تكون الزيادة له ، وإن قلنا بالسوف تكون الزيادة  
 للبائع ، والظاهر أن الملك ينتقل .

٢٧ - في حكم البيع لغرض محرم ثلاثة آراء :

- ١ - صحيح بلا كراهة ، وهذا رأى الحسن وعطاء والثوري .
- ٢ - صحيح مع الكراهة في رأى ، والحرمة في رأى آخر ، وهو رأى الجمهور .
- ٣ - باطل وحرام ، وهو رأى الإمام أحمد ، وكل استدلووا بالآيات والحديث والخلاف أصولي  
 في إفادة النسب إذا كان لوصف ساجور ، أقروا الصحة مع الكراهة أو مع الحرمة أو البطلان والحرمة .

٢٨ - قال الجمهور : خيار الشرط للبائع بمتع خروج المبيع عن ملكه في مدة اختيار ، وقال الحنابلة : لا يمتنع  
 بل ينتقل إلى ملك المشتري ، والراجع الأول ، والاستدلال من الجانبين بالكتاب والسنة .

٢٩ - - إذا قهر في المبيع عيب وقبّله المشتري يمسكه بجميع الثمن ولا يرجع  
 على البائع بأرض العيب عند الجمهور ، وقال الحنابلة : يرجع بأرض العيب ، والراجع  
 الثاني ، والاستدلال من الجانبين بمقتضى عقد البيع وبما يتحقق به العدل للأمور به  
 في الكتاب والسنة .

٣٠ - قال أبو حنيفة ومالك وزفر ومحمد : إذا ظهرت الخيانة في بيع المراسعة  
 فالمشتري مخير بين الرد والإسك بجميع ثمنه الذي ذكره البائع مع السريح ، وقال أبو يوسف  
 وابن أبي ليلى والثوري والشافعي وأحمد : يحسب من ثمنه قسراً  
 الخيانة وحسبها من الربح ، ولا يثبت الخيار مبيع الحسب عند أبي يوسف



والشافعي وأحمد . ويثبت في القول الثاني عند الشافعي وأحمد . والراجح الثاني : لزوم العقد مع الخط وعدم ثبوت الخيار . والإستدلال من الجانب الأول بالنقيض . ومن الجانب الثاني بمقتضى عقد المبيع .

٣١ - قال مالك وزفر وأبو يوسف وابن أبي ليلى والشافعي وأحمد : إذا أُرِدَ للمشتري رد المصراة يثبت له خيار العيب في ذلك ، ويرد معها مائة من تمر . واعتبر الحنابلة هذا الخيار خيار التلخيص . وقال المالكية : يرد معها مائة من غالب قوت البلد . وفي رواية عن أبي يوسف وابن أبي ليلى : رد بها قيمة الثمن أو قيمة ماع من تمر ، وقال أبو حنيفة ومحمد : المشتري لا يرد المصراة بل يرجع بالنقصان الوصف المرغوب فيه لا بالنقصان العيب . وفي رواية عنهما لا يرجع بالنقصان . وقال أشهب : لا خيار له في ردها ، ويرجع بالنقصان العيب ، وغير أبي حنيفة استدلوا بالحديث ، وهو يستدل بما دل عليه الكتاب والسنة والإجماع أن ضمان المثلي يكون بالمثل .

٣٢ - إذا نهى عن البيع بسبب من الأسباب وكان معاوضة مال بمال وقبض المشتري المبيع بائن البائع فهل يفيد هذا القبض ملكه له ؟ فقال الجمهور : يبطل البيع ولا يملكه المشتري بالقبض . وقال الحنفية : يفسد البيع ، ويملكه ملكاً خبيثاً ، ويجب فسخه ورفعاً للمعصية . والمسألة أصولية مبنية على ما يفيد النهي الوارد في الكتاب والسنة عمنع الأمور المشروعة .

٣٣ - قال الحنفية والشافعية : البيع عند أنان الجمعة صحيح ، لكنه عند الحنفية مع كراهة التحريم ، وعند الشافعية مع الحرمة . وقال المالكية والحنابلة : البيع باطل . والخلاف في المسألة مبني على الخلاف في دلالة النهي إذا كان لوصف مجاور ، وهو خلاف أصولي .

٢٤ - قال الحنفية والشافعية وهو رواية عن مالك وأحمد : بيع الحاضر للسكنى

صحيح + مكروه عند الحنفية وحرام عند غيرهم إذا تحققت فيه شروط المنع .

وقال الحنفية ورواية عن مالك وأحمد : المبيع

باطل إن تحققت شروطه . والمسألة حديثة مبنية على ما يغيده النهي إذا كان لوعف مجاوز .

٢٥ - قال الحنفية والشافعية ورواية عن مالك وأحمد : إذا وقع في البيع نجش

صح البيع مع كراهة التحريم عند الحنفية ومع الحرمة عند غيرهم . وقال أحمد ومالك ففسى

رواية عنه : البيع فاسد . والراجح الأول . والمسألة حديثة أصولية .

والله أعلم بأحكامه .

### خاتمة النتائج

#### بسم الله الرحمن الرحيم

هذا وأوان الفراج من المسائل التي قصدت استعراضها وبحيثا للتعريف على ما شاع بين العلماء من أهل القرن الثالث وما بعده ، ومن وصف أهل العراق بأهل الرأي ولا سيما الأئمة أبو حنيفة وأصحابه ، ووصف أهل الحجاز بأهل الحديث ولا سيما الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد رحمهم الله .

وقد نليت في أئمة اثنتين وثلاثين مسألة وأجلت الفكر في مناقشات هذه الأدلة . فوجدت أن الأئمة من أهل العراق وأهل الحجاز يكادون يتكاثفون في الاستدلال بالحديث بأنواعه ، أغنى الصحيح والحسن والمرفوع والموقوف ، ويتكاثفون في الاستدلال بالرأي بأنواعه أغنى القياس والاستحسان والمصلحة المرسل ، ولم يستدل أحد منهم بحديث ضعيف ولا برأي صادر عن هوى . بل وجدت أن الحنفية - وهم المدعى عليهم أنهم أهل الرأي - يتوسعون في العمل بالحديث ، والمرسل ، كما في مسألة حكم مقد الفصولي ، ومسألة الربا بين المسلم المستأمن وبين العربي في دار الحرب وغيرهما ، على حين أن الشافعي شق في العمل بالمرسل ولم يعمل به إلا بشروط صيقة وأن الحنفية يعملون بأثار الصحابة بينما يحملها الشافعي كما في مسألة بيع العيسة اللهم إلا أن يكون لها حكم الرافع . وأن الحنفية يستدلون في المسألة بالحديث بينما يستدل الشافعي وأحمد بالقياس كما سبق في مسألة البراءة من العيوب في المذهب الرابع . والمعروف أن الحنفية يشترطون في العمل بالقياس أن تكون علته ثابتة بالشي أو الإجماع ولا يستدلون بجنس العلة إلا إذا كان ثابتا بالشي أو بالإجماع ، وغيرهم يكتفي في إثبات هذه العلة بمحض المناسبة العقلية أو قن العلية ، وهي المعروفة بالإخالة <sup>(١)</sup> . ولست أقدم من هذا الكلام تنقأ أحد من الأئمة ، ولقد كادوا جميعا حماة للإسلام استنبطوا الأحكام ، أملاوا الأصول ، وقرعوا الفروع ، وردوا تلك كله إلى كتاب الله ورسوله صلى الله عليه وسلم ، وكان بعضهم يكمل بعضا ، بعضهم عن المعجزة لا

والعصيات ، حتى أصبحت كتب الفقه بما تحويه من آراء وأدلة ومناقشات كأنها كتساب  
واحد ، لمن أراد أن يتعرف الحق ويعمل به ، وحسب الله عز وجلهم من الإسلام والمسلمين  
أحسن الجزاء .

وانما قصدت أن وصف العراقيين خاصة " بأهل الرأي " ثبتت له حجة قائمة ، المبهمة  
إلا أن يكون السببُ الإكثار في استعمال الرأي في المسائل التي جَدَّتْ عند هم  
لا تاع الحفارة في العراق ولم يوجد عندهم من النصوص والإجماعات ما يثبتون به  
حكمها أو وجود ولم يصح عند هم .

اللهم أرنا الحق حقاً وارزقنا اتباعه ، وأرنا الباطل باطلاً وارزقنا اجتنابه .  
آمين .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات . وعلى الله . وعلى سيدنا رسولنا  
محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

# الفهارس

- ١- فهرس الموضوعات .
- ٢- فهرس الآيات القرآنية .
- ٣- فهرس الأحاديث النبوية والآثار .
- ٤- فهرس الأعلام المترجمة لهم .
- ٥- فهرس المراجع .

## ١ - فهرس الموضوعات :

| الموضوع                                                                | رقم الصفحة |
|------------------------------------------------------------------------|------------|
| المقدمة                                                                | ٢          |
| التعريف                                                                | ٨          |
| المبحث الأول : المراد بالرأي وبين الأدلة التي تنخرج تحته               | ٩          |
| المبحث الثاني : المراد بالحديث وبين أقسامه وهل يحتج بالحديث الضعيف     | ١٩         |
| المبحث الثالث : من هم أهل الرأي وأهل الحديث                            | ٣٩         |
| تعريف البيع                                                            | ٤٩         |
| الفصل الأول : في المعاقدين في عقد البيع :                              |            |
| المبحث الأول : الخلاف في حكم بيع المبيع المميز والمعتوه                | ٥٠         |
| المبحث الثاني : الخلاف في حكم بيع الفضولي                              | ٦١         |
| الفصل الثاني : في محل عقد البيع :                                      | ٧٥         |
| المبحث الأول : في المسائل المتعلقة بالمالية :                          |            |
| المطلب الأول : الخلاف في حكم بيع الكلب وسباع الميأثم والنحس            | ٧٦         |
| المطلب الثاني : الخلاف في حكم بيع النحل ونحوه                          | ٩٧         |
| المطلب الثالث : الخلاف في حكم بيع حق التملك                            | ١٠٢        |
| المبحث الثاني : في المسائل المتعلقة بالقرر :                           | ١٠٥        |
| المطلب الأول : الخلاف في حكم بيع الغائب وإثبات خيار الرؤية للمشتري     | ١٠٦        |
| المطلب الثاني : الخلاف في حكم بيع الثمر والعنق قبل بدو صلاحهما         | ١٢٠        |
| المطلب الثالث : الخلاف في حكم بيع الحطب في شمله واللوز في قشره ونحوهما | ١٢٧        |
| المطلب الرابع : الخلاف في حكم بيع العقار قبل قبضه                      | ١٣٢        |
| المطلب الخامس : الخلاف في حكم بيع المربيون                             | ١٤٢        |

## ١ - تابع فهرس الموضوعات

| الموضوع                                                                   | رقم الصفحة |
|---------------------------------------------------------------------------|------------|
| المبحث الثالث . في المسائل المتعلقة بالربا :                              | ١٥٠        |
| المطلب الأول : الخلاف في علة الربا                                        | ١٥١        |
| المطلب الثاني : الخلاف في جريان الربا في الغلوس                           | ١٨٦        |
| المطلب الثالث : الخلاف في اشتراط التقابض في الأموال الربوية               | ١٩٤        |
| المطلب الرابع : الخلاف في حكم بيع العينة                                  | ١٩٨        |
| المطلب الخامس : الخلاف في حكم بيع العرايا استثناءً من المزاينة            | ٢١٤        |
| المطلب السادس : الخلاف في جريان الربا بين المسلم والحري في دار الحرب      | ٢٣٣        |
| الفصل الثالث : في المبيعة والشرط والشر في البيع :                         | ٢٤١        |
| المبحث الأول : الخلاف في ثبوت خيار المجلس                                 | ٢٤٢        |
| المبحث الثاني : في المسائل المتعلقة بالشرط في البيع :                     |            |
| المطلب الأول : الخلاف في حكم البيع مع الشرط الذي لا يقتضيه العقد وفيه تسع |            |
| لأحد العاقلين                                                             | ٢٥٢        |
| المطلب الثاني : الخلاف في حكم اشتراط تركه الزرع في الأرض والتمر على الشجر | ٢٧٢        |
| المطلب الثالث : الخلاف في مدة خيار الشرط                                  | ٢٧٧        |
| المطلب الرابع : الخلاف في ميراث خيار الشرط الثابت للبائع أو للمشتري       | ٢٨٦        |
| المطلب الخامس : الخلاف في حكم البيع بشرط براءة البائع من كل عيب في المبيع | ٢٩١        |
| المطلب السادس : الخلاف في حكم زوائد المبيع بعد البيع وقبض المبيع قبساً    |            |
| الرد بالعيب لمن تكون ؟ للبائع أو للمشتري                                  | ٣٠٠        |
| المبحث الثالث : الخلاف في حكم البيع لقرض محرم كبيع السلاح في أيام الفتنة  |            |
| وبيع العنب ممن يتخذ عصيره خمرًا                                           | ٣٠٨        |

## ١ - تابع فهرس الموضوعات

## الموضوعات

رقم المحلقة

- ٣١٥ الفصل الرابع : في حكم البيع :
- ٣١٦ المبحث الأول : الخلاف في منع خيار العاثر خروج المبيع من ملكه
- المبحث الثاني : الخلاف فيما إذا ظهر في المبيع عيب وقبله المشتري هل يقبله
- ٣٢٠ بكل الثمن أو يستثنى أرض العيب
- ٣٢٢ المبحث الثالث : الخلاف في حكم ما إذا ظهرت الخيانة في بيع المراجعة والتولية
- ٣٢٩ المبحث الرابع : الخلاف في بيع المصراة إذا أريد المشتري ربحا
- المبحث الخامس : الخلاف في حكم البيع المنهي عنه بسبب من الأسباب إذا كان معاوضة
- ٣٤٠ مال بمال هل يفيد قبض المشتري فيه ملك المبيع \*
- المبحث السادس : في البيع المنهي عنه لومف مجاور :
- ٣٥٠ المطلب الأول : الخلاف في حكم البيع عند أذان الجمعة
- ٣٥٦ المطلب الثاني : الخلاف في حكم بيع العاشر للهادي
- ٣٦٢ المطلب الثالث : الخلاف في حكم البيع الذي وقع فيه النجش
- ٣٦٥ الخاتمة في النتائج
- ٣٧٦ خاتمة النتائج
- ٣٧٨ الفهارس
- ٣٧٩ ١ - فهرس الموضوعات
- ٣٨٢ ٢ - فهرس الآيات القرآنية
- ٣٨٥ ٣ - فهرس الأحاديث النبوية والآثار
- ٣٩٦ ٤ - فهرس الأعلام المترجمة لهم
- ٤٠٠ ٥ - فهرس المراجع



## ٢ - فهرس الآيات القرآنية :

| من الآية التكريرة                           | اسم السورة ورقم الآية | رقم الصفحة           |
|---------------------------------------------|-----------------------|----------------------|
| ... فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه            |                       |                      |
| عليه بمثل ما اعتدى عليكم ...                | (البقرة / ١٩٤)        | ٣٣٤                  |
| ... ولا تمسكوهن ضرارا لتعتدوا ...           | (البقرة / ٢٢١)        | ٢٠٨                  |
| ... وأحل الله البيع ...                     | (البقرة / ٢٧٥)        | ١٢٥ - ٩١ - ١٢٥ - ١٢٨ |
|                                             |                       | ١٣٤ - ١٤٠ - ١٣٥      |
|                                             |                       | ٢٢٢ - ٢٠٨ - ٢٣٥      |
|                                             |                       | ٢٤٧                  |
| ... وحرم الربا ...                          | (البقرة / ٢٧٥)        | ٢٣٩                  |
| ... فمن جاءه موعظة من ربه                   |                       |                      |
| فاتنبه لله ما سلف ...                       | (البقرة / ٢٧٥)        | ٢٠٢ - ٢٠٤            |
| ... وإن تبتم فلكم رؤوس أموالكم ...          | (البقرة / ٢٧٩)        | ٢٠٣                  |
| ... فإن كان الذي عليه الحق سفيها ...        | (البقرة / ٢٨٢)        | ٥٨                   |
| وأنوا اليئامى أموالهم ...                   | (النساء / ٢)          | ٥٦                   |
| ولأنوا السفها أموالكم ...                   | (النساء / ٥)          | ٥٨ - ٥٩              |
| وأنوا اليئامى حتى إذا بلغوا النكاح ...      | (النساء / ٦)          | ٥٩ - ٥٥              |
| ... فإن أنتم منهم رشقا فلا دفعوا إليهم      |                       |                      |
| أموالهم ...                                 | (النساء / ٦)          | ٥٨ - ٥٦              |
| ... فمر مشارا وصية من الله ...              | (النساء / ١٢)         | ٢٠٨                  |
| ما أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم |                       |                      |
| بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ...  | (النساء / ٢٩)         | ١٤٥ - ١٠٨ - ٦٤       |
|                                             |                       | ٢٢٧ - ٢٤٧ - ٢٢٧      |

## ٢ - تابع قهوس الآيات القرآنية :

| من الآية الكرمة                            | اسم الصورة ورقم الآية | رقم الصفحة |
|--------------------------------------------|-----------------------|------------|
| إنا أنزلنا إليك الكتاب بالحق لتحكم بين     |                       |            |
| الناس بما أراك الله ...                    | (النساء / ١٠٥)        | ٩          |
| يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ...      | (المائدة / ١)         | ٢٤٢ = ٢٨٢  |
| ... ولا تعاونوا على الإثم والعدوان ...     | (المائدة / ٢)         | ٢١٠ - ٢١١  |
| يسألونك ماذا أحل لهم ، قل أحل لكم          |                       |            |
| الطيبات ...                                | (المائدة / ٤)         | ٨٧ - ٩٢    |
| ولا تسدوا الذين يدعون من دون الله ...      | (الأنعام / ١٠٨)       | ١٧         |
| قل لا أجد فيما أوحى إليّ محرّما على طاعم   |                       |            |
| يطعمه إلا أن يكون ميتة أو دما مسفوحا       |                       |            |
| أو لحم خنزير ...                           | (الأنعام / ١٤٥)       | ١١ - ٨٩    |
| لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز ...          | (التوبة / ١٢٨)        | ١٥         |
| وشروه بثمان بخت ...                        | (يوسف / ٢٠)           | ٢٠٤        |
| ... فذروه في سبيله ...                     | (يوسف / ٤٧)           | ١٣٦        |
| وإن عاقبتكم لعاقبوا بمثل ما عولفتكم به ... | (النحل / ١٢٦)         | ٢٣٤        |
| ... وآتيناها الحكم صيبا .                  | (مريم / ١٢)           | ٥٠         |
| ... قالوا كيف نكلم من كان في الصهد         |                       |            |
| صيبا .                                     | (مريم / ٢٩)           | ٥٠         |
| ... ثم نخرجكم طفلا ...                     | (الحج / ٥)            | ٥٠         |
| ... ولا يضربن بأرجلهن ...                  | (النور / ٣١)          | ١٨         |
| وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم ...            | (النور / ٥٩)          | ٥٠         |
| ... فاعتصموا بأولئها ...                   | (الحشر / ٢)           | ٩          |
| يا أيها الذين آمنوا إنا نودى للملأه ..     | (الجمعة / ٩)          | ٣٥٠        |

(٢٨٤)

٢ = تابع فهرس الآيات القرآنية .

| من الآية الكريمة                       | اسم السورة ورقم الآية | رقم الصفحة |
|----------------------------------------|-----------------------|------------|
| وما تفرق الذين أوتوا الكتاب إلا من بعد |                       |            |
| ما جاءهم البينة .                      | ( البينة / ٤ )        | ٢٥٠        |

## ٣ - فهرس الأحاديث النبوية والآثار

| رقم الصحيفة | طُورف الحديث                                                  |
|-------------|---------------------------------------------------------------|
| ٢٦٩         | ...أبغض وأعتق فينا الولاء لمن أعتق .                          |
| ٢٩٥ - ٢٩٦   | أنى رسول الله (ص) رجلان يختصمان ... ثم استبهما ثم تحالفاً ... |
| ٣١٢ - ٣١٣   | أناني جبريل فقال يا محمد إن الله لمن الخمر وعاصرها ...        |
| ١٣٩         | إذا ابتست طاماً فلا تبعه حتى تقيضه                            |
| ٢٧٨         | إذا أنت بايعت قتل لا خلاية ثم أنت ... ثلاث ليال ...           |
| ١٣٧         | فإذا اشتريت بعباً فلا تبعه حتى تقيضه .                        |
| ٢٨١         | إذا بايعت قتل لا خلاية ثم أنت ... ثلاث ليال .                 |
| ١١٨         | إذا بايعت قتل لا خلاية ... ولئى خيار ثلاثة أيام .             |
| ٢٠٩         | إذا تبايعتم بالعينة ...                                       |
| ٢٢٣         | إذا خرستم فخذوا ودعوا الثلث ...                               |
| ٢٠٨         | إذا شئ الناس بالدينار والدرهم وتبايعوا بالعينة ...            |
| ٢٣٦         | ... المذهب إليهم فزِدْ في الخطر وأبعد في الأجل ...            |
| ١٢٥         | ... أرايت إذا منع الله الثمرة بم يأخذ أحدكم مال أخيه ؟        |
| ٨٢          | أرض رسول الله (ص) في ثمن كلب الصيد .                          |
| ٢٥٤ - ٢٦٩   | ... اشتريها وأعتقها واشترط ليها الولاء ...                    |
| ٢٥٠         | افترقت اليهود على إحدى أو اثنتين - وسبعين فرقة ...            |
| ٢٧          | أقول الحين للجارية البكر والثيب ثلاثة أيام ...                |
| ٣٦          | ألا إن صيد وَّ وَغَضَّاهُ حرام ..                             |
| ٢٦٨         | أمرني النبي (ص) أن أشتري بربوة فأعتقها ...                    |
| ٢٦١         | انطلق إلى أهل الله - بمعنى أهل مكة - فأنسبهم عن أربع ...      |

## ٣ - تابع فهرس الأحاديث في النجوى والآثار

| رقم الحديث | رقم الصفحة                                                                           |
|------------|--------------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٢٩        | إن يبيع المحفلات خلافة ولا تحل الخلقة لمسلم                                          |
| ٢٨٧        | إن رجلاً اشترى من رجل بعمراً وشرط عليه الخيار أربعة أيام فأبطل رسول الله (ص) البيع . |
| ٢٢٩-١٢١    | إن رسول الله (ص) نهى عن بيع الثمار حتى يهدؤ صلاحها نهى البائع والمشتري .             |
| ٢٥٦        | إن النبي (ص) نهى عن بيعتين في بيعة .                                                 |
| ١٨٠        | ... أن رجلاً قال يا رسول الله ! أرأيت الرجل يبيع الفرس بالأسفاس ... ؟                |
| ٢٢٩-٢٢٦    | أن رسول الله (ص) أوصى لما حبب العرب أن يبيعها ...                                    |
| ٨٧         | أن رسول الله (ص) أمر بقتل الكلاب إلا كلب صيد أو ...                                  |
| ١٧٥        | أن رسول الله (ص) أمره أن يجهز جيشاً ... فكان يأخذ البعير بالبعيرين ...               |
| ١٦٢        | أن رسول الله (ص) بعث أخاً بنى مدى ... فقدم يتمي جنب ...                              |
| ٦٨         | أن رسول الله (ص) بعث حكيم بن حزام يشتري له أضيحة ...                                 |
| ٢٢٩        | أن رسول الله (ص) رخص في بيع العرباء بطرسها ...                                       |
| ٣٠٣        | أن رسول الله (ص) قضى أن الطراج بالظمان .                                             |
| ٤٢         | أن رسول الله (ص) كان لا يرفع يده إلا عند افتتاح الصلاة ...                           |
| ٩          | أن رسول الله (ص) لما أراد أن يبعث معاذاً إلى اليمن ...                               |
| ٢٢٩        | أن رسول الله (ص) نهى عن بيع الثمر بالتمر وقال: تلك الربا ...                         |
| ١٤٥        | أن رسول الله (ص) نهى عن بيع العربون .                                                |
| ٢٤٥        | أن رسول الله (ص) نهى عن بيع العلائق والمضامين .                                      |
| ١٢٨        | أن رسول الله (ص) نهى عن بيع النخل حتى يزهو ...                                       |

## ٣ - تابع فهرس الأحاديث النبوية والآثار

| رقم الصحيفة | طراف الحديث                                                      |
|-------------|------------------------------------------------------------------|
| ٢٦٠         | أن رسول الله (ص) نهى عن بيع وسلف .                               |
| ٢٧٤-٢٥٧     | أن رسول الله (ص) نهى عن بيع وشرط .                               |
| ٨٣          | أن رسول الله (ص) نهى عن ثمن السنور والكلب إلا كلب صيد .          |
| ٨٠          | أن رسول الله (ص) نهى عن ثمن الكلب وسير البهي ...                 |
| ٥٦          | أن عمر بن سلمة وهو صغير زوج أمه ...                              |
| ١٤٨         | أن النبي (ص) أحلّ العربان في البيع .                             |
| ٦٥          | أن النبي (ص) أعطاه ( أي عروّة ) ديناراً يشتري له به شاة ..       |
| ١٧٤-١٦٤     | أن النبي (ص) نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة .                 |
| ٢٥٥         | أن النبي (ص) نهى عن الشرط في البيع .                             |
| ٢٧٥-١٢٨-١٢٢ | أن النبي (ص) نهى عن بيع العنب حتى يسود ، وعن بيع الحب حتى يشتد . |
| ٢٩٦-٢٩٥     | إنما أنا بشر وإنكم تختصمون إليّ ...                              |
| ١٣          | أنه أتاه ( أي عبد الله ) قوم فقالوا : إن رجلاً منا تزوج ...      |
| ٢٢٩         | ... أنه رخص بعد ذلك في بيع العرية ...                            |
| ٢٣٠         | أنه قيل لمحمود بن أبيب ...                                       |
| ٤٣          | أنه كان يرفع يديه حناً منكبه ...                                 |
| ٢٣٧         | أنه لقي بركانة بأعلى مكة ...                                     |
| ١٢٢         | أنه نهى عن بيع الشجرة حتى يبدو صلاحها ...                        |
| ٢٦٨-٢٥٥     | أنه نهى عن بيع وشرط .                                            |
| ٨٦          | أنه نهى عن ثمن الكلب والسنور إلا كلب صيد .                       |

| رقم الصفحة  | ط - حرف الحذف -                                                            |
|-------------|----------------------------------------------------------------------------|
| ٢٢٥         | أنه نهي عن المزينة والمحاكمة                                               |
|             | وأي سمعت رسول الله (ص) ينهي عن بيع الذهب بالذهب ... إلا سوا يسوا           |
| ١٩٦         | بيننا بعين ...                                                             |
| ٩٢          | أيما إصاب دمع فقد طهر                                                      |
| ٢٦٨         | ... بعث النبي (ص) ناقة ، وشرط لي حملتها إلى المدينة ...                    |
| ٢٦٤         | ... ربيته ... ولك ظهري إلى المدينة ...                                     |
| ٢٣٦-٢٢٥     | ... بلغنا أن أبا بكر المديق ... حتى أنزل الله (آلم - غابطة الروم) ...      |
| ٢٤٦         | البيمان بالخيار مالم يتفرقا أو يقول أحدهما ...                             |
| ٢٤٦         | البيمان بالخيار ... فإن مثاقا وبيننا يورث لهما ...                         |
| ١٢٤         | تأثني ألا يفعل خيرا ... هو له ...                                          |
| ٢٤٢         | التمر بالتمر ... مثلاً بمثل سوا ... يسوا يدا بيد ...                       |
| ١٦٢         | التمر بالتمر ... والذهب بالذهب ... يدا بيد عينا بعين مثلاً بمثل ...        |
| ٢٩          | ... ثمرة طيبة وما ظهور ... فتوشأ منه ... وصلى .                            |
| ٨٧          | جا جبريل عليه السلام إلى النبي (ص) فنزلت ( يما لولك ماذا أحل لهم ... ) ... |
| ٢٧٥         | حتى تنجو من العاهة ...                                                     |
| ١٤          | خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك .                                           |
| ٢٦٢         | ... غنيتها واشترط ليهم الولاء ، إنما الولاء لمن أعتق .                     |
| ٣٠٦-٣٠٢-٣٠٢ | الخراج بالضماع                                                             |
| ٣٠٧         |                                                                            |
| ٢٢٢-٢٢٢     | خففوا في الخرس فإن في المال التمرية والوصية                                |
| ٣٠٤         | ذكاة الجنتين ذكاة أمه                                                      |
| ١٥٩         | الذهب بالذهب تبرها وعمتها ... والبر بالبر مدى بمدى ...                     |

## ٣ - تابع فهرس الأحاديث النبوية والآثار

| رقم الصفحة      | طريق الحديث                                                                |
|-----------------|----------------------------------------------------------------------------|
| ١٥٩             | الذهب بالذهب تمرها وبينها ...                                              |
| ١٥٨ - ١٩٥       | الذهب بالذهب ... مثلا بمثل سواء سواء يدا يدا ... فإذا اختلفت ...           |
| ١٥٨             | الذهب بالذهب وزنا بوزن ... والمير بالمير كيلا بكيل ...                     |
| ١٦٣ - ٢٢٤       | الذهب بالذهب وزنا بوزن يدا يدا والفعل ربا - والحنطة بالحنطة كيلا بكيلا ... |
| ٨٢ - ٩٦         | رخص رسول الله (ص) في ثمن كلب الصيد                                         |
| ٨٢              | رخص النبي (ص) لأهل الميت القاصي في الكلب ...                               |
| ٥٩              | رفع القلم من ثلاث ...                                                      |
| ٥٧، ٥٦          | زوجه إياه (ص) بأمره (ص) ..                                                 |
| ١٧٠ - ١٧٤ - ١٧٩ | الطعام بالطعام مثلا بمثل                                                   |
| ٣٠٣ - ٣٠٧       | الثقة بالضمآن                                                              |
| ١٧٩             | ... فإذا اختلفت هذه الأصناف فبيعوا ...                                     |
| ١٣٩             | فإن رسول الله (ص) نهى أن تباع السلع حيث تبتاع حتى يحوزها ...               |
| ١٦٢             | ... فلا تفعل - بعت تمره بالدراهم ثم اشتر بالدراهم جنهيا ...                |
| ١٥٩ - ٢٢٤       | ... فمن زاد أو استزاد فقد أربى الآخذ والمعطي فيه سواء ...                  |
| ٢٢              | كان ثمن المجن على عهد رسول الله (ص) عشرة دراهم                             |
| ٢٤              | كان ثمن المجن على عهد رسول الله (ص) يقوّم عشرة دراهم                       |
| ٢٨٠             | كان حبان بن منقذ رجلا شعيقا ...                                            |
| ٢٨٩             | كان رسول الله (ص) يقول أنا أولى بكل مؤمن - فمن ترك ما لا فلاهله ...        |
| ٢٢              | كان قطع اليد على عهد رسول الله (ص) في عشرة دراهم                           |
| ١٦              | كان النخاع يوم الجمعة أوله إذا جلس الإمام ..                               |
| ١٦٢ - ١٨١       | ... كذلك ما يكال ويوزن أيضا .                                              |



## ٣ - تابع فهرس الأحاديث الضعيفة والآثـنـار

| رقم الصحيفة | طـرف الحديث                                                          |
|-------------|----------------------------------------------------------------------|
| ١٦٤         | ... لأبأس بالحيوان واحدا باثنتين يدا بيد وكرهه تسيطة                 |
| ١٦٥         | لا تبتاعوا الثمر حتى يهدو صلاحه وتذهب عنه المأفة                     |
| ١١٣ - ٧٢    | لا تبع عالجس عندك                                                    |
| ١٣٧         | لا تبسم شيئا حتى تقيضه                                               |
| ٢٢٨، ٢٢٩    | لا تبسموا الثمر بالثمر                                               |
| ١٧٨، ١٧٩    | لا تبسموا الدنيا بالدينارين - أرايت الرجل يبيع الفرس بالانقراس ؟ ... |
| ١٧٥         | لا تبسموا الذهب بالذهب ... إلا وزنا يوزن مثلا بمثل سواء بسواء ..     |
| ٢٢٢         | لا تصروا الإبل والغنم ...                                            |
| ١٦٢         | لا تفعل - مع الجمع بالدراهم ثم ابتع بالدراهم جنيها                   |
| ٢٢          | لا تطلع اليد في أقل من عشرة دراهم                                    |
| ٢٥٧         | لا تلقوا الركبان ولا يبع حافر لبيد                                   |
| ٢٦٢         | لا تناجشوا                                                           |
| ٢٠          | لا جمعة ولا شريق ...                                                 |
| ٢٢٥، ٢٢٤    | لا ربا بين المسلم والحرى في دار الحرب                                |
| ٢٢٥         | لا ربا بين أهل الحرب ... وأهل الإسلام                                |
| ٢٢٤         | ... لا ماغى تمر بماغ ...                                             |
| ٢٤٤         | لا تقرر ولا إقرار                                                    |
| ٢٤٤، ٢٤٢    | لا تقرر ولا إقرار                                                    |
| ٢٤٢         | لا تقرر ولا إقرار من شارّ شاره الله ...                              |
| ٢٢          | .. لا طائفي إلا فيما تملك ... ولا يبع إلا فيما تملك ...              |
| ٢٢          | لا تطلع فيما دون عشرة دراهم                                          |

## ٣ - تاسيع فهرس الأحاديث النبوية والآثار

| رقم المحيطة | طرف الحديث                                                                   |
|-------------|------------------------------------------------------------------------------|
| ٣٢ - ٣١     | لا يهر أقل من عشرة دراهم                                                     |
| ٢٤٩         | لا يبيع بفسككم على بيع بعض ...                                               |
| ٢٥٦         | لا يبيع حاضر لباد دعوا الناس ...                                             |
| ٥٥          | لا يتم بعد احتلام                                                            |
| ٥٥          | لا يتم بعد حلم                                                               |
| ٧٣          | لا يحل بيع ماليس عندك ولا ربح ماليس بضمن ..                                  |
| ٨٠          | لا يحل ثمن الكلب ولا حلوان الكاهن ...                                        |
| ٢٦٦-٢٦٠-٢٠٨ | لا يحل سلف وبيع، ولا ترفان في بيع ولا ربح ماليس بضمن ولا بيع ماليس عندك      |
| ٢١٢-٢١٢     | لن رسول الله (ص) في الخمر عشرة ...                                           |
| ٩٤          | لن الله اليهود حرم عليهم الشحوم فيما عداها فأكلوها ...                       |
| ٢٨٢         | لكل مسلم شرطه                                                                |
| ٢٦٤         | لما أتى علي النبي (ص) وقد أعمى بعيرى ... بعيرة ... ولك ظهيرة إلى المدينة ... |
| ٢٢          | لم تلتقط اليد على عهد رسول الله (ص) إلا في ثمن المجن ...                     |
| ٢٤٨         | ... لمراجعها ثم يمسكها حتى تحيض حيضة وتطهر ...                               |
| ٣٠          | ليس على أهل القرية جمعة ...                                                  |
| ٢٢٧         | ... ليس لي حاجة إلى فتلك إذا أبيت أن تسلم ...                                |
| ٢٠٠         | ما اجتمع الحرام والحلال إلا قلب ...                                          |
| ٢٢٧         | ما أريد ذلك ولكني أدعوك إلى الإسلام باركانة ...                              |
| ٢٧٠         | ... ما بال أقوام يشترطون شروطا ليست في كتاب الله ...                         |
| ١٧٨-١٦٢     | ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعا واحدا وما قيل ...                               |

## ٣ - تابع لغيره من الأحاديث النبوية والآثار

| رقم الصفحة      | ط                                                          | ع |
|-----------------|------------------------------------------------------------|---|
| ٢٤٤ - ٢٥٣       | المؤمنون عند شروطهم                                        |   |
| ٢٦٥ - ٢٩٥       |                                                            |   |
| ٢٥٠ - ٢٧٧       | المتبايعان كل واحد منهما بالخيار *** إلا بيع الخيار        |   |
| ٢٤٨             | ... مروه فلمراجعها ...                                     |   |
| ٢٤٥ - ٢٥٣ - ٢٦٥ | المسلمون على شروطهم                                        |   |
| ٢٨٧ - ٢٩٤       |                                                            |   |
| ١٢٢             | من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يقبضه ***                      |   |
| ١٢٩             | من ابتاع طعاما *** قال ابن عباس : أحسب كل شيء مثله .       |   |
| ١٢٢             | من ابتاع نخلا بعد أن توتّر فثمرتها للذي باعها إلا ...      |   |
| ٧٠              | .. من استطاع منكم أن يكون مثل صاحب فرق الأرض فليكن مثله .. |   |
| ١٢٢             | من اشترى أرضا فيها نخل فالثمرة للبائع إلا ...              |   |
| ٢٢٢             | من اشترى شاة مصراة فهو بالخيار ثلاثة أيام ..               |   |
| ١١٦ - ١٠٩       | من اشترى شيئا لم يره فهو بالخيار إن شاء ...                |   |
| ١١٦             | من اشترى شيئا ولم يره ...                                  |   |
| ١٢٣ - ١٣٥       | من اشترى طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه ***                    |   |
| ٢٤              | من أصابه قبيح أو رعا أو فليس أو مذي ***                    |   |
| ٢٢٤ - ٢٢٥       | من أعتق شركا له في عبد فكان له مال ***                     |   |
| ٢١٨             | من باع عبدا وله مال فماله له للبائع إلا أن يشترط المبتاع   |   |
| ٢١٧             | من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للبائع إلا أن يشترط المبتاع    |   |
| ٢٨٨             | من ترك مالا (أو حقا) فقلو رثته                             |   |

٣ - تابع فهرس الأحاديث النبوية والآثار

| رقم الصحيفة | طيف الحديث                                                |
|-------------|-----------------------------------------------------------|
| ٢٧          | من ضحك في الصلاة قهقهة فليعد الوضوء والصلاة               |
| ٢٥٤         | من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد                        |
| ٢٢٩         | من شئنا فليس منا                                          |
| ٢٣٨         | من كتب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار                |
| ٢٤٨         | نظر الله عبداً سمع مقالتي فوعاها ثم أياها ...             |
| ٢٥٧         | نهى رسول الله (ص) أن يشتري حاضر لباد ...                  |
| ١١٢         | نهى رسول الله (ص) عن بيع الحماة وعن بيع الشرر             |
| ١٠٨         | نهى رسول الله (ص) عن بيع المنب حتى يسود وعن بيع الحب ...  |
| ٢٨١         | نهى رسول الله (ص) عن بيع الشرر .                          |
| ٨٤          | نهى رسول الله (ص) عن ثمن الكلب إلا الكلب المعلم .         |
| ٨٠          | نهى رسول الله (ص) عن ثمن الكلب وإن جاء صاحبه ...          |
| ٨٥          | نهى رسول الله (ص) عن ثمن الكلب والنهر إلا الكلب المعلم    |
| ٢٧٤-٢٥٨     | نهى رسول الله (ص) عن صفتين في صفة واحدة                   |
| ٢٢٧         | نهى رسول الله (ص) عن المزانية إلا أنه رخص في العراق       |
| ٢٦٢         | نهى النبي (ص) عن التجش                                    |
| ٨٥          | نهى عن ثمن الكلب والسنور إلا كلب جيد                      |
| ١٢٨         | نهى النبي (ص) عن بيع ماله بضمن ...                        |
| ٢٦٠         | نهى رسول الله (ص) عن أربع خصال في البيع : عن سلف وبيع ... |
| ١٩٦         | الورق بالذهب ربا إلا ما ... وما ...                       |

## ٣ - تابع فهرس الأحاديث النبوية والآثار

| رقم الصفحة | طرق الحديث                                               |
|------------|----------------------------------------------------------|
| ٧٠         | ... وقال الآخر : اللهم إن كنت تعلم أني استأجرت أجيرا ... |
| ١٨١        | ... وكل ما يكال أو يوزن فكذلك أيضا                       |
| ٢٢٦        | ... هذا السحت ، تمتد به                                  |
| ١٢٧        | ... يا ابن أخي ! لاتصمن شيئا حتى تقبضه                   |
| ٣٧         | يا بني عبد مناف من ولي منكم أمور الناس شيئا ...          |

الأشهر

- ٢٠٣ ... أبلى زيداً أن قد أبطلت جهادك ... (عائشة)
- ١١٠ اشترى طلحة بن عبدالله من عثمان بن عفان مائة ... (علقمة بن الوثاب)
- ١٣ ... أقول برأى ... (عبدالله)
- ١٣ ... أقول فيها بجهنم رأى ... (عبدالله)
- ٣٠١-٢٦٣ إن آية الربا من آخر ما نزل من القرآن ... فتعوا الربا والربوة ... (عمر)
- ٩٠ أن رجلاً قتل كلباً لرجل فأغرمه عثمان ... (الإمام محمد)
- أن عبدالله بن عمرو (رض) قضى في كلب صيد قتله رجل بأربعين درهما ...
- ٩٠ (حفيدة شعيب)
- ٢٩٩ أن عبدالله بن عمرو وزيد بن ثابت (رض) كانا يقولان بصفة البراءة ... (الإمام محمد)
- ٢٨٣ أنه (أي ابن عمر) أجاز الخيار إلى شهرين
- ١٤٨ ... أنه (أي نافع بن الحارث) اشترى من صفوان بن أمية داراً ...
- ٢٠٢ ... بشى والله ما اشتريته وبشى والله ما اشتريته (عائشة)
- ٢١٠ ... درهم بدرهم وبينهما جريوة (ابن عباس)
- ٢٢٦ ... رضى في العرايا في النخلة ... توهبان للرجل (زيد بن ثابت)
- ٣٩ ... فإن شئت أن تجتهد رأيك فتقدم ... (عمر)
- ١٥ ... فتتبع القرآن أجتمع من الضم ... (زيد بن ثابت)
- ١٤٨ ... فإن رضى عمر فالجمع له ... (نافع بن الحارث)
- ٢٣٦ ... فقمر أبو بكر فجاء به يحمل ... (البراء)
- ٢٥١-٢٤٧ فكان (ابن عمر) إذا بايع رجلاً فأراد أن لا يقبله قام فمشى (نافع)
- ١٣ ... فلججت رأيه ... (عبدالله)
- ٤٠٣٩-١٢ ... الفهم الفهم فيما يختلج في فكره ، ثم قضى الأمور عندك (عمر)
- ٢٢١ ... ليست بسلفاء ولا رجبية ولكن عرايا في السفن الجواشع
- ٢٣١ (حسان بن ثابت)
- ١٩٧ ... ويدك إلى يده وأن استنورك إلى خلف السارية فلا تنظره (عمر)
- ١٤ ... واتفق الصحابة (رض) على القول في زمن عمر ...
- ٢٩٤-٢٩٦ ... وقال عبدالله بن عمر بالبراءة فقتل عثمان ...
- ٢٥١-٢٤٧ وكان ابن عمر إذا اشترى شيئاً يبعه لمارق صاحبه (نافع)
- ٢٦٢ ... لا تقربها وقها شرط لأحد ... (عمر)
- ١٧٩ لا ربا إلا في ذهب وفضة ... (ابن المسيب)

## ٤ - فهرس الأعلام المترجمة لهم :

| ما اشتهر به        | اسمه واسم أبيه        | تاريخ وفاته | رقم المصنف |
|--------------------|-----------------------|-------------|------------|
| ابن الأثير         | المبارك بن محمد       | ٦٠٦ هـ      | ١٩٥        |
| الأزهري            | محمد بن أحمد          | ٢٧٠ هـ      | ٢٢١        |
| أشهب               | أشهب بن عبد العزيز    | ٢٠٤ هـ      | ٢١٤        |
| الأوديسي           | محمد بن عبد الله      | ٢٨٥ هـ      | ١٥٤        |
| الفرعاني           | عبد الرحمن بن عمرو    | ١٥٧ هـ      | ٧٧         |
| الإتقاني           | أمير كاتب بن أمير عمر | ٧٥٨ هـ      | ٢٠٦        |
| إسحاق              | إسحاق بن إبراهيم      | ٢٢٨ هـ      | ٦٢         |
| الهاجسي            | سليمان بن خلف         | ٤٧٤ هـ      | ١٧١        |
| برهان الدين الحلبي | إبراهيم بن محمد       | ٨٤١ هـ      | ٢٢         |
| البهوي             | الحمين بن مسعود       | ٥١٦ هـ      | ٢٢         |
| النتاشي            | محمد بن إبراهيم       | ٩٤٢ هـ      | ٢١٥        |
| التركمانسي         | علي بن عثمان          | ٧٥٠ هـ      | ٨٦         |
| الفتتازانسي        | مسعود بن عمر          | ٧٩١ هـ      | ٢٤٤        |
| ابن تيمية          | أحمد بن عبد الحلیم    | ٧٢٨ هـ      | ٢٥         |
| ابن التين          | عبد الواحد بن التين   | ٦١١ هـ      | ٢٢٦        |
| أبو شور            | إبراهيم بن خالد       | ٢٤٠ هـ      | ٦٢         |
| الثوري             | سليمان بن سعيد        | ١٦١ هـ      | ٩٣         |
| الجبلي             | أحمد بن علي           | ٢٢٠ هـ      | ٩٢         |
| ابن أبي حاتم       | عبد الرحمن بن محمد    | ٢٢٧ هـ      | ٢٢         |
| أبو حامد (القاضي)  | أحمد بن بشر           | ٣٦٢ هـ      | ٢٢٤        |

## ٤ - تابع فهرس الأعلام المترجمة لهم :

| ما اشتهر به      | اسمه واسم أبيه          | تاريخ وفاته | رقم الصفحة |
|------------------|-------------------------|-------------|------------|
| ابن حبيب         | عبد الملك بن حبيب       | ٢٢٨ هـ      | ٢١٥        |
| ابن حجر          | أحمد بن علي             | ٨٥٢ هـ      | ١٩         |
| ابن حزم          | علي بن أحمد             | ٤٥٧ هـ      | ٣٠         |
| الخطاب           | محمد بن محمد            | ٩٥٤ هـ      | ١٦٨        |
| الطبرقي          | عمر بن الحسين           | ٢٢٤ هـ      | ١٧٧        |
| أبو الخطاب       | محمود بن أحمد           | ٥١٠ هـ      | ١٠١        |
| الخطيب           | أحمد بن علي             | ٤٦٢ هـ      | ١٤٧        |
| خليل             | خليل بن إسحق            | ٧٦٧ هـ      | ١٦٧        |
| الخوارزمي        | محمد بن محمود           | ٦٥٥ هـ      | ٨٢         |
| داود             | داود بن علي             | ٢٢٠ هـ      | ٤٦         |
| الدبوسي          | عبدالله بن عمر          | ٤٢٠ هـ      | ٢٠٦        |
| ابن أبي شيب      | محمد بن عبد الرحمن      | ١٥٨ هـ      | ٢٤٨        |
| الرائسي          | عبد الكريم بن محمد      | ٦٢٢ هـ      | ٢٨         |
| ربيعة            | ربيعة بن أبي عبد الرحمن | ١٢٦ هـ      | ٤٢         |
| ابن رشد (الجذ)   | محمد بن أحمد            | ٥٢٠ هـ      | ٧٨         |
| ابن رشد (الحفيد) | محمد بن أحمد            | ٥٩٥ هـ      | ٢١٥        |
| الزمخشري         | محمود بن عمر            | ٥٢٨ هـ      | ٢٢١        |
| الزملعي          | عبدالله بن يوسف         | ٧٦٢ هـ      | ٢٣١        |
| سحنون            | سحنون بن سعيد           | ٢٤٠ هـ      | ٧٨         |
| السخاوي          | محمد بن عبد الرحمن      | ٩٠٢ هـ      | ٢٤         |
| السرخسي          | محمد بن أحمد            | ٤٩٠ هـ      | ١٥٩        |



## ٤ - تابع فهرس الأعلام المترجمة لهم

| ماشتهر به           | اسمه واسم أبيه          | تاريخ وفاته | رقم المصحفة |
|---------------------|-------------------------|-------------|-------------|
| ابن سريح            | أحمد بن عمر             | ٢٠٦ هـ      | ٥٤          |
| الشعبي              | عاصم بن شراحيل          | ١٠٢ هـ      | ٤٢          |
| مدر الشريفة         | عبيد الله بن مسعود      | ٢٤٢ هـ      | ٢٤٢         |
| الطحاف              | أحمد بن محمد            | ٢٢٩ هـ      | ١٤١         |
| ابن عابدين          | محمد أمين بن عمر عابدين | ١٢٥٢ هـ     | ٢٩١         |
| عبد الوهاب (القاضي) | عبد الوهاب بن علي       | ٤٢١ هـ      | ١٦٢         |
| أبو عبيد            | القاسم بن سلام          | ٢٢٤ هـ      | ٢٢٠         |
| عثمان الهثلي        | عثمان بن سليمان         | ١٤٢ هـ      | ١٥٤         |
| ابن العريسي         | محمد بن عبدالله         | ٥٤٢ هـ      | ٢٥١         |
| ابن عقيل            | علي بن عقيل             | ٥١٣ هـ      | ١٥٢         |
| علي القاري          | علي بن سلطان محمد       | ١٠١٤ هـ     | ٢١          |
| أبو عمر             | يوسف بن عبدالله         | ٤٦٣ هـ      | ١٧          |
| ابن القاسم          | عبد الرحمن بن القاسم    | ١٩١ هـ      | ١٨٩         |
| ابن قدامة           | عبدالله بن أحمد         | ٦٢٠ هـ      | ١٥٦         |
| ابن القمار (القاضي) | علي بن أحمد             | ٣٩٨ هـ      | ١٦٦         |
| قطلوبغا             | قاسم بن قطلوبغا         | ٨٧٩ هـ      | ٣٠          |
| ابن القيم           | محمد بن أبي بكر         | ٧٥١ هـ      | ٢٥          |
| الكاساني            | أبو بكر بن مسعود        | ٥٨٢ هـ      | ٢٢٨         |
| ابن كنانة           | عثمان بن كنانة          | ١٨١ هـ      | ٧٩          |
| الثوث               | الليث بن سعد            | ١٧٥ هـ      | ٩٣          |
| ابن أبي لهي         | محمد بن عبد الرحمن      | ١٤٨ هـ      | ٧٦          |

## ٤ - تابع فهرس الأعلام المترجمة لهم :

| ما اشتهر به  | اسمه واسم أبيه           | تاريخ وفاته | رقم الصفحة |
|--------------|--------------------------|-------------|------------|
| ابن الحاجشون | عبد الملك بن عبد العزيز  | ٢١٢ هـ      | ٩٥         |
| المرغيناني   | علي بن أبي بكر           | ٥٩٢ هـ      | ٢٥٩        |
| مطرف         | مطرف بن عبدالله مطرف     | ٢٢٠ هـ      | ٢١٢        |
| ابن معين     | يحيى بن معين             | ٢٢٣ هـ      | ٣٥         |
| ابن المنذر   | محمد بن إبراهيم          | ٣١٧ هـ      | ٦٣         |
| المنذري      | عبد المظالم بن عبد القوي | ٦٥٦ هـ      | ٣٦         |
| ابن نافع     | عبدالله بن نافع          | ٢١٦ هـ      | ٧٩         |
| النووي       | يحيى بن شرف              | ٦٧٦ هـ      | ٣٥         |
| ابن السهام   | محمد بن عبد الواحد       | ٨٦١ هـ      | ٣١         |



- ١٠ - أحكام القرآن • للإمام حجة الإسلام أبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي المتوفى سنة ٣٢٠ هـ - تصوير دار الفكر - بيروت •
- ١١ - أحكام القرآن • لأبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ - تحقيق علي محمد البجاوي - طبعة دار المعرفة ودار الجيل ببيروت الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م •
- ١٢ - اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى • للإمام أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم الأنصاري المتوفى سنة ١٨٢ هـ - بتحقيق أبي الوفاء الأصفهاني - مطبعة الوفاء - مصر سنة ١٢٥٧ هـ •
- ١٣ - الاختيار لتعليل المختار • للإمام عبد الله بن محمود بن مودود الموصلي الحنفي المتوفى سنة ٦٨٣ هـ - طبعة دار الفكر العربي •
- ١٤ - الأذكار المنتخبة من كلام سيد الأبرار على الله عليه وسلم للإمام يحيى الدين يحيى بن شرف الثوري الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ - طبعة المكتبة العلمية ببيروت سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م •
- ١٥ - إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن محمد القسطلاني الشافعي المتوفى سنة ٩٢٣ هـ - طبعة دار الفكر مصورة عن الطبعة السادسة بالمطبعة الكبرى الأميرية ببولاق بمصر سنة ١٣٠٤ هـ •
- ١٦ - أساس البلاغة لجار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري الحنفي المتوفى سنة ٥٢٨ هـ - تحقيق الأستاذ عبد الرحيم محمود - طبعة دار المعرفة ببيروت سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م •
- ١٧ - الإستمعاب في أسماء الأصحاب بهامش الإمامية ، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن محمد بن عبد البر الأسدي المالكي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ - طبعة دار الكتساب العربي ببيروت بدون تاريخ •
- ١٨ - أئني المطالب شرح روش الطالب لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي المتوفى سنة ٩٢٥ هـ - طبعة المكتبة الإسلامية •

- ١٩ - أسهل المدارك شرح إرشاد السالك في فقه إمام الأئمة مالك - لأبي بكر بن حسين الكشاورى المالكي - طبعة عمسى الهادي الحلبي بمصر \*
- ٢٠ - الأتشاء والنظائر في قواعد وفروع فقه الشافعية ، للإمام جلال الدين عبد الرحيم بن السبوطي الشافعي المتوفى سنة ٩١١ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م \*
- ٢١ - الإقرار على مسائل الخلاف - للقاضي عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي المالكي المتوفى سنة ٤٢٢ هـ - طبعة الإدارة بتونس ، مصور من إدارة مكتبة الحرم المكي برقم ٣١٧٥ \*
- ٢٢ - الإنابة في تمييز المحابة ، للحافظ أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢ هـ - طبعة دار الكتاب العربي \*
- ٢٣ - اصطلاحات المذهب ( المالكي ) وكفى بعض علمائه وأسمائهم ووفياتهم ومذاهبهم - للعلامة الأمير المالكي المتوفى سنة ١٢٤٢ هـ - طبعة المحمودية التجارية بالأزهر سنة ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠م مطبوع مع شرح المؤلف على نظم ٣٩ مسألة التي لا يعذر فيها بالجهل ليهرام بن عبد الله المتوفى سنة ٨٠٥ هـ \*
- ٢٤ - الأصول ، المعروف بالمبسوط - للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩ هـ بتحقيق أبي الوفاء الألفاني والدكتور شفيق شعاندة ( النصراني ) - طبعة إدارة القرآن والمعلوم الإسلامية بكراتشي بباكستان \*
- ٢٥ - إجماع السنن - للمحدث طفر أحمد المذهبي الحنفي المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ بإشراف الشيخ أشرف علي التبانوي الحنفي المتوفى سنة ١٣٦٢ هـ - طبعة إدارة القرآن والمعلوم الإسلامية بكراتشي بباكستان \*
- ٢٦ - الأعلام - لخير الدين الزركلي - طبعة دار العلم للملايين ببيروت الطبعة الخامسة سنة ١٩٨٠م \*

- ٢٧ - إعلام الموقعين عن رب العالمين • لشمس الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - ميسور بتوزيع عباس أحمد الهاز بمكة المكرمة •
- ٢٨ - الإقناع ( متن كشاف القناع ) للإمام شرف الدين موسى بن أحمد الحجاوي الحنبلي المتوفى سنة ٩٦٨ هـ - طبعة عالم الكتب سنة ١٤٠٣ هـ مع شرحه كشاف القناع •
- ٢٩ - الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع • للشيخ محمد الشريفي الخطيب الشافعي المتوفى سنة ٩٧٧ هـ - طبعة دار إحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٧٦ هـ •
- ٣٠ - الأُدم • للإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ بإشراف محمد زهري النجار - طبعة مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م - الطبعة الأولى •
- ٣١ - الأموال • للإمام أبي عبيد القاسم بن سلّام المتوفى سنة ٢٢٤ هـ بتحقيق محمد خنيسل هراس - طبعة مكتبة الكليات الأزهرية بمصر سنة ١٩٦٨ هـ - ١٣٨٨ هـ •
- ٣٢ - إنباه الرواة على أنباه النحاة • للوزير جمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي - طبعة دار الكتب المصرية بمصر سنة ١٩٥٥ م •
- ٣٣ - الإنباه في فضائل الثلاثة الأئمة الفخا • مالك والشافعي وأبي حنيفة رضي الله عنهم وذكر عيون من أخبارهم وأخبار أصحابهم للتعريف بجلائد أقدارهم • للحنافذ أبي مصر يوسف بن عبد البر النمري القرطبي المالكي المتوفى سنة ٤٦٢ هـ - - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت •
- ٣٤ - الأنساب • للإمام أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السعدي المتوفى سنة ٥٦٢ هـ تحقيق عبدالله عمر البارودي - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت ميسور عن طبعة دار الجنان ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م •
- ٣٥ - الإنباه في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل • لعلاء الدين علي بن سليمان العرناوي الحنبلي المتوفى سنة ٨٨٥ هـ تحقيق محمد حامد القاسمي مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة ، الطبعة الأولى بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م •

- ٣٦ - أوجز المسالك إلى مولاً مالك - للمحدث محمد زكريا الكاندهلوي الحنفي المتوفى سنة ١٤٠٣ هـ - طبعة مكتبة الإمامية بمكة المكرمة سنة ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.
- ٣٧ - الماعث الحثيث شرح إختصار علوم الحديث - للحافظ أبي الفداء ابن كثير الدمشقي المتوفى سنة ٧٧٤ هـ - تأليف أحمد محمد شاكر - طبعة مكتبة دار التراث بالقاهرة الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ٣٨ - البحر الرائق شرح كنز الدقائق - للإمام زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي المتوفى سنة ٩٧٠ هـ - المطبعة العربية بهماكتان .
- ٣٩ - بذائع الصنائع في ترتيب الشرائع - للإمام علاء الدين أبي بكر بن مسعود الكامنسي الحنفي الملقب بتليد العلماء - المتوفى سنة ٥٨٧ هـ - تصوير دار الكتاب العربي ببيروت الطبعة الثانية سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.
- ٤٠ - بداية المجتهد ونهاية المقتصد - لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي المالكي المعروف بابن رشد الحفيد المتوفى سنة ٥٩٥ هـ - طبعة دار المعرفة ببيروت الطبعة السابعة سنة ١٩٨٥ م - ١٤٠٥ هـ .
- ٤١ - بذل المجهود في حل (ألفاظ) أبي داود - للمحدث خليل أحمد السهارنغوري المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ تعليق المحدث محمد زكريا بن يحيى الكاندهلوي - طبع دار السنن بالرياض .
- ٤٢ - البقعة المزجاة لمن يطالع المرقاة في شرح المشكاة - للشيخ محمد عبد الحلوم بسن عبد الرحيم الجشي الهندي - طبعة مكتبة الإمامية بملتان باكستان .
- ٤٣ - بنية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة لجليل الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي المتوفى سنة ٩١١ هـ تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم - مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٥ م.
- ٤٤ - المفاتيح في شرح الهداية للعلامة أبي محمد محمود بن أحمد العيني الحنفي المتوفى سنة ٨٥٥ هـ - طبعة دار الفكر ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .

- ٤٥ - تأويل مختلف الحديث • لأبي محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الدينوري المتوفى سنة ٢٧٦ هـ - طبعة دار الكتاب العربي ببيروت •
- ٤٦ - ناع التراجم في طبقات الحنفية للشيخ الحافظ أبي زين الدين قاسم بن قطلوبغا الحنفي المتوفى سنة ٨٧٩ هـ - مطبعة ايجوكتشيل كراتشي بباكستان سنة ١٤٠١ هـ •
- مصور من مطبعة العاني بقم سنة ١٩٦٢ م •
- ٤٧ - تاج العروس من جواهر القاموس للإمام محب الدين أبي الفتح السيد محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي المصري الحنفي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ - طبعة دار مكتبة الحياة ببيروت •
- ٤٨ - تاريخ التشريع الإسلامي لمحمد الخضرى بك - طبعة المكتبة التجارية الكبرى بمصر سنة ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م •
- ٤٩ - تبين الحقائق شرح كنز الدقائق، للعلاقة فخر الدين عثمان بن علي الزيلعي الحنفي المتوفى سنة ٧٤٣ هـ - المطبعة الأميرية بمصر ، سنة ١٣١٤ هـ •
- ٥٠ - تجريد التمهيد لما في الموطأ من المعاني والآثار، لأبي عبد الله محمد بن عبد البر النعمرى القرطبي المالكي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت •
- ٥١ - التحرير في أصول الفقه ، الجامع بين اصطلاحى الحنفية والشافعية للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن عبد الحميد بن مسعود السيوطي ، الشهير بابن همام الدين الإسكندري الحنفي المتوفى سنة ٨٦١ هـ - طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥١ هـ •
- ٥٢ - تحفة الأخواني بشرح جامع الترمذى لأبي العلي محمد بن عبد الرحمن بن عبد الحميد الرحيم المياري كوفي المتوفى سنة ١٢٥٣ هـ - طبعة دار الفكر ببيروت •
- ٥٣ - تحفة الفقهاء والعلماء ، الدين محمد بن أحمد السمرقندي الحنفي المتوفى سنة ٥٢٩ هـ أو نحو سنة ٥٢٥ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٤ م •



- ٥٤ - تدريب الراوى فى شرح تقريب النواوى، لجلال الدين عبد الرحمن بن أبى بكر السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ بتحقيق عبد الوهاب عبد اللطوف - طبعة دار الكتب الحديثية مصورة عن مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٨٥ هـ - ١٩٦٦ م.
- ٥٥ - تذكرة الحفاظ للإمام أبى عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ ١٣٤٧ م. الطبعة الثانية بحيدر آباد بالهند سنة ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٦ م.
- ٥٦ - ترتيب مسند الإمام الشافعى لمحمد عابد السنفى المتوفى سنة ١٢٥٧ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت مصورة عن مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.
- ٥٧ - تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة للحافظ أحمد بن على بن حنبل المصنف الشافعى المتوفى سنة ٨٥٢ هـ - طبعة دار الكتاب العربى ببيروت .
- ٥٨ - التتريقات للشيخ على بن محمد الجرجاني الحنفى المتوفى سنة ٨١٦ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
- ٥٩ - التعليق المبنى على الدارقطنى - للمحدث أبى الطيب محمد شمس الحق المظفر آبادى - طبعة دار المحاسن للطباعة بالقاهرة سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- ٦٠ - التعليق الممجّد على مولاً محمد لأبى الحسنات محمد عبد الحى اللكنهوى الهندى الحنفى المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ - طبعة سعيد كميلى بكراچى بباكستان .
- ٦١ - تفسير البحر المحيط، لمحمد بن يوسف الشهير بأبى حيان الأتلملى الطرناطسى المالكي المتوفى سنة ٧٥٤ هـ - طبعة دار الفكر ببيروت سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م وبهامشه تفسير النهر الماد له وكتاب الفهر اللقيط من البحر المحيط لتاج الدين الحنفى .
- ٦٢ - تفسير الخازن المسمى بلباب التأويل فى معانى التنزيل، للعلامة علاء الدين بن على بن محمد بن إبراهيم البقندى المعروف بالخازن المتوفى بعد سنة ٧٢٥ هـ - طبعة دار المعرفة ببيروت .
- ٦٣ - تفسير الطبرى = جامع البیان عن تأويل آى القرآن لأبى جعفر محمد بن جرير الطبرى المتوفى سنة ٣١٠ هـ - طبعة مصطفى البانى الحلبى بمصر سنة ١٣٧٣ هـ - ١٩٥٤ م الطبعة الثانية .

- ٦٤ - تفسير القرآن العظيم للحافظ إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي المتوفى سنة ٧٢٤ هـ تحقيق يوسف عبد الرحمن المرعشي - طبعة دار المعرفة ببيروت سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.
- ٦٥ - تفسير القرطبي = الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي المالكي المتوفى سنة ٦٧١ هـ تحقيق إبراهيم أطفيش وبشتدي خلف التلمبه ومحمد محمد حسين - طبعة دار الكتب المصرية سنة ١٢٧٣ هـ - ١٩٥٤م.
- ٦٦ - التفسير الكبير للإمام فخر الدين الرازي الشافعي المتوفى سنة ٦٠٦ هـ - طبعة دار إحياء التراث العربي ببيروت - مصورة عن طبع دار الكتب العلمية بطنجة.
- ٦٧ - تفسير النسفي = مدارك التنزيل وحقائق التأويل، للإمام حافظ الدين عبد الله بن أحمد النسفي الحنفي المتوفى سنة ٧١٠ هـ - طبعة دار المعرفة ببيروت بهامش تفسير الخازن.
- ٦٨ - تقريب التهذيب للحافظ شهاب الدين أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢ هـ بتحقيق محمد عزيمة - طبعة دار البشائر الإسلامية ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م ودار الرشيد بحلب - سوريا.
- ٦٩ - التقرير والتحبير شرح التحرير، للعلامة الحنفي الحافظ ابن أمير حاج الحنفي المتوفى سنة ٨٧١ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م عن طبعة الأميرية ببولاق بمصر سنة ١٣١٦ هـ.
- ٧٠ - تكملة البحر الرائق للإمام محمد بن حسين بن علي الطوري الحنفي - المطبعة العربية بباكستان.
- ٧١ - تكملة فتح القدير = نتائج الأفكار في كشف الرموز والأشعار، لشمس الدين أحمد ابن قودر المعروف بقاضي زاهد أفندي قاضي عمكر روستي الحنفي - طبعة دار الفكر ببيروت مصورة من الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧م.

- ٧٢ - التلخيص ( تلخيص المستترك ) . لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٧ هـ - طبعة دار المعرفة ببغروت ، مصورة عن طبعة حيدر آباد الذكسن بالهند سنة ١٢٢٥ هـ في ثل المستترك .
- ٧٣ - التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الراعي الكبير . للحافظ أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ - تصوير دار المعرفة ببغروت بمنايسة السيد عبدالله ماشم اليماني المدني سنة ١٢٨٤ هـ - ١٩٦٤م .
- ٧٤ - التمهيد في أصول الفقه لمحقوف بن أحمد بن الحسن أبي الخطاب الكلواني الحنيلي المتوفى سنة ٥١٠ هـ . بتحقيق د . مفيد محمد أبي عمشة . و د . محمد علي ابراهيم - طبعة مركز البحث العلمي وأحياء التراث الاسلامي بمكة المكرمة سنة ١٤٠٦ - ١٩٨٥م .
- ٧٥ - التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد ، لأبي عمر يوسف بن عبدالله بن محمد بن عبد البر النمرى القرطبي المالكي المتوفى سنة ٤٦٢ هـ . بتحقيق الأستاذ محمد ابن أحمد العلوي والأستاذ محمد عبد الكبير البكري - طبعة وزارة عموم الأوقاف والشئون الإسلامية بالمملكة المغربية سنة ١٢٨٧ هـ - ١٩٦٧م .
- ٧٦ - تنوير الأبصار في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة النعمان لمحمد بن عبدالله بن أحمد الخطيب الترمذاني الحنفي المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ - طبعة دار الفكر ببغروت سنة ١٢٩٩ هـ - ١٩٧٩م بشرحه الدر المختار ورد المختار .
- ٧٧ - التوضيح على التنقيح لنصر الشريعة عبيد الله - مسعود الحنفي المتوفى في سنة ٧٤٧ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببغروت - مصورة عن طبعة محمد علي مسروح وأولاده بالزاهر سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧م .
- ٧٨ - تهذيب التهذيب - للحافظ أحمد بن علي المعروف بابن حجر العسقلاني المتوفى سنة ٨٥٢ هـ - طبعة حيدر آباد بالهند سنة ١٣٢٦ هـ .
- ٧٩ - تهذيب السنن للعلامة شعس الدين محمد بن أبي بكر بن أيوب الشهير بابن - قلم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١ هـ - طبعة السنة المحمدية الثالثة سنة ١٣٦٧ هـ بمختصر سنن أبي داود ومعالم السنن .

- ٨٠ - تيسير التحرير شرح كتاب التحرير، محمد أمين المعروف بأبي عبد الله الحسني الخراساني البخاري المكي الحنفي المتوفى حوالي ٩٨٧هـ ، ( وكتاب التحرير لكمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام الحنفي المتوفى سنة ٨٦١هـ ) - مطبوعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٥٠هـ .
- ٨١ - جامع أحكام المسافر . للشيخ الإمام مجد الدين أبي الفتح محمد بن محمود الأستروثي الحنفي المتوفى سنة ٦٣٢ هـ - مطبعة الأزهرية سنة ١٣٠٠ هـ بهامش جامع الفصولين .
- ٨٢ - جامع بيان العلم وفضله وما يتبلى في روايته وحمله ، للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد البر القرطبي المالكي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، مصورة من طبعة إدارة الطباعة المتبرية بمصر سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .
- ٨٣ - الجامع المظهر للإمام محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩هـ - طبعة إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بباكستان مع شرحه النافع الكبير .
- ٨٤ - جامع المسانيد = مجموعة الأحاديث والآثار ، تضم ١٥ مسانيد الإمام الأئمة أبي حنيفة النعمان بن ثابت الكوفي المتوفى سنة ١٥٠هـ للإمام أبي المؤيد محمد بن محمود الخوارزمي المتوفى سنة ٦٥٥ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت .
- ٨٥ - جواهر الإكليل شرح مختصر خليل ، للشيخ صالح عبد السميع الآبي الأزهرى المالكي طبعة دار الفكر ببيروت .
- ٨٦ - الجواهر الثمينة في بيان أدلة عالم المدينة ، للعلامة حسن بن محمد المشاط المالكي المتوفى سنة ١٢٩٩ هـ - تحقيق د . عبد الوهاب بن إبراهيم أبي سليمان - طبعة دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م .
- ٨٧ - الجواهر المضية في طبقات الحنفية لمحيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد ابن محمد القرشي الحنفي المتوفى سنة ٧٧٥ هـ - تحقيق الدكتور عبد الفتاح محمد الحلو - طبعة دار العلوم بالرياض مصورة عن طبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بالقاهرة سنة ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

- ٨٨ - الجوهرة النيرة شرح مختصر القدوري، للإمام أبي بكر بن علي المعروف بالحذافي  
العتادي الحنفي المتوفى سنة ٨٠٠ هـ - طبعة القفيلة بإستانبول سنة ١٢٧٨م.
- ٨٩ - الجوهر الفقي ( ذيل السنن الكبرى )، للحافظ علاء الدين علي بن عثمان المازديني  
الشهير بالشركماني المتوفى سنة ٧٤٥ هـ أو ٧٥٠ هـ - طبعة دار الفكر ، مصورة  
عن الطبعة الأولى بحيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٢٥٥هـ
- ٩٠ - حاشيتان على شرح جلال الدين محمد بن أحمد المحلي على منهاج الطالبين ؛  
الأولى : لشهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبى الشافعي المتوفى سنة  
١٠٦٦ هـ .
- والثانية : لشهاب الدين أحمد المرلسي الملقب بعميرة الشافعي المتوفى سنة ٩٥٧هـ  
طبعة دار الفكر ببيروت بشرح جلال الدين المحلي المتوفى سنة ٨٦٤ هـ .
- ٩١ - حاشية البجيرمي على شرح منبج الطلاب المسماة التجريد أنفع العبد للشيخ محمد  
المرصفي - طبعة المكتبة الإسلامية بتركيا .
- ٩٢ - حاشية تبیین الحقائق للإمام شهاب الدين أحمد الخليلي الحنفي - طبعة دار المعرفة  
ببيروت ، مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة الكبرى الأميرية بمصر سنة ١٣١٤ هـ
- ٩٣ - حاشية الدسوقي على الشرح الكبير للعلامة شمس الدين محمد عرفة الدسوقي المالكي  
المتوفى سنة ١٢٢٠ هـ - طبعة دار الفكر .
- ٩٤ - حاشية السندي على سنن النسائي، للشيخ أبي الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي  
الحنفي المتوفى سنة ١١٢٨ هـ - طبعة دار البشائر الإسلامية ببيروت سنة  
١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.
- ٩٥ - حاشية الماوي على الشرح العنصر - للشيخ أحمد بن محمد الماوي المالكي - طبعة  
دار المعارف بمصر مع الشرح الصغير .
- ٩٦ - حاشية الطحطاوي على الدر المختار، للعلامة السيد أحمد بن محمد بن إسماعيل  
الطحطاوي الحنفي المتوفى سنة ١٢٢١ هـ - طبعة دار المعرفة ببيروت سنة ١٣٩٥ هـ -  
١٩٧٥م.

- ٩٧ - حاشية العنود على كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن أبي زيد القيرواني - للتشيسخ  
على الصديقي العدوي المالكي - مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة  
١٢٥٧هـ - ١٩٣٨م +
- ٩٨ - حاشية عطية الأجهوري على شرح سيدي محمد الزرقاني على المنظومة المسماة  
باليقونية في مصطلح الحديث - للمحقق الشيخ عطية الأجهوري - طبعة دار إحياء  
الكتب العربية بمصر سنة ١٣٤٨هـ +
- ٩٩ - حاشية علي المناياة للمحقق سعد الله بن عيسى المفتي الشهير بمعدني جلبي وبسعدني  
أفندي المتوفى سنة ٩٤٥هـ - طبعة دار الفكر ببيروت سنة ١٣١٧هـ - ١٩٧٧م مع فتح  
التدوير +
- ١٠٠ - الحجة على أهل المدينة ، للإمام أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة  
١٨٩هـ بتعليق العلامة السيد مهدي حسن الكيلاني - طبعة عالم الكتب ببيروت  
عن مطبعة المعارف الشرقية ببيروت آباء الذكن بالهند سنة ١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م +
- ١٠١ - الخراسي على مختصر سيدي خليل لمحمد الخراسي - طبعة دار صادر ببيروت +
- ١٠٢ - الخصائص الكبرى ، للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي الشافعي المتوفى  
سنة ٩١١هـ بتعليق د - محمد خليل هراس - بنشر دار الكتب الحديثة بمطبعة  
المعنى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م +
- ١٠٣ - الشراية ( مختصر نصب الراية ) في تطريح أحاديث الهداية للحافظ أحمد  
ابن علي المعروف بابن حجر العسقلاني الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢هـ - بتصحيح  
السيد عبد الله هاشم اليماني المعنى - تصوير دار المعركة ببيروت بدون بيان سنة +
- ١٠٤ - درر الأحكام شرح مجلة الأحكام لعلي حيدر أفندي بتعريف المحامي فهدى الحموي ،  
طبعة مكتبة النهضة +
- ١٠٥ - الدر المختار شرح تنوير الأبصار للإمام محمد بن علي بن محمد بن علي الملقب  
بغلاء الدين الحمكفي الدمشقي الحنفي المتوفى سنة ١٠٨٨هـ - طبعة دار الفکر  
ببيروت سنة ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م + مصورة عن الطبعة الثانية سنة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م +

- ١٠٦ - الدر المنلقى في شرح الملقى بهامش مجمع الأنهر، للعلامة محمد بن علي بن محمد علي، الملقب بعلاء الدين الإمام الحنكلى الصنفى المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ تصوير من طبعة دار الطباعة العاصرة، باسطنبول، سنة ١٢١٦ هـ .
- ١٠٧ - الدر المنثور في التفسير المأثور، للإمام عبد الرحمن جلال الدين السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ - طبعة دار الفكر ببيروت سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٢م .
- ١٠٨ - المختارة لشهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي القرافى المتوفى سنة ٦٨٤ هـ - الطبعة الثانية بمطبعة الموسوعة الفقهية نشر وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية أعمال موسوعية مساعدة تحقيق التراث الفقهي بدولة الكويت، مصورة عن الطبعة الأولى للجزء الأول الصادر عن كلية الشريعة بالأمم بمصر ١٣٨١هـ - ١٩٦١م .
- ١٠٩ - ذيل طبقات الحنابلة للشيخ عبد الرحمن بن شهاب الدين أحمد البقاعى الدمشقى الشهير بابن رجب الحنبلى المتوفى سنة ٧٩٥ هـ - طبعة دار المعرفة ببيروت .
- ١١٠ - ذيل تذكرة الحفاظ - للحفاظ أبى المحاسن الحسينى الدمشقى المتوفى سنة ٧٦٥ هـ - ولإبقاء نقى الدين محمد بن قهد المكي المتوفى سنة ٨٢١ هـ - ولإبقاء جلال الدين عبد الرحمن السيوطى المتوفى سنة ٩١١ هـ - طبعة دار إحياء التراث العربى مصورة عن طبعة القدس بالقاهرة .
- ١١١ - الرحمة القهية بالترجمة القهية، للحفاظ أحمد بن علي المسفلتى المعروف بابن حجر المتوفى سنة ٨٥٢ هـ بتحقيق د. يوسف عبد الرحمن المرعى - طبعة دار المعرفة الطبعة الأولى ببيروت سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- ١١٢ - الرد على سير الأوزاعي، للإمام أبى يوسف يعقوب بن إبراهيم الأمارى المتوفى سنة ١٨٢ بتحقيق أبى الوفا الأصفهاني - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت مصورة عن طبعة حيدر آباد بالهند .
- ١١٣ - رد المحتار أو المسمى بحاشية ابن عابدين على الدر المختار شرح تنوير الأبصار لخاصة المحققين محمد أمين الشهير بابن عابدين الحنفى المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ - طبعة دار الفكر ببيروت سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م مصورة عن الطبعة الثانية بنسخة ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

- ١١٤ - الرسالة للإمام محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ تحقيق أحمد محمد شاكر  
طبع مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٢٥٨ هـ - ١٩٤٠ م.
- ١١٥ - رسالة أبي داود إلى أهل مكة في وصف سننه للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث  
السجستاني المتوفى سنة ٢٧٥ هـ بتحقيق محمد الصياغ - طبعة المكتب الإسلامي  
ببيروت سنة ١٤٠١ هـ .
- ١١٦ - الرسالة المستطرفة لبیان مشهور كتب السنة المشرقة للسيد محمد بن جعفر  
الكتاني - طبعة مكتبة الكليات الأزهرية بالقاهرة .
- ١١٧ - الرفع والتكميل في الجرح والتمثيل للإمام أبي الحسنات محمد عبد الحى المكتوبى  
الهندي المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ - تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي قفة - طبعة مكتتب  
المطبوعات الإسلامية بحلب الطبعة الثالثة سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١١٨ - روضة الطالبين وعمدة المفتين للإمام يحيى بن شرف النووي الشافعي الدمشقي  
المتوفى سنة ٦٧٦ هـ - طبعة المكتب الإسلامي .
- ١١٩ - روضة الناظر وجنة المناظر بشرحه نزهة الخاطر العاطر للإمام موفق الدين عبد الله  
ابن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ - طبعة دار الكتب العلمية  
ببيروت .
- ١٢٠ - الروض المربع شرح زاد المستقنع مختصر المنقح للعلامة منصور بن يونس بسن  
إدريس البهوتي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ - طبعة مكتبة الطالب الجامعي بمكة  
المكرمة .
- ١٢١ - سنن ابن ماجه للحافظ الإمام أبي عبدالله محمد بن يزيد القزويني المتوفى  
سنة ٢٧٥ هـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - طبعة دار الفكر - صورة عن طبعة  
دار إحياء الكتب العربية بمصر سنة ١٣٧٢ هـ - ١٩٥٢ م.
- ١٢٢ - سنن أبي داود للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدی المتوفى  
سنة ٢٧٥ هـ بتحقيق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد - طبعة دار الحديث  
ببيروت سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م.



- ١٢٣ - سنن الترمذي (الجامع الصحيح) للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ هـ ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي - طبعة المكتبة الإسلامية مصورة عن طبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٥٦ هـ . \*
- ١٢٤ - سنن الدارقطني للحافظ علي بن عمر الدارقطني المتوفى سنة ٤٨٥ هـ - طبعة دار المحاسن للطباعة بالقاهرة سنة ١٢٨٦ هـ - ١٩٦٦ م . \*
- ١٢٥ - سنن الدارمي للحافظ أبي محمد عبدالله بن عبد الرحمن الدارمي المتوفى سنة ٢٥٥ هـ بمنايا محمد أحمد دهقان - طبعة إحياء السنة المحمدية . \*
- ١٢٦ - السنن الكبرى = سنن البيهقي، للحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي الشافعي المتوفى سنة ٤٥٨ هـ - طبعة دار الفكر مصورة عن الطبعة الأولى بحيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٢٥٥ هـ . \*
- ١٢٧ - سنن النسائي (شرح السيوطي وبخاشية السدي) ، للحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة ٣٠٣ هـ بمنايا الأستاذ عبد الفتاح أبي غدة وترقيمه وقهرستان، طبعة دار البشائر الإسلامية ببيروت سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م - مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة المصرية بالقاهرة سنة ١٣٤٨ هـ - ١٩٢٠ م . \*
- ١٢٨ - السير الكبير للإمام أبي عيسى، عبدالله محمد بن الحسن الشيباني المتوفى سنة ١٨٩ هـ تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد - طبعة شركة الأمانات الشرقية بالقاهرة ١٩٧١ م - بخرجه للإمام الرطبي . \*
- ١٢٩ - شجرة النور الزكية في طبقات المالكية - لمحمد بن محمد مخلوف - طبعة دار الفكر مصورة عن الطبعة الأولى بالمطبعة السلفية بمصر سنة ١٢٤٩ هـ . \*
- ١٣٠ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب - للمؤرخ الفقيه الأديب أبي الفلاح عبد الحسي بن العماد الحنبلي المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ - طبعة دار الفكر ببيروت مشبعة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م . \*

- ١٣١ - شرح أنب القاضى للخصاف، للامام أبى بكر أحمد بن على الرازى المعروف بالجمام الحنفى المتوفى سنة ٣٧٠ هـ ، بنشر السيد أسعد طربزونى الحسينى بطبع دار بنشر الثقافة بالقاهرة سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.
- ١٣٢ - شرح التلويح على التوضيح لستن التنقيح للعلامة سعد الدين مسعود بن عيسى الخنزازى المتوفى سنة ٧٩٢ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت مصورة من طبعة محمد على صبيح وأولاده بالأزهر بالقاهرة سنة ١٣٧٧ هـ - ١٩٥٧ م.
- ١٣٣ - شرح تنقيح الفصول فى اختصار المحصول فى الأصول، لشهاب الدين أحمد بن إدريس القراقى المتوفى سنة ٦٨٤ هـ + بتحقيق طه عبد الرؤوف سعد - طبعة مكتبة الكلية الأزهرية بالقاهرة ودار الفكر ببيروت - الطبعة الأولى سنة ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م.
- ١٣٤ - شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين للجلال الدين محمد بن أحمد التكتلى الشافعى المتوفى سنة ٨٦٤ هـ - طبعة دار الفكر ببيروت مع حاشية ، حميدة والغنيوى .
- ١٣٥ - شرح السير الكبير ، لشمس الأئمة أبى بكر محمد بن أحمد السرخسى الحنفى المتوفى سنة ٤٩٠ هـ + تحقيق الدكتور صلاح الدين المنجد - طبعة شركة الإسماعيات الشرقية بالقاهرة سنة ١٩٧١ م.
- ١٣٦ - شرح نخبه الفكر فى مصطلحات أهل الأئمة للامام على بن سلطان محمد الهروى القارى الحنفى المتوفى سنة ١٠١٤ هـ ، طبعة دار الكتب العلمية ببيروت نسخة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .
- ١٣٧ - شرح صحيح مسلم لمحيى الدين يحيى بن شرف النووي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ - مصور عن المطبعة المصرية ومكتبتها بالقاهرة سنة ١٣٤٩ هـ +
- ١٣٨ - الشرح الصغير على أقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك ، للعلامة أحمد بن محمد ابن أحمد الدردير المالكي المتوفى سنة ١٢٠١ هـ + بتحقيق د. مصطفى كمال وسلى بحاشيته للشيخ أحمد بن محمد الماوى - طبعة دار المعارف بمصر +

- ١٣٩ - الشرح الكبير على متن المتقن للشيخ شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن محمد  
ابن أحمد بن قدامة المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٦٨٢ هـ - طبعة دار الكتب  
المصرية ببيروت سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ١٤٠ - الشرح الكبير على مختصر خليل، لأبي البركات سيدي أحمد الفردي المالكي  
المتوفى سنة ١٢٠١ هـ - طبعة دار الفكر بهاش حاشية النسوتي .
- ١٤١ - شرح الكوكب المنير المسمى بمختصر التحرير أو المختصر المبكر شرح المختصر  
في أصول الفقه للعلامة محمد بن أحمد الحنبلي المعروف بابن النجار المتوفى  
سنة ٩٧٢ هـ تحقيق د - محمد الزحيلي ود - نزيه حماد - طبعة مركز البحث العلمي  
وأحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة الطبعة الأولى سنة  
١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.
- ١٤٢ - شرح المجلة، لتلميذ رستم باز اللبناني ( النصراني ) - طبعة إحياء التراث العربي  
ببيروت سنة ١٣٠٥ هـ طبعة ثالثة .
- ١٤٣ - شرح مسند أبي حنيفة للإمام ناصر السنة وقامع البدعة الملا علي القاري - طبعة  
دار الكتب العلمية ببيروت - الطبعة الأولى سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
- ١٤٤ - شرح معاني الآثار للإمام أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي الحنبلي  
المتوفى سنة ٣٢١ هـ - تحقيق محمد زهرى النجار - طبعة دار الكتب العلمية  
ببيروت سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ١٤٥ - شرح منتهى الإرادات - لمصنوع بن يونس البهوتي الحنبلي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ -  
طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة .
- ١٤٦ - شرح منبج الجليل على مختصر خليل للعلامة الشيخ محمد عليش المالكي  
طبعة مكتبة النجاح ، ١١٩ سوق الترك بطرابلس ، ليبيا .

- ١٤٧ - شرح موطأ الإمام مالك لأبي عبد الله محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني المالكي المتوفى سنة ١١٢٢ هـ - مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر الطبعة الأولى ، سنة ١٣٨١ هـ - ١٩٦١ م \*
- ١٤٨ - شرح نور الآثار على المنار للشيخ أحمد المعروف بملا جيون بن أبي سعيد بن عبيد الله الحنفي الصديقي المتوفى سنة ١١٢٠ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م الطبعة الأولى بهامش كشف الأسرار شرح المنار للشمسلي \*
- ١٤٩ - شرح الوقاية للإمام صفر الشريعة عبيد الله بن مسعود الحنفي المتوفى سنة ٧٤٧ هـ - مطبعة الأديبة لسوق الخمار القديم بمصر سنة ١٣١٨ هـ وبمطبعة الموسوعات بمصر سنة ١٣٢٢ هـ بهامش كشف الحقائق \*
- ١٥٠ - شروط الأئمة الخمسة للمعاليق بن موسى بن عثمان الحارثي البغدادى المتوفى سنة ٥٨٤ هـ بتحقيق محمد زاهد الكوثري - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م \*
- ١٥١ - شروط الأئمة الستة للمعاليق محمد بن طاهر القسراي المقدسي المتوفى سنة ٥٠٧ هـ بتحقيق محمد زاهد الكوثري - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م \*
- ١٥٢ - صحيح مسلم للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري المتوفى سنة ٢٦١ هـ بتحقيق محمد نوّاه عبد الباقي - طبعة دار إحياء التراث العربي ببيروت الطبعة الثانية ١٩٧٢ م - مصورة عن طبعة ميسى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م \*
- ١٥٣ - طبقات الحفاظ للمعاليق جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر الميهدي المتوفى سنة ٩١١ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م \*
- ١٥٤ - طبقات الحنابلة لأبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء الحنظلي المتوفى سنة ٥٢٦ هـ - طبعة دار المعرفة ببيروت \*

- ١٥٥ - طبقات الشافعية الكبرى ، لفتاح المين عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السيمكي الشافعي المتوفى سنة ٧٧١ هـ بتحقيق محمود محمد الطناحي - عبد الفتاح محمد الحلو - مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
- ١٥٦ - طبقات الفقهاء ، لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي الشافعي المتوفى سنة ٤٧٦ هـ - بتحقيق الدكتور إحسان عباس - طبعة دار الرائد العربي ببيروت سنة ١٩٧٠ م.
- ١٥٧ - عارضة الأحرار ، للقاضي أبي بكر محمد بن عبد الله المعروف بابن العربي المالكي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ - طبعة مكتبة المعارف في بيروت .
- ١٥٨ - العزيز في شرح الوجيز ، للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الراجعي الشافعي المتوفى سنة ٦٢٣ هـ بهامش المجموع شرح المذهب - طبعة دار الفكر .
- ١٥٩ - عقود الجمان في مناقب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان ، للمحدث شمس الدين محمد بن يوسف المالكي الدمشقي الشافعي المتوفى سنة ٩٤٢ هـ - طبعة مكتبة الإيمان بالمدينة المنورة .
- ١٦٠ - عقود الجواهر المنيفة في أدلة مذهب الإمام أبي حنيفة مما وافق فيه الأئمة الثلاثة أو أحدهم ، للإمام السيد محمد مرتضى الزبيدي الحنفي المتوفى سنة ١٢٠٥ هـ - مطبعة الفجالة الجديدة بمصر .
- ١٦١ - عمدة القاري شرح صحيح البخاري للإمام العلامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد الحنفي المتوفى سنة ٨٥٥ هـ - طبعة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م.
- ١٦٢ - العناية شرح الهداية للإمام أكمل الدين محمد بن محمود البابرسي الحنفي المتوفى سنة ٧٨٦ هـ - طبعة دار الفكر ، الطبعة الثانية ببيروت سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.
- ١٦٣ - عون المعبود بشرح سنن أبي داود لأبي الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي طبعة المكتبة السلفية بالمدينة المنورة سنة ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٩ م الطبعة الثانية مع شرح ابن قيم الجوزية .

- ١٦٤ - الفائق في تريب الحديث . للعلامة جلاله محمود بن عمر الزمخشري الحنفي المتوفى سنة ٥٨٢ هـ . تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم طبعة ميسر البابي ، الطبعة الثانية .
- ١٦٥ - الفتاوى الهندية ( أو الفتاوى العالمة ) لسلطان أبي المظفر محمد أرند ريب سائر عالمگیر بادشاه قازي وجماعة من علماء الهند الاعلام - طبعة المكتبة الإسلامية بتركيا مصورة عن طبع المطبعة الأميرية ببولاق بمصر سنة ١٣١٠ هـ .
- ١٦٦ - فتح باب العناية بشرح كتاب النفاية للإمام علي القاري الهروي الحنفي المتوفى سنة ١٠١٤ هـ بتحقيق عبد الفتاح أبي غدة - طبعة مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب .
- ١٦٧ - فتح الباري شرح صحيح البخاري لأحمد بن علي المعروف بالحافظ ابن حجر الملقب الشافعي المتوفى سنة ٨٥٢ هـ - تحقيق الشيخ عبد العزيز بن باز - محمد فؤاد عبد الباقي ، نشر رئاسة أبحاث البحوث العلمية والأفقا - والدعوة والإرشاد بالرياض .
- ١٦٨ - فتح القفار بشرح المنار المعروف بمشكاة الأنوار في أصول الفقه للعلامة زين الدين بن إبراهيم الشهير بابن نجيم الحنفي المتوفى سنة ٩٧٠ هـ - طبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر سنة ١٢٥٥ هـ - ١٩٢٧ م .
- ١٦٩ - فتح القدير شرح الهادي للإمام كمال الدين محمد بن عبد الواحد السبواحي ثم الإسماعيلي المعروف بابن الهمام الحنفي المتوفى في سنة ٨٦١ هـ - طبعة دار الفكر ببيروت الطبعة الثانية سنة ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .
- ١٧٠ - فتح الوهاب بشرح منهج الطلاب لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري الشافعي المتوفى سنة ٩٢٥ هـ - طبعة دار الفكر ببيروت .
- ١٧١ - الفروق للعلامة شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي المتوفى سنة ٦٨٤ هـ - طبعة عالم الكتب ، بيروت .

- ١٧٢ - فقه أهل العراق وحديثهم للعلامة المحقق الإمام محمد زاهد الكوثري المتوفى سنة ١٢٧١ هـ • تحقيق الشيخ عبد الفتاح أبي قدة - طبعة دار العلوم في بيروت •
- ١٧٣ - الفقيه والمتفقه لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي الشافعي المتوفى سنة ٤٦٣ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الثانية سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م •
- ١٧٤ - الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي لمحمد بن الحسن الحجوي الشعالبي المالكي المتوفى سنة ١٢٧٦ هـ • بتحقيق عبد العزيز بن عبد الفتاح القاري - طبعة المكتبة العلمية بالمدينة المنورة سنة ١٣٩٦ هـ -
- ١٧٥ - الفوائد البهية في تراجم الحنفية ، لأبي الحسنات محمد عبد الحي المكتوب الهندي الحنفي المتوفى سنة ١٢٠٤ هـ - طبعة دار المعرفة ببيروت •
- ١٧٦ - فوائح الرحمت شرح سلم الثبوت لمجد العلي محمد بن نظام الدين الأنصاري المتوفى سنة ١٢٢٥ هـ - طبعة المطبعة الأميرية ببولاق سنة ١٢٢٢ هـ ، بهامش المستقصى •
- ١٧٧ - الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني للشيخ أحمد بن قنوم المالكي المتوفى سنة ١١٢٠ هـ - طبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر سنة ١٢٧٤ هـ - ١٩٥٥ م •
- ١٧٨ - القاموس المحيط ، لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧ هـ - طبعة مصطفى البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م •
- ١٧٩ - أسرة عمون الأخيار لتكملة رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار للسيد محمد علاء الدين أفندي بن السيد محمد أمين بن السيد عمر عابدين الحنفي طبعة دار الفكر ببيروت سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م •
- ١٨٠ - قواعد في علوم الحديث ، مقدمة لإعلاء المنين للمحدث قاسم أحمد عثمانسي الشهابي الحنفي المتوفى سنة ١٣٩٤ هـ بتحقيق عبد الفتاح أبي قدة •
- طبعة إدارة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي بباكستان •

- ١٨١ - القواعد النورانية للفقيه الشافعي أحمد بن عبد الحلیم ابن تيمية الحنبلي المتوفى سنة ٧٢٨ هـ بتحقيق محمد حامد الخطي - طبعة دار الفتوة الجديدة ببيروت .
- ١٨٢ - القوائم الفقهية لأبي القاسم محمد بن أحمد بن جزى القرطبي المالكي المتوفى سنة ٧٤١ هـ بتوزيع دار عباس أحمد البار بمكة المكرمة .
- ١٨٣ - القول المجمع في الصلاة على الحبيب الشفيع للإمام محمد بن عبد الرحمن السخاوي المتوفى سنة ٩٠٢ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .
- ١٨٤ - الكافي للإمام موفق الدين عبد الله بن قدامة المقدسي الحنبلي المتوفى سنة ٦٢٠ هـ - طبعة المكتبة الإسلامية ببيروت سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .
- ١٨٥ - الكامل في شعراء الرجال، للحافظ أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني المتوفى سنة ٣٦٥ هـ - طبعة دار الفكر ، الطبعة الثانية ببيروت سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٨٦ - الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، للحافظ عبد الله بن محمد بن أبي شيبة إبراهيم بن عثمان أبي بكر بن أبي شيبة الكوفي الميسر المتوفى سنة ٢٣٥ هـ بتحقيق مختار أحمد النفوي والأستاذ عبد الخالق الأفغاني - طبعة دار السلطنة بالهند الطبعة الأولى سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .
- ١٨٧ - كشف القناع عن متن الإقناع للشيخ منصور بن يونس بن إدريس البهوتي الحنبلي المتوفى سنة ١٠٥١ هـ - طبعة عالم الكتب ببيروت سنة ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .
- ١٨٨ - كشف الأثرار على المسند للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد المعروف بحافظ الدين النسفي الحنفي المتوفى سنة ٧١٠ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٦ م . الطبعة الأولى .
- ١٨٩ - كشف الأثرار عن أصول فخر الإسلام المزدوي لعلاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري الحنفي المتوفى سنة ٧٣٠ هـ - طبعة در سادات بإستانبول سنة ١٢٠٨ هـ .
- ١٩٠ - كشف الحقائق شرح كنز الدقائق، للإمام عبد الحكيم الأفغاني الشافعي الحنفي مطبعة الأديبة لسوق الخضار القديم بمصر سنة ١٢١٨ هـ الطبعة الأولى ، ومطبعة الموسوعات بمصر سنة ١٣٢٢ هـ .



- ١٩١ - كشف الخفاء - ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأخانيث على أئمة الناس للمحدث  
المفسر إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي الشافعي المتوفى سنة ١١٦٢ هـ - طبعة  
دار إحياء التراث العربي ببيروت سنة ١٣٥١ هـ .
- ١٩٢ - كشف القنون عن أسامي الكتب والفنون لمصطفى بن عبدالله الشهير بحاجي خليفة  
وكتّاب جلبي الحنفي المتوفى سنة ١٠٦٢ هـ - طبعة اسطنبول سنة ١٣٥١ هـ .
- ١٩٣ - الكمال بن الهمام وتحقيق رسالته إعراب قوله صلى الله عليه وسلم كلمتان خفيتان  
على اللسان<sup>١</sup> لقحطان عبد الرحمن الدوري - طبعة جامعة بغداد سنة ١٤٠٠ هـ -  
١٩٨٠م .
- ١٩٤ - الشباب شرح مختصر القدوري ، للمحقق السيد عبد الفتى القنصبي الميداني الدمشقي  
الحنفي المتوفى سنة ١٢٩٨ هـ - مطبعة الفيلة باسطنبول سنة ١٩٧٨م - مع الجوهر  
الخير .
- ١٩٥ - لسان العرب - لجمال الدين محمد بن مكرم بن منقول الأفرقي المصري المتوفى  
سنة ٧١١ هـ بتحقيق الأستاذ عبدالله علي الكبير والأستاذ محمد أحمد والأستاذ هاشم  
محمد الشاذلي - بمطبعة دار المعارف بالقاهرة .
- ١٩٦ - لسان الميزان للحافظ أحمد بن علي العمروفي باين حجر المسقلائي المتوفى سنة  
٨٥٢ هـ - طبعة حيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٣٣٠ هـ .
- ١٩٧ - مآلك حياته وعصره - آراءه وفقهه لمحمد أبو زهرة - طبعة دار الفكر العربي  
بالقاهرة .
- ١٩٨ - المبدع في شرح المقنن لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبدالله بن محمد حسن  
مقلح الحنبلي المتوفى سنة ٨٨٤ هـ - طبعة المكتب الإسلامي سنة ١٤٠٠ هـ .
- ١٩٩ - المصنوع لأبي بكر شمس الأتمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي المتوفى  
٤٩٠ هـ وقيل ٥٠٠ هـ - طبعة جاغرى ( الدعوة ) باسطنبول سنة ١٩٨٣م مصورة حسن  
طبعة مطبعة السعادة بمصر سنة ١٣٢٤ هـ .

- ٢٠٠ - مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر، للفتية المحقق عبد الرحمن بن محمد بن سليمان الحنبلي المعروف بهاماد أفندي ، المتوفى سنة ١٠٧٨ هـ . عصور ر عن طبعة دار الطباعة العامة بإسطنبول ، ١٣١٦ هـ .
- ٢٠١ - مجمع الزوائد ومنبع الفوائد ، للحافظ نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي الشافعي المتوفى سنة ٨٠٧ هـ . مطبعة دار الكتب العلمية ببيروت الطبعة الثالثة سنسنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .
- ٢٠٢ - مجموعة رسائل ابن عابدين للملازمة المحقق السيد محمد أمين أفندي الشهير بابن عابدين المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ . طبعة عالم الكتب .
- ٢٠٣ - المجموع شرح المذهب للإمام محيي الدين يحيى بن شرف النووي الشافعي المتوفى سنة ٦٧٦ هـ من الجزء الأول إلى آخر الجزء التاسع ، وله تكملة ثان :  
الأولى : لتقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي الشافعي المتوفى سنة ٧٥٦ هـ من الجزء العاشر إلى الجزء الثاني عشر .  
الثانية : لمحمد نجيب المطيعي من الجزء الثالث عشر إلى آخر الجزء العشرين .  
طبعة دار الفكر ببيروت .
- ٢٠٤ - مجموع الفتاوى لتقي الدين أحمد بن عبد الحليم ابن تيمية الحراني الحنبلي المتوفى سنة ٧٢٨ هـ بجمع وترتيب عبد الرحمن بن محمد العاصمي النجدي الحنبلي طبعته إدارة المساحة العسكرية بالقاهرة سنة ١٤٠٤ هـ تحت إشراف الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين بالرياض .
- ٢٠٥ - مختار الصحاح لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي المتوفى سنة ٧٦٠ هـ . طبعة جافري بإسطنبول سنة ١٩٨٠ م .
- ٢٠٦ - مختصر سنن أبي داود ، للحافظ أبي محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذرى الشافعي المصري المتوفى سنة ٦٥٦ هـ بتحقيق محمد حامد الفقي . مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٣٦٧ هـ .

- ٢٠٧ - مختصر الطحاوى للإمام المحدث الفقيه أبى جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوى  
الحنبل المتوفى سنة ٣٢١ هـ بتحقيق أبى الوفا الأتقانى - طبعة دار إحياء العلوم  
ببيروت سنة ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م \*
- ٢٠٨ - المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس المتوفى سنة ١٧٩ هـ - رواية الإمام حنظون بن سعيد  
المتوفى سنة ٢٤٠ هـ عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم المتوفى سنة ١٩١ هـ - طبعة  
دار صادر ببيروت مصورة عن مطبعة السعادة سنة ١٣٢٣ هـ \*
- ٢٠٩ - مرآة الأصول شرح مرآة القصول الى علم الأصول للمحقق محمد بن فراموز الشهير  
بأصولي (بملا) حُسْرُو الحنبل المتوفى سنة ٨٨٥ هـ - طبعة دار سعادت باطنبول سنة ١٣١٩ هـ
- ٢١٠ - مراتب الإجماع فى العبادات والمعاملات والإعتقادات للحافظ على بن أحمد بن سعيد  
ابن حزم البقاهرى المتوفى سنة ٤٥٦ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت ومعه نسخة  
مراتب الإجماع لابن تيمية بتعليق محمد زاهد الكوثرى \*
- ٢١١ - مرآة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للمحدث الفقيه على بن سلطان محمد القسارى  
الحنبل المتوفى سنة ١٠١٤ هـ - طبعة مكتبة الإمامية بملتان بباكستان \*
- ٢١٢ - المسائل الماردينية فى فقه الكتاب والسنة ورفع الحرج فى العبادات والمعاملات لشيخ  
الإسلام ابن تيمية الحنبل المتوفى سنة ٧٢٨ هـ تحقيق زهير الشاوش - طبعة المكتتب  
الإسلامي الطبعة الثالثة سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م ببيروت \*
- ٢١٣ - المستدرک على الصحيحين للحافظ أبى عبدالله محمد بن عبدالله المعروف بالحاكم  
النيسابورى المتوفى سنة ٤٠٥ هـ - طبعة دار المعرفة ببيروت - مصورة عن طبعة  
حيدر آباد الدكن بالهند سنة ١٣٣٥ هـ \*
- ٢١٤ - المصدر للإمام أحمد بن حنبل المتوفى سنة ٢٤١ هـ - طبعة المكتب الإسلامى ببيروت  
سنة ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥م الطبعة الخامسة \*

- ٢١٥ - مسند أبي داود الطيالسي للمحافظ سلیمان بن داود الجارود الفارسي المصري الشهير بأبي داود الطيالسي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ - طبعة دار المعرفة ببيروت .
- ٢١٦ - المسودة . في أصول الفقه - لثلاث : الأول مجد الدين أبو البركات عبد السلام بن عبد الله بن تيمية المتوفى سنة ٦٥٢ هـ . والثاني : لشهاب الدين أبو المحاسن عبد الحلیم ابن عبد السلام بن تيمية المتوفى سنة ٦٨٢ هـ . والثالث : نقي الدين أحمد بن عبد الحلیم ابن عبد السلام بن تيمية المتوفى سنة ٧٢٨ هـ - بجمع أحمد بن محمد بن أحمد الحراني الدمشقي الحنبلي المتوفى سنة ٧٤٥ هـ بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد - مطبعة المدني بالقاهرة سنة ١٣٨٤ هـ - ١٩٦٤م .
- ٢١٧ - مشكل الآثار . للإمام الحافظ أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة المصري الحنفی المتوفى سنة ٢٢١ هـ - مطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بحيد آباد بالهند سنة ١٢٢٢ هـ .
- ٢١٨ - مصادر التشريع الإسلامي فيما لا يخفى فيه . لعبد الوهاب خليل - طبعة دار القلم بالكويت سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م .
- ٢١٩ - مصادر الحق في الفقه الإسلامي " دراسة مقارنة بالفقه الغربي " للدكتور عبد السرراق السنبوري - طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٧م .
- ٢٢٠ - المصباح المنير في فريب الشرح الكبير . لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي المتوفى سنة ٧٧٠ هـ - طبعة المكتبة العلمية ببيروت .
- ٢٢١ - المنهاج . للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني المتوفى سنة ٢١١ هـ تحقيق حميد الرحمن الأعظمي - طبعة المكتب الإسلامي ببيروت الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢م .
- ٢٢٢ - المصنف والمصنف - مختصر الحاوي = مقدمة شرح معاني الآثار لمحمد زهير النجار - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .

- ٢٢٢ - المعارف. لأبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة المتوفى سنة ٢٧٦ هـ بتحقيق الدكتور ثروت عكاشة - الطبعة الثانية - طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٩٦٩م.
- ٢٢٤ - معالم السنن للإمام حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي الخطابي أبسى سليمان الشافعي المتوفى سنة ٢٨٨ هـ - طبعة السنة المحمدية بالقاهرة سنة ١٢٦٧ هـ بمختصر سنن أبي داود وتبذيبه .
- ٢٢٥ - المعجم الكبير للحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني المتوفى سنة ٣٦٠ هـ بتحقيق حمدي عبد المجيد السليفي - الطبعة الثانية بإدار المطبوعة .
- ٢٢٦ - المعجم الوسيط لإبراهيم مصطفى ، وأحمد حسن الزيات ، وحامد عبد القادر ، ومحمد علي النجار - طبعة دار المعارف بمصر سنة ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م .
- ٢٢٧ - المعيار المغرب والجامع المقرب عن فتاوى علماء إفريقيا وأندلس والمغرب ، لأحمد ابن يحيى الوئريسي المالكي المتوفى سنة ٩١٤ هـ - طبعة دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م .
- ٢٢٨ - المغرب في ترتيب المغرب للإمام أبي الفتح تاجر الدين المظفرى المتوفى سنة ٦١٠ هـ تحقيق محمود فاطوري وعبد الحميد مختار - طبعة مكتبة أسامة بن زيد بحاسب سوريا سنة ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩م .
- ٢٢٩ - المئنتى فرح مختصر الخرقى لمولى الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قناسة المقدسى الحنبلى المتوفى سنة ٦٢٠ هـ تحقيق محمد سالم محيسن وشعبان محمد إسماعيل - طبعة مكتبة الحديثوسة بالرياض سنة ١٤٠١ هـ .
- ٢٣٠ - المئنتى في أصول الفقه لجلال الدين عمر بن محمد الخبازى المتوفى سنة ٦٩١ هـ - تحقيق محمد منظر بقا - طبعة مركز البحث العلمى بجامعة أم القرى بمكة المكرمة سنة ١٤٠٣ هـ .

- ٢٢١ - المتوفى في الضعفا - الشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ تحقيق د. نور الدين عتر - طبعة إنبارة إحياء التراث الإسلامي بدولة قطر سنة ١٤٠٧ هـ .
- ٢٢٢ - مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج على متن مشاهير الطالبيين ، للشيخ محمد الخطيب الشربيني الشافعي المتوفى سنة ٩٧٧ هـ - طبعة دار الفكر ببيروت .
- ٢٢٣ - المقامد الحسنة في بيان كثير من الأحاديث المشتهرة على الألسنة للحافظ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن المخاوي المتوفى سنة ٩٠٣ هـ - طبعة مكتبة الطنجي بمصر .
- ٢٢٤ - مقالات الكوثري . للعلامة الشيخ محمد زاهد بن الحسن الكوثري الحنفي المتوفى سنة ١٢٧١ هـ - طبعة مصورة بقوتنا بتركيا سنة ١٤٠٨ هـ .
- ٢٢٥ - المقدمات الممهدة لبيان ما اقتضته رسوم المدونة من الأحكام الشرعية والتجديدات المحكمات لأسماء مسائلها المشكلات، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشيد القرطبي المعروف بابن رشد الجدي المتوفى سنة ٥٢٠ هـ تحقيق الأستاذ سعيد أحمد أعراب - طبعة دار الغرب الإسلامي ببيروت الطبعة الأولى سنة ١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م.
- ٢٢٦ - مقدمة بن خلدون، للعلامة عبد الرحمن بن خلدون المغربي الحشري المتوفى سنة ٨٠٨ هـ - طبعة المكتبة التجارية بمصر .
- ٢٢٧ - مناقب أبي حنيفة للإمام الموفق بن أحمد المكي المتوفى سنة ٥٦٨ هـ ولإمام حافظ الدين المعروف بالكثيري المتوفى سنة ٨٢٧ هـ - طبعة دار الكتاب العربي ببيروت سنة ١٤٠١ - ١٩٨١ م .
- ٢٢٨ - مناقب الإمام أبي حنيفة ومأخذه أبي يوسف ومحمد بن الحسن الإمام الحافظ أبي عبيد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى سنة ٧٤٨ هـ - طبعة المكتبة الإنبادية بمكة المكرمة سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .

- ٢٣٩ - المتنفي شرح الموطأ، أنس الوليد سليمان بن خلف الباجي الأندلسي المالكي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ - طبعة دار الكتاب العربي ببيروت، مصورة عن الطبعة الأولى سنة ١٣٢٢ هـ.
- ٢٤٠ - منحة الخالق حاشية على البحر الرائق للسيد محمد أمين الشهير بابن عابدين - الحنفى المتوفى سنة ١٢٥٢ هـ - المطبعة العربية بباكستان.
- ٢٤١ - منهاج الطالبين بشرح مفتي المحتاج للإمام أبي زكريا محيي الدين بن شرف التتويى الشافعى المتوفى سنة ٦٧٦ هـ - طبعة دار الفكر ببيروت.
- ٢٤٢ - منية الأعمى فيما فات من تخريج الهداية للزيلعى وتعليقاته على النصف الثانى من الدراسة للعلامة الحافظ القاسم بن قطوبغا الحنفى المتوفى سنة ٨٧٩ هـ بتحقيق محمد الزاهد بن الحسن الكوثرى - طبعة المكتبة الإسلامى، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م فى آخر المجلد الرابع من نصب الرأية.
- ٢٤٣ - مواهب الجليل لشرح مختصر خليل للإمام أبى عبد الله محمد بن محمد بن عبد الرحمن المنبرى المالكى المعروف بالحطاب المتوفى سنة ٩٥٤ هـ - طبعة دار الفكر ببيروت، الطبعة الثانية سنة ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
- ٢٤٤ - الموطأ، للإمام مالك بن أنس الأصبحى المتوفى سنة ١٧٩ هـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى - طبعة دار إحياء الكتب العربىة ميسى الباقى الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٧٠ هـ - ١٩٥١ م.
- ٢٤٥ - موطأ الإمام مالك برواية محمد بن الحسن الشيبانى الشهير بموطأ محمد بن الحسن الشيبانى تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف - طبعة دار الفلم ببيروت سنة ١٩٨٤ م.
- ٢٤٦ - الموقلة فى على مصطلح الحديث للإمام شمس الدين محمد بن أحمد الذهبى المتوفى سنة ٧٤٨ هـ بتحقيق عبد الفتاح أبى غدة - طبعة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب سنة ١٤٠٥ هـ.

- ٢٤٧ - المذهب لأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشهراري الشافعي المتوفى سنة ٥٢٦ هـ - طبعة  
مطبعة البابي الحلبي بالقاهرة سنة ١٣٣٩ هـ .
- ٢٤٨ - ميزان الأصول في نشاط العقول للإمام علاء الدين أبي بكر محمد بن أحمد السمرقندي  
الحنفي المتوفى سنة ٥٣٩ هـ تحقيق د - محمد زكي عبد البر - طبعة مطابع الدوحة  
الحديثة بقطر سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢٤٩ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال - لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي المتوفى  
سنة ٧٤٨ هـ تحقيق علي محمد البجاوي - طبعة دار المعرفة ببيروت .
- ٢٥٠ - النافع الكبير شرح الجامع الصغير - لأبي الحسنات عبد الحي المكتوب الحنفي المتوفى  
سنة ١٢٠٤ هـ - طبعة إماراة القرآن والعلوم الإسلامية بكراتشي بباكستان .
- ٢٥١ - نبذة نفيسة في اصطلاحات المذهب (المالكي) للشيخ إبراهيم المطنار أحمد الجبرتي  
الزليقي - مطبعة المحمودية التجارية بالأزهر بدمر سنة ١٣٥٩ هـ - ١٩٤٠ م بقدمسة  
شرح العلامة الأمير علي نظم ٣٩ مسألة التي لا يحذر فيها بالجهل .
- ٢٥٢ - التنف في الفتاوى - لشيخ الإسلام فاضل القضاة أبي الحسن علي بن الحسين بن محمد  
السفدي الحنفي المتوفى سنة ٤٦١ هـ - ١٠٦٨ م - تحقيق المحامي الدكتور صلاح الدين  
الناهي - طبعة مؤسسة الرسالة ببيروت الطبعة الثانية سنة ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م .
- ٢٥٣ - نخبة الفكر في مصطلح الحديث أهل الأثر - للحافظ أحمد بن علي الشهير بابن حجر  
المسقلاتي المتوفى سنة ٨٥٢ هـ تعليق أبي عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدهمي  
طبعة مكتبة التراث الإسلامي بالقاهرة بينون تاريخ .
- ٢٥٤ - نزعة النظار العاطر شرح روضة الناظر - لعبد القادر بن أحمد المعروف بابن بدران الدومي  
الدمشقي المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ - طبعة السلفية بدمر سنة ١٣٤٢ هـ .
- ٢٥٥ - نزعة النظر بشرح نخبة الفكر للحافظ أحمد بن علي الشهير بابن حجر المسقلاتي المتوفى  
سنة ٨٥٢ هـ تعليق أبي عبد الرحيم محمد كمال الدين الأدهمي - طبعة مكتبة  
التراث الإسلامي ، القاهرة .



- ٢٥٦ - نصيب الراية لأحاديث الهداية لجمال الدين عبد الله بن يوسف الزيلعي الحنفى المتوفى سنة ٧٦٢ هـ - طبعة المكتبة الإسلامية الطبعة الثانية سنة ١٤٩٤ هـ - ١٩٧٢ م.
- ٢٥٧ - الفتك الطريفة في التحدث عن ردود ابن أبي شيبة على أبي حنيفة . للشيخ محمد الزاهد ابن الحسن الكوثري الحنفى المتوفى سنة ١٢٧١ هـ - طبعة الأنوار بالقاهرة سنة ١٣٦٥ هـ
- ٢٥٨ - نهاية السؤل في شرح منهاج الأصول لجمال الدين عبد الرحيم الإسفوي الشافعى المتوفى سنة ٧٢٢ هـ - طبعة دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م الطبعة الثانية مصورة عن طبعة المطبعة الأميرية الكبرى بمولاي مصر سنة ١٢١٦ هـ - الطبعة الأولى بهامش التقرير والتحرير .
- ٢٥٩ - النهاية في غريب الحديث والأثر لمجد الدين مبارك بن محمد بن الأثير الجوزى الشافعى المتوفى سنة ٦٠٦ هـ تحقيق طاهر أحمد الزاوى ومحمود الطناحى - طبعة عيسى البابى الحلبي بالقاهرة سنة ١٢٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.
- ٢٦٠ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج لشمس الدين محمد بن أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملى الشافعى الشهير بالشافعى الصغير المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ - طبعة مصطفى البابى الحلبي بمصر سنة ١٢٨٦ هـ - ١٩٦٧ م.
- ٢٦١ - نيل الأوطار شرح مفتي الأخصيار. لمحمد بن على الشوكانى المتوفى سنة ١٢٥٥ هـ نشر وتوزيع رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالمملكة العربية السعودية -
- ٢٦٢ - الوجيز بشرحه المبرز. للإمام أبى حامد محمد بن محمد بن محمد الغزالى الشافعى المتوفى سنة ٥٠٥ هـ - طبعة دار الفكر بهامش المجموع مع شرحه المبرز .
- ٢٦٣ - الوقاية لتاج الشريعة محمود بن أحمد بن عبيد الله بن إبراهيم المحبوب الحنفى - المطبعة الأميرية بمصر سنة ١٢١٨ هـ بهامش كشف الحقائق .
- ٢٦٤ - إلهادية بشرح فتح القدير والعناية. لشيخ الإسلام برهان الدين على بن أبى بكر المرغينانى المتوفى سنة ٥٩٢ هـ - طبعة دار الفكر ببيروت الطبعة الثانية سنة ١٢٩٧ هـ - ١٩٧٧ م.

- ٢٦٥ - هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل باشا البغدادي -  
طبعة مكتبة المتنبي ببغداد، مصورة عن طبعة إستانبول سنة ١٩٥٥م

-----

" استذراك "

- ٢٦٦ - دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ، لأبي بكر أحمد بن الحسين البهيقي  
المتوفى سنة ٤٥٨ هـ بتحقيق د. عبد المعطي قلنجي - طبعة دار الكتب العلمية  
ببيروت سنة ١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م

- ٢٦٧ - رسالة أبي حنيفة إلى عثمان بن عفان عظماء أهل البصرة - رضي الله عنهما - في التبصرة  
مما يرسم به من الأراجاء، كذباً وزوراً من جهة أفرار - للإمام أبي حنيفة نعمان بن  
ثابت المتوفى سنة ١٥٠ هـ - بتحقيق المحقق محمد زاهد بن الحسن الكوثري - مطبعة  
بور دوغان بإستانبول سنة ١٩٨١م ، مطبوع مع الرسائل الخمسة لأبي حنيفة بترجمتها  
إلى اللغة التركية .

- ٢٦٨ - شرح عقد الدين :  
المتوفى سنة ٢٥٦ هـ بمختصر المنتهى  
طبعة دار الكتب العلمية ببيروت مصورة عن المطبعة الكبرى الأميرية ببغداد بمصر  
سنة ١٣١٦ هـ

- ٢٦٩ - الضوء الملمع لأهل القرن التاسع للمؤرخ النافذ شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي  
الشافعي المتوفى سنة ٨٩٨ هـ - طبعة دار مكتبة الحياة ببيروت .

- ٢٧٠ - المحرر في الخلق على مذهب الإمام أحمد بن حنبل ، للشيخ مجد الدين أبي البركات  
عبد السلام بن عبد الله بن أبي القاسم ، الحنبلي المتوفى سنة ٦٥٢ هـ ، ومعه التكملة  
والفوائد السنية على مشكل المحرر لشمس الدين محمد بن مفلح المقدسي الحنبلي المتوفى  
سنة ٧٢٢ هـ ، مطبعة السنة المحمدية سنة ١٣٦٩ هـ - ١٩٥٠م